

الدكتور على الجريائي



خمسة وعشرون عاما

دراسة تحليلية
للسياسات الاقتصادية
في مصر

١٩٥٢-١٩٧٧



مؤسسة مصر للطباعة والنشر

مقدمة

نشر الباحث في ربيع ١٩٧٣ كتابا كان قد أعده للنشر عام ١٩٦٦، ولكن الرقابة لأسباب غير معروفة ، حالت دون ذلك ، شرح فيه تطور النظام الاقتصادي في مصر منذ بدء الثورة وحتى سنة ١٩٦٥ : ووعده قراءه بأنه سوف يستكملة بكتاب آخر يصل به ما انقطع حتى الوقت الحاضر . على أنه قد عن للباحث بعد ذلك أن يسلك سبيلا آخر ، فيكتب كتابا جديدا يختلف في نهجه الى حد ما عن الكتاب الأول . ويحدوه في ذلك اعتباران أساسيان : أما الاعتبار الأول فهو ان اقتصاديات مصر تتأثر الى حد بعيد بالاقتصاديات الدولية ، ولذلك فقد حرص الباحث على أن يكتب بابا مستقلا عن تطوراتها ، وهي تطورات ذات متغيرات شتى ، سريعة التشكل ، تخضع في أوضاعها لمؤشرات متباينة ، وهي كبيرة الأثر على الاقتصاد المصري . وأما الاعتبار الثاني فهو الأخذ بسياسة الانفتاح بوصفها ركيزة من ركائز

السياسة الاقتصادية الجديدة ، وما قد يستتبع ذلك من دراسة لا غنى عنها لمشاكل استثمار رأس المال الاجنبى والاستثمار العربى والمحلى ، ومن تعديل لا مفر منه فى الأنظمة النقدية والمصرفية بما يوائم النظام الجديد .

والكتاب مؤيد بالاحصائيات من مظار مختلفة ، ولكن الباحث يعلم حق العلم بأن التوصل الى الاحصائيات الدقيقة ، فضلا عن استخدامها ، هو أمر تحفه الصعاب ، لا فى مصر وحدها بل وفى أكثر البلاد تقدما ، فالكمال ليس دائما من خصائص الاحصائيات ، وكثيرا ما يعتورها نقص هنا ، أو تضارب هناك . ولذلك فقد عنى الباحث فى المقام الأول بحركاتها واتجاهاتها أكثر من اهتمامه بدقتها فى حد ذاتها ، فإن ذلك قد يكون أدنى الى سلامة البحث .

وأخيرا يود الباحث أن يؤكد أنه لم يقصد بكتابه الجديد الى التاريخ ، وإنما قصد به الى دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية لاجكومات النعاقبة منذ سنة ١٩٥٢ ، فى ضوء نتائجها وعلى هدى نتائجها .

وهكذا يبدو الكتاب جديدا فى منهجه أو هكذا يخيّل المؤلف ، مزودا بموضوعات مستحدثة اقتضتها الظروف المتغيرة ، كما تراءى للباحث بعد ذلك أن يختار لكتابه عنوانا هو (٢٥ عاما دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر) ، لعله أن يكون أوفى فى الدلالة على المحتوى .

ويود الباحث أن يتقدم بالشكر الى الكثيرين ممن تكرموا بالحديث منه عن تجاربهم فى هذه الفترة الجلية من تاريخ مصر .

ويخص بالذكر الدكتور حسين فهمى استاذ الاقتصاد بجامعة
الاسكندرية الذى أعطى من وقته وجهده الكثير ، والسيد الاستاذ
شكرى فريد المستشار الاقتصادى المساعد للبنك العربى الافريقى ،
وكثيرا من رجال المال والأعمال والاقتصاديين الذين عاصروا فترة
الخمسـة والشرين سنة الاخيرة وما صاحبها من أحداث جسام .

يونيه ١٩٧٧

المؤلف

المحتويات

الصفحة

٣

مقدمة .

الباب الأول

تطور الاستثمار

١٩٥٢ - ١٩٧٧

- ١١ - الفصل الأول : تطور الاستثمار في خطط التنمية .
- ٢٥ - الفصل الثاني : الاستثمار الزراعي . . .
- ٣٧ - الفصل الثالث : الاستثمار في الصناعة والمرافق .
- ٤٧ - الصناعة والتعدين . . .
- ٥١ - المرافق . . .

الباب الثاني

الاستهلاك والإدخار

- ٥٧ - الفصل الأول : تطور الاستهلاك الخاص .
- ٦٣ - الفصل الثاني : الاستهلاك العام . . .
- ٧٣ - الفصل الثالث : الإدخار .

الباب الثالث

تقييم الأداء

الاستثمار والخدمات والدخل

- ٨٣ - الفصل الأول : التطورات السكانية . . .
- ٩١ - الفصل الثاني : تقييم الأداء - الاستثمار .

الصفحة

- الفصل الثالث : تقييم الأداء - الخدمات . . . ١٠٥
- الفصل الرابع : تقييم الأداء - الدخل . . . ١١٥

الباب الرابع

تقييم الأداء

الاستقرار الاقتصادي

- الفصل الأول . النقد والائتمان . . . ١٢٩
- الفصل الثاني : المعاملات الخارجية . . . ١٤١
- الفصل الثالث : مستقبل ميزان المدفوعات . . . ١٥٩

الباب الخامس

تقييم الأداء

القطاع العام وأجهزة التخطيط

- الفصل الأول : الاعتبارات النظرية . . . ١٧٥
- الفصل الثاني : تقييم الأداء - أجهزة التخطيط . . . ١٩٥
- الفصل الثالث : تقييم الأداء - القطاع العام . . . ٢٠٣

الباب السادس

التطورات الدولية

- الفصل الأول : التطورات الدولية في المبدأ والامانة والصرف . . . ٢٢١
- الفصل الثاني : المعونات الدولية . . . ٢٣٥

الباب السابع

السياسة الاقتصادية الجديدة

- الفصل الأول : القطاع الخاص . . . ٢٥٩
- الفصل الثاني . برنامج التثبيت . . . ٢٥٩
- الفصل الثالث . الاستثمار الخارجي . . . ٢٦٧
- الخاتمة : عناصر القوة ومواطن الضعف في الاقتصاد المصري . . . ٢٩١
- ⊕ الملحق الإحصائي . . . ٣١٣
- ⊕ المراجع العربية والأجنبية . . . ٣٢٣

الباب الأول
تطور الاستثمار
١٩٥٢-١٩٧٧

■ الفصل الأول

تطور الاستثمار
في خطط التنمية

تطور الاستثمار في خطط التنمية:

نستهل هذا الفصل بوصف مختصر لحالة الاقتصاد المصري في أوائل الخمسينات ، ثم تابع مسار الاستثمار بين ١٩٥٢ و ١٩٧٧ ، وتوزيعه على القطاعات المختلفة : الزراعة والصناعة والمرافق الأساسية .

مرت مصر بعد الغزو العثماني بحقبة طويلة من التدهور في كافة المجالات ، استمرت الى نهاية حكم المماليك ، وظل الاقتصاد المصري بدائيا حتى أوائل القرن التاسع عشر . ثم أدت الانطلاقة الاقتصادية في بريطانيا وغرب أوروبا التي اصطلح على تسميتها بالانقلاب الصناعي ، فضلا عن غزو الفرنسي لمصر ، الى الاهتمام بمنطقة الشرق الأدنى ، باعتبارها المنفذ الى مصادر المواد الأولية في آسيا وأفريقيا ، وإلى أسواق تلك البلاد . وخلال القرن التاسع عشر ، بدأ التجديد وريدا في القطاعات الإنتاجية ، على يد حكومة محمد علي باديء ذي بدء ، ثم بعد اختيار تجربته الفريدة ، على يد رجال الأعمال الأجانب وبعض المصريين . وكان القطاع الرائد هو الاستثمار في الري والتوسع الافتق في الزراعة ، وإنتاج القطن بعد أن تصاعد طلب الدول الأوروبية عليه . وشهدت مصر لأول مرة زيادة كبيرة في الاستثمار الزراعي والصناعي ، وبدأ تحول اقتصادها إلى اقتصاد نقدي ، وخاصة إبان حرب الانفصال الأمريكية في الستينات من القرن الماضي . وفي عهد

القرن العشرين . وكان غدد أرباح الاعمال القادرين على انشاء المشروعات المتوسطة والكبيرة ضئيلا . واكتفى الاجانب منهم بالاستثمار في التجارة ، وفي مشروعات تعتمد في تمويلها على الائتمان المصرفي ، حتى تظل ثرواتهم سائلة يسهل تحويلها الى الخارج اذا ما اشتد مناعد الحركات الوطنية الجديدة المعادية للاستعمار ، ولسيطرة الأجانب على مقدرات البلاد الاقتصادية . ومن ثم لم تجد الارباح المستمدة من الزراعة والتجارة طريقها الى الاستثمار الصناعي على نطاق واسع . بل استنفدت في الاتفاق البذخي والاكتناز وفي الادخار في الخارج . وكان التصنيع محدودا بسبب ضيق نطاق السوق وضعف القوة الشرائية لغالبية السكان ومنافسة واردات الصناعة الاوربية التي كانت تفرق الاسواق لرخصتها ، وخاصة بعد انخفاض تكلفة النقل البري والبحري . ولم يؤت الاستثمار الزراعي الجديد آكله خلال القرن الحالي بعد أن تناقلت معدلات الاستثمار في مشروعات الري والصرف الكبرى . ولم يرتفع دخل الفرد ارتفاعا ملحوظا ، بسبب تضاعف عدد السكان نحو اربع مرات اثر تضاعف نسبة الزيادة الطبيعية السنوية من $\frac{1}{4}$ في أواخر القرن الماضي الى قرابة ٣ بالمائة خلال الستينات من القرن الحالي . وكان التعليم قد توسع على عهد محمد علي واسماعيل ثم أهمل في أواخر القرن ، ذلك نتيجة لانكماش الاتفاق العام بسبب ضخامة اعتمادات خدمة الدين الخارجي . ومن ثم كانت نسبة الامية في أواخر القرن تناهز ٩٠ بالمائة أو تزيد .

واستمر نظام الائتمان بدائيا حتى الحرب العالمية الثانية . ولم تزد كمية وسائل الدفع زيادة تذكر الا خلال الحربين العالميتين لتمويل قوات بريطانيا وحلفائها . وبعد انكماش مريم في فترة ما بين الحربين، حدث تضخم عارم خلال الحرب الثانية (١) . ومع التوسع في الزراعة

(١) زادت كمية وسائل الدفع من ٦٠ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ ، الى ٤٠٠ مليون سنة ١٩٤٥ . وارتفع الرقم القياسي لثقلات المعيشة خلال نفس الفترة ٣٠٠ بالمائة .

ازدهر الاقراض العقاري ، ثم تناقصت أهميته منذ كساد الثلاثينات . وكان التعامل مع البنوك التجارية الأجنبية يقتصر على قطاع الاعمال المنظم محدود النطاق ، وعلى أثرياء المدن . وبينما كانت البنوك القائمة تقي باحتياجات تمويل التجارة كانت ، باستثناء بنك مصر الذي انشئ في أوائل العشرينات ، تعرض عن اقراض الصناعة ، اعمالا لسياستها التقليدية في الاحتفاظ بدرجة عالية من السيولة . وكانت البنوك تنول تطاعات الاعمال المحلية في اضيق الحدود ، اكتفاء بتسويل الصادرات والواردات التي كانت مصدر ربح كبير لها . ومن ثم كان دور تلك البنوك في تمويل الاستثمار وتكوين رأس المال محدودا .

وبين الاحتلال البريطاني والحرب العالمية الاولى ، اقتصر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على اضيق الحدود . ثم زاد في فترة ما بين الحربين وخلال الكساد العظيم . وكان من أهم مظاهره محاولات لاطايل من رؤاها لرفع ثمن القطن ، ومحاولات ناجحة لتوفير الائتمان الزراعي ، ولعلاج أزمة الديون في الريف عن طريق انشاء بنك التسليف الزراعي وبنك الائتمان العقاري المصري المنبثق عنه . وبدأ الاهتمام بالصناعة عندما فرضت حماية جمركية كافية في أوائل الثلاثينات . وزاد التدخل ايضا خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها بفرض قيود الاستيراد ومراقبة النقد ، وتوزيع بعض السلع بالبطاقات ، والمحاولات الفاشلة لكبح التضخم العام المرتب على اتفاق الحلفاء قرابة ٥٠٠ مليون جنيه لتمويل عملياتهم الحربية في مصر . وعند انتقال تقاليد الامور الى المصريين ، بدأ المفكرون في المطالبة بجهود حكومية أكثر جدية وشمولا لاتشغال مصر من ثلوث الفقر والجهل والمرض ، حيث لم تزد نسبة من يقرءون ويكتبون عن ٢٠ بالمائة من السكان . وكانت الطبقات الفقيرة تتعرض للأمراض المستوطنة ونلاوثة أنوفدة وأمراض ضعف التغذية . وبدأت محاولة اولى لفرض الضرائب المباشرة على الدخل بعد الغاء الامتيازات الاجنبية ،

في محاولة للتخفيف من التفاوت الناتج عن استثمار فئة قليلة بسلكية مساحات شاسعة من الاراضى وهى مصدر الثروة الاول وحصول ٤٠ بالمائة من السكان على نحو ٨٠ بالمائة من الدخل القومى حسب التقديرات الجرافية المعاصرة .

ومن اسف أن التقديرات الموثوق بها عن الدخل القومى قبل الثورة قليلة ، واجدر التكهّنات بالثقة يقدره بنحو خمسمائة مليون جنيه لسنة ١٩٤٩ بالاسعار الجارية ، أى نحو ثلاثين جنيها للفرد . وكان مصدر تنبؤهم من فترة لآخرى هو تحول معامل التجارة الخارجى ، الذى يقيس العلاقة بين أسعار الصادرات والواردات، لصالح مصر عند ارتفاع أسعار القطن ، أو ضدها عند انخفاضه . وخلال العشرين سنة السابقة للثورة ، لم يشهد الاستثمار الصافى فى استحداث طاقات إنتاجية جديدة ، ٥ بالمائة من الدخل القومى سنويا على أحسن الفروض ، وهى نسبة تقصر عن تحقيق تنمية تستوعب الزيادة فى عدد الداخلين الى سوق العمل سنويا ، أو ترفع مستوى المعيشة من الدرك السحيق الذى تردى اليه . ونفراً فى احد التقارير الاولى للجنة التخطيط القومى ان الدخل الحقيقى لكل نسمة لم يتغير تغيراً يذكر فى الخمسة والعشرين سنة السابقة على الثورة . والراجع أنه هبط فعلاً فى فترة ما بين الحربين (١) . ومع قصور الاستثمار على هذا النحو لم يكن من المتصور فى ظل النظام القائم ان نحقق مصر دفعة نحو الانطلاق الى مرحلة النمو الذاتى .

يخلص من ذلك الى أنه باستثناء فترات قصيرة ، لم يكن الاستثمار الفردى فى مصر خلال النصف الاول من القرن العشرين شيئاً مذكوراً . ولم يروض الاستثمار الحكومى تراخى الاستثمار الفردى ، نظراً لصلالة

(١) والراجع ان دخل الفرد هبط بنسبة ١٥ - ٢٠ بالمائة فى الفترة ما بين بداية القرن الحالى ونهاية الحرب العالمية الثانية . ونتيجة للتدمير والاستثمار فى أعقاب تلك الحرب مباشرة زاد الدخل بنسبة ٤ بالمائة سنوياً .

تصيب الحكومة من الدخل القومي ، وتركز الجهود في كفاف مستثمر بين القوى الشعبية وبين المستثمر وأعدائه . وحتى أواخر الثلاثينات لم تعرف مصر ضرائب الدخل والأعمال والميراث . وكان معظم الإيراد العام مستمداً من الضرائب الجمركية وإيراد السكك الحديدية ورسوم الانتاج والضرائب العقارية ، ويؤلف نسبة ضئيلة من الدخل القومي . . . وهكذا كانت الحال من إهمال التنمية حتى نشوب ثورة يولييه سنة ١٩٥٢ التي كان يراد بعض رجالها شعور قوى بضرورة زيادة الانتاج والاستثمار ، مدركين أن ذلك شرط لازم لزيادة الدخل مستقبلاً (١) . واقرن ذلك بمحاولة جريئة لخفض التفاوت في توزيع الثروة والدخل ، وزيادة الخدمات الاجتماعية لمحدودي الدخل على وجه لم تعرفه مصر من قبل (٢) .

وسحاول فيما يلي متابعة تطور الاستثمار الجديد وآثاره ثم تدرس في الأبواب التالية تطور الاستهلاك العام والخاص ، وآثار التوسع فيهما بنسب عالية على الاستقرار الداخلي ، من حيث تفاقم الضغوط التضخمية ، وعلى الاستقرار الخارجى من حيث تصاعد عجز ميزان المدفوعات الجارية . وتقل بعد ذلك الى تقييم الاداء ، ومدى نجاح الدولة في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المعلنة وفي توجيه القطاع العام . ثم نختم الكتاب بدراسة السياسات الاقتصادية الجديدة : التي أعلنت في أعقاب حرب سنة ١٩٧٣ . ونظرا لارتباط مصر بالاقتصاد العالمى أفردنا فصلا خاصا لتطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة .

بدأ الاستثمار العام في أعقاب الثورة ولبدأ ، بسبب اشتغالها بالكفاح الداخلى والخارجى . وشهدت الخمسينات فترة من التعايش السلمى مع

(١) ولأكد هذا المعنى في ورقة أكتوبر . فليها يقول رئيس الجمهورية ان التنمية قضية حياة أو موت . . فليها ان نعيش هذا الربع الأخير من القرن العشرين أو تجذبا الغلال التخلف .

(٢) ينص الدستور على وضع حد أعلى للدخل يكفل تقارب الفوارق بين الطبقات .

القطاع الخاص ، ومحاولة لتشجيع الاستثمار الاجنبى . ومع ذلك حدثت زيادة ملحوظة في الاستثمار الصناعى الحكومى قبل ١٩٥٧ ، واطردت زيادته خلال برنامج التصنيع ١٩٥٧ - ١٩٦٠ . واصابت الخطة الخمسية الاولى ١٩٦٠/٦١ - ١٩٦٤/٦٥ قذرا كبيرا من النجاح . وبلغ مجموع الاستثمار خلالها نحو ١٥٠٠ مليون جنيه ، نفذ القطاع العام ١٠ بالمائة منها ، وحققت مصر خلال السنوات الخمس نسبة عالية من النمو بعد سنوات طويلة من الركود . كما اكتسب المشرفون على التخطيط والتنفيذ والادارة تجربة كبيرة . وتحقق تقدم ملحوظ في معظم القطاعات الاقتصادية وفي الخدمات رغم تصاعد الزيادة السكانية وأعباء حرب السويس سنة ١٩٥٦ ، وحرب اليمن سنة ١٩٦١ ، وكارثة محصول القطن ١٩٦١ أيضا ، والمشكلات الإدارية المترتبة على التحول من اقتصاد رأس مالى احتكارى الى نظام يقوم على التأميم الشامل لقطاع الأعمال المنظم ، فضلا عن مشكلات المصادرة والحراسات ، وصعوبة اعداد رجال الادارة العليا . وتحققت مخاوف البعض ، اذ خلفت الخطة الطموح في مجالى الانتاج والخدمات، مع الاتفاق المتزايد على الدفاع ، ضغوطا تضخمية أدت بدورها الى عجز متواصل في ميزان المدفوعات .

ونتيجة لزيادة الاستثمار زاد الانتاج خلال النصف الاول من الستينات ونفذت مشروعات ضخمة في مجال الاستثمار الاساسى في المرافق وفي الري ، أهمها السد العالي وملحقاته ، والتوسع في الاستصلاح والاستزراع . وبدأ التوسع في التصنيع منذ ١٩٥٧ بمعدلات متزايدة . ونتيجة لذلك زاد الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة بمعدل بنامز ٦ بالمائة سنويا خلال فترة الخطة ، التى اتسمت بدرجة ملحوظة من الاستقرار الاقتصادى . وتدل الاحصاءات الرسمية على انه بين سنة ١٩٥٤/٥٥ و ١٩٦٤/٦٥ زاد الانتاج المحلى الاجمالى من بليون جنيه الى ١٠٩ بليون ، ومخصصات الاستثمار السنوية من ١٧٠ مليون

جنيه الى ٣٦٤ مليون جنيه . وفي نفس الفترة ، زاد مجموع الاستهلاك الخاص من ٧٥٣ مليون جنيه الى ١٣٣٠ مليون ، والاستهلاك العام من ١٤٠ مليون الى ٤٣١ مليون جنيه (١٧٧ بالمائة سنويا للاستهلاك الخاص و ٨٨ بالمائة سنويا للاستهلاك العام لكل نسمة) . وأدى هذا التوسع الى زيادة العمالة من ٦ ملايين مشغول سنة ١٩٥٩/٦٠ ، الى ٧٣ مليون ١٩٦٤/٦٥ (٢٢ بالمائة) بزيادة ثلاثمائة ألف عن الرقم المستهدف في الخطة .

وكان أحد أهداف الخطة الاولى مضاعفة انتاج قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء ، ليرتفع نصيبه في الناتج المحلي الاجمالي الى ٣٠ بالمائة . وتحققت فعلا زيادة الانتاج بنسبة ٩ بالمائة سنويا ، أى ضعف ما تحقق في الفترة ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، لتصبح نسبته الى الناتج المحلي ٢٣ بالمائة ، أى دون نسبة الزيادة المخططة . واستهدفت الخطة أيضا زيادة الانتاج الزراعي ٢٦ بالمائة ، إلا أن المحقق فعلا لم يتجاوز ١٨ بالمائة . وزاد انتاج الطماط خلال فترة الخطة الاولى بنسبة تفوق نسبة زيادة السكان . واطرد التحول الى المحاصيل الزراعية ذات القيمة المضافة العالية ، مثل الأرز والفواكه والخضراوات ، وتم استصلاح نصف مليون فدان على مياه السد العالي . والخلاصة أن الاستثمار المنفذ بالاسعار الجارية تضاعف خلال سنوات الخطة الاولى وكانت نسبته ٩٥ بالمائة من الاستثمار المخطط (١) - وكان الرقم بالاسعار الثابتة أى بقسمة أرقام الاستثمار المنفذ بالاسعار الجارية على الرقم القياسي للاسعار ، يمثل ٨٤ بالمائة من الاستثمار المخطط . وبينما انخفض القدر المحقق في القطاع السلمي عن الهدف (٨٩ بالمائة) ، زاد القدر المحقق في قطاع

(١) كانت استثمارات الخطة الاولى موزعة على الوجه التالي : ٢٣٦٦ بالمائة للزراعة والرى والصرف بما فى ذلك السد العالي ، ٣٤ بالمائة للصناعة والكهرباء و ١٩٤١ للثقل والمواصلات . وكانت النسب فى الخمس سنوات التالية ١٢٦٦ بالمائة و ٤٣٦٦ بالمائة و ١٦ بالمائة و ٥٥٥٥ على التوالي .

الخدمات (١١٣ بالمائة) • ولم تتحقق زيادة المخزون المستهدفة • بل تشير الدلائل الى قصصه فعلا خلال فترة الخطة ، مما اثار صعوبات كبيرة في التنفيذ •

ومن اسف ان معدلات الاستثمار العالية التي شهدتها الخطة الاولى لم تستمر بعد سنة ١٩٦٥ • اذ كان الرقم المستهدف في الحطة السابعة التي تلتها ٣٢٠٠ مليون جنيه ، بمعدل سنوى قدره ٤٥٠ مليونا بالاسعار الجارية • الا أن المنفذ فعلا كان أقل من ذلك كثيرا ، نظرا للصعوبات الاقتصادية التي انتابت مصر ١٩٦٦ ، وتفاقت بمرور الوقت • وكان متوسط الاستثمار للسنوات الخمس ١٩٦٥ - ١٩٦٩ ، ٣٥٠ مليون جنيه فقط • وفى سنتى ١٩٧٠ و ١٩٧١ زاد الاستثمار الاجمالى المنفذ بالاسعار الجارية الى ٤٣٥ مليون جنيه • واستمر الامر كذلك فى السنوات التالية اذ بلغ الاستثمار الاجمالى بالاسعار الجارية ٤٦٥ مليون جنيه سنة ١٩٧٣ و ٦٤٥ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ (١) • ثم بدأت دفعة جديدة ، اذ كان الاستثمار المستهدف لسنة ١٩٧٥ ، ١٦٥٤ مليون جنيه ، بالإضافة الى ٣٥٠ مليون لزيادة المخزون لسلمى • وتحقق فعلا ٧٥ بالمائة تقريبا من الرقم المستهدف • ونتيجة لتراخى اندفعة التوسعية ، هبطت نسبة الاستثمار المستهدف الى الناتج المحلى الاجمالى من ١٨ بالمائة فى أواخر سنوات الخطة الأولى الى ١٢٪ سنة ١٩٧٣ ، ونسبة الادخار الى نص المتغير من ١٤ بالمائة الى ٨ بالمائة ثم الى ٥ بالمائة سنة ١٩٧٤ (٢) • وقد أعلن وزير التخطيط أن نسبة الادخار هبطت سنة ١٩٧٥ الى ٢ بالمائة ، ولو أن الراجح أن هذا الرقم يمثل الاستثمار الصافى ، بعد استقطاع مخصصات الاحلال وتمويض الاندثار •

(١) ونشرت أيضا الأهمية النسبية لمختلف القطاعات • إذ خصص ٣٤ بالمائة للتعليم وبناء المساكن و ٢٧ بالمائة للصناعة والمترول والتعدين و ٨ بالمائة للزراعة و ١٤ بالمائة للاستثمار •

(٢) البيان المالى عن مشروع الموازنة للسنة المالية ١٩٧٦ •• وذكر الدكتور أحمد فهم اسماعيل أن الادخار المحلى هبط من ٢٨٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ الى حوالى ٢٠٠ مليون فى كل من السنتين التاليتين •

وبعد ١٩٦٦ لم تجد خطط الاستثمار طريقها الى حيز التنفيذ . ولم تتحقق زيادة تذكر في الدخل القومي لكل نسمة بسبب أعباء حرب ١٩٦٧ واستمرار أعباء التسليح بعدها ، فضلا عن تفاقم الضغط السكاني الذي تأكلت معه ثمار التنمية وزيادة الاستهلاك الخاص والعام ، وتضاعف اعتمادات خفض تكاليف المعيشة . وثمة أسباب أخرى منها استمرار التضخم الكامن ، واختلال ميزان المدفوعات وما استتبعه من زيادة الديون الخارجية وخاصة قصيرة الأجل ، وقصور موارد العملات الأجنبية عن الوفاء باحتياجات الحطة والنقبات الخارجية للدولة وخدمة الدين . ومن ثم لم تكن الاستثمارات في أوائل السبعينات تزيد كثيرا بالأسعار الثابتة ، أي بعد استبعاد أثر التضخم ، عما كانت عليه في أواخر سنى الخطة الخمسية الأولى ، وربما انخفض رقمها عن كل نسمة .

وبينما زاد الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية خلال الخطة الخمسية الأولى ٣٧ بالمائة ، انخفضت نسبة الزيادة الى ١٧ بالمائة خلال الخمس سنوات التالية . هذا ولم يزد الدخل اطلاقا سنة ١٩٦٦/٦٧ وتناقص بنسبة ٢ بالمائة في السنة المالية التالية . وقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بعد ذلك ، من ٢٠٦ بليون جنيه سنة ١٩٦٩/٧٠ الى ٢٠٩ بليون سنة ١٩٧٢ (على أساس أسعار السنة الاولى) . وبين ١٩٧٢ و ١٩٧٤ زاد الدخل المحلي الاجمالي ، محسوبا على أساس أسعار سنة ١٩٧٢ (١) ، من ٣ بلايين الى ٣٠٢ بليون جنيه بمعدل زيادة قدره حوالي

تطور الناتج المحلي الاجمالي
١٩٧٩ - ١٩٧٥

| بليون جنيه مصري | | | | | | | |
|-----------------|----|----|------|-----|-------|-------|-------|
| ٧٢ | ٧٣ | ٧٤ | ١٩٧٥ | ٧٢ | ٧٣/٧٤ | ٧٤/٧٥ | ٧٥/٧٦ |
| ٣ | ٣١ | ٣٢ | ٣١ | ٢٠٩ | ٢٠٨ | ٢٠٧ | ٢٠٦ |

(على أساس أسعار سنة ١٩٧٢)

(على أساس أسعار سنة ١٩٧٠/٧١)

٤ بالمائة سنويا في الفترتين • ويرجع بعض تراخي معدلات الزيادة في اوائل السبعينات الى حرمان مصر من بترول سيناء بعد الاحتلال الاسرائيلي لها ، وانخفاض انتاج آبار منطقة خليج السويس ، وتراخي البناء والتشييد في أعقاب حرب أكتوبر • وفي سنة ١٩٧٥ زاد الناتج المحلي الاجمالي الى ٤١ بليون جنيه • وباستبعاد الزيادة في الأسعار تقتصر الزيادة في الدخل لكل نسمة على ١ بالمائة سنة ١٩٧٣ و ١٣ بالمائة سنة ١٩٧٤ •

ومنذ أواسط الستينات جرى التخطيط المتعثر على أساس خطط سنوية لا نست الى الواقع بصفة • ولم يبدأ جدياً مرة أخرى الا مع اعداد موازنة ١٩٧٥ ، وخطة التنمية للسنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، التي تتضمن استثمارات تقدر بحوالى ٨ بلايين جنيه ، لتحقيق زيادة في الانتاج بنسبة ٥٥٪ وخلق ١٢ مليون « فرصة عمل » جديدة ، وخفض نسبة الاستهلاك النهائي الى ٨٠٪ في نهاية الخطة ، ويلاحظ ان اعداد الخطة الخمسية الجديدة للنشر تأخر لحين الانتهاء من الدراسات التمهيدية واقرار مجلس الشعب لاطارها العام • وفيما يلي ملخص للسجلات الرئيسية لانسبة الاولى منها •

تقدر الاستثمار المخطط لسنة ١٩٧٦ بحوالى ١٠٧٥ مليون جنيه (منها ٤٢٣ مليون جنيه بالعملة الاجنبية) • وكان المقدر أن يستثمر القطاع العام ٧٢٠ مليوناً ، وان تنوع المشروعات الاستثمارية الاستراتيجية الكبرى مثل توسيع قناة السويس وتعميقها واستكمال مجمع الصلب والالمنيوم ومشروعات استغلال مناجم الفوسفات واستكمال خط الانابيب بين الاسكندرية والسويس ٢٢٠٤ مليون جنيه أخرى • وقدر استثمار القطاع الخاص بحوالى ١٢٠ مليوناً من الجنيئات معظمها للاسكان والخدمات • وقد زيد رقم الاستثمار المستهدف فيما بعد الى ١٣٧٥ مليون جنيه وقسمت الخطة الى خطة أصلية وأخرى احتياطية ، يتوقف تنفيذها على توافر الموارد المحلية والأجنبية • ونتيجة استمرار الظروف

غير المواتية اقتصر الرقم المنفذ فعلا على ٨٥٠ مليون جنيه . ولم تنفذ
 مشروعات الشريحة الثانية وقدرها ٥٥٠ مليون جنيه . وقد أعلن
 رئيس الوزراء في بيان الوزارة التي آتت في أعقاب الانتخابات
 (ديسمبر ١٩٧٦) أن الاستثمار المخطط لسنة ١٩٧٧ يساهز ١٢٨٥
 مليون جنيه ليخلق ٢٤٠ ألف فرصة عمل جديدة ، ترفع عدد العاملين
 الى ٩٨ مليون مشغل . كما أعلن أن الأمل رفع الناتج القومي
 الاجمالي في آخر سنة ١٩٧٧ الى نحو ٥٠٠٠ مليون جنيه على أساس
 أسعار سنة ١٩٧٦ .

ويركز الاطار العام للخطة الجديدة على استخدام الطاقات الماطلة ،
 واصلاح خلل ميزان المدفوعات ، وزيادة الصادرات بمعدلات سنوية
 متزايدة . وتقدر معدل تلك الزيادة لسنة ١٩٧٧ بنحو ٢٩ بالمائة، والممول
 في ذلك، على زيادة حصة الحكومة من استغلال حقول البترول القديمة
 والجديدة ، واطراد الزيادة في حصيلة رسوم القناة ، لا على زيادة
 الصادرات السلعية . وتهدف الخطة أيضا الى ترسيخ الاستهلاك وخفض
 نسبته الى الدخل القومي تباعا . من ٩٨ بالمائة سنة ١٩٧٥ الى ٧٦ بالمائة
 عام ١٩٨٠ ، الامر الذي يرفع معدل الادخار المحلي ، وبالتالي يخفض
 الاعتماد على القروض الخارجية . ويبلغ معدل النمو المستهدف في الخطة
 الجديدة ١٠.٧ بالمائة سنويا ، وهو هدف طموح في الظروف الحالية:
 وخاصة اذا اقترن بخفض نسبة خدمة الدين الخارجى تباعا الى ١٥ بالمائة
 من حصيلة الصادرات الى نصف النسبة الحالية . فضلا عن أن جانباً كبيراً
 من الاستثمار سوف يوجه حتما لتعويض الاندثار والاحلال في مشروعات
 الاستثمار الاساسي والصناعة . وتحقيق معدل النمو هذا يفترض أساساً رفع
 نسبة الاستثمار الى ٢٥ بالمائة من الدخل المحلي للسنوات الخمس، وزيادة
 الادخار الى ١٥ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي وهي أهداف قابلة

التحقيق . وانما يستلزم ذلك تضحيات في الاستهلاك وخفض توقعات الشعب ، بينما لم تحاول الأجهزة السياسية اقناع الناس بضرورتها . وتهدف الخطة أيضا الى خفض المكون الأجنبي في الاستثمار (١) ، وهو أمر هام في ضوء المركز الحالي الخطير لميزان المدفوعات ، وتوجيه الانتاج لصالح الكثرة وخدمة متطلباتها مع الحد من المشروعات التي تخدم قلة من أصحاب الدخول العالية .

(١) في سنة ١٩٧٤/١٩٧٥ ، كانت نسبة المكون الأجنبي في الاستثمار المخطط ٤٠ بالمائة تقريبا ، وتختلف النسبة بين القطاعات . فهي أدنى في قطاع الزراعة والري منها في قطاع الصناعة والكهرباء .

■ الفصل الثاني

الاستثمار الزراعي

الاستثمار الزراعى

أشرنا فى المقدمة الى أن مصر شهدت ثلاث حقب من التوسع الزراعى : فى أوائل القرن التاسع عشر فى عهد محمد على ، وفى الربع الثالث منه فى عصر اسماعيل ، ثم فى أوائل القرن الحالى بعد بناء خزان أسوان وأعماله التكميلية . وتلا ذلك تراخ فى تنفيذ مشروعات الري والصرف الكبرى . وبينما زادت المساحة المحصولية ٦٦ بالمائة بين ١٨٧٧ و ١٩٠٧ ، لم يتجاوز معدل الزيادة ١٠ بالمائة خلال الثلاثين سنة التالية . ونتيجة لذلك هبط نصيب المشتغل من المساحة المحصولية من ٣,٢ فدان فى أوائل القرن الى ٢,٥ فدان فى منتصفه . وبمىسا ظلت المزارع الصغيرة مفتتة بدائية من حيث درجة الميكنة واستخدام المستحدثات العلمية ، وتسمم بالاكثفاء الذاتى ، حدث تجديد ملحوظ فى المزارع المتوسطة والكبيرة : التى تقارب الحجم المناسب للاستغلال الاقتصادى . وفى أوائل الخمسينات أى قبل قيام الثورة نهزت المساحة المحصولية ٩ ملايين فدان ، وكان نصف الدخل القومى يستمد من الزراعة ، ويعمل بها ٧٠ بالمائة من قوة العمل . وكان القطن يمثل وحده ٤٠ بالمائة من قيمة الانتاج الزراعى ، ونحو ٧٠ بالمائة من حصيلة الصادرات . وكان نظام الملكية والحيازة السائد

بعيدا كل البعد عن العدالة ، ونصيب أصحاب الأراضي من الانتاج مرتفع ، اذ أتاح لهم مركزهم الاحتكارى خفض أجور العمال ونصيب المستأجرين بالنقد أو المزارعة .

وقد أدرك رجال الثورة والمخططون ألا أمل في رفع مستوى المعيشة، وهو أحد الاهداف التي اعلنوها ، دون زيادة كبيرة في الانتاج الزراعى . وكان طبيعيا ان يوجه الاستثمار الى تحقيق التوسع الرأسى والافقى على حد سواء . وكان معدل نمو الزراعة فى الخطة الاولى ٣٠ بالمائة سنويا ، وهو تقدم يذكر بالنسبة للفترة ١٩٣٥ - ٦٠ حين فاقت نسبة زيادة السكان نسبة زيادة الانتاج الزراعى . وفى الخطة الخمسية الاولى بلغ الاستثمار فى قطاع الزراعة والرى والصرف ٣٥٥ مليون جنيه (أى ٢٣ بالمائة من الاستثمار المنفذ) . وتحقق نفس الرقم أو أقل فى السنوات الخمس التالية . غير أنه مع ثبات رقم الاستثمار واطراد التضخم ، تضاعفت قوته الشرائية ، وبالتالي حجم الاستثمار الحقيقى بالاسعار الثابتة ، كما انخفض نصيب الزراعة من الاستثمار الجديد نباعا : الى ٤٠٧ بالمائة مجموع الاستثمار المنفذ سنة ١٩٧٥ . وكان ذلك رجوعا عن السياسة السليمة . اذ يتحقق فى قطاع الزراعة ٣٢ بالمائة من الناتج المحلى الاجمالى (مقابل ٢٢ بالمائة فى الصناعة والتعدين) . وفى سنة ١٩٧٤ مثلا كان الناتج المحلى الاجمالى المستمد من الزراعة ٩٦٣ مليون جنيه ، مساهما فى الناتج من قطاعات الصناعة والتعدين والبناء والنقل والمواصلات مجتمعة (٦٣٨ مليون ، ١٢٦ مليون و ١٦٨ مليون جنيه على التوالى) . وفى سنة ١٩٧٣ كان يشتغل بالزراعة ٤٢ مليون أى قرابة نصف مجموع المشتغلين ، مقابل ١٢ مليون (١٣ بالمائة) فى الصناعة و ٢٢ بالمائة فى الخدمات . ولا تزال الزراعة تمد البلاد بنحو ٥٠ بالمائة من حصيلة الصادرات . وكلها مبررات كافية لزيادة نصيب الزراعة من الاستثمار .

وفي الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٦ كان السد البالى أهم عناصر الاستثمار الزراعى دون منازع . وقد ثارت مؤجرا دعايات مفرضة حول هذا المشروع العظيم . وتصدى المجلس القومى للانتاج والثئون الاقتصادية فى مهمل عمله لتنفيذ تلك المزاعم والادعاءات فى تقرير قيم لم يلقى الاهتمام الكافى من أجهزة الاعلام . وخلص التقرير الى ان السد العالمى سليم فنيا . وأستند فى حكمه الى تقارير مجموعة الخبراء الدوليين التى دعيت لبحث المشروع فى مراحله الأولى ، وتقرير البنك الدولى عند الموافقة على تمويله ، فضلا عن الدراسات المستفيضة من قبل الخبراء السوفيت . واضاف التقرير انه بالمقارنة بالمشروعات البديلة يعتبر السد العالمى أكثر صلاحية وقدرة على الوفاء باحتياجات مصر المائية ، وضبط النيل والوقاية من الفيضانات العالية . واكد التقرير ان السد العالمى حقق اغلب الاهداف المتوخاة ، وجنب مصر ويلات فيضان سنة ١٩٦٤ المدمر ، وفيضان سنة ١٩٧١ العالى ، وقطع سنة ١٩٦٥ (١) فضلا عن اثره فى زيادة الطاقة الكهربائية المتاحة (٢) . وناقش المجلس الآثار الجانبية للسد . وأوصى بتدبير الاعتمادات المالية لمشروعات الوقاية من النحر وتقوية القناطر ، وللبرامج المتصلة بحجرى النهر وتآكل شاطئى الدلتا : فضلا عن متابعة البحوث الخاصة بالسد ومشروعاته الملحقة ، والتنسيق بين الجهات المختلفة فى تحقيق كل ذلك . كما أوصى المجلس بالإسراع فى تنفيذ مشروعات الصرف الرئيسية .

وقد تحققت دفعة لم يسبق لها مثيل فى استصلاح الاراضى بعد اتمام بناء السد العالمى وانجاز المشروعات المكتملة له . وتدل الاحصاءات على انه فى الستين سنة السابقة على قيام الثورة لم تزد المساحة

(١) تظهر احدى التخزين الحول من تفاوتات الامداد الطبيعي لنهر النيل عند اسوان ... فقد بلغ انقضاء سنة ١٨٧٨/١٨٧٩ ، وهو ١٥١ مليون متر مكعب ، وادناه من ١٩١٤/١٩١٢ ، وهو ٤٢ مليون (والمتوسط العام ٨٢ مليون م^٣) .
(٢) بلغت الطاقة المولدة من السد العالمى سنة ١٩٧٤ = ٥٨٤ مليون كيلو وات ساعة ما يفوق انتاج كافة المحطات الحرارية القائمة وخزان اسوان القديم مجتمعة ، ويشغل ٥٣ بالمائة من كمية الطاقة المولدة .

المستصلحة عن اربعمئة ألف فدان بمتوسط سنوى ٦٨٠٠ فدان . وعلى عكس الادعاءات عن نشاط الأفراد فى مجال الاستصلاح ، نجد ان ثلاثة ارباع عمليات الاستصلاح فى تلك الفترة تم على يد الدولة ، ومن هذا الرقم ٢٠٠ ألف فدان أستصلحت بين سنتى ١٩٣٢ و ١٩٥٢ ، معظمها فى شمال الدلتا . وفى الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٩ لم تتعد المساحة المستصلحة ٨٠ ألف فدان بمتوسط سنوى ١٠ آلاف فدان ، وبين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ قفز الرقم الى ٨٣٠ ألف فدان بمتوسط سنوى ٨٠ ألف فدان ، فضلا عن تحويل نصف مليون فدان من رى الحياض الى الرى الدائم . وتشير الاحصاءات الى أنه من التسعمائة ألف فدان المستصلحة ، كان المنزرع فعلا فى سنة ١٩٧٤ نصف مليون (١) . وقد سلم من الأراضى المستصلحة ٧٧٠ ألف فدان للمؤسسة العامة للاستزراع وتنمية الأراضى ، و ٨١ ألف للمؤسسة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية و ٥٨ ألف للهيئة العامة للإصلاح الزراعى . وقد حدث اسراف شديد بادىء ذى بدء فى الخدمات التكميلية للاستصلاح مثل الاسكان والخدمات المشتركة ، وأدى الحد منها بعد ذلك الى خفض تكلفة استصلاح الفدان من ٢٩٠ جنيها ، الى ٢٣٥ جنيها .

وفى السنوات الأخيرة أدت الصعوبات الفنية والمالية الى تباطؤ الاستصلاح والتعمير . ومن المعروف انه بعد تمهيد الأرض وتزويدها بالمرافق ، يستغرق الاستزراع خمس سنوات او تزيد . قبل ان تصل الاراضى الجديدة الى مرحلة الانتاج الحدى ثم تزيد انتاجيتها تباعا الى ان تصل الى مرحلة الانتاج الاقصى خلال عشر سنوات . ولم تكن الاراضى الجديدة اضافة صافية الى المساحة المنزرعة ، اذ خلال العشرين سنة الاخيرة استنفد الزحف العمرانى منها ٦٤٠ ألف فدان .

(١) راجع لى كل ذلك التقرير الأول لمجلس الانتاج القومى . هذا ويقع الجناح الأكبر من الأراضى المستصلحة فى محافظات البحيرة وكفر الشيخ .

ومن ثم لم تزد الرقعة المنزرعة زيادة صافية تذكر ، كما يلاحظ ان الاراضى المستصلحة كانت أقل جودة من الاراضى القديمة في الدلتا والضعيد .

وتزخر التقارير الرسمية بالشكوى من قصور عائد الاستثمار من استصلاح الاراضى عن التوقعات ، وتمزو ذلك الى عدة أسباب منها - سوء اختيار المناطق وزيادة ملوحة الاراضى فى بعضها عما كان متظرا ، وعدم العناية بالدراسات التمهيدية وبخاصة تصنيف التربة ، والتأخر فى اعداد المشروعات والمواصفات والتصميمات وطرح المناقصات والبث فيها ، وعدم تكامل مراحل الاستصلاح ومقوماته من رى وصرف ومبان وخدمات ، وقص الآلات ووسائل الرفع ومحطات الكهرباء ، مما عرقل استكمال الاعمال الميكانيكية . أضف الى ذلك ارهاق بعض شركات الاستصلاح فى القطاع العام بأعمال تزيد كثيرا عن طاقتها ، بينما تتوافر طاقات غير مستغلة لدى البعض الآخر ، ذلك فضلا عن تكليف الشركات بأعمال فى مناطق متباعدة بدلا من تجميع المشروعات التى يعمد بها الى كل . وتنتقد تقارير وزارة التخطيط وديوان المحاسبة عدة تزويد شركات الاستصلاح بالموارد المالية الكافية لتنفيذ ما أنيط بها من أعمال ، وعدم سداد مستحقاتها لدى الجهات الحكومية مما ادى الى تفاقم مشاكل السيولة لديها . وقرأ فى التقارير المنشورة ان شركات الاستصلاح كانت تدين الجهات الحكومية بحوالى ٩ ملايين جنيه ١٩٧٤ . ولم تنفذ توصية اللجنة الزراعية لمجلس الشعب بخصمها من موازنات الجهات المعنية . وثمة مشاكل ادارية اخرى واجهتها الشركات ، ولا تزال تعاني منها ، نذكر منها المشاكل المترتبة على الغاء اوامر الاسناد اذ تخفيضها بعد البدء فى التنفيذ ، والخفاض نسبة الصلاحية فى الآلات ، وعدم توحيد نماذجها وعدم توافر الأجزاء البديلة وأهمها الصيانة .

والمثال الصارخ لاهمال دراسات الجدوى السابقة على التنفيذ هو

مشروع الوادى الجديد . اذ بعد الآمال الخسار التي خلفها المروجون بياض من الحماض المسرف ، واجه المشروع تناقص المياه الجوفية التي تنبأ بها بعض العلماء المصريين . ويستفاد من تقارير ديوان المحاسبات أنه حدث انخفاض مطرد في تصريف الآبار ، اذ بلغ في يونيو سنة ١٩٦٩ حوالي ٢٩ بالمائة من التصريف عند التفجير للمجموعة المفجرة قبل سنة ١٩٦٠ ، وإلى ٤٠ بالمائة من التصريف عند التفجير للمجموعة المفجرة في الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٣ . وتشير التقارير أيضا إلى وصول عدد ملحوظ من الآبار إلى «مرحلة عدم التدفق» ، اذ زادت نسبة الآبار غير المتدفقة إلى ٣٠ بالمائة سنة ١٩٦٩ ، مقابل ١٩ بالمائة سنة ١٩٦٦ .

واستمرت الدولة في توزيع الاراضى التي تناولها الاصلاح الزراعى ، ومصادرة أملاك الأسرة المالكة والحراية ، فضلا عن الاراضى المستصلحة الجديدة ، على الفلاحين والمعلمين ، حتى أصبحت نسبة الملكية الفردية حاليا ٩٥ بالمائة من مجموع الزمام . وخلافًا للتوقعات ، لم تنفذ مقترحات اقامة مجمعات زراعية صناعية كبيرة في الاراضى المستصلحة . ويتضح من الاحصاء السنوى العام لسنة ١٩٧١ أنه اعمالا لسياسة التملك ، بدلا من الاستغلال الحكومى المباشر ، وزرع على صغار المزارعين والمعلمين (١) فيما بين سنتى ١٩٥٢ و ١٩٧٠ - ٨١٧٠٠٠ فدان ، فضلا عن المساحات التي سمح قانون الاصلاح الزراعى للملاك ببيعها . ويستفاد من تصريحات المسؤولين ان عددا من المستفيدين من الاصلاح تاهز ٤٠ ألف أسرة . وتهدف السياسة الجديدة الى التوسع فى بيع الاراضى المستصلحة أو تأجيرها للاستغلال وخاصة فى مناطق التواريق ومربوط وشرق الدلتا . واذ يؤكد علماء الزراعة ان الحد الأدنى للاستغلال الاقتصادى هو خمسة أفدنة ويعتبرون الحيازات

(١) صاحب الزدياد عدد صغار الملاك توسع كبير لتأجير فى ممتلكات بنك القسيف الزراعى لخدمة الاجل ، فضلا عن تزويدهم بالمعدات بأسعار مناسبة وبالقرض دون فائدة . وتلقى البنك ، والمؤسسة العامة التي انتقلت اليها اعماله ، تمويل كبير من الجهاز المصرفى .

دون ذلك حيازات قزمية تعتمد على جهد الانسان والحيوان ، ولا يتطور الانتاج فيها كثيرا ، فان التحدى الكبير الذى يواجه مصر حاليا هو تجميع هذه الوحدات المتناثرة فى وحدات اقتصادية يمكن زيادة الانتاج فيها بمزيد من الارشاد الزراعى .

ويتوقف التوسع الافقى مستقبلا لاستزراع حوالى مليونى فدان اخرى ، حسب التقديرات الرسمية ، على تنفيذ مشروعات اعلى النيل لزيادة الموارد المائية ، وعلاج الآثار الجانبية للسد العالى ، والاقتصاد فى استخدام المياه واجتناب الضياع فيما اصطلح على تسميته « بفوائد التوصيل » ، وتحديد المقننات المائية وتنفيذها بمنتهى الدقة بقصد الحصول على أقصى عائد من وحدة المياه المتاحة . ويتنظر لئلا يتركز الاستصلاح مستقبلا فى منطقة بحيرات شمال الدلتا وشرق القناة وسهل جنوب بورسعيد وصحراء الشرقية ومنطقة غرب النوبارية ومربوط وجنوب محافظة التحرير وامتداد كوم امبو والقنوم وبعض مناطق الصعيد الاخرى . ويتطلب ذلك التوسع فى دراسات التربة للتعرف على الاراضى الصالحة فى هذه المناطق وخصائصها . هذا ويضمن السد العالى حاليا ايرادا سنويا قدره خمسة وخمسون بليون متر مكعب ، يسكن زيادتها بنحو ١٨ بليون متر مكعب بتنفيذ مشروعات اعلى النيل وقناة جونجلي لاجتناب الضياع فى حوض البحيرات وجنوب السودان واحباس النيل العليا ، تناهز حصة مصر منها النصف طبقا لاتفاقية مياه النيل مع السودان . ويطلب علماء الزراعة أيضا بمواصلة البحث عن المياه انجوفية لتحقيق الموارد المؤكدة منها ، والتوسع فى استخدام مياه الصرف التى نقل نسبة الاملاح الضارة فيها . والحد الاقصى الحالى لامكانيات هذه الموارد هو أربعة بلايين متر مكعب . وقد أصابت الحكومات المتعاقبة بعد ١٩٦٢ بعض النجاح فى مجال الاستثمار الزراعى عن طريق التوسع الرأسى ، وبخاصة تعميم البذور المنتقاة والمبيدات الحشرية والتوسع فى استخدام السماد ويه

للمزارعين بأسعار تقل كثيرا عن التكلفة ، وتقديماً بنسبة التمثيلف الإقليمية القروض بفائدة رمزية . ويتخذ النشاط الحكومى هنا مظاهر أخرى أهمها استنباط اصناف عالية الغلة من القطن والحبوب والارز ، وتخصيص مناطق لانتاج الاصناف المختلفة من القطن ، ومحاليج لحلبها منعا للخلط . وكان الاهتمام بنشر الوعى السمدى بوجه خاص كبيرا . اذ زاد استهلاك السماد بنسبة ٤٥ بالمائة فى فترة الخطة الأولى واصبحت مصر ثانى دولة فى العالم من حيث استهلاك السماد عن كل هكتار (١) .

وتتضافر الجهود حاليا لدفعة جديدة فى الاستثمار الزراعى ونجد فى الاهداف المعلنة لقطاع الزراعة فى خطة ١٩٧٦ - ٨٠ مزيجا من التوسع بنوعيه . ويتضح التركيز على التوسع الرأسى من أن الاستثمارات المخصصة للرى والاستصلاح منخفضة نسبيا ، بينما تركز الخطة على توسيع شبكات الصرف وزيادة استهلاك السماد ودعم الابحاث الحالية للوصول الى المزج الامثل للتربة المصرية ، وزيادة كفاية الآلات الزراعية ، والتوسع فى الميكنة الزراعية فى المناطق التى ترتفع فيها الاجور ، ولخفض الحاجة الى دواب الحبل والنقل التى يخصص لانتاج غذائها نسبة عالية من المساحة المحصولية : والبدء فى استخدام اترشاشات بقصد خفض استهلاك البندان من ٨٠٠٠ متر مكعب من مياه الرى الى النصف . وتتضمن الخطة ايضا استكمال مشروعات الصرف المغطى التى يساهم البنك الدولى فى تمويلها : بعد ان ثبت

(١) قلح مصر فى التصنيف الذى تعد منظمة الاكاديمية والزراعة التابعة للأمم المتحدة من المجموعة التى تستهلك من ١٠٠ الى ٢٠٠ كيلو جرام للهكتار . وقد زاد استهلاك السماد البوتاسية فى مصر من متوسط سنوى قدره ١٢٠٠ طن للفترة ١٩٦١ - ٦٩ الى ٤٠٠٠ طن فى الفترة ١٩٧٢ - ٧٤ ، واستهلاك الفوسفات من متوسط ٤٧٠٠٠٠ طن خلال السنوات ١٩٦١ - ٦٦ الى ٨٧٠٠٠٠ طن فى السنة الزراعية ١٩٧٢ - ٧٣ ومن الفترات من متوسط قدره ٢٣١٠٠٠ طن فى الفترة ١٩٦١ - ٦٦ الى ٣٥٠٠٠٠ طن فى السنة الزراعية ١٩٧١ - ٧٣ . وصحب ذلك توسع كبير فى صناعة الاسمدة محليا .

اهميتها في رفع الانتاجية ٢٥ بالمائة نتيجة خفض مستوى المياه الجوفية، فضلا عن الوفرة في استخدام الاراضي لحفر المصارف .

وفي مجال تزويد البلاد ببروتين رخيص كبديل للحوم تتضمن الخطة مشروعات لاستغلال الثروة السمكية ، بما في ذلك موارد بحيرة ناصر ، وتصنيع الانتاج ونقل بعضه الى التجمعات السكانية الكبرى ، فضلا عن انشاء مزارع سمكية . كما تركز على التوسع في انتاج الدواجن ، بعد ان تضاعف انتاجها بين اوائل السبعينات ومنتصفها . وهذا ادراك سليم بان زيادة نصيب الفرد في مصر من البروتين أو الحفاظ على المستوى الحالي مع اطراد زيادة السكان يستلزم التركيز على مصادر البروتين الرخيص من الدواجن والاسماك .

وفي مجال التوسع الافقي تتضمن الخطة مشروعات لاستصلاح الاراضي والوصول بالاراضي المستصلحة والمستزرعة الى مرحلة الانتاج الاقتصادي ، والسير قدما في تمليكها ، مع بيع الاراضي البور بأسعار رمزية . ويدور التفكير في ان يكون أساس الانتاج في الاراضي الجديدة مزارع كبيرة آلية تخصص لانتاج الخضر والفاكهة وتصنيعها للتصدير : واجتذاب رؤوس الاموال العربية والاجنبية للصناعات الزراعية . ولا بد عند النظر في توزيع مخصصات الاستثمار الزراعي من المفاضلة بين الاستصلاح والتوسع الرأسي . وليس من شك في تصاعد تكلفة الاستصلاح وطول مدته . الا أنه أمر لازم لاعتبارات العمالة . ويصطدم التجديد في الزراعة بالروح المحافظة لدى الفلاح وبالمملكات الصغيرة المفتتة . . . ويقدر خبراء البنك الدولي معامل رأس المال الى الدخل بنسبة ٢٦ : ١ في مشروعات التوسع الافقي ، وتنخفض النسبة الى ١٢ : ١ في التوسع الرأسي .

ونشير باختصار في ختام هذا الفصل الى تطور الصادرات الزراعية التي كان الامل معقودا على زيادتها باطراد اثر زيادة

الاستثمار الزراعي . غير ان هذا الامل لم يتحقق ، وكان جمود الصادرات احد اسباب تفاقم مشكلة نقص العملات الاجنبية . ورغم تنويع الزراعة الى حد ما لا تزال صادرات القطن تمثل ٤٥ بالمائة من حصة الصادرات (١) ، وتضيف صادرات الغزل والنسيج ٢٠ بالمائة اخرى ، وقد زاد نصيب الدول ذات الاقتصاد الموجه في الصادرات من ١٠ بالمائة قبل سنة ١٩٥٢ ، الى ٥٠ بالمائة سنة ١٩٦٤ ، ثم تقلب بعد ذلك . وهبط من ٦٣ بالمائة سنة ١٩٦٩/٧٠ الى ٥٠ بالمائة سنة ١٩٧١ - ٧٢ ، ثم زاد في موسم ١٩٧٤/٧٥ الى نحو ٦٠ بالمائة من مجموع الصادرات . وكان هذا التحول نتيجة لنقص واردات دول غرب اوربا والولايات المتحدة من القطن بعد انكماش الصناعات القائمة على الالياف الطبيعية فيها . فبعد ان كانت هذه المجموعة تستورد في اوائل الخمسينات ٦٠ بالمائة من القطن المصري والكتلة الشرقية ٢٠ بالمائة فقط : زاد نصيب الاخيرة سنة ١٩٧٥ الى ٦٠ بالمائة، وانخفض نصيب الاولى الى ٢٠ بالمائة . غير ان سنة ١٩٧٦ شهدت تراجعا في حجم التبادل التجاري مع الكتلة الشرقية .

وفي السنوات الاخيرة تقلبت اسعار القطن في حدود واسعة : تجارت اسعار سائر المواد الأولية في الارتفاع ابان الراج العالمي بين ١٩٧٢ و ربيع ١٩٧٤ . ثم تراجعت في السنة التالية قبل ان تعود الى الارتفاع مرة اخرى مع زيادة الاقبال على القطن سنة ١٩٧٦ . وزاد متوسط سعر القطنار المصدر من ٢٢ جنيها سنة ١٩٦٧/٦٨ الى ٢٨ جنيها لموسم ١٩٧١/٧٢ : والى ٥٨ جنيها في اوائل ١٩٧٤ قبل أن يهبط

(١) تنتج مصر حوالي ٤ بالمائة من محصول القطن العالمي . وبين ٥٠ . ٥٠ بالمائة من الإنتاج المتناثر ($\frac{1}{X}$ - $\frac{1}{X}$ بوصة) . وقد زاد محصول القطن من متوسط سنوي ٣٧٥٠٠ طن في اوائل الخمسينات الى نصف مليون طن تقريبا في اوائل السبعينات . تنافس مؤخرا . وكان الانتاج في موسم ١٩٧٥ حوالي ٧٥ بالمائة من الرقم الذي حقق في اوائل الستينات . وتقرر مؤخرا زيادة المساحة المزروعة للقطن الى ٩٥ مليون فدان سنة ١٩٧٧ لتنتج ٩٥ مليون قطنار سنة ١٩٧٧ ، مقابل ٧٩ مليون في العام السابق .

الى ٤٤ جنيها خلال موسم ٧٥/٧٦ . وبينما اقتصرت الزيادة السنوية في السعر انذى يحصل عليه المنتج على ٨ بالمائة في المتوسط بين ١٩٦١ و ١٩٦٥ زيد سعر القطن للمنتج في آخر سنة ١٩٧٥ وحدها بما يتراوح بين ستة وتسعة جنيهات للقنطار . وزيد مرة اخرى في اوائل سنة ١٩٧٧ . ومن ثم كان ذلك بالتضحية ببعض دخل الحكومة من تسويق القطن .

وكان الامل ان يصبح الارز محصولا تصديريا رئيسيا ، بعد ان زاد انتاجه ٣٠٠ بالمائة بين ١٩٥٠ - ٥٤ و ١٩٧٠ - ٧٤ (الى ٢٤٤ مليون طن) . الا ان هذا الامل تبدد مؤخرا ، وهبطت الصادرات من ١/٢ مليون طن في اواخر الستينات الى اقل من مائة الف طن في منتصف السبعينات . وبدأ التفكير في استيراد الارز لمواجهة الاستهلاك المحلي في اطار المعونات الامريكية الميسرة . وفي السنوات الاخيرة احتلت الموانئ مكانا مرموقا كعنصر هام في الصادرات .

ويتضح من العرض السابق ان الصادرات الزراعية لم تسجل زيادة تذكر او تتناسب مع زيادة الاستثمار الزراعي . اذ تراوحت نسبة زيادتها حوالي ١٨ بالمائة سنويا في الستينات ، وانخفض حجمها محلا بين ١٩٧٠ و ١٩٧٣ . ورغم القاء القول على عواهنه في بعض وسائل الاعلام لا يزال انتاج القطن والارز احدى البلاد من حيث حصيلة الصادرات عن القطن ، مما لو زرعت محار جوبيا لتعويض الاستيراد . وتحقيق ما يسمى بالاكفاء الذاتي وهو سراب خداع . هذا طبعا فان انتهاء الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ التي تهازل السعر العالمي للقمح خلالها ٢٤٠ دولارا للطن - أي نحو ثلاثة أمثال السعر الزائد في اوائل السبعينات قبل ان ينخفض الى ١٠٠ دولار في اوائل السبعينات .

■ الفصل الثالث

الاستثمار في الصناعة والمرافق

الاستثمار فى الصناعة والمرافق

ذكرنا قبلا انه بعد بداية متعثرة على عهد محمد على قضى عليها بالتفشل الذريع ، بدأ الاستثمار الصناعى على نطاق ضيق فى اوائل القرن العشرين وبعد الحرب العالمية الاولى . وحدثت دفعة اخرى فى صناعات سلع الاستهلاك خلال الثلاثينات ، بعد فرض الحماية الجمركية وخلال الحرب الثانية بسبب نقص الواردات . وأسهم فى تمويلها بعد الحرب توافر السيولة الداخلية والخارجية مثلة فى الارباح الاستثنائية المتراكمة للأفراد والشركات وفى الارسدة الاسترلينية . ومع ذلك ظلت الاهمية النسبية لقطاع الصناعة فى الصرح الاقتصادى المصرى ضئيلة . ولم يزد نصيبه فى الدخل القومى فى أوائل الستينات عن ٩ بالمائة ، ومن العمالة على ١٠ بالمائة من قوة العمل . وكان التركيز فى القاهرة والإسكندرية كبيرا ، بينما حظ الريف من التصنيع الحديث ضئيل ، فيما خلا صناعات لم يكن هناك مناص من قيامها قرب مصادر المواد الأولية ثقيلة الوزن منخفضة الثمن ، مثل صناعات السكر وحلج القطن وعصر الزيت . وفى الاحصاء الصناعى لسنة ١٩٥٢ ، لم يتجاوز عدد المنشآت التى تشغل ٥٠ عاملا أو أكثر أربعمائة منشأة ، بينما كان السواد الاعظم من الباقي « ورشا » صغيرة يقتصر العمل فيها

على صاحبها واسرته ، ولا تستخدم قوة محرقة ميكانيكية تستحق الذكر ، وتشغل غالبيتها بالتصليح والصيانة أو إنتاج سلع الاستهلاك البسيطة للطبقات محدودة الدخل . وفي نفس التاريخ كان عدد « المصانع » التي تشغل خمسة عمال فأكثر عشرة آلاف ، يعمل بها ٣٥٠.٠٠٠ عامل . وثمة دليل آخر على قصور التصنيع اذ في اوائل الخمسينات كانت قيمة الانتاج في ٦٠ بالمائة من «المصانع» المدرجة في الاحصاء الصناعى تقل عن ١٠٠٠ جنيه ، بينما يستمد الجزء الأكبر من القيمة المضافة من الوحدات الكبيرة التى اتخذت شكل شركات مساهمة .

واطردت التنمية الصناعية بعد ١٩٥٢ فى مشروعات مجلس الانتاج التى ركزت ، باستثناءات قليلة على سلع الاستهلاك ، وفى خطة التصنيع ١٩٥٧ - ٦٠ . وفى الخطة الخمسية الاولى حدثت دفعة كبرى وزاد الانتاج الصناعى خلالها ٩ بالمائة ، والعمالة الصناعية ٦٥ بالمائة، والانتاجية ٢٥ بالمائة سنوياً . وزاد الاستثمار الصناعى المنفذ من ٥١٦ مليون جنيه (٣٤ بالمائة من مجسوع الاستثمار) فى الفترة ١٩٦٠ - ٦٥ الى ٧٥١ مليون جنيه (٤٣٦ بالمائة من مجسوع الاستثمار) فى الفترة ١٩٦٦ - ٧٠ رغم حوائل التنمية . وكان المصدر الأول للتمويل فى الصناعات الجديدة هو الحكومة : مباشرة أو عن طريق مجلس الانتاج والبنك الصناعى والبنوك التجارية الموقمة وصندوق توفير البريد وسائر الهيئات ذات الفائض ثم من صندوق الاستثمار فى وزارة المالية . وبدأ تراجع الاستثمار الصناعى فى اواخر الستينات ولوائل السبعينات . ولم يتجاوز الرقم بالاسعار الجارية ١٣٥ مليون جنيه سنة ١٩٧٣ و ٢٣٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ . ولم يكن يزيد بالاسعار الثابتة وعن كل نسمة كثيراً عما تحقق فى فترة الخطة الاولى . ونتيجة هذا التراخى هبطت نسبة نمو الانتاج الصناعى الى ٦ بالمائة سنة ١٩٧١ ، والى ٣ بالمائة سنة ١٩٧٣ ، ولم يحدث تحسن يذكر خلال ١٩٧٤ وهى السنة

التي تخرج فيها وضع الطاقات العاطلة . ثم عادت نسبة النمو الى الزيادة وبلغت ٦ بالمائة سنة ١٩٧٥ .

ويتضح من الجدول (رقم ١ في الملحق الاحصائي) مدى الزيادة في انتاج القطاعات المختلفة نتيجة توسيع الاستثمار ، مقارنة بأرقام سنة ١٩٥٢ . فقد زادت قيمة الانتاج الصناعي بالأسعار الجارية من ٣١٤ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ الى ١١٤٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٥/٦٦ . ومن ١٦٣٥ مليون جنيه سنة ١٩٧٠ - ٧١ الى ٢٣٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ . الا ان معدلات الزيادة تراجعت في اوائل السبعينات كما ذكرنا قبالا . واذا اخذنا في الحبان ارتفاع الاسعار خلال تلك الفترة الحرجة ، فان حجم الانتاج لا بد وان يكون قد نقص فعلا في بعض السنوات . وخلال سنة ١٩٧٤ مثسلا انخفض انتاج السكر ٧ بالمائة نظرا لتراجع المساحة المزروعة قسبا ، وانخفض انتاج الاسمنت ٩ بالمائة بسبب تقادم الافران والطواحين ووسائل النقل ، كما انخفض انتاج ورق الكتابة والطباعة ٢٩ بالمائة . وأدى توقف احد المصانع الكبرى الى خفض خطير في انتاج الاسمدة الكيماوية . هذا فضلا عن توقف انتاج المصانع في منطقة القنال اثر التمردان اللاحقين . وفيما يلي تطور الانتاج في القطاعات التقليدية التي تعتمد في الغالب على مواد أولية محلية ، والصناعات الجديدة التي تعتمد على مواد أولية راسخ وبسيطة مستوردة . وسنبدأ نرى في معدلات النمو في المجموعة الثانية كانت أعلى بكثير منها في الاولى :

١ - زاد انتاج الغزل والنسيج من ٨٤ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ . الى ٤٧٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٠/٧١ ، وهي طفرة كبيرة . ولم يزد بعد ذلك كثيرا اذ لم يجاوز ٥٢٥ مليون جنيه في سنة ١٩٧٢ . ب ٦٩٠ مليون سنة ١٩٧٥ . وبعد منتصف الستينات بدأ لاول مرة تناقص الاهمية النسبية لهذا القطاع : من ٣٥ بالمائة من

١٠ قيمة الانتاج الصناعى سنة ١٩٦٠ الى ٢٧ بالمائة سنة ١٩٧٣ .
وقد ارتفع استهلاك المنازل المحلية من ٢ر٤ مليون قنطار سنة
١٩٦٠/٦١ الى ٤ر٢ مليون سنة ١٩٧٤/٧٥ ويتنظر زيادته الى
٥ر٥ مليون قنطار سنة ١٩٨٠ .

٢ - زاد انتاج الصناعات الغذائية من ١٢٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ ،
الى ٤٨١ مليون جنيه سنة ١٩٧٠/٧١ ، ثم الى ٧٠٠ مليون سنة
١٩٧٥ . ويرجع ذلك فى المقام الاول الى توسع صناعة السكر .
وحاليا تحتل الصناعات الغذائية المكان الاول بين القطاعات
الصناعية من حيث قيمة الانتاج (٢٩ بالمائة) ، تليها بفارق بسيط
صناعة الغزل والنسيج .

٣ - اطردت الزيادة فى انتاج قطاع الكيماويات ، وهو قطاع مكثف
لرأس المال ، بمعدلات تفوق معدلات نمو الصناعات التقليدية ،
التي تعد صناعات مكثفة العمالة نسبيا ، من ٢٠ مليون جنيه
سنة ١٩٥٢ الى ١٨٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٠/٧١ ، ثم الى
٢٦٧ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ ، واصبح انتاجه يمثل ١٢ بالمائة من
قيمة الانتاج الصناعى . وكان التوسع اكبر فى صناعة الاسمدة .

٤ - وبالمثل زاد انتاج الصناعات الهندسية والعمدية وملحقاتها من
٣٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ الى ٢٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٠/
٧١ ، ثم الى ٣٨٥ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ ، تمثل ١٥ بالمائة من
قيمة الانتاج الصناعى ، وتلك ايضا طفرة كبيرة حتى بعد استبعاد
أثر ارتفاع الاسعار .

٥ - زاد انتاج قطاع مواد البناء من ٨ ملايين جنيه سنة ١٩٥٣ الى
٩٣٣ مليون جنيه سنة ١٩٧٦/٧١ ، وبعد انخفاض كبير منذ ذلك
التاريخ عاد الانتاج سنة ١٩٧٥ الى مستوى سنة ١٩٧٠ ، تمثل
٤ بالمائة تقريبا من الانتاج الصناعى . وكان تشاغل الانتاج فى

السنوات الأخيرة إحدى الصعوبات التي واجهت قطاع البناء والتشييد .

٦ - توسعت الصناعات الخشبية والجلدية توسعا كبيرا منذ الستينات .

ويبرز التوزيع التكرارى للقوة العاملة فى القطاع العام الصناعى أهمية صناعة الغزل والنسيج . اذ فى آخر الستينات كانت العمالة فى هذا القطاع (٢٠٠ الف عامل) تفوق العمالة فى الصناعات الكيماوية والغذائية والهندسية والمعدنية (١) مجتمعة . ويعمل فيه حاليا نصف العاملين فى الصناعة ، ويتقاضون ٤٦ بالمائة من الاجور الصناعية .

وصاحب التوسع الصناعى تطور كبير فى انتاج البترول والطاقة الكهربائية . فزادت قيمة انتاج البترول من ٣٤ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ الى ١٣٣ مليون جنيه سنة ١٩٧٠/١٩٧١ والى ٢٩٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ رغم احتلال سيناء سنة ١٩٦٧ ، اذ عوض انتاج الآبار الجديدة ما فقدته مصر من انتاج حقول المناطق المحتلة ، ثم بدأ تناقص انتاج حقل مرجان قبل ان يواصل التوسع بعد عمليات الحقن . وقد استمادت مصر حقول سيناء سنة ١٩٧٥ . وبدأت جهود التنقيب المضنية تؤتى ثمراتها فزاد الانتاج سنة ١٩٧٦ الى ١٨ مليون طن . وبالمثل زادت قيمة الطاقة الكهربائية المولدة من ١٠ ملايين جنيه سنة ١٩٥٢ الى ٧٥ مليون جنيه سنة ١٩٧٠/٧١ والى ٨٠ مليون سنة ١٩٧٤ . واسهم توليد الكهرباء من السد العالى فى زيادة الطاقة الى أكثر من ثلاثة اضعاف بين التاريخين . وقد زادت الطاقة الكهربائية المنتجة الى ١٠ بلايين ك.و . هـ . من سنة ١٩٧٦ والمتنظر ان تبلغ ١٣ر٣ بليون سنة ١٩٧٧ .

وفىما خلا التوسع فى انتاج خام الحديد لم يتطور قطاع التعدين تطورا يذكر . وكان نصيبه من الاستثمار ضئيلا خلال الفترة موضع البحث . وقد تأثر القطاع بالحروب المتلاحقة ، ثم باحتلال سينا . وتناهد قيمة انتاجه سنة ١٩٧٥ - ٧ ملايين جنيه فحسب ، ولا يزيد عدد العاملين فيه حاليا عن ١٥ ألفا .

ويتضح مدى استمرار التركيز الجغرافى للصناعة من انه فى سنة ١٩٧٢ كان توزيع الوحدات الصناعية التى تشغل ٢٥ عاملا تتركز على الوجه التالى : ١٢٧٩ فى المدن الرئيسية و ٧٦٤ فى الوجه البحرى و ٤٦٠ فى الوجه القبلى ، تشغل ٣١٤ و ٢١٨ و ١١٧ ألف عامل على التوالي . أى لذ المدن الرئيسية استأثرت بنصف عدد المصانع وحوالى نصف العمالة الصناعية . وعندما بدأ تنفيذ سياسة التشتت الصناعى لاعتبارات تتعلق بتوازن التنمية الاقليمية ، لم يستقر الرأى على اختيار عدة مواقع تعتبر بشابة مراكز جذب وتؤمن لها الخدمات المروفة باسم « الوفورات الخارجية » ، بل انشئ مصنع غزل واحد مثلا فى عدد من عواصم المحافظات كانت ظروف البيئة الصناعية فيها على درجة عالية من التخلف ، مما يرفع تكاليف الانتاج فيها بالقياس الى المناطق الصناعية فى المدن .

وواكب ازدياد الاستثمار الصناعى وتوسع الانتاج زيادة ملحوظة فى الصادرات المصنعة . وفى اوائل السبعينات كانت تلك الصادرات تمثل ٣٥ بالمائة من مجموع صادرات مصر ، وقد زادت تباعا الى ٣٣٤ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ وكان المعول الاكبر فى ذلك على صادرات الغزل والمنسوجات . اذ زادت صادرات الغزل الى ٤٠ الف طن أى نحو ١١ الانتاج ، وصادرات المنسوجات الى ٢٨ الف طن ، وكاتنا تمثلان معا ٦٠ بالمائة من الصادرات الصناعية مقابل ٩ بالمائة سنة ١٩٥٢ . وفى سنة ١٩٧٣ كان نصيب الكتلة الشرقية من صادرات الغزل ٦٥

بالمائة ومن المنسوجات ٢٥ بالمائة . وترتفع النسبة الى ٩٠ بالمائة من التريكو والملابس الجاهزة ، بينما لم يجاوز نصيب دول السوق الاوربية المشتركة ٣ بالمائة من الغزل و ٢٥ بالمائة من المنسوجات . وقد عقدت مصر مع السوق الاوربية المشتركة اتفاقية تتضمن تخفيضا قدره ٥٥ بالمائة من الرسوم المفروضة على صادراتنا الصناعية (المنسوجات في حدود ٢٥٠٠ طن ، والبترول بحصة قدرها ٢٠ الف طن) . وتضمنت الاتفاقية ايضا تخفيضا يعادل ٣٠ - ٦٠ بالمائة على الرسوم المفروضة على بعض صادراتنا الاخرى (٢٥ بالمائة على الجبنرى المحفوظ ، ٥٠ بالمائة على صادرات البصل بين فبراير وابريل من كل عام و ٤٠ بالمائة على الموالح و ٢٥ بالمائة على الارز) . ومنحت مصر وسائر دول الشرق الاوسط مزايا تفضيلية اخرى في اوائل سنة ١٩٧٧ .

ولم تكن زيادة صادرات المصنوعات مستقرة على مر السنين . إذ حبطت صادرات السكر مثلا من ١١٠ الف طن سنة ١٩٧١ الى ٣٦ الف طن سنة ١٩٧٣ ، وبدأت الكميات المستوردة بعد ذلك ترتب على المصدر ، والامر كذلك في الاسمنت إذ استوردت مصر نحو مليون طن سنة ١٩٧٤ لمواجهة متطلبات التعمير في منطقة القناة . واستوردت كمية مماثلة في سنة ١٩٧٦ . ومن جهة اخرى زادت صادرات الاحذية . كما أن توسع انتاجها مؤخرا ليجاوز سنة ١٩٧٣ / ٣٦ مليون زوج (مقابل ٢٢ مليون في العام السابق) . ويصدر جانب كبير من انتاجها و انتاج المنتجات الجلدية الاخرى الى الكتلة الشرقية ايضا . وتسلم تبني الدولة سياسة مستقرة لتشجيع تصدير المنتجات الصناعية ومنح حوافز للوحدات الصناعية التي تحقق هدف التصدير او تجاوزة . وزاد الطلب بلة أن سعر صرف الجنيه المصري ظل نوقت طويل مقوما بأعلى من قيمته الحقيقية مما أضعف الحافز على التصدير . وكانت

سياسة الحكومات المتعاقبة تقوم على اشباع حاجات السوق المحلي دائما وان ادى ذلك الى التضحية بالتصدير خوفا من « زيادة المعافاة على طبقات الشعب الكادحة » على حد تعبير الساسة ورجال الاعلام .

هذا ويقدر الاستثمار الصناعى المخطط فى خطة التنمية الجديدة ١٩٧٦ - ٨٠ ، بنحو ٣ بلايين جنيه منها ٢ بليون للتجديد والاحلال فى المضائق القائمة . والمتنظر أن يستثمر ٧٠٠ مليون جنيه فى مشروعات يمل المخططون أن تكون مصادر التمويل فيها اجنبية . والهدف زيادة قيمة الانتاج الصناعى من ٢٣ بليون جنيه سنة ١٩٧٥ الى ٣ بلايين جنيه سنة ١٩٨٠ ، وزيادة الصادرات الصناعية تباعا الى ٥٠٠ مليون جنيه سنويا فى نهاية الخطة . وتتجه النية الى توجيه جانب من الاستثمار الصناعى الجديد بعيدا عن القاهرة والاسكندرية ، وان يحول جانب آخر الى المراكز الصناعية التى نشأت حديثا مثل ادفو قير وطلخا وادفو ونجع حمادى بقصد زيادة الكثافة الصناعية فيها . ومن المراكز الأخرى المقترحة لتوطين وجذب الصناعة أشمون والخطاطبة والعامرية ومحافظة البحر الأحمر ومنطقة القناة والمدن التابعة المزروع انشاؤها حول القاهرة (٦ أكتوبر - الساعات الخ) .

وفيما يلى جدول لأهداف الخطة الخمسية الجديدة من حيث الكم (١) . ومنه يتضح أن نسبة الزيادة المخططة فى الطاقة الغزلية معتدلة . ويتركز الاهتمام فى التجديد ، وادخال صناعة البولستر ، وتوسيع صناعة الملابس الجاهزة ، وخاصة للتصدير ، وفى مجال الصناعات المعدنية ، يقتصر الهدف على بعض التوسع فى طاقة مصانع الحديد والصلب ومجمع الألمنيوم وصناعة الألياف بعد الدفعة الكبرى

(١) اعتدنا فى ذلك على الرقام الواردة فى الملخصات وزعت على الصحف ، وعلى تقارير لبيئات بحوث اجنبية أعدتها الحكومة بملومات مستقاة من مشروع الخطة . هذا مع ملاحظة انه رغم مرور أكثر من سنة على بدء الخطة لم ينشر بعد تقرير عن انجازها العام .

خلال السنوات الخمس الماضية ، والجديد هنا هو ادخال صناعات
التيروسلكون والحديد الأسفنجي . والهدف في قطاع الصناعات
الهندسية هو استخدام الطاقات العاطلة مع بعض التوسع في صناعة
وسائل النقل و سلخ الاستهلاك المعمرة . وهنا لا يبرر التوسع في
الاستثمار الا اذا اقترن بزيادة الصادرات في سوق عالمية ينمو الطلب
فيها بمعدلات عالية . والتوسع المخطط كبير في صناعة مولد البناء
لمواجهة احنياجات الاسكان والتعمير وخاصة في انتاج الطوب الرملي
وطوب الحجر الجيري والطوب الأسمنتي لتعويض النقص في انتاج
الطوب الأحمر بنسبة ٢٠ بالمائة منذ بناء السد العالي ، ولوقف تجريف
الأرض الزراعية . وتركز الخطة في قطاعي الصناعات الغذائية
والكهربائية على توسيع الطاقات الحالية . وتتضمن الخطة أيضا
توسعات كبيرة في انتاج السماد بأنواعه ، ولبدء الصناعات
البتروكيمائية . ونحن نورد تلك الاهداف لدلالاتها على اتجاهات
سياسة التصنيع ، رغم ان احتمالات تنفيذ الاستثمار المخطط سوف
تتوقف في المكان الأول على الموارد المالية المتاحة ، وخاصة من
العملات الأجنبية .

الصناعة والتعدين

الأهداف الكمية في خطة التنمية ١٩٧٦ - ٨٠

قطاع الغزل والنسيج :

انشاء ٧ مصانع جديدة ، يتألف كل منها من ٣٠ ألف مردن و ٤٠٠ نول . وبذا تزيد الكفاية الغزلية الى ٢٥ مليون مردن، و انتاج غزل القطن من ١٨٠ ألف طن الى ٢٧٠ ألف طن ، وتهدف الخطة الى تجديد المصانع الحالية بقروض خارجية وادخال صناعة البولستر بطاقة ٢٣ ألف طن سنويا ، وزيادة انتاج المنسوجات ٣٠ بالمائة (الى بليون متر مربع) ومضاعفة انتاج الملابس الجاهزة والتريكو .

الصناعات المعدنية :

زيادة انتاج الحديد والصلب من ٣٠ مليون طن حاليا الى مليوني طن . والمقرر زيادة انتاج حديد الواحات البحرية الى ٣٥ مليون طن سنويا ومضاعفة انتاج فحم الكوك الى ١٣٥٠ ألف طن ، ورفع انتاج مجمع الألمنيوم الى ٢٠٠ ألف طن . وتتضمن الأهداف أيضا انشاء مصانع جديدة للفيرسكون ملاحقها ٢٠٠ ألف طن ؛ وانشاء مصنع الحديد الاسفنجي بطاقة

٢٤ مليون طن وهناك مشروعات مدرجة لاتساج الأنابيب
والصلب الخاص .

الصناعات الهندسية :

زيادة طاقة انتاج عربات البضائع للسكك الحديدية الى
١٥٠٠ سنويا ، وسيارات الركوب الى ٢٥ ألفا سنويا ،
وانلوريات الى ٦ آلاف وسيارات الاوتوبيس الى ٦٠٠
سنويا ، كل ذلك بالاشتراك مع رأس المال العربي والخبرة
الأجنبية .

(ب) زيادة انتاج اطارات السيارات من ٢٥ ألفا خاليا الى
١٣ مليون وحدة .

(ج) فضلا عن زيادة انتاج السلع المعمرة على الوجه التالي :

الثلاجات ٤٠ بالمائة الى ٨٥ ألف وحدة .

اجهزة الراديو الى ٣٠٠ ألف جهاز .

أجهزة التلفزيون الى ١١٥ ألف جهاز .

صناعة مواد البناء :

زيادة انتاج الأسمنت من ٣ الى ٨ ملايين طن .

قد تم تأسيس شركة جديدة لانتاج مبون مان في السويس
بتمويل أمريكي قدرها ٩٠ مليون دولار .

مضاعفة انتاج حديد التسليح الى ١٢ مليون طن .

انشاء مصنع جديد لانتاج زجاج البناء .

توسيع مصانع الطوب الرملي (الى مليون قطعة) لتعويض

الطوب الأحمر .

الصناعات الغذائية وملحقاتها :

رفع انتاج السكر من ٦٠٠ ألف طن حاليا الى مليون طن ، وانشاء مصنع جديد في البلينا .
- انشاء مصنع في الدلتا لانتاج سكر البنجر بعد تنفيذ المشروع الخاص بزراعته .

زيادة انتاج زيت بذرة القطن من ٢٥٠ ألف طن حاليا الى ٢٣٠ ألف طن ، ومضاعفة انتاج الزيوت المهدرجة الى ١٧٥ ألف طن ورفع انتاج المعلبات ٢٠٠ بالمائة الى ٦٠ ألف طن .

وزيادة انتاج الصابون من ١٥٠ ألف طن حاليا الى ٢٧٠ ألف طن وبدء مشروع جديد لانتاج ٢٠٠ مليون زجاجة للمشروبات - ويشمل البرنامج أيضا مشروعات لزيادة انتاج المذيبات الصناعية والسجائر وعلف الحيوان .

الصناعات الكهربائية :

زيادة انتاج الكابلات الى ٧٠ ألف طن وزيادة انتاج البطاريات بأنواعها .

الصناعات الكيماوية والدوائية والبتروكيماوية :

التوسع في انتاج الورق من مصاصة النصب (الباجسى) فى ادفو وكوم امبولانتاج ١٥٠ ألف طن اضافى .

ومدرج فى الخطة توسعات كبيرة فى انتاج السماد فى طنطا ولاستكمال مصنع السماد الجديد فى أبى قير . والهدف مضاعفة انتاج تترات الأمونيا (٣١ بالمائة) الى مليون طن ، وانتاج مليون طن من الأوريا ، وانتاج سوبر فوسفات مكعب

بمقدار ٣٧٠ ألف طن سنوياً والأمل استغلال فوسفات
الحمراوين وأبى طرطور وتزويد المنطقة بموائل المواصلات ،
وزيادة انتاج الفوسفات من ٥٥ الى ١٣ مليون طن وانشاء
مجمع صناعى للفوسفات والأمويا ، وهو مشروع معروض على
حكومة ايران لتويله . وتستهدف الخطة ، التوسع في انتاج
الأدوية والمستحضرات الطبية بالاشتراك مع شركات أجنبية
بسوجب تراخيص على غرار الاتفاقات الحالية مع هوكميت
وفيزروسويس فارما .

وتخصص الخطة ما يعادل ١٥ بليون دولار لمشروعات تحت
البحث فى مجال الصناعات البتروكيماوية بالاشتراك مع رأس
المال العربى لاستخدام النفط المنقول على خط الأنابيب سوميد .

المرافق

لم تشهد مصر في العشرين سنة الأخيرة تطورات تذكر في قطاع النقل ، وعلى خلاف الحال في معظم الدول النامية الأخرى ، كانت وسائل النقل في مصر حتى أوائل الخمسينات كافية للاحتياجات ، نظرا لتركز السكان والانتاج في مساحة صغيرة في الدلتا ، وعلى طول نهر النيل في الصعيد . ولم تكن صعوبات النقل والمواصلات حجرة عثرة في سبيل التنمية طالما كانت هيئة سكك حديد مصر تحصل على الاعتمادات اللازمة للاحتلال والتجديد . وكان الاهتمام الأكبر موجها دائما للنقل بالسكة الحديد التي كانت احتكارا للدولة منذ البداية . وهناك ٤ آلاف كيلو متر من الخطوط الرئيسية كان ينقل عليها في منتصف الستينات نحو نصف البضائع التي تنقل بوسائل ميكانيكية (٣٥ مليون طن / كيلو متر : مقابل ٢ مليون طن للنقل بالطرق و ١٥٢ مليون طن للنقل المائي ونصف مليون طن لنقل البترول بالأنابيب) ، ويسافر عليها نحو ثلث الركاب أي ٥ ملايين راكب كيلو متر ، مقابل ١٢ مليونا بالنقل المشترك في المدن والريف . ونظرا لزيادة حركة نقل البضائع بالسكك الحديدية ٥٣ بالمائة خلال سنوات الخطة الاولى ، وحركة الركاب ٥٩ بالمائة أصبحت شبكة السكك الحديدية قاصرة عن مواجهة الاحتياجات . وقد تم تحويل معظم القاطرات من الفحم الى الديزل . وبعد سنوات من الاهمال أعدت الحكومة مؤخرا برنامجا متكاملا لتجديد القضبان

والعربات والاشارات ، يسهم فى تمويله البنك الدولى وبعض الدول العربية . وقد بدأ التنفيذ بالفعل .

وقبل الثورة لم تلق الطرق العناية اللازمة خوفا من منافستها للسكك الحديدية . ولارتفاع تكاليفها . ثم نفذ برنامج متكامل لانشاء الطرق المدنية والحربية . وتعتمد مصر فى بناء الطرق وصيانتها على العمل اليدوى ، بينما المتاح من الآلات الحديثة قليل ، وتقادم المهد به . ولا يزيد عدد السيارات بأنواعها المختلفة فى الوقت الحاضر عن ٤٠٠ ألف ، ويحول دون زيادتها صعوبات الاستيراد وارتفاع الضرائب الجبركية وتصادد الأسعار وقلة الانتاج المحلى ، رغم ان اعدادا كبيرة من السيارات المستعملة تجاوزت عمرها الافتراضى :

وكان الاستثمار المخصص للنقل المائى فى الخطط المتعاقبة منخفضا ، رغم ملامته لنقل السلع الثقيلة منخفضة القيمة . وتستغرق الرحلات وقتا طويلا بسبب عقبات الملاحة وتعدد الاهوسة . وبعد امتداد ترعة النوبارية تحسن الوضع من حيث نقل البضائع بين القاهرة والاسكندرية . وقد لقي النقل البحرى دفعة كبيرة فى الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٥ ، ثم توقف النمو وتضاءلت اعتمادات التجديد والاحلال . وكان النقل الجوى الداخلى ضئيلا دائما : واقتصر بعد حرب سبسة ١٩٦٧ على نقل المسافرين الى الوجه القبلى . وبينما توقف العمل على خطوط المرحلة البحرى ، توسعت شركة الطيران فى الخطوط الخارجية توسعا يفوق قدرة مصر . ونجم عن هذا الاستثمار المظهرى خسائر متراكمة للشركة تناهز ٨٠ مليون جنيه حاليا .

وتحظى المرافق بنصيب كبير من استثمارات خطة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ومن ذلك تجديد مرفق السكة الحديدية ورفع طاقته لنقل ١٢ مليون طن بعد ان زاد العبء عليه كثيرا مع زيادة الواردات والانتاج المحلى وزيادة السكان واهمال التجديد لفترات طويلة . ويخصص فى الخطة ٣٥٠

مليون جنيه للاستثمار فى الموانئ والملاحة ، بما فى ذلك إنشاء ميناء جديد فى الدخيلة وتوسيع ميناء سفاجا وزيادة طاقة كل من مينائى بور سعيد والسويس الى مليونى طن ، وتزويد الموانئ جميعا بمعدات حديثة مع تحسين الادارة . كما يجرى بحث انشاء ميناء جديدة على البحر الأحمر لخدمة منطقة أسوان الصناعية . ويمن الحد من التوسع الياهظ التكلفة فى هذا المجال بتحسين ادارة الموانئ وتجديد آلاتها ورسف طرقها وبناء مخازن خارج النطاق الجمركى ، والعمل ثلاث ورديات يوميا ورفع الغرامات على التأخير فى سحب البضائع ، وارغام وحدات القطاع العام على سحب الواردات بمجرد وصولها .

وهناك مشروعات لزيادة الطاقة الحرارية باستخدام الغاز الطبيعى . انقط بتكلفة قدرها بليون دولار ، كما بدأت أبحاث توليد الكهرباء من منخفض القطارة . وتبلغ اعتمادات المواصلات السلكية واللاسلكية فى الخطة الجديدة قرابة ١٢٠ مليون جنيه ، والهدف تجديد شبكة التليفونات فى المدن الكبرى وتطويرها . وأخيرا تجسرى دراسات باشتراك البنك الدولى لدراسة اقتصاديات المشروعات الكبرى لتوسيع قناة السويس وتمييقها .

الباب الثاني
الاستعداد والاداء

■ الفصل الأول

نظرة الاستيعاب الخاصة

تطور الاستهلاك الخاص

كشأن من نتيجة ازدياد الاستثمار ، وهو أحد الاستخدامات الرئيسية للنتائج المحلي الاجمالي ، ان زادت دخول الأفراد منذ أواسط الخمسينات بنسبة معتدلة لأول مرة في تاريخ مصر الحديث . ومع زيادة السكان زاد الاستهلاك الخاص أو العائلي ، كما أدت الدفعة الكبرى في مجال الخدمات وتساعد اعتيادات الدفاع ودعم أسعار السلع التموينية الى زيادة الاستهلاك العام أو الحكومي (١) .

ونفصل فيما يلي تطور عنصرى الاستهلاك ، اللذين يشكلان الاستخدام الأكبر للنتائج المحلي الاجمالي ، في الخمسة والعشرين سنة الأخيرة : والضغوط المترتبة على ذلك . والتي اتخذت صورتين رئيسيتين : الأولى تساعد الضغوط التضخمية ؛ والثانية ازدياد المعجز في ميزان المدفوعات .

خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى ١٩٦٠ - ١٩٦٥ زاد الاستهلاك الخاص أو العائلي من ٩٧٥ مليون جنيه الى ١٤٦٢ مليون جنيه (٣٧ بالمائة) ؛ وباستبعاد أثر نمو السكان والزيادة المعتدلة في

(١) الجدول رقم ١ من الملحق الاحصائي .

الأسعار آتخذ تصبح نسبة الزيادة السنوية لكل نسمة حوالى ٢ بالمائة . وقد كان من أهداف السياسة الاقتصادية فى تلك الفترة خفض نسبة زيادة الاستهلاك الخاص الى ما دون نسبة زيادة الناتج المحلى الاجمالى ، وهى سياسة حكيمة ، تحقق لها بعض النجاح ، حيث انخفضت النسبة من ٧٠.٦ بالمائة فى بداية فترة الخطة الى ٦٤.٩ فى نهايتها ، وتم ذلك عن طريق زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، والتوسع فى تطبيق أنظمة التأمينات الاجتماعية التى تستقطع جاليا من الدخل وتحواله الى ادخار جماعى ، ورفع أسعار السلع والخدمات من آن لآخر . وكان خفض نسبة الزيادة فى الدخل المتاح للاستهلاك على هذا الوجه من عوامل زيادة الادخار خلال تلك الفترة .

ومن أسياف ان سياسة ضبط الاستهلاك الخاص توقفت منذ أواسط الستينات ، اذ زاد المتغير الهام الى ١٩٠٠ مليون جنيه سنة ٧٠/٦٩ ثم الى ٢٥٩٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ (١) . وتناولت الزيادة معظم السلع والخدمات ، اذ تشييز الاختصاصات الى زيادة الاستهلاك السنوى من الحبوب والزيوت بنسب تراوحت بين ٤ ، ٧ بالمائة بين ١٩٥٢ و ١٩٦٣ . وبالمثل زاد استهلاك الورق والكبروسين والبوتغاز والمنسوجات . واستمرت الزيادة بعد ذلك رغم توقف التنمية فى بعض السنين ، وتراجعا فى البعض الآخر . وفى سنة ١٩٧٥ مثلا كانت الزيادة المخططة فى الاستهلاك ٦.٩ بالمائة بانقياس الى العام السابق تفوق ضعف نسبة زيادة السكان . وترجع بعض زيادة الاستهلاك الخاص الى زيادة العمالة وارتفاع دخل المستغلين (بنسبة ٣١ بالمائة خلال سنوات الخطة الاولى) ، وزيادة دخل صغار الملاك والمستأجرين وعمال الريف بعد الاصلاح الزراعى وتحديد الاعجار ورفع

(١) فى أوائل السبعينات كانت نسبة الاستهلاك الفردى ٦٦ بالمائة من الناتج المحلى الاجمالى ، والاستهلاك العام ٢٦ بالمائة .

الحد الأدنى للاجور . وكان طبيعيا ان تنفق هذه الإضافات الى الدخل على السلع والخدمات الاجرية وخاصة الغذاء والكساء التي تؤلف معظم استهلاك مجبودي الدخل ، غير ان العامل الرئيسي في زيادة الاستهلاك دون منازع ، الى جانب زيادة الدخل والعمالة ، هو النمو السكاني الكبير . منذ اوائل الخمسينات الذي اضاف قرابة عشرين مليون نسمة الى سكان مصر وفشل محاولات احتواء الاستهلاك في الحدود المخططة .

وقد اثرت زيادة الاستهلاك على ميزان المدفوعات تأثيرا مباشرا ، بزيادة واردات السلع الاستهلاكية ونقص الانتاج المتاح للتصدير . ومن ثم حرمت البلاد من موارد كان يمكن توجيهها الى الاستثمار أى تمويل واردات الآلات والمعدات والسلع الوسيطة ، وللبناء والتشييد . ولم تزد صادرات مصر في السنوات الأخيرة زيادة تذكر ، بل ربما كانت حصيلتها عن كل نسمة محتسبة بالاسعار الثابتة في تناقص . وقد توقفت منذ فترة طويلة تصدير الزيوت النباتية . وتناقصت مؤخرا صادرات الارز (لزيادة الاستهلاك المحلى منه بنحو مائة الف طن سنويا) والسكر والاسمنت . ونتيجة لزيادة السكان في ظروف مصر الحالية يزيد نسبة ما يخصص من الموارد المحدودة مثل الارض ورأس المال لاستهلاك السكان الإضافيين وتتضاءل بالتبعية فرص رفع استهلاك السكان الحاليين ، أو زيادة الصادرات . ولولا زيادة السكان لأمكن مثلا توسع صادرات الفول والتسج بنسبة أكبر مما تحقق فعلا بدلا من تخصيص مرادن وانوال اضافية للاستهلاك المحلى ، ولأمكن الحفاظ على صادرات الارز والسكر والاسمنت . هذا وقد أسهمت زيادة دخول الافراد في تصاعد الاستهلاك وتخافته بعد التوسع في تثبيت الاسعار عن طريق الدعم الذي زاد من عجز الموازنة العامة ، فضلا عن تشجيع الطلب على اسلع المعمرة والكمالية بالاعلان المستمر عنها .

ويبعث بالتقسيم المزيح ، وفتح باب الاستيراد بدون تحويل عملة في السنوات الأخيرة لاشباع حاجات ذوي الدخل المرتفعة في المدن ، ومن يقلدون الانماط الاستهلاكية المسرقة لتلك الفئة .

وكانت الزيادة في استيراد الحبوب والمواد الغذائية خطيرة ، ويتضح ذلك من أنه في سنتي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ مثلاً أنفقت مصر في استيراد القمح ودقيقه والزيت النباتية بالعملات الحرة ما قيمته ١٦٩ مليون جنيه و ٢٥٣ مليون جنيه على التوالي ، أى ما يجاوز بقليل حصيلة البلاد من تلك العملات . وتاخر اجمالي الواردات الاستهلاكية ومعظمها من الطعام في السنتين ٥٤٢ و ٩٢٠ مليوناً من الجنيهات على التوالي . وهكذا تضاعفت نسبة الاكتفاء الذاتي أى نسبة الانتاج المحلي الى مجموع الاستهلاك في الغذاء عاماً بعد عام . وفي سنة ١٩٧٥ زادت واردات القمح الى حوالي ٣ ملايين طن . كما أطردت الزيادة في واردات اللحوم . من ٢٤ ألف طن سنة ١٩٧٤ الى ٦٠ ألف سنة ١٩٧٧ . وحيث ان استهلاك الفرد من الحبوب حوالي ٣٢٥ كيلو جرام فإن المنتظر مع زيادة السكان بواقع مليون نسمة ان يزيد العجز في الحبوب ١٥٠ ألف طن سنوياً وأن يصل العجز في أواخر القرن الى قرابة ٧ ملايين طن .

وينتظر ان يستمر هذا الاتجاه مستقبلاً كما يتضح من التوقعات الآتية لما اصطلح على تسميته بالفجوة الغذائية : أى الفرق بين الاحتياجات والانتاج المحلي ، حتى أواخر الثمانينات .

نسبة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية %

| السنة | ١٩٧٥ | ١٩٨٠ | ١٩٨٥ | ١٩٩٠ |
|---------------|-----------|-------|-------|------|
| القمح | ٣٨ر٠ | ٣٦ر٦ | ٣٥ر٢ | ٣٤ر٠ |
| الذرة الشامية | ٨٥ر٥ | ٧٦ر٢ | ٦٧ر٧ | ٦٠ر٣ |
| الارز الأبيض | ١٢٤ر٠ (١) | ١٠٣ر١ | ١٠٠ر٠ | ٩٩ر٨ |
| الفول | ٩٠ر٩ | ٩٠ر٢ | ٨٧ر٥ | ٨٣ر٨ |
| العدس | ٨٥ر٧ | ٨٣ر٣ | ٧٥ر٧ | ٦٨ر٩ |
| السمسم | ٨٥ر٧ | ٧٠ر٠ | ٦٤ر٣ | ٥٠ر٠ |
| زيت الطعام | ٦٦ر٠ | ٥٧ر٧ | ٥٠ر٣ | ٤٤ر٣ |
| اللحوم | ٩٣ر٠ | ٨٨ر٢ | ٨٢ر٨ | ٧٧ر٤ |

أضاف الى ذلك أن التوسع في الاستهلاك مع الارتفاع المطرد في الاسعار العالمية أدى الى زيادة الاقتراض الخارجى لتمويل الاستيراد، وبذلك الى تخصيص المزيد من حصة الصادرات المنظورة وغير المنظورة لخدمة الدين الخارجى المدين وتناقص نسبة اعتمادات خدمة الدين الخارجى ٣٠ بالمائة من حصة الصادرات فى الوقت الحاضر . وسوف نتابع فى الفصل التالى تطور الاستهلاك العام أو الحكومى .

(١) كانت مصر فى أوائل الخمسينات ، تكتفى ذاتيا فى الأرز وبعد التوسع فى زراعتها وفى مياه الري، زادت الصادرات قريبا الى مليون طن سنة ١٩٦٩ ثم هبطت الى ٢٠٠٠٠٠ طن سنة ١٩٧٣ . وبعد هبوط آخر فى السنوات التالية أعلن مؤثرا اعتزاه الحكومة بتقدير ٥٠ ألف طن سنويا اعتبارا من سنة ١٩٧٧ . وإذ لم أن لتزود الحكومة بذلك الهدف .

■ الفصل الثاني

الاستهلاك العام

الاستهلاك العام

زاد الاستهلاك العام أو الحكومي بالاسعار الجارية من ١٤٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٤/٥٥ الى ٢٢٨ مليون سنة ١٩٥٩/٦٠ ، ومن ٤٣٥ مليون سنة ١٩٦٤/٦٥ الى ٧٩٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٠/٧١ ثم الى ١١٠٠ مليون جنيه (١) سنة ١٩٧٤ . ولم تكن الزيادة خلال سنوات الخطة الاولى (٨٩ بالمائة) متوقعة . اذ كان الاطار العام يهدف الى خفض نسبة الاستهلاك العام الى النتائج المحلى الاجمالى من ١٦٦ بالمائة الى مستويها الى ١٤٦ بالمائة فى نهايتها . والواقع ان النسبة زادت فى سنوات الخطة الى ٢١ بالمائة من النتائج المحلى الاجمالى . وكانت ارقام المصنفات الفعلية فى السنوات التالية تفوق الارقام التقديرية فى الفوارق .

وترجع زيادة النفقات العامة منذ اوائل الستينات فى الممكن الاول الى الزيادة المطردة فى نفقات الدفاع والامن القومى لتمويل حرب ١٩٦٧ ، واعادة تنظيم القوات المسلحة فى اعقابها ، ثم الاستعداد لحرب ١٩٧٣ ، ونفقات حالة التأهب التى تلتها ومازالت قائمة . فقد زادت اعتمادات الدفاع والامن والمصانع الحربية من ٤١ مليون جنيه سنة

(١) الجدول رقم (٢) فى الملحق الاضافى .

١٩٥٢ و ٢٠٠ مليون سنة ١٩٦٠ ، الى ألف مليون سنة ١٩٧٥ وزيدت بعد ذلك بنسبة ١٧ بالمائة في موازنة ١٩٧٦ و ٢٠ بالمائة أخرى في موازنة سنة ١٩٧٧ . وهكذا زادت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي من ٩ بالمائة سنة ١٩٦٠ الى ٢٥ بالمائة سنة ١٩٧٥ . وتتمثل التكلفة الحقيقية لحالة التأهب في واردات السلاح والعتاد التي تمولها مصر من مواردها الخارجية الذاتية بالاضافة الى اسهام الدولة العربية ، وفي احتجاز اعداد كبيرة من الخريجين وعمال الصناعة والحرفيين ضمن المليون مجند - وقد اُضاف تجنيد هؤلاء ، فضلا عن هجرة نحو ٣٥٠ ألف عامل الى الخارج ، الى عقبات تنفيذ خطط التنمية ، والى نقص المدرسين والعمال والفنيين والحرفيين ، وخاصة في صناعة البناء . أضف الى ذلك تحمل الميزانية أعباء تعمير ما دمرته الحروب المتوالية في منطقة القناة ، والدخل الضائع من السياحة خلال فترات التوتر ، وحرمان مصر من إيرادات القناة لفترة تناهز ثلاث سنوات بعد سنة ١٩٥٦ ولسبع سنوات بعد سنة ١٩٦٧ ، وان عوضت مصر جانبا منها بالدعم العربي ، وتتمثل التضحية والتكلفة الحقيقية أيضا في حرمان البلاد من مليوني طن من البترول سنويا ، وهي انتاج حقول سيناء ، ومن انتاج قطاع التعدين فيها ، وتدهور الآبار والمناجم خلال الاحتلال الاسرائيلي ، باستغلالها الى أقصى حد دون صيانة .

والعامل الثاني في زيادة الاستهلاك العام هو تصاعد الانفاق على الخدمات الاجتماعية لمواجهة زيادة السكان ، والجهود المبذولة في محاولة يائسة لرفع مستواها الى مستوى التوقعات . وقد زادت اعتمادات التعليم بالاسعار الجارية من ٢٥ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ (٣ بالمائة من الانتاج المحلي الاجمالي) الى ١٥٠ مليون سنة ١٩٧٥ ، ويمثل ذلك زيادة حقيقية كبيرة بعد استبعاد اثر التضخم . وباضافة الانفاق الرأسمالي واعتمادات التعليم والتدريب في الوزارات الاخرى مثل الدفاع والشئون الاجتماعية يرتفع الرقم الى ٢٧٠ مليوناً للتعليم

العام والجامعى ، أى نحو ٧ بالمائة من الناتج المحلى الاجمالى . وبذلك
واصلت حكومات الثورة التوسع الذى بدأ مع انتقال مقاليد الامور
الى المصريين وتقرير التعليم الإلزامى ١٩٢٥ ، ثم اقرار مبدأ تكافؤ
الفرص فى الثلاثينات ومجانية التعليم الابتدائى فى الاربعينات
ومجانية التعليم الثانوى والجامعى فى الخمسينات .

وكان الامر كذلك فى الخدمات الاخرى . فقد زادت اعتمادات
وزارة الصحة من ٨ ملايين جنيه سنة ١٩٥٢ الى ٧٦ مليونا حاليا (١٥)
بالمائة من الناتج المحلى الاجمالى) . والزيادة الحقيقية اقل من زيادة
الاعتمادات نظرا لانخفاض القوة الشرائية للنقود خلال الفترة موضع
البحث بسبب اطراد التضخم . ومع ذلك فإنه لاشك اطلاقا فى زيادة
نصيب الفرد من الخدمات الصحية ، وفى ضخامة الجهود المبذولة
فى مجال الطب العلاجى ، فضلا عن اتساع مظلة التأمين الصحى لتشمل
١١ مليون منتفع حاليا . وتدل الاحصاءات المقارنة فى أطلس البنك
الدولى على أن المؤشرات الصحية فى مصر مرضية بالمقارنة مع الدول
النامية الاخرى التى تدانها من حيث نصيب الفرد من الدخل . اذ زاد
عدد الانبياء من ١٠٠٠٠ فى أوائل الستينات الى ٢٥ ألفا فى منتصف
الستينات . وزاد عدد أسرة المستشفيات من ٣٢ ألف فى منتصف
الخمسينات الى ٧٢ ألفا حاليا . وهناك طبيب لكل ١٧٠٠ من
السكان ، وسرير فى المستشفيات لكل ٤٥٠ . وهى نسب مرضية .
كما أنشأت حكومة الثورة ٢٨٠٠ مجموعة صحية بالريف ، وامكن
توصيل مياه الشرب الى عدد كبير من القرى .

وثمة مظاهر اخرى للزيادة فى نفقات الدولة على الخدمات
تسببها منها التوسع الكبير الذى لا مبرر له ولا طائل من وراءه فى
التثيل السياسى والقضلى ، وتوسيع الجهاز القضائى بمراحله المختلفة .
فقد تضخمت نفقات وزارة العدل نظرا لزيادة عدد القضايا الى خمسة
ملايين حاليا ، والذى تزيد سنويا بنحو مليون قضية ، دون محاولة جادة

لخفض العدد أو زيادة تكلفة التقاضى . وتساعدت أيضا اعتمادات الاعلام والثقافة بمكوناتها المختلفة دون دراسة لجدواها .

والعامل الثالث لتضخم النفقة العامة فى الفترة موضع البحث هو زيادة اعتمادات خفض تكاليف المعيشة من ٦ ملايين جنيه فى الخمسينات الى ٥٠ مليون جنيه فى منتصف الستينات ، والى ٦٣٠ مليون سنة ١٩٧٥ . وفى السنة الأخيرة بلغت اعتمادات دعم السلع الغذائية وحدها قرابة ٥١٤ مليون جنيه ، أى نحو ٧٥ بالمائة من مجموع اعتمادات الدعم : منها ٣٧٠ مليون جنيه للقمح والدقيق والذرة ، والبقول و٧٠ مليون جنيه للزيوت و ٢٢ مليون جنيه للحوم . وثمة اعتمادات دعم أخرى لأغراض مختلفة : منها ٢٥ مليون جنيه للأقمشة تمثل فى حصول المغازل المحلية على القطن بسعر يعادل ثلث سعر التصدير (١٦ جنيهها سنة ١٩٧٥) ، و ٢٥ مليون جنيه للكبروسين و٩١ مليون جنيه لقطاع الزراعة . وفى نفس السنة قدرت مكاسب وزارة التموين من بيع الزيت الحر والسكر الحر والشاي والبن بنحو ٢١ مليون جنيه وهو رقم يقل كثيرا عما كان فى منتصف الستينات ، وبانخفاض الاسعار العالمية هبطت اعتمادات الدعم سنة ١٩٧٦ الى ٥٠٠ مليون جنيه . هذا وقد انخفض سعر القمح سنة ١٩٧٦ الى نحو نصف ما كان عليه فى أوج الارتفاع خلال رواج أوائل السبعينات : وانخفض سعر السكر خارج الاتفاقات الى النصف . والمنتظر ان تنخفض بالتبعية اعتمادات الدعم الى ٧٥ مليون جنيه فى موازنة سنة ١٩٧٧ .

ومن المقارقات انه بعد رفع اسعار النفط العالمية بنسبة ٤٠٠ بالمائة سنة ١٩٧٣ ظل سعر المشتقات فى مصر على حاله . وقد صرح وزير البترول بأن استهلاك البنزين فى الثلاثة الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٧٥ زاد بحوالى ٢٠ بالمائة عن استهلاك نفس الفترة من سنة ١٩٧٤ . بسبب التوسع فى استيراد السيارات الخاصة مع انخفاض تكلفة الوقود ، كما زاد استهلاك البوتاجاز بنفس النسبة تقريبا . واضاف

الوزير ان دول البحر الابيض تباع البنزين بسعر يزيد فى المتوسط ٤ مرات عن سعره فى مصر ، وبيع المازوت محليا بسعر ٧٥٠ جنيه للطن بينما سعره للتصدير ٦٠ جنيها ٠٠ وقدر الوزير ان الحكومة تدعم اسعار النفط ومشتقاته بما يوازى ١٦٠ مليون جنيه ، تمثل الفروق بين اسعار الصادرات واسعار الواردات يتعين أن تضاف الى اعتمادات الدعم الاخرى لاطهار عبئه المضى . ومن الخير ان يعاد النظر فى سياسة تسعير المشتقات حتى يمكن كبح الاستهلاك المحلى وزيادة التصدير .

فى سنتى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ تخرجت مشكلة أعباء خفض تكاليف المعيشة ، وطالب الكثيرون باعادة النظر فى الدعم الذى يفقد جهاز الشئ احدى وظائفه الاساسية ، وهى ضغط الاستهلاك فى حدود العرض المتاح ، فضلا عن الاعباء المتزايدة على ميزانية النقد الاجنبى والموازنة ، وأثرها فى الحد من الاستثمار . واختلفت الآراء فى هذا الصدد بين المطالبة بقصر الدعم على المواطنين محدودى الدخل ، وهو أمر متمذر نظرا لعدم توافر تعريف يلقى قبولا عاما لحدودى الدخل الذين يسمح لهم ببطاقات التموين مع حرمان الفئات « القادرة » من الحصول على مقررات التموين بالاسعار المساندة ، وبين تجريد الكميات التى توزع احملة البطاقات مع تخفيض الدعم تباعا والتوسع فى تطبيق نظام السعيرين . وقد اوصى مجلس الانتاج والشئون الاقتصادية فى تقريره الاول بالغاء اعانات الدعم او الجاذب الاكبر منها . مع ملاحظة أثر ذلك على اصحاب الدخول الصغيرة ، كما اوصى بتطوير نظام البطاقات لقصر مزايا الدعم على اصحاب الدخل المحدود .

وكان يبدو ان فكرة الحد من الدعم تلقى قبولا لدى المسؤولين . إذ أدلى رئيس الوزراء بحديث لجريدة الأهرام (١) جاء فيه ان الدعم رفيع عن أربع سلع بعد التأكد من ان المستهلك النهائى لا يستفيد منه وهى

السهم والحلاوة الطحينية (وكان الدعم يكلف الخزانة ١٤ مليون جنيه) والدواجن المستوردة (٥ ملايين جنيه) والابقار الحية (٣٣ مليون جنيه) والسكر المثلّف . وتردد اقتراح لرفع الدعم عن الذرة (٣٠ مليون جنيه) لأنها تستخدم كغذاء للماشية (١) وعن الدقيق الفاخر ، والاستعاضة عن دعم الاقمشة باستيراد الملابس الجاهزة على غرار الصفقة التي عقدت مع الصين الشعبية مؤخرا . وتلك تخفيضات ضئيلة لا ترقى الى الجدية اللازمة . ومن اسف انه ينما لم تخفض اعتمادات الدعم كثيرا تقرر في موازنة ١٩٧٦ خفض اعتمادات الشريحة الثانية لخطة التنمية . وقد اعلنت الحكومة في مستهل سنة ١٩٧٧ سياسة جريئة للحد من الدعم كجزء من سياسة عامة لاصلاح المسار الاقتصادى للبلاد ، الا انها تراجعت عن التنفيذ اثر الاضطرابات في المدن الكبرى . ومع ذلك استمرت الاعتمادات الجديدة (٢٤٠ مليون جنيه) لتنفيذ قانون العاملين الجديد وقانون الاصلاح الوظيفى ومنح علاوة اضافية وزيادة المعاشات . ويستفيد من التيسيرات الجديدة ٤ ملايين من الموظفين والعمال وتسعمائة ألف من اصحاب المعاشات .

والسبب الرابع لتضخم النفقة العامة في السنوات الاخيرة هو توالى زيادة الاعتمادات لرفع « المعاشاة عن الجماهير » على حد تعبير رئيس الوزراء في بيانه لمجلس الشعب بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٩ ، ويشمل ذلك في زيادة الاجور والبدلات والمعاشات وما في حكمها في الحكومة والقطاع العام . فقد خصص خلال سنة ١٩٧٥ قرابة ٧٠ مليون جنيه للاصلاح الوظيفى وزيادة اجور العاملين في الحكومة والقطاع العام و ٢٥ مليون جنيه كاعانة غلاء المعيشة . ويتكلف قرار العدول عن خصم العلاوات الدورية من اعانة الغلاء ٢٢ مليونا اخرى هذا فضلا

(١) جاء في تقرير الموازنة العام لسنة ١٩٧٦ أن الرغبة الدائم يستخدم أيضا على نطاق واسع في تندية الحيوان نظرا لرخصه نسبيا الى اسعار الاعلاف .

عن امتداد مظلة التأمينات الاجتماعية الى فئات تقل مساهمتها عن
المزايا المقررة ، واتجاه معدل نمو إيرادات التأمينات الى الانخفاض عن
معدل نمو المعاشات والاعاقات التي يؤمنها للمشاركين . هذا الى
ما استقر عليه الرأي من خفض اسعار الضرائب على كسب العمل ورفع
حد الاعفاء في ضريبة الدخل العام واعفاء صغار ملاك الاراضي
(أقل من ٣ افدنة) من الضرائب .

ويقدر وزير المالية زيادة المراتب خلال السنوات ١٩٧٤ - ١٩٦٧
بنحو ٢٥٠ مليون جنيه . وتضمنت ميزانية سنة ١٩٧٧ زيادات لتحسين
أوضاع العاملين وتشغيل الفريجين رفعت رقم الاجور في الحكومة
والقطاع العام بمقدار ٣٥٠ مليون جنيه . هذا وقد زادت اعباء الدولة
في التأمينات الاجتماعية من ٢٧ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ الى ٣١٤ مليونا
سنة ١٩٧٧ .

ومن جهة اخرى لم تبذل الدولة جهدا كبيرا لزيادة الإيرادات
السيادية منذ ١٩٦٧ ، حين زيدت الضرائب الجمركية وضريبة الامن
القرى والاندفاع ورفعت اسعار بعض السلع التي انتجها او برزتها
انظمة الزام ، والتي عدد من الاعفاءات الضريبية . كما لم تحدث
حركات جذابة لتعصيل الضرائب على الدخل . وانحصرت زيادة
الضرائب مؤخرا على ضرائب التاج واستيراد المشروبات الروحية
، وضرائب على يمت القمار وهي لا تقل زيادة تذكر في الحصائل .
ولم تظهر بعد (فبراير سنة ١٩٧٧) الى حيز الوجود الضرائب التي
كثرت الحديث عنها على بعض مظاهر الثروة مثل الاراضي والمباني
والشقق المفروشة التي زادت اثمانها زيادة خيالية في السنوات
الاخيرة .

وبعد ان كانت الحكومة تحصل على فائض كبير من تصدير

انحاصلات الزراعة (١) بسعر يفوق السعر الذى تدفعه للمنتج ، قررت مؤخرا رفع اسعار الحاصلات الزراعية الرئيسية . وتقدر تكلفة هذه القرارات بحوالى سبعين مليوناً من الجنيهات . وكل أولئك من عوامل زيادة الاستهلاك العام والخاص على حساب الادخار وهو عصب التنمية . وقد زادت الحالة سوءاً بعد عدوان ١٩٦٧ حين توقفت الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة او كادت ، بل ونقص الناتج فعلاً فى أعقابها وظهرت الطاقات الصناعية المعطلة .

ورغم تصاعد النفقة العامة ، استمر جمود الإيرادات المبادية وراجعتها انتازلية . ويتضح ذلك من انه فى سنة ١٩٧١ كانت حصيلة الضرائب المباشرة ١٧٥ مليون جنيه (٢) ، تمثل ٢٧ بالمائة من مجموع الإيرادات العامة . بينما بلغت حصيلة الضرائب السلعوية وفروق الاسعار ٣٣٨ مليون جنيه او نحو ٥١ بالمائة من مجموع الإيرادات و ٦٠ بالمائة من الإيرادات السيادية . وفى موازنة سنة ١٩٧٥ قدرت حصيلة الضرائب المباشرة بنحو ٢٥٠ مليون جنيه بينما ارتفعت حصيلة الضرائب غير المباشرة الى ٧٣٠ مليون جنيه (أى ثلاثة أمثال الضرائب المباشرة) . ومع ذلك تمثل الإيرادات الجارية للحكومة ٢٠ بالمائة من الدخل القومى وهى نسبة تفوق مثيلاتها فى كثير من الدول النامية . وبعد التأميمات المتعاقبة زادت المعصية المحولة للحكومة فى ارباح شركات القطاع العام : قبل خصم نفقات المؤسسات والفوائد التى تتحملها نيابة عن الشركات من ١٣٠ مليون جنيه سنة ١٩٧١ الى

(١) يشار إلى آخر دواعى الاسعار من سنة رقمنة جنيهات فتنظروا للطن . ونقرا فى البيان المالى من مشروع الموازنة انه فى موسم ١٩٧٦/٧٥ كان متوسط سعر بيع القطن للتصدير ٤٦ جنيهاً . بينما سعر شرائه من المزارعين يناهز نصف ذلك . وكان الفرق مصدراً هاماً للايراد العام . وقد اضطرت الحكومة الى رفع الاسعار بقصد ايجاد حوافز لزيادة الانتاج والتغلب على قنوط المزارعين من المحاصيل المكيدة اسعارها . وقد رفع سعر الارز فى اوائلى سنة ١٩٧٧ الى ١٠ جنيهات للطن .

(٢) منها ٢١ مليون جنيه كحصيلة ضرائب عقارية ، ٩٧ مليون ضرائب على دخول الأعمال ، ٢٥ مليون جنيه ضرائب على دخول الأفراد و ٢٠ مليون جنيه ضرائب دفعة .

١٥٤ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ وإلى ١٩٥ مليون سنة ١٩٧٦ (١) .

وفي ضوء التحليل السابق لتطور النفقة العامة مع جسود الإيرادات لا غرابة أن نجد تزايداً كبيراً في عجز الموازنة (٢) . وتظهر الإحصاءات المقارنة أن إيرادات الحكومة بكافة هيئاتها ، بما في ذلك القطاع الاقتصادي ، زادت من ٩٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٢ ، إلى ١٥٠٠ مليون سنة ١٩٧٥ بينما زادت النفقات بما في ذلك الإعانات من ٧٩٢ مليون جنيه إلى ١٧٠٠ مليون جنيه . وبإضافة الاتفاق الاستثماري إلى العجز الجاري يرتفع العجز العام من ٣٠٠ مليون سنة ١٩٧٣ إلى ٦٥٣ مليون سنة ١٩٧٤ وإلى ١٠٠٠ مليون جنيه تقريباً في كل من ١٩٧٥ و ١٩٧٦ . ومقدر له في موازنة سنة ١٩٧٧ نحو تسعمائة مليون جنيه (٣) . ويتضح مدى الطفرة في الاعتماد على التمويل التضخمى من أن عجز الموازنة سنة ١٩٦٥ / ١٩٦٦ المالية لم يتجاوز مائة مليون جنيه . . وقد كان ازدياد العجز على هذا الوجه الخطير عاملاً رئيسياً في اختلال الاستقرار الاقتصادى الداخلى في العشر السنوات الأخيرة وفي التنبؤ الدولة إلى التمويل المتواصل بالعجز ، أى مواجهة زيادة النفقات عن الإيرادات بالاقتراض من الجهاز المصرفى .

(١) بالإضافة إلى ضرائب الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها التي تؤول إلى

الدولة .

(٢) أى زيادة اجمالي الاستخدامات الجارية من أجور ونفقات بكافة موارثات الحكومة

والهيئات العامة عن الإيرادات العامة الجارية .

(٣) الجدول رقم ٣ فى الملحق الإحصائى .

■ الفصل الثالث

الإدخال

الادخار

كان طبيعياً أن تؤدي زيادة الاستهلاك الفردي والحكومي بنسبة عالية (١) الى اضعاف قدرة البلاد على الادخار وتكوين رأس المال . وينتقص العجز الكبير في الموازنة من الادخار المتاح ، أو بتعبير كئيب . هذا الى أنه مع نمو السكان وزيادة عبء التابعين ، تزيد نسبة من يستهلكون ولا ينتجون ، ومن ثم يتبدد جانب كبير من دخل الأسرة في تنشئة الأطفال ، الذين تنخفض عتبة دخلهم في المجموعات العمرية الدنيا . إذ تبلغ نسبة الأطفال دون الخامسة عشرة التي مضى عليها سكان مصر ١٠ بالمائة أي ضعف مثلثاتها في غرب أوروبا . وبعبارة أخرى أن نسبة الأطفال الى البالغين ٦٥ بالمائة في مصر بينما لا تزيد عن ٣٥ بالمائة في دول أوروبا الغربية .

وتظهر الدراسات المقارنة للحسابات القومية أن نسبة الادخار الى الدخل القومي منخفضة في المجتمعات المتسعة بالتخلف الاقتصادي نظراً لانخفاض الدخل وقلة الفائض بعد استقطاع الاستهلاك ومخصصات الاحلال ، وأنه عند مستويات الدخل المختلفة ، تكون نسبة الادخار

(١) ذكر رئيس الوزراء في أواخر سنة ١٩٦٧ أن الاستهلاك الذاتي والجماعي زاد

١٨ بالمائة بين ١٩٧٥ و ١٩٧٧ .

العائلى أعلى اذا كانت نسبة الزيادة الطبيعية فى السكان منخفضة . وعند تزايد السكان فى المجتمعات الفقيرة بنسبة عالية تصبح زيادة الادخار الحكومى أيضا أصعب منالا لعدة أسباب : منها تعذر فرض الضرائب المباشرة على أصحاب الدخل المنخفض ، وبالتالي تمتع السواد الأعظم من السكان بالاعفاءات الضريبية العائلية ، وزيادة الاستهلاك الحكومى مقيسا بالموارد المخصصة للانفاق على الأمن والدفاع والإدارة العامة والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات . وبدلا من توجيه المدخرات الحكومية المتاحة الى التنمية وزيادة الدخل لكل نسمة ، فانها تستنفد فى تزويد السكان الاضافيين بالمستوى العالى المنخفض من الخدمات الذى لا يرقى الى مستوى التطلعات . وفى تلك المجتمعات ، تؤدى زيادة الاستهلاك مع قلة الموارد الى اهمال الاحلال والتجديد فى رأس المال القائم . ولما كان التوسع فى معظم الخدمات على حساب الاستثمار لا يزيد الطاقة الانتاجية فى كثير ، يرى كثير من الباحثين أنه من الأجدى لهذه المجتمعات التركيز فى مرحلة ما قبل الانطلاق على زيادة الاستثمار مع قصر زيادة الاستهلاك فى أفق الجدوى ، على غرار ما حدث فى الدول الأوربية ابان الانقلاب الصناعى : وفى الاتحاد السوفيتى والدول التى تسيطر فى تلكه . خلال الخدمة التصنيعية العظمى خلال الثلاثينات والأربعينات من القرن العالى .

وقد كان من الأهداف المبدئية لنشورة علاج التفاوت فى توزيع الثروة والدخل وكان للاجراءات التى اتخذت فى هذا الصدد آثار كبيرة على مسار الادخار . وفى أوائل الخمسينات زادت معدلات الضرائب على الدخل والتركات الى مستويات لم تعرفها دول الغرب الا بعد نحو قرن من بدء فرض تلك الضرائب . كما زادت ضرائب الانتاج والواردات على السلع الكمالية . ولم يترك لهذه الاجراءات

الوقت الكافى لتحقيق أهدافها ، إذ حدث تغير جذرى فى الملكية الفردية لعوامل الانتاج بعد الإصلاح الزراعى الذى أدى الى خفض الحيازات اكبيرة وزيادة عدد صغار الملاك الى قرابة ٣ ملايين ، وبعد التأميم الشامل لقطاع الأعمال المنظم وفرض الحراسات (١) مع تقييد التحويلات للمصريين بحد أقصى منخفض . أضف الى ذلك استثمار الحكومة بالاستثمار الجديد فى القطاع الصناعى وفى التجارة الدولية وحظر ارتياد جانب كبير من الأنشطة على الأفراد .

واقترن التدخل غير المباشر فى توزيع الدخل والتدخل المباشر فى تحديد الثروات بالتوسع فى الخدمات الاجتماعية وامتدادها الى فئات لم تكن تصلها من قبل . ويتقرر مجانية مراحل التعليم كافة ، زادت الاعداد فى معاهد التعليم الى أرقام غير مسبقة . كما زادت اعتمادات الصحة العامة واتسع نطاق التأمين الاجتماعى ليشمل حالياً قرابة ٧٥ مليون مستفيد . ومنحت مزايا جديدة للمستفيدين واعفاءات ضريبية شاملة لأصحاب المعاشات وغيرهم . وقرر لمال الشركات المساهمة نسبة فى الأرباح القابلة للتوزيع (٢) . هذا فضلاً عن التوسع الكبير فى دعم أسعار السلع الضرورية التى تستهلكها الكثرة . ومحصنة كل هذه الاجراءات تخفيض القوارق بين الطبقات واختفاء اثرات الطائفة الممثلة فى أراض وعقارات مبنية وفى

(١) قرشت الحراسة ، وهى إجراء يفيض ماس ، بين ١٩٦٦ و ١٩٦٦ على ٤٠٠٠ أسرة اجنبية وصيرية . وقد سلم للإصلاح الزراعى من الأراضى التى تناولتها الحراسة نحو مائة ألف فدان وزهاء ٧٠٠٠ عقار ونحو ٣٣ مليون جنيه من الأوراق المالية و ١٠٠٠ منشأة . وقرر سنة ١٩٦٤ وبعد ذلك ايلولة تلك الأموال الى الدولة مقابل تمويل بعض أقصى قدره ١٥ ألف جنيه . وقد صليت الحراسات نهائياً سنة ١٩٧٧ ، وأفرج من أموال من اخطسوا للحراسة بالعقبة ، ورد الى أصحابها ٥٠٠ عقار ونحو ٢٠٠٠٠ فدان لم يكن تم التصرف فيها .

(٢) زاد نصيب العمال فى الأرباح الموزعة من ٢٠ مليوناً سنة ١٩٧٦ الى ٣٠ مليوناً سنة ١٩٧٧ . وفضلاً عن هذه المدفوعات المباشرة بلغ للحول من الأرباح للخدمات المركزية ٤٣ مليون جنيه فى السنة الأخيرة ، مقابل ٣٢ مليوناً سنة ١٩٧٦ .

الأموال المنقولة ، وخاصة بعد هبوط قيمة الأوراق المالية وتضخيد
الايجابات وهبوط أسعار الفائدة . وانه وان كثر الكلام حاليا عن
الدخول الطفيلية فان فرص الثراء أصبحت محدودة الا لعدد قليل
زاد مؤخرا نظرا للارتفاع الهائل في قيمة اراضى البناء والمقارنات في
المدن ، وفتح باب الاستيراد بدون تحويل عملة ، وزيادة أرباح
المقاولين في القطاع الخاص .

وقد كان أثر هذه السياسات على الادخار مختلطا . فقد زاد
الادخار الجماعى والحكومى نتيجة للتوسع فى أنظمة التأمين
والمعاشات واستقطاع أقساط عالية سنويا . كما سيطرت الحكومة
على توجيه مدخرات البنوك وشركات التأمين بعد تأميمها . أضف الى
ذلك انتقال فائض إيرادات شركات القطاع العام وقناة السويس الى
الدولة . ومن جهة أخرى أضعف الإصلاح الزراعى والتأمين
والمصادرة ، وما اليها ، قدرة أصحاب الدخل العالى على الادخار
ورغبتهم فيه ، اذ انخفض فائض دخل تلك الفئة ، وخاصة بعد إلغاء
سندات الإصلاح الزراعى ، وفرض حد أقصى لتعويضات التأمين
والمصادرة . وكان من نتيجة تلك الاجراءات ان انعكش وعاء الادخار
الخاص بدرجة كبيرة . اذ المعروف ان الميل الحدى للادخار عال
لدى أصحاب الدخل العالية ، ومنخفض لدى العمال وأصحاب
الملكيات الصغيرة والمتواضعة . ومن جهة أخرى تتحمل الدولة عبئا
ثقيلًا فى توسيع مظلة الخدمات العامة والدفاع وفى دعم أسعار
السلع والخدمات ، ورفع الأجور وما فى حكمها فى الحكومة والقطاع
العام وغير ذلك من الاجراءات التى من شأنها زيادة الاستهلاك العام .
وكان تزايد عجز الميزانية من أهم أسباب خفض الرقم الكلى للادخار .

نخلص من ذلك الى ان التشريعات الاجتماعية والاقتصادية التى
نالت منذ ١٩٥٢ أضعفت من قدرة أرباب الأعمال وملاك الأراضى

والمقارنات والأوراق المالية ومن يلوذ بهم على الادخار ، بينما لم تفرض النورة ضرائب على الاستغلال الزراعى ولم تشاير الدولة طويلا فى تحديد أسعار المحاصيل فى مستوى يحقق فائضا كبيرا يخصص للاستثمار العام . ولم يسمح لهيئات المرافق ولشركات القطاع العام برفع أسعار السلع والخدمات والطاقة لتغطية تكاليفها ، ولتدبير الموارد اللازمة للتوسع فى الاستثمار . وتقرأ فى برنامج العمل الوطنى ان التنظيمات السياسية لم تقم بدورها فى توعية المواطنين بقضية التنمية ومتطلباتها من ضبط فى الاستهلاك وزيادة فى الادخار ، رغم أن الميثاق يؤكد على ضرورة « استمرار التزايد فى المدخرات من أجل الاستثمارات الجديدة » .

وتعالى التطورات السابقة خلال الفترة منذ ١٩٥٢ قصور الادخار وانخفاض سببه الى الناتج الإجمالى القومى من ١٣ بالمائة فى أواخر الخطة الخمسية الأولى الى ٧ بالمائة فى الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٠ . لتسر الانحياز بها . ذلك إذ ضبطت المدخرات المحلية بالأسعار الجارية من ٢٢٦ مليون جنيه سنة ١٩٧٠/١٩٧١ (٧,٣ بالمائة من الناتج الإجمالى) الى ١٨٣ مليون جنيه سنة ١٩٧١/١٩٧٢ (٥,٦ بالمائة) . وهذه ظاهرة خطيرة لأن الانطـلاق فى طريق التنمية يتطلب معدلا لادخار يتراوح حول ١٥ بالمائة من الناتج الإجمالى .

ويتضح من تفصيل مصادر الادخار فى مصر لسنة ١٩٧٥ ان ادخار القطاع العائلى لم يجاوز ٥٤ مليون جنيه وكان الادخار الخاص ١٠٠ مليون جنيه على أقصى تقدير . وقدر فائض التأمينات الاجتماعية بنحو ٢٧٥ مليون جنيه والفوائض المحولة للدولة بنحو ٤٣٤ مليون جنيه أى بمجموع قدره ٨٦١ مليون جنيه . وبعد خصم عجز القطاع الحكومى فى تلك السنة يصبح الصافي ٣٣٦ مليونا من الجنيهات . وكان المقدّر أن يزيد الادخار المحلى ليعطى نسبة كبيرة من الاستثمار

المخطط ، إلا ان ذلك لم يتحقق . وكان نقص الادخار من أسباب
الاعتماد المتزايد على القروض الخارجية والتسهيلات المصرفية
وتسهيلات والموردين ، فضلا عن زيادة مطلوبات انجاز المصرفي من
الحكومة والقطاع العام باطراد على وجه هدد الثبات الاقتصادي
تهديدا خطيرا .

الباب الثالث

تَقْيِيمُ الْأَدَاءِ

الاستثمار والخدمات والدخل

❏ الفصل الأول

التطورات السكانية

بعد دراسة السياسات الاقتصادية الرئيسية منذ ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ نتقل الى تقييم الأداء . ونحاول أن نجيب على السؤال التالي : الى أى مدى حققت الثورة فى المجال الاقتصادى بعض ما وعدت ... والاجابة على هذا السؤال بالغة الأهمية حتى يكون شباب مصر على بينة من تاريخه ، وحتى لا نعتبر التجربة خيرا على اطلاقها كما يقول أصدقاؤها ، أو كارثة أوقفت تقدم مصر نحو الرفاهية فى إطار الرأسمالية كما يدعى اعداؤها . وسوف نقيم الأداء على التوالى فى مجالات الاستثمار والخدمات وحجم الدخل القومى وتوزيعه ، وفى تحقيق الاستقرار الاقتصادى . وأخيرا نقيم تجربة القطاع العام . وسوف نرى أن حوائل التنمية ، فضلا عن حداثة تجربة التخطيط تلخص فى النمو السكانى الهائل ، وازدياد الاستهلاك ، وأعباء الحروب الثلاث التى خاضتها مصر بالاصالة عن نفسها ونيابة عن الوطن العربى ، وتحملت خلالها خسائر كبيرة فى الأرواح والاموال . ويظهر الباب التالى أن زيادة الاستثمار والاستهلاك الخاص والعام بنسب عالية أدت الى ضغوط تضخمية وضغوط على ميزان المدفوعات لم يكن من اليسير

معها الحفاظ على مستويات الأداء العالية التي تحققت خلال الخطة الخمسية الأولى . وكان أهم حوامل التنمية في كل مجال ولاشك الازدياد السكاني الرهيب . ومن ثم نورد له الفصل الأول من هذا الباب .

شهد العالم في المائتي السنة الأخيرة تطورات سكانية منقطعة النظير . فقد زاد سكان هذا الكوكب من بليون نسمة سنة ١٨٠٠ ، الى بليونى نسمة سنة ١٩٢٠ ، ثم زاد بمعدل متصاعد بعد ذلك : من ٣ بلايين سنة ١٩٦٠ الى ٤ بلايين نسمة سنة ١٩٧٦ (١) . وتتراوح التقديرات لسنة ٢٠٠٠ تبعا للافتراضات بشأن الخصوبة واتجاهات الوفيات بين ٦ر٥ بليون و ٢٧ بليون نسمة . وقد شاركت مصر في هذا النمو غير المسبوق . والراجع أن عدد سكانها كان ثلاثة ملايين نسمة في أوائل القرن التاسع عشر ، و ٥ ملايين في منتصفه وعشرة ملايين نسمة في آخره . ثم زاد في تعداد سنة ١٩٣٧ الى ١٦ مليونا ؛ وإلى حوالي ٢٠ مليون في أوائل الخمسينات ، ويناهز ٣٩ مليونا حاليا (منتصف ١٩٧٧) . ويتضح من ذلك أن عدد سكان مصر تضاعف خلال الخمسين عاما الأولى من القرن التاسع عشر ، ثم تضاعف مرة أخرى خلال الخمسين عاما التالية ، وخلال النصف الأول من القرن الحالي . واسترقت المضاعفة الأخيرة لعدد السكان بين ١٩٥٠ و ١٩٧٧ سبعة وعشرين عاما فحسب ، أى نحو نصف الفترة السابقة . . . وزاد سكان مصر ١٩ مليونا في الخمسة والعشرين سنة الأخيرة وهي عمر الثورة بما يعادل عدد سكان سوريا والعراق والكويت مجتمعة .

(١) تضاعف سكان العالم ، الى بليونى نسمة ، بين ١٨٦٦ . ١٩٢٦ (ستون سنة) ثم تضاعف بين التاريخ الأخير والوقت الحاضر (خمسون سنة) . وله بدأت المجلات السنوية للزيادة في التعداد . وهناك نسبة الزيادة الطبيعية من ١٩٨١ سنة ١٩٧٠ الى ١٩٦١ سنة ١٩٧٥ والعوامل الهامة في ذبوع تنظيم الأسرة هي رغبة النساء وخاصة الماملات في عدد محدود من الأطفال وزيادة استخدام وسائل تنظيم النسل بما فيها التعقيم والابحاش .

وأظهرت المعلومات الأولية لتعداد سنة ١٩٧٦ أن الزيادة السكانية خلال الفترة من مايو سنة ١٩٦٦ الى نوفمبر سنة ١٩٧٦ بلغت ٨٢٢ مليون نسمة . وقدر متوسط الزيادة السنوية الطبيعية أى زيادة المواليد عن الوفيات ، الى قرابة مليون نسمة فى الوقت الحاضر أى ستة أمثال ما كان عليه فى اوائل القرن الحالى . وهكذا ارتفعت النسبة المئوية للزيادة الطبيعية تباعا من ١٣ بالمائة فى اواخر الثلاثينات الى ٢٥ ٪ فى الستينات ، ثم هبطت الى نحو ٢٣ ٪ حاليا ، وهى نسبة يتضاعف معها عدد السكان كل ربع قرن . وفى ضوء الاتجاهات الحالية للوفيات والاختصاص تتراوح تقديرات سكان مصر سنة ٢٠٠٠ بين ٦٠ و ٧٠ مليون نسمة تباعا لاختلاف التوقعات بشأن تطور العنصرين الذين يحكمان معدل الزيادة .

وبعد ثبات دام فترة طويلة بدأ هبوط معتدل فى معدل المواليد : من ٤١ فى الألف فى اوائل الستينات الى ٣٥ فى الألف حاليا . والهدف المرجح أن يهبط الى ٢٥ فى الألف فى أواخر الثمانينات بحيث ينخفض معدل النمو الى ١ بالمائة سنويا ، ولو أن الأمل فى تحقيق ذلك بعيد نظرا لضآلة الجهد المبذول لتنظيم الاسرة وتراجع مؤخرى ، ولاارتفاع عدد الاناث فى سن الاختصاص (١٥ - ٤٤) الى حوالى ٧٥ مليون ، نصفهن من المتزوجات (١) . ولا يجب الاطمئنان الى هبوط معدل المواليد مؤخرا إذ أنه يرجع الى أسباب بعضها طارئ وبعضها مستمر : ومن الأولى تجنيد ما يناهز المليون شاب ، وهجرة أهالى القناة بعد الاعتداء الاسرائيلى . ومن الأسباب التى ينتظر أن تستمر بعض الوقت تخرج مشكلة الإسكان الاقتصادى ، واضطرار شباب

(١) كانت نسبة المجموعات العمرية تحت سن ١٥ سنة حوالى ٤٢ ٪ . وهى ٥٥ بالمائة للمجموعة العمرية ١٥ - ٦٤ . ومن ثم تصحیح نسبة التاميين ٨٠ بالمائة . وقد زادت نسبة السكان فى المجموعات العمرية المنتجة (١٢ - ٦٥) من ٦١ سنة ١٩٦٦ الى ٦٥ فى تعداد سنة ١٩٧٦ .

الحضر الى تأجيل الزواج بسبب الأحوال الاقتصادية السائدة . ولقد عاد معدل المواليد فعلا الى الارتفاع في السنة الأخيرة بسبب اقبال بعض من أجلوا الزواج أو الانجاب على تعويض ما فاتهم . ومع ذلك فقد سجل التعداد الأخير ارتفاعا في نسبة من لم يسبق لهم الزواج .

والمؤثر الأول في زيادة سكان مصر في القرن الحالي هو نقص معدل الوفيات : من خمسين في الألف في منتصف القرن التاسع عشر (ترتفع الى سبعين في الألف في سنى الأوبئة الطاحنة) الى ثلاثين في الألف في أواخر القرن الماضي . وبعد فترة من الاستقرار كان الهبوط سريعا في أعقاب انحراب العالمية الثانية من ٢٨ في الألف الى ١٣ في الألف حاليا . وكانت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة دائما أعلى من سواها . ومن ثم كان المصدر الأكبر للتحسين هو خفض نسبتها في السنة الأولى من العمر من حوالي ٥٠٠ في الألف في منتصف القرن التاسع عشر الى ٢٥٠ في الألف في أواخره . والى ١١٠ في الألف حاليا (١) . ونتيجة لذلك تضاعف العمر المرتقب للمصري عن المولد منذ بداية القرن الحالي الى نحو ثيف وخمسين سنة حاليا . وأهم أسباب خفض الوفيات العامة ووفيات الأطفال النجاح الكبير في مكافحة الأوبئة الوافدة بعد تطبيق نظام الحجر الصحي واكتشاف الامصال واللقاحات والمضادات الحيوية وغيرها من الأدوية ، وزيادة المعرفة بالأمراض بأنواعها وتقدم الجراحة والتخدير والأشعة ، وزيادة عدد الأطباء والمرضيات وتحسين التغذية ، هذا فضلا عن التوسع في مشروعات صحة البيئة مثل المجارى وتحسين النظافة والتوسع في توصيل مياه الشرب النقية الى القرى والأحياء الوطنية .

(١) وقد حدث ذلك أيضا في معظم الدول النامية . إلا أن معدل الوفيات بدأ في الارتفاع في البنى وبخاصة في شبه القارة الهندية وبعض مناطق أفريقيا بين ١٩٧٠ - ١٩٧٥ بسبب تدهور الحاميل الزراعية واستقراء ضئيل التغذية .

هذا ولا يتأثر عدد سكان مصر كثيرا بالهجرة الخارجية . وربما لم يتجاوز عدد المهاجرين في العشرين سنة الاخيرة : بما في ذلك الاجانب الذين نزحوا عن ابلاد نهائيا ، نصف مليون نسمة ، أى بمعدل سنوى قدرة خمسة وعشرون ألفا . ولا يزيد عدد العمال المصريين فى الخارج حاليا عن أربعمائة ألف على أحسن الفروض ، ولو أن عدد الحاصلين على تراخيص العمل فى الخارج يزيد عن ذلك كثيرا . وقد توقفت الهجرة الدائمة الى مصر تماما منذ الاستقلال .

وكان هبوط معدل الوفيات بدرجة أكبر من هبوط معدل المواليد اإذا ما زيادة مطردة فى السكان . فى حين لم تحدث زيادة مماثلة فى الموارد الاقتصادية بأنواعها من أراض ومصادر للمياه وثروات معدنية ... الخ . ولم تكن هذه التطورات مرتقة كما يتضح من اعتماد تنبؤات الكتاب والباحثين عن الأرقام الواقعية بعدا كبيرا .

هذا وقد صاحب النمو السكانى السريع فى مصر هجرة من الريف ، خففت من حدة البطالة السافرة والمقنعة فيه ، وتكدس فى المدن بشكل غير مسبوق . اذ تناهز نسبة سكان التجمعات الحضرية التى يزيد عدد المقيمين فيها على مائة ألف نسمة : ٣٠ بالمائة من المجموع الكلى (١) . والزيادة السكانية فى القاهرة خارقة للعادة : من أقل من نصف مليون نسمة فى أوائل القرن العشرين الى ٤.٣ مليون فى أواسط الستينات : والى ٦ ملايين فى أواخر سنة ١٩٧٦ (١٦ بالمائة من سكان مصر) . وقد ارتفع معدل نمو سكانها من ٣ بالمائة سنوياً بين ١٩٢٧ و ١٩٣٧ الى ٤.٧ بالمائة بين ١٩٣٧ و ١٩٤٧ ، أى نحو ضعف معدل النمو السكانى العام لتلك الفترة . وفى السنوات الأخيرة

(١) وإذا اضيفت المجموعات الحضرية الصغيرة ، تصبح النسبة ٤٥ بالمائة . والمنتظر ان تستمر الاتجاهات الحالية ان ترتفع الى ٥٤ بالمائة سنة ١٩٨٥ (مقابل ٣٧ فى تعداد ١٩٦٠) ولذا لان السكان مركزون فى رقعة لا يجاوز ٤٠ من مساحة البلاد ، فان الكثافة السكانية فى لقطات للسكنة تتجاوز ٢٥٠٠ نسمة لكل المربع .

حدث تراخ فى معدل نمو سكان العاصمة : من ٤١٪ سنوياً فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ الى ١٨٪ فى العشر السنوات التالية .
ويصبح تضخم العاصمة أعظم اذا ما أخذنا « القاهرة الكبرى » فى الحسبان لتشمل الجيزة وأمابة والخانكة وقلوب وشبرا الخيمة ،
وسكانها حالياً قرابة ٨ ملايين نسمة أى خمس سكان مصر .

وبالمثل زاد عدد سكان الاسكندرية من ١٥ مليون ١٩٦٠ الى ٢٤ مليون نسمة سنة ١٩٧٦ بمعدل نمو يقل كثيراً عنه فى العاصمة .
وقد قاربت حدة المشكلات فى القاهرة مثيلاتها فى المدن الكبرى فى الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا المكتظة بالسكان مثل كالكتا وكاراتشى وجاكرتا . وغير خفى أن نمو المدن يتطلب استثمارات طائلة لتزويدها بمستلزمات المدنية وللحفاظ على الاستثمار القائم فى المرافق ، مثل النور والمياه والمجارى ووسائل النقل ، والتوسع فى ذلك لمواجهة احتياجات السكان الجدد .

وسوف نرى فى التحليل التالى أثر هذه الزيادة السكانية والتركز
فى الحضر على أبعاد التطور الاقتصادى والاجتماعى فى مصر .

■ الفصل الثاني

تقييم الأداء: الاستثمار

تقييم الأداء : الاستثمار

نحاول فيما يلي متابعة نتائج الاستثمار في الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، وبدأ بالاستثمار الزراعي ، في محاولة لتقدير معدل النمو الذي حققه القطاع . وتمايل تراجع معدلات النمو بالتوسع الرأسي والأفقى ، بعد النجاح الذي حققته الخطة الأولى ، مما أدى الى جمود الصادرات الزراعية ، وإطراد الحاجة الى استيراد الطعام : وازداد الضغط على ميزان المدفوعات .

الزراعة :

ليس من شك في أن الزراعة حققت بعض التقدم بين ١٩٥٢ و ١٩٧٥ . فقد زادت المساحة المنزرعة ٨ بالمائة ، الى نحو ٦ ملايين فدان ، والمساحة المحصولية ١٤ بالمائة الى نحو ١١ مليون فدان . وارتفع الرقم القياسي للإنتاج الزراعي (١٩٦١ - ١٩٦٥ = ١٠٠) من ٨٨ سنة ١٩٦١ الى ١٠٢ سنة ١٩٧١ . غير أنه نظرا للزيادة الكبيرة في السكان انخفض الرقم القياسي للإنتاج محتسبا لكل نسمة بالقياس الى فترة الأساس ذاتها . وبينما نجحت مصر بين ١٩٥٠ - ١٩٦٥ في زيادة انتاج الطعام بنسبة تفوق نسبة زيادة السكان لأول مرة منذ

الثلاثينات من القرن الحالى ، فاقت نسبة الزيادة فى السكان نسبة الزيادة فى انتاج الطعام فى العشر السنوات الأخيرة .

وفىما يلى تحليل لأهم التغيرات فى المحاصيل الرئيسية خلال الفترة موضع البحث (١) : تشغل الحبوب ٤٠ بالمائة من المساحة المحصولية و انتاجها الحالى يناهز ٧٥ مليون طن . وزاد محصول القمح من متوسط سنوى قدره ١٣ مليون طن فى الفترة ١٩٥٠/٥٤ الى ١٧ مليون طن فى الفترة ١٩٧٠/٧٤ (٢٥ بالمائة) . ومع ذلك زادت واردات القمح بسبب النمو السكانى الكبير من تسعمائة ألف طن سنة ١٩٧١ الى ٣ ملايين طن سنة ١٩٧٤ ، وهى الآن ضعف الانتاج المحلى تقريبا . وزاد المتوسط السنوى لمحصول الذرة بنوعيهما من ٢١ مليون طن فى الفترة الاولى الى ٣٢ مليون طن فى الفترة الثانية (٥٠ بالمائة (٢)) . واسهم فى الزيادة استحداث أصناف جديدة من القمح والذرة المهجنة . وبين سنة ١٩٥٢ وأوائل السبعينات ، زاد محصول القطن ١٥ بالمائة (٣) ومحصول الأرز ٤٠ بالمائة (٤) . غير انه لا يزال هناك تفاوت كبير فى غلة الفدان بين المزارع فى نفس القرية : وفى قرى متجاورة . إذ تتفاوت غلة فدان القمح من ٤ الى ١٨ أردبا ، وغلة فدان القطن من ٣ الى ١٠ قناطير ، والذرة من ٦ الى ١٨ أردبا .

وتركزت زيادة المساحة المحصولية نتيجة للسد العالى فى عدد قليل من المحاصيل . وزادت مساحة الأرز مثلا من ٣٧٥ ألف فدان

(١) الجدول رقم ٢ فى الملحق الإحصائى .

(٢) زادت غلة الفدان من الأصناف المختلفة حسب التقديرات الرسمية بين ٤٣ بالمائة

و ٧٥ بالمائة .

(٣) زادت غلة الفدان ٤٨ بالمائة . وقد تناقصت المساحة المزروعة فطنا من ١٩٩ مليون

فدان سنة ١٩٥٥ الى ١٣٣ مليون سنة ١٩٧٥ .

(٤) زادت غلة الفدان ٦٠ بالمائة فى نفس الفترة .

سنة ١٩٥٢ إلى ١٢ مليون فدان في أوائل السبعينات ، ومساحة
البرسيم (١) من ٢٥ مليون فدان إلى ٣ ملايين فدان ، (ويشغل
حاليا ٢٧ بالمائة من المساحة المحصولية) • وتضاعفت المساحة المزروعة
قصباً في نفس الفترة إلى ٢٠٠ ألف فدان وزادت المساحة المزروعة
خضرا ، وهي لا تخضع لنظام التوريد الإجباري للحكومة إلى ٨٠
مليون فدان ، كما تضاعفت مساحة الحدائق إلى ٢٠٠ ألف فدان •
وفي سنة ١٩٦٥ كانت المحاصيل الحقلية تشغل ٩٢ بالمائة من المساحة
الكليّة ، بينما يقتصر نصيب الخضر والفاكهة ، ولصحر موزة نسبتها
في إنتاجها ، على ٦ بالمائة •

وتوزيع المساحة المتاحة بين المحاصيل التصديرية والغذائية والمواد
الأولية أمر بالغ الأهمية ويشير حاليا نقاشا حادا • ولا يكفي بالحكم
عليها من واقع الاعتبارات التكنولوجية البحتة ، بل يجب النظر إلى
الاستغلال الزراعي ككل في محاولة للحصول من الأراضي والمياه
المتاحة على أقصى عائد بالعائدات الأجنبية والمحلية دون التقيد بسياسة
الاكتفاء الذاتي • ويخلص تقرير حديث لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة
للأمم المتحدة إلى أن العائد من النقد الأجنبي للفدان من القطن بأسعار
سنة ١٩٧٣ فوق العائد من الحبوب ، فضلا عن أن انعكاسه في القطن
يزيد ٣٠ بالمائة عن العائد في ذرة الحبوب البديلة ، واستهلاكه من
المياه ٢٣ بالمائة من استهلاك ذرة القمح والأرز • والعائد من وحدة
المياه من الأرز والقصب أقل من العائد من المحاصيل الأخرى •

ومع التسليم أن الزراعة حققت بعض التقدم وزاد الانتاج الزراعي
١٦٧ بالمائة خلال الخمسة والعشرين عاما فانها لم تحقق نسبة النمو
(٢٨٪) المستهدفة في الخطة الأولى • كما أنها قصرت عن مواجهة

(١) بعد زيادة متدلة في الستينات طلت القوة الجيوية في السبعينات على حائها

(٢٨١ رأس من الماشية ، مليوني رأس من الأبقار) •

الزيادة السكانية الحالية بعد ذلك . وفى أوائل القرن الحثالى كان فدان الأرض يقوم بأود شخصين وارتفع هذا الرقم حاليا الى ستة . ويتضح مدى السباق بين السكان والموارد من أن زيادة السكان بمعدل مليون نسمة سنويا تتطلب زراعة مساحات جديدة تفوق المساحات المتاحة للاستصلاح . ولا يتصور تحقيق تنمية متوازنة فى حين يقل معدل الزيادة الحقيقية فى انتاج قطاع الزراعة ، حيث يعمل أكثر من نصف القوة العاملة عن ٢ بالمائة سنويا منذ أواخر الستينات بينما يزيد الطلب على المنتجات الزراعية بمعدل يناهز ٥ بالمائة سنويا . ونظراً لأن التنمية الزراعية كانت ولا تزال بطيئة ولم تدخلها ميكنة واسعة النطاق ، لم يحدث تحول يذكر فى العمالة الى الصناعة وهى ظاهرة تواكب التنمية عادة . ولا يزال عدد المشتغلين بالزراعة فى مصر ، والمساحة المنزرعة فيها ستة ملايين من الأفدنة يفوق نصف عدد المشتغلين فى زراعة ٢٠٠ مليون فدان فى الولايات المتحدة .

ونقشب هنا مقتطفات من تقرير شعبة الانتاج الزراعى لمجلس الانتاج القومى ، فى شأن التنمية الزراعية فى مصر ، الذى تصدى للإجابة على عدة أسئلة مطروحة . وكان السؤال : هل تستغل مواردنا الزراعية الاستغلال الأمثل ؟ وهل حققت مصر تقدماً زراعياً خلال الربع قرن الأخير ؟ . وتجب اللجنة على ذلك بأنه نظراً لجودة التربة والمناخ فإن زراعتنا من أكثر الزراعات تكثيفاً فى العالم . وقد اقترب بعض المحاصيل من أقصى حد معروف للإنتاجية ، ولا تزال أخرى فى مفترق الطرق . ومما لاشك فيه أن ثمة تقدماً ونهوضاً طرأ على الزراعة وخاصة الأرز والذرة ، بينما هناك محاصيل لم تتناولها أبة تنمية مثل المحاصيل البستانية والخضراوات والانتاج الحيوانى . وتحققت زيادة مليون فدان فى المساحة المحصولية ، مع ثبات المساحة الأرضية . وثأتى مصر فى السبعينات فى أولى مراتب الانتاجية بين

دول العالم بالنسبة لمحاصيل ثلاثة هي الذرة الرفيعة والبصل والعدس، وفي ثاني مراتب الانتاجية بالنسبة للقول السوداني ، وفي ثالث المراتب بالنسبة للأرز وقصب السكر والقول . وترتيبها السابع في انتاج القطن، والثامن في انتاج الذرة الشامية . أى أن ترتيبها بين العشرة الأوائل في التسعة محاصيل الرئيسية . وفي السنوات الأخيرة ، نجحت مصر أيضا في استنباط أصناف جديدة من القطن والقمح .

وتطرح اللجنة سؤالاً ثانياً هو : « هل ما تحقق هو ما كان يجب تحقيقه ؟ » . وتجب بأنه كان من الممكن تحقيق نتائج أفضل . إذ يتفاوت انتاج المحاصيل بين قرينتين متماثلتين ومتجاورتين ، وبين مزارعين متجاورين تحت ظروف بيئية واحدة ، يشتركان في مصدر واحد للرى والصرف . ورفع المستوى الأدنى الى الأعلى هو التحدى الكبير للمستقبل ، سيما وأن الزراعة تشغل نحو ٦٠٪ من القوة العاملة وتنتج ٣٠٪ فقط من الناتج المحلى الاجمالى .

وتهدف السياسة الزراعية الجديدة التى أعلنت فى أواخر سنة ١٩٧٦ الى تعديل التركيب المحصولى لزيادة المساحة المزروعة قطناً وإضافة ١٣ مليون قنطار الى المحصول ، وزيادة المساحة المزروعة بالقمح المكسيكى عالى الغلة الى ستمائة ألف فدان ، فضلاً عن التوسع فى قصب السكر واستخدام الأراضي المستصلحة فى النوبارية ومربوط فى زراعة تزارى الخضر والمواالح والبنجر وفى الانتاج الحيوانى . والهدف أيضاً زيادة انتاج الدواجن فى القطاعين العام والخاص (من ٢٤ مليون دجاجة سنة ١٩٧٥ الى ٧٠ مليون سنة ١٩٧٨) . وفى مجال التصدير يهدف السياسة الى تصدير نحو نصف مليون طن من الأرز بعد أن هبطت صادراته مؤخراً ، وزيادة صادرات المواالح من ٢٢٢ ألف الى ٣٥٠ ألف طن ومضاعفة صادرات البصل الى ١١٠ آلاف طن .

ولما كانت معدلات الزيادة فى الطلب العالمى على القطن محدودة

يتعين لذلك البحث عن سلع أخرى ، وخاصة من السلع التي يطرد نمو الطلب العالمي عليها . وإذا ما عقد العزم على غزو أسواق الغرب اقتضى ذلك منح حوافز إضافية للتصدير ، ودراسة الأسواق وتحسين نوعية السلع المعدة للتصدير . وهذا أمر هام وخاصة بالنسبة لتصدير الفواكه والخضراوات الذي يتطلب استثمارا مكثفا ، ودرجة عالية من الكفاية في الإنتاج ومكافحة الآفات والتصنيف ، وغيره من العمليات اللازمة لاعداد الحاصلات للتصدير .

الصناعة :

ليس من شك ، مهما كانت معايير القياس التي نتخذها ، في أن الخمسة والعشرين سنة الأخيرة شهدت تقدما صناعيا كبيرا في ظل حماية جمركية وإدارية عالية ، ومزايا تفضيلية أخرى من حيث التمويل وأسعار الفائدة وإتاحة الموارد الأخرى بشروط تفضيلية . وفيما يلي بعض القرائن التي نستند إليها في هذا الحكم .

١ - ارتفع الرقم القياسي للإنتاج وخاصة في المصانع التي تشمل عشرة عمال فأكثر إلى ٣٨٣ سنة ١٩٦٠ ، (١٠٠ - ١٩٥٢) واستمرت الدفعة خلال الخطة الأولى وإن تناقلت بعد ذلك . وبافتراض أن الأسعار تضاعفت منذ ١٩٥٢ فإن نسبة زيادة الإنتاج بالأسعار الثابتة تظل عالية . وبالمثل زاد إنتاج الكهرباء نحو ٨٠٠ بالمائة (من بليون كيلوات ساعة سنة ١٩٥٢ إلى ٨ بلايين سنة ١٩٧١) .

٢ - زاد الدخل المتولد في القطاع من ١٢٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ إلى ٣٦٧ مليون سنة ١٩٦٢ ، ثم إلى ٦٦٥ مليون جنيه سنة ١٩٧٣ . كما ارتفعت نسبة الأجور الصناعية إلى مجموع الأجور . وارتفع

نصيب الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي من ٩ بالمائة سنة ١٩٥٢ الى ٢٢ بالمائة سنة ١٩٧٣ (١) .

٣ - زاد عدد العاملين في الصناعة من ٣٥٠٠٠٠ سنة ١٩٥٢ الى ١٢٢ مليون سنة ١٩٧٥ . ومع التسليم بأن بعض الزيادة راجع الى خفض ساعات العمل ، وزيادة العمالة عن الحاجة ، فإن التوسع في العمالة الصناعية كان كبيرا ، وأدت سياسة التوظيف التي فرضتها الحكومة الى انخفاض القيمة المضافة نسبيا الى وحدة الأجر ومستلزمات الانتاج الأخرى ، والى تثاقل معدل الزيادة في أرباح القطاع الصناعي ، وهي مصدر هام من مصادر التمويل .

٤ - انعكس اطراد التصنيع بطبيعة الحال على ميزان المدفوعات فزادت نسبة الواردات من الآلات والخامات والسلع الوسيطة الى مجموع الواردات ، وبالتالي انخفضت نسبة المصنوعات المستوردة الى نفس المتغير ، وبالمثل زادت نسبة الصادرات المصنعة بما في ذلك المنتجات البترولية الى مجموع الصادرات من ٧ بالمائة سنة ١٩٥٢ الى ٣٠ بالمائة سنة ١٩٦٢ والى ٣٧ بالمائة سنة ١٩٧٠/٧١ .

٥ - لم يقتصر الأمر على توسع الصناعات القائمة في أوائل الخمسينات ، بل استحدثت صناعات ذات تكنولوجيا متقدمة منها الحديد والصلب والالمنيوم ومنتجاتها ، وصناعات اطرار السيارات ، وآلات الديزل وتجميع السيارات والسلع المنزلية

(١) كان لأحداث سنة ١٩٧٣ وظهور الطاقات الماطلة الكبيرة اثر ملحوظ في خفض التلبية المضافة في قطاع الصناعة بنسبة ٩٪ . ونظرا لتوافر العملات الأجنبية من القروض والتحويلات بعد ذلك زادت القيمة المضافة ١٣٪ في كل من سنتي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ . واستمرت الزيادة سنة ١٩٧٦ أيضا .

المعمرة والأسمدة الحديثة • وبعضها صناعات ضرورية لأية محاولة لبناء صرح صناعي متقدم ، ولاعداد كوادرفنيه من العمال والمديرين •

ويتضح من احصائية أعددها البنك الدولي عن مدى التطور الصناعي في الدول الأعضاء ، أن مصر تسبق معظم الدول العربية من حيث نسبة القيمة المضافة في قطاع الصناعة الى القيمة المضافة في القطاع السنعي بوجه عام • وفي سنة ١٩٧٠ مثلا كانت النسبة في مصر ٤١ بالمائة ، مقابل ١١ بالمائة في السودان و ٢٧ بالمائة في الجزائر و ١٤ بالمائة في العراق و ٢١ بالمائة في الأردن • وفي نفس العام كانت نسبة الصادرات المصنعة ، باستبعاد منتجات المناجم ، الى مجموع الصادرات السلعية في مصر ٢٧ بالمائة بينما لا تزيد عن ٧٫٨ بالمائة في الجزائر و ١٣ بالمائة في الأردن •

ورغم هذا النجاح لم تكن سياسة التصنيع موفقة في كل الحالات • فقد مرت فترات غلب فيها الكم على الكيف ، وأصبح زيادة عدد المصانع هو الهدف الأسمى • وكان هناك تفضيل للصناعات التي تتطلب استثمارات ضخمة بطبيعتها ، رغم أن الحجم الذي تقرر لا يحقق وفورات الإنتاج الكبير على الوجه الأمثل • ومن أمثلة ذلك صناعات الحديد والصلب وتجميع السيارات والسلع المعمرة • ونتيجة التوسع والاندماج زادت درجة التركيز بالتكامل الرأسى والأفقى حتى في الصناعات التقليدية • وتدل الاحصاءات على زيادة كبيرة في عدد العاملين في المنشآت التي تشغل ٥٠ عاملا فأكثر • وفي آخر الخطة الخمسية الأولى مثلا كانت ثلاث شركات للغزل والنسيج تملك خمس عدد المغازل ، وتشغل أكثر من ثلث عمال القطاع • وفي نفس التاريخ كانت سبع شركات تملك ٧٠ بالمائة من المغازل ويعمل بها أكثر من نصف

عمال القطاع • وكانت صناعة السكر والتكرير قاصرة على شركة واحدة ضخمة • وهناك أربع شركات للأسمنت تنتج قرابة ٢٥٥ طن •

ونجد درجة التركيز عالية كذلك فى صناعات السملد وتكرير البترول والالومنيوم وتجميع السيارات ، بينما كان من الأفضل فى ظروف مصر انشاء وحدات متوسطة الحجم ما لم تفرض التكنولوجيا المعروفة غير ذلك ، وحدث تركيز جديد فى أعقاب التأميم نتيجة ادماج الشركات دون مراعاة للاعتبارات الاقتصادية • وبدلا من تصفية الشركات الخاسرة التى انتقلت ملكيتها الى الدولة ، وكانت مياها متداعية وآلاتها عتيقة عفا عليها الزمان وأصولها مستغرقة بالديون ، استقر الرأى على ادماجها فى شركات ناجحة ، مما أوقع هذه فى صعوبات لا قبل لها بها - والنزعة الى ضخامة الوحدات الانتاجية أو التركيز ظاهرة شائعة فى الدول الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء • وفى الولايات المتحدة تملك مائة شركة حاليا نصف مجموع أصول الشركات الصناعية بينما كان يستحوذ على نفس القدر ٢٠٠ شركة سنة ١٩٥٠ • وفى المملكة المتحدة كانت مائة شركة كبرى تحصل على ربع أرباح الشركات الصناعية جميعا فى أواخر الأربعينات؛ ونتيجة للاندماج بشتى أنواعه زاد نصيب المائة الشركة الكبرى فى الأرباح سنة ١٩٧٠ الى النصف • كما تضاعف نصيبها فى الانتاج بين اثنتين •

وأسرفت الحكومات المتعاقبة فى انشاء صناعات كان المكون الأجنبى فيها عاليا ، والقيمة المضافة محليا قليلة نسبيا • وكانت هذه تضطر الى استيراد الآلات والمواد الأولية والسلع الوسيطة ومن ثم وقعت فى صعوبات بسبب أزمة النقد الأجنبى • كما أنشأت صناعات جديدة معوضة للاستيراد من بعض السلع بينما حجم الاستهلاك المحلى منخفض • وكان من الخير التوسع فى الصناعات مكثفة العمالة حيث

معامل كثافة رأس المال منخفض نوعا . وحتى فى هذه اتجهت السياسة الى أحدث المنازل والأنوال والآلات لصناعة الغزل والنسيج ، التى يمكن لمعامل واحد الاشراف على عدد كبير منها ، بينما هناك فائض كبير من العمالة ، ويفرض انخفاض الأجور تكنولوجية مكثفة العمالة . والخطأ الأخير فى سياسة التصنيع أنه لم تكن هناك محاولات جدية لتوحيد نماذج الانتاج لمواجهة طلبات جمهرة المستهلكين من السجائر والكبريت والأحذية والأقمشة والأدوية وغيرها من سلع الاستهلاك التى تتعدد أصنافها تعددا مذهلا . وحدث ذلك أيضا فى انتاج عدد كبير من « ماركات » أو نماذج السيارات والسلع المعمرة الأخرى . ويدأب القائلون على أمور الصناعة برفع نوعية الانتاج للسوق المحلى بينما المهم فى هذه المرحلة هو انتاج سلع نمطية منخفضة التكلفة . وقد يبدو ذلك نلبعض اقتناعاتا على حرية المستهلك فى الاختيار ، غير أنه من المعروف فى دراسات التنمية أن تنوع الانتاج وإتاحة الاختيار الواسع ، أمر يقترن ببلوغ مراتب عالية من التنمية ، وبخاصة فى مجتمعات الاستهلاك الكبير .

وفى السنوات الأخيرة استمر الاهتمام بالمشروعات مكثفة رأس المال (١) . ويتضح من بيان لرئيس الوزراء فى أوائل سنة ١٩٧٦ ، أن ثمانية مشروعات صناعية كبرى تم انجازها بتكلفة قدرها ١٤٤ مليون جنيه ، بينما لا تشغل سوى ١٢ ألف عامل أى بمعدل ١٢ ألف حنيه من الاستثمار الجديد لمعامل الواحد . ويرتفع المتوسط الى ٢٤ ألف حنيه لصنع طن من الأسمنت ، وإلى ١٥ ألف لمجمع الألومنيوم بنجع حمادى . ويتضح من ميزانية حديثة لشركة الحديد والصلب أن مجموع

(١) يقرر البنك الدولى الاستثمار اللازم للخلق فرصة عمل واحدة فى الصناعات الميكانيكية والكيميائية فى النطاق الحديث بنحو ٥٠٠٠٠ دولار . وقد دأبت حكومة مصر على معاملة الصناعة الحديثة معاملة تفضيلية ، بما فى ذلك السماح لها بشراء المدخلة الأجنبية بسعر الصرف الرسمى والحصول على خدمات المرافق بسعر لا يغطى التكلفة . وبلافتراض من البنوك بغالطة منخفضة .

الأصول ٢٥٠ مليون جنيه . واذ يناهز عدد العمال ٢٢ ألف يسكون الاستثمار لكل عامل ١١ ألف جنيه تقريبا . ونظرا لعجز مصادر التمويل لا يمكن لمصر الاستمرار فى السياسة التى تركز على قطاعات صناعية نمو العمالة فيها ضئيل . ويتعين أن توضع اعتبارات العمالة فى مقام عال من الأولويات عند اعداد الاستراتيجية الصناعية وفى الانشاء الجديد ، والاعتماد على العمل فى بعض مراحل الاتاج حتى فى المصانع الكبيرة التى تقوم على التكنولوجيا الحديثة .

وعلى النقيض من ذلك لا نجد سياسة مستقرة لدعم الصناعات الصغيرة التى لا تستطيع أن تصمد لمنافسة الصناعة الكبيرة . ولم تحاول وزارة الصناعة أو البنك الصناعى الى وقت قريب مساعدتها فى الحصول على المواد الأولية أو تسويق منتجاتها فى الداخل والخارج أو تذليل الصعوبات الفنية التى تواجهها ، فضلا عن صعوبات تطبيق قوانين العمل والتأمين الاجتماعى والنزاع الدائم مع مصلحة الضرائب ولجان الطعن وما إليها ، أو تدريب عمالها وتزويد المنظمين فيها بخبرات فنية . ولم توجه الشركات الكبيرة فى القطاع العام الى الاستفادة من الامكانيات المتاحة فى الصناعات الصغيرة أو تزويد المصانع الصغيرة بأوامر تشغيل منتظمة على غرار ما يحدث فى الدول الصناعية الكبرى . ولم تحاول أجهزة البحث العلمى دراسة المشكلات الفنية التى تواجه الصناعات الصغيرة أو المتوسطة واستحداث آلات بسيطة ترفع الانتاجية دون أن تخفض العمالة كثيرا . ويجب فى ظروف مصر الحالية متابعة أثر استخدام أحدث الآلات على العمالة . اذ يقدر البنك الدولى مثلا أن انشاء مصنع واحد للأحذية البلاستيك على أحدث طراز يشغل ٤٠ عاملا قد يؤدى الى حرمان ٤٠٠٠ عامل يشتغلون بالطرق اليدوية التقليدية من مصدر رزقهم .

ويتضح من دراسة تطور أرقام العمالة قصور القطاعات المنتجة

عن استيعاب السيل العرم من الوافدين الى سوق العمل • ونظرا لتمهد الدولة بتأمين العمل لبعض الفئات ، اضطرت في سنة ١٩٧٦ مثلا الى تشغيل قرابة ١٢٥ ألفا من خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس المتوسطة • ومع الاقبال على تعليم البنات تحسن مركز المرأة في السنوات الأخيرة واتسعت آفاق العمل أمامها • ومع ذلك لا تزيد نسبة العاملات عن ٧ بالمائة من المشتغلين • ويتركز أغلب العاملات في التدريس حيث تبلغ نسبتهم في المدارس الابتدائية ٨٠ بالمائة من عدد المعلمين • وفي التمريض والصناعات الخفيفة • وسوف يؤدي ازدياد الاتجاه لتشغيل النساء الى ضخامة الاعداد التي تسعى وراء العمل • غير أنه نظرا لعدم توافر فرص العمل تبعد النساء عن سوقه ، وبذا تنخفض نسبة القوة العاملة الى القوة البشرية • ويضعف ازدياد سوق العمل من حوافز استخدام التكنولوجيا الحديثة ، ويتكبد العمال في المصانع القائمة ويظل نصيب الزراعة في العمالة مرتفعاً مع انخفاض انتاجية الفرد فيها - ومع نمو العمالة المتاحة بنسبة ٢٠٥ بالمائة سنوياً لا تزيد فرص العمل الجديد عن ٧٠ بالمائة من الزيادة • ومن ثم تزيد البطالة السافرة ، فضلا عن زيادة البطالة المقنعة في الريف وتكديس العمالة في الحرف الحظيرة في المدن • وهنا أيضاً يبرز دور الزيادة السكانية الرهيبة « على حد تعبير رئيس الجمهورية » كأحد الحوائل الهامة في سبيل التنمية •

وإذا كان التحليل الاقتصادي السابق صحيحاً يقتضي الأمر إعادة النظر في سياسة التصنيع لتصحيح مسارها ، ولعلاج المشكلات التي تواجهها الصناعة الكبيرة والصناعة الصغيرة على حد سواء • وقد يكون من الخير قيام شعبة الصناعة في مجلس الانتاج بالتعاون مع خبراء وزارتي الصناعة والتخطيط بمعونة البنك الدولي باجراء دراسات ميدانية للقطاعات المختلفة على غرار الدراسة التي أعدها مجلس الانتاج مؤخراً والتي تضمنت تحليلاً لمشكلات صناعة الغزل

والنسج ، وتوصيات بشأن تجديد الآلات التى عفا عليها الزمان نتيجة الارهاق ، مما هبطت معه الانتاجية . وأبرز التقرير نقص انتاج الأقطان متوسطة الثيلة ، واضطرار المغازل الى استخدام الأقطان الطويلة الوسط والطويلة على حساب التصدير . وأوصى بزيادة استيراد الأقطان قصيرة الثيلة . وهناك توصيات أخرى فى التقرير لتصنيع الموادم والتوسع فى انتاج الأقمشة المخلوطة والملابس الجاهزة التى تحقق أكبر قيمة تصديرية فى مصانع متخصصة . وندد التقرير ببيع القطن للمغازل بسعر يقل عن سعر التصدير وطالب بتعديل أسعار الأقمشة الشعبية لتوازى تكلفتها ، كما أوصى بالتوسع فى التدريب .

نخلص مما تقدم الى أنه تحققت انجازات كبيرة فى الاستثمار فى الخمسة عشر عاما الأولى من الثورة بينما كانت انجازات الفترة التالية لسنة ١٩٦٦ هزيلة لم ترق الى مستوى التوقعات ، كما أنها كانت أقل مما تحققت فى بعض الدول النامية الأخرى ، بسبب الحربين الطاحنتين اللتين خاضتهما مصر فى تلك الفترة وبسبب النمو السكانى الذى أودى بنتائج التنمية .

وبعد تقييم سياسة الاستثمار - ننقل الى دراسة تطور الخدمات ، وسوف يتضح أنه رغم الجهود المبذونة وزيادة الخدمات من حيث الكم ، فإنه تروى على التوسع السريع انخفاض فى الكيف ، فضلا عن التوسع فى مجالات لا حاجة لليلاد بها . وأدت زيادة السكان الى تهديد الجهود فى تزويد الكثرة بالحد الأدنى من الخدمات بدلا من رفع المستوى الحالى .

الفصل الثالث

تقييم الأداء: الخدمات

تقييم الأداء : الخدمات

نتنقل الآن الى تقييم الأداء في مجال الخدمات ونكتفى هنا بالإشارة الى التطورات في مجالات الصحة والتعليم والاسكان ، وهي التي تتوافر لنا الاحصاءات بشأنها .

الصحة :

في الخمس والعشرين سنة الأخيرة ، استمرت الدفعة الصحية التي بدأت مع انتقال مقاليد الأمور الى يد المصريين . وأدت زيادة الاعتبارات المخصصة للصحة في الموازنة العامة الى بعض التحسن . وتم القضاء على الأوبئة الوافدة التي كانت تعصف بالناس عصفاً . وتحقق تقدم في الحد من انتشار التدرن الرئوي والرمم وأمراض الأطفال . وخلال نفس الفترة حدث تحسن ملحوظ في الحالة الصحية في المدن . غير أن الحالة في الريف لا تزال غير مرضية ، وتبقى أمراضه التقليدية دون امتثال حاسم . ويعانى ٦٠ بالمائة من سكان الريف من البلهارسيا وغيرها من الأمراض الناجمة عن شرب المياه الملوثة أو الاستحمام فيها ، ومن سوء حالة المسكن الريفي . ومع ذلك أسهم في تقدم الأحوال الصحية توصيل مياه الشرب النقية الى قرى الريف ،

الذى ينتظر استكماله فى أوائل الثمانينات ، وزيادة عدد المدن والأحياء التى تصلها المجارى ، وأن كان تقادم العهد بالآلات والمعدات يمرض السكان لخطر الطفح من آن لآخر .

وهنا أيضا أدى الانفجار السكانى الى التركيز على الكم دون الكيف . وأدى التركيز فى المدن الكبرى الى اثار التجمعات الحضرية بنصيب الأسد من الخدمات . ولم تكن السياسة الصحية متوازنة . اذ نجد تركيزا على الطب العلاجى واهتماما أقل بالطب الوقائى ، وتحسين البيئة الصحية . وأدى التقليد الأعمى لأنماط الغرب الى زيادة الاتفاق المظهري على مستشفيات من أحدث طراز تخدم أصحاب الدخل المرتفع نسبيا ، بدلا من التركيز على مستويات موزعة فى أنحاء البلاد لخدمة الكثرة الساجدة من السكان . وقد تراخت الدفعة الصحية مؤخرا بسبب الأزمات المالية المتعاقبة . وتطالعنا الصحف من آن لآخر بتقارير عن سوء صحة الأطفال فى المدارس ، وصعوبة تزويد الوحدات الصحية الريفية والمستشفيات وكليات الطب بالخدمات والأجهزة .

وتحسنت أيضا حالة التغذية فى الفترة موضع البحث . اذ يبلغ نصيب الفرد المصرى حاليا ٢٥٠٠ سعر حرارى وهو رقم يناهز المتوسط اليومى الذى يحتاجه على أساس التكوين العمرى والتركيب الجسمانى ، من حيث الوزن والطول وتبعاً للمناخ والنشاط الانسانى؛ كما يناهز المتوسط العام للدول النامية . غير أن السرعات المستمدة من البروتين الحيوانى لاتجاوز ٦ بالمائة من مجموع السرعات . ويشمل استهلاك الفرد من البروتين حاليا ٤٣ جراما ، أى ٨٠ بالمائة من احتياجات الانسان المصرى وفقا لنفس التقديرات . غير أن الاستهلاك يتفاوت تبعاً لتفاوت الدخل . وتماضى الطبقات الأكثر فقرا من سوء التغذية .

ويتصل بالصحة أيضا موضوع الاسكان . وقد تفاقمت مشكلات الاسكان الشعبى فى المدن مؤخرا . اذ يسكن عدد كبير من سكان القاهرة مثلا فى بيوت غيقة متداعية وفى المقابر وسطوح المنازل نظرا لهجرة حوالى ٧٥ ألفا من سكان الريف مسنويا الى العاصمة ، وانخفاض دخلهم عن الحد الذى يؤمن المسكن المناسب فى ظل نظام الثمن . وتتفاوت الكثافة السكانية للكيلومتر المربع فى مختلف أحياء المدن ، أو ما يطلق عليه معامل التزاحم ، وفقا لحظها من الثراء . فهى مائة ألف نسمة فى باب الشعرية وروض الفرج ومائة وثلاثين ألفا فى حى الجمرى بالاسكندرية ، حيث تشترك أكثر من أسرة فى السكن ويرتفع اشغال الغرفة الى $\frac{2}{3}$ شخص فى المتوسط . وتنخفض انكثافة فى الاحياء التى يقطنها ذوو الدخل العائىة . وما زال الاسكان الريفى سبة عار فى جين مصر .

وقد أدلى وزير الاسكان مؤخرا ببيانات خطيرة أمام مجلس الشعب (١٩٧٦/٦/٨) منها أن « المعجز الحالى فى الاسكان من الناحية العددية يقدر بحوالى مليون وحدة سكنية » الى جانب ٣٠٠ ألف وحدة يقتضى الامر احلالها . وتضمن هذه ١٣٠.٠٠٠ وحدة آيلة للسقوط فى القاهرة وحدها ، ويزيد عددها بمقدار ٣٠٠٠ سنويا . واضاف الوزير انه فضلا عن متطلبات الاحلال وتعويض الاندثار يقتضى أن نواجه بناء ١٠٠.٠٠٠ وحدة جديدة سنويا تمثل طلب الزيادة الطبيعية السنوية فى عدد الأسر . وتتضح ضخامة المشكلة من مقارنة تلك الارقام بالانشاء الجديد . فقد هبط متوسط الوحدات السكنية كثيرا خلال كساد الثلاثينيات والحرب الثانية وفى اعقابها . وهبط المتوسط من ستين ألفا فى الفترة ١٩٥٢ - ٦٠ الى ثلاثين ألفا من الفترة ١٩٦٠ - ٧٢ ولم تعد اعتمادات الاسكان خلال الفترة ٨٠/٨ من جملة الاستثمار . وتوقف انشاء المساكن الجديدة أو كاد فى أعقاب حرب سنة ١٩٧٣ ثم بدأ بقدر معتدل مع التركيز على مدن القناة التى لحقها التدمير خلال

العدوان الاسرائيلي ، وقد خصص لها ٥٠٪ من اعتمادات سنة ١٩٧٥ .
وتتضمن الخطة الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ اعتمادات كبيرة
للإسكان لتنفيذ بناء ٦٥ ألف وحدة سنة ١٩٧٦ ومائة ألف سنة ١٩٧٧
بتكلفة قدرها ٢٨٠٠ جنيه للوحدة . ومهما يكن الأمر فإن الموارد المتاحة
لن تكفى فى الأجل القريب لرفع الإسكان عن مستواه المزرى (١)
الحالى بدرجة ملحوظة - عن طريق البناء الجديد وتعويض الاندثار
وتحسين المساكن القائمة . ويتقضى الأمر خفض عدد الغرف وتبسيط
الرسوم والاستغناء عن الاسراف فى الطلاء واستخدام الخشب وغيره
من المواد النادرة مع رفع الايجارات الرمزية الحالية (٣ جنيهات
شهريا) والتوسع فى انتاج مواد البناء ، وفى تدريب العمال لتعويض
الهجرة .

هذا وقد أدى تجميد ايجارات المساكن وتخفيضها على مراحل
الى توقف الاستثمار فى صيانة المساكن القديمة التى أصبح عدد كبير
منها غير صالح للسكن ، وإلى أعراض القطاع الخاص عن البناء لذوى
الدخل المحدود . وحاليا يتركز نشاط القطاع الخاص فى الإسكان
المتوسط وفوق المتوسط والإسكان الإدارى . وتتجه النية حاليا الى
إنشاء عدد من المدن التابعة على أبعاد مختلفة من القاهرة . . ونظرا
لنقطة الأراضي الفضاء فى المدن ومشكلات تزويد المناطق البعيدة بالمياه
والمجارى وسياسة عدم الانتقاص من الأراضي الزراعية ، يقتضى تحديد
مستوى المساكن بعد أقصى هو حجرتان وصالة ، والتوسع فى إزالة
المساكن المتداعية على أن تعد المساكن الجديدة قبل هدم المساكن
الحالية فى المناطق التى لا يجدى فيها التحسين .

ويجب البدء فى تجربة لتحسين المساكن الريفية باستخدام العمل

(١) لا يزال الفرق شاسعا بين مستوى المرافق فى الأحياء الفقيرة والأحياء الثرية .

رغم تزويد الأولى بجنفيات المياه للشركة .

المتوافر في القرية ، ومواد بناء رخيصة تقدمها الدولة بأسعار معقولة ، ومن الخطأ التعويل على القطاع الخاص في تزويد محدودى الدخل بالامكان ، اذ أن السواد الأعظم منهم لا يستطيع أن يتحمل الايجارات المطلوبة . وأخيرا يجب وقف الاعانات للجمعيات التعاونية لاسكان الطبقات المتوسطة من رجال الجيش والبوليس والمهندسين وأصحاب المهن . فملبهم تدبير ذلك من دخلهم ، مع تزويدهم بقروض بسعر يتناسب مع تكلفة الأقرض حتى تتوافر موارد اضافية للامكان الشعبى للكثرة .

ويعانى المواطنون أيضا من مشكلات النقل فى المدن الكبيرة المكتظة بالسكان ، ويعترف وزير النقل بأن عدد وسائل النقل بأنواعها لم يزد خلال العشر السنوات الأخيرة زيادة تذكر ، وتجاوز معظمها عمرها الافتراضى . ومن المعروف أنه عندما يجاوز سكان مدينة ما مليونى نسمة ، فإن حل مشاكل النقل يصبح مستحيلا بدون انشاء مترو الاتفاق أو المترو العلوى ، وهى مشروعات باهظة النفقة يكون تنفيذها على حساب الاستثمار المنتج . ولقد سارت الدولة مؤخرا على سياسة خاطئة اذ سمحت بزيادة كبيرة فى استيراد السيارات الخاصة بدلا من زيادة اعتمادات النقل العام بأنواعه : وتحميل أصحاب السيارات الخاصة نصيبهم انعاذل من تكلفة صيانة الطرق عن طريق رفع رسوم الرخص وثمان الوقود .

ولقد خاضت شعبة النقل والمواصلات المنبثقة عن مجلس الاتاج فى دراستها لمشاكل نقل الركاب فى القاهرة الكبرى الى ضرورة التركيز على خدمات النقل العام ووسائل انتقال الجماهير بدلا من الاستثمار فى الطرق العلوية لصالح أصحاب السيارات الخاصة الذين لا تتجاوز نسبتهم ١٥ بالمائة من سكان العاصمة . ولديها أن العاصمة قد استنفدت قدرتها على استيعاب سيارات الاوتوبيس بعد أن جاوز تدفق الركاب على بعض المحاور الحجم الذى يمكن تغطيته

بالتقلات وغيرها من الوسائل المسطحية . وأوصت الشعبة بالبدء في تنفيذ مشروع شبكة مترو الاتفاق الذى ثبتت لها جدواه الفنية والاقتصادية من واقع تقارير بيوت الخبرة الدولية .

التعليم :

وإذا ما انتقلنا الى الخدمات التعليمية ، نجد أنه برغم الدفعة الكبرى ، لا يزال التعليم قاصرا عن تحقيق الأهداف الطموح التي قررتها الدولة . ورغم أن اعتمادات التعليم تمتد نسبة عالية من الناتج المحلى الاجمالى حاليا فان الانجازات لا تزال دون مستوى التوقعات . ويتضح من الاحصاءات المنشورة أن عدد التلاميذ والطلبة فى مراحل التعليم العام والفنى والجامعى والدينى زاد من ٢ر٢ مليون سنة ١٩٥٢ الى ٦ر٨ مليون سنة ١٩٧٦ (٣٠٠ بالمائة) . وذلك انجاز كبير يستحق الثناء . ومن المنتظر فى سنة ١٩٧٧ قبول ٨٤٠ الفا فى المدارس الابتدائية بنسبة استيعاب تناهز ٨٥ بالمائة .

ويشير التقرير الاول للمجلس القومى للتعليم الى أوجه القصور فى مراحل التعليم المختلفة : وجلبها نتيج عن التكدس فى المدارس والمعاهد دون تزويدها بالعدد الادنى من المستلزمات، فضلا عن التوسع فى النواحي التى لا تتطلب استثمارات ثابتة كبيرة . ففى مجال التعليم الابتدائى والثانوى والاعدادى والمهنى يشير التقرير الى :

- (١) ارتفاع الفقدان بالتسرب والتخلف والرسوب الى نسبة تراوحت فى التعليم الابتدائى فى أواخر الستينات حوالى ٢٠ بالمائة .
- (٢) رغم زيادة عدد المعلمين فى المراحل المختلفة الى ٢٥٠ الفا ، هناك عجز كبير فى اعداد المعلمين ، يقدر حاليا بنحو ٩٠ الفا فى

المرحلة الابتدائية وحدها ، على الاساس المتعارف عليه وهو ١٢ مدرس للفصل الواحد ، وارتفاع كثافة الفصل الى نحو ٤٣ - ٥٠ تلميذا فضلا عن ان ٢٥٪ من مدرسى الابتدائي غير مؤهلين .

(٣) النقص المخل في المعامل وغيرها من الخدمات التكميلية، وقصور التمويل المتاح للتجديد والاحلال فضلا عن مواجهة متطلبات المدارس الجديدة .

(٤) اهمال بناء المدارس بعد الدفعة الكبرى التي حققتها مؤسسة ابناء التعليم في اوائل عهد الثورة .

(٥) لا يحصل التعليم الفنى والتكنولوجى على اعتمادات تتناسب واهميته فى التنمية ، وفى مواجهة احتياجات الدول العربية، ينما يحظى التعليم العام بنصيب الاسد من الاعتمادات .

ونقرأ فى مقال خطير(١) لمدير معاهد اعداد الفنيين أن الحكومة تعترض التوسع فى التعليم الثانوى الفنى الصناعى والزراعى والتجارت والنسوى لرفع نسبة المقبولين من ٥٠ بالمائة حاليا الى ٧٠ بالمائة ممن يحصلون على الشهادة الاعدادية . وذكر الكاتب أن هذه المدارس تخرج سنويا قرابة مائة الف لاسيما الى توظيفهم جميعا . ولا تشمل الهجرة حلا لهذه المشاكل لأن طلبات الدول العربية محدودة ، ولأن نفقة تدريب العمالة للتصدير عالية .

ويشير تقرير المجلس انقوى للتعليم كذلك الى أوجه النقص التالية فى التعليم الجامعى :

(١) العجز الشديد فى هيئات التدريس ، ونقص الكتب والمراجع :

(١) الامراء ١٧/٣/١٩٧٦ .

وخاصة في الجامعات الاقليمية التي يستمر انشاؤها دون استعداد أو ادراك للمسؤولية : ويظهر العجز بوجه خاص في كل ما يتطلب اتفاقا استثماريا أو اتفاقا بالعملات الأجنبية .

(٢) التوسع الكبير في كليات الآداب والتجارة والحقوق ، وزيادة نسبة القبول في الدراسات النظرية الى مجموع المقبولين من ٢١٦ بالمائة سنة ١٩٦٨ الى ٤٢ بالمائة سنة ١٩٧٢ . ويحدث هذا التوسع في الوقت الذي يجمع فيه رجال التربية على ضرورة اعداد ١٥ ألف معلم سنويا ، وفي ذلك تبديد للموارد فيما لا طائل تحته وخلق لضغوط اجتماعية خطيرة . وقد كان هناك الى وقت قريب عجز في خريجي المهن الطبية والهندسية . الا أنه في أوائل ١٩٧٦ ذكر نقيب الاطباء أن كليات الطب التسع تخرج ٥٠٠٠ ممارس سنويا . وتنبا بأن المهنة ستواجه بظالة خطيرة قد تضطر الحكومة معها الى وقف تكليف الخريجين . والأمر كذلك في زيادة خريجي كليات الهندسة حاليا عن احتياجات الحكومة والقطاع العام وتقرن الزيادة الكبيرة في الخريجين بنقص ملحوظ في العمالة الفنية المتوسطة بشئ أنواعها وكل أولئك أدلة على أخطاء تخطيط التعليم في ضوء احتياجات البلاد المستقبلية من التخصصات المختلفة .

وقد ذكر وزير التربية أن نسب الاستيعاب وصلت سنة ١٩٧٦ الى ٨٠ بالمائة في التعليم الابتدائي (٤٣ مليون تلميذ) والى ٥٠ بالمائة في الاعدادي (١٣ مليون) و ٣٤ بالمائة في الثانوي (٨٠٠ ألف) و ١٠ بالمائة في التعليم الجامعي (٤٠ ألف) . ورغم هذا التوسع المزدى ورفع المتوسط العام للاستيعاب في المرحلة الابتدائية من ٣٧ بالمائة سنة ١٩٥٤ الى ٧٣ بالمائة سنة ١٩٧٤ لم تنجح مصر في تعليم السيل العرم من الاطفال الجدد . وتخفى المتوسطات فروقا كبيرة اذ

بينما تناهز نسبة الاستيعاب ٤٠ بالمائة في القاهرة والاسكندرية تهبط الى دون ذلك بكثير في بعض المحافظات النائية وفي قرى الريف ، وتقرأ في تقرير للمجلس القومي عن مسار الأمية أنه في سنة ١٩٦٦ كان نحو الثلثين من الراشدين من سن ١٠ سنوات فأكثر لا يقرأون ولا يكتبون (١) ، وأن ربع من يقرأون لا يمارسون ما تعلموا في توسيع ثقافتهم مما يسهل الارتداد الى الأمية . ووجه الخطورة في ذلك أن القصور في استيعاب التلاميذ (٢) في سن الألام يضيف الى رصيد نحو الأمية نحو ربع مليون طفل سنوياً ، ويزيد المشكلة حدة استمرار التسرب والرسوب والتخلف . وليس من شك في أن تقرير المجافية والمساواة في القبول في الجامعات ، وهو احد اجازات الثورة خفف من حدة تفاوت الدخل المستند الى التدريب والتعليم ، ولو أن فئة كبيرة من محدودى الدخل لا تستطيع أن تلحق أولادها بالجامعات لأنها محتاجة الى دخلهم من العمل المبكر رغم انخفاضه .

(١) انخفضت النسبة الى ٦٠٪ عام ١٩٧٦ ، ٤٣٪ للذكور ، ٧٢٪ للإناث ، ولا تزال نسبة الأمية بين الإناث أعلى منها بين الرجال إلا أن الوضع في تحسين مستمر بزيادة تعليم البنات في المراحل المختلفة . وساليا تناهز نسبة التعليمات في المرحلة الابتدائية ٢٨٪ ، وفي المرحلة الإعدادية ٣٥ بالمائة ، وفي المرحلة الثانوية ٢٣ بالمائة . ويتناهم عدد طالبات الجامعة ساليا أربعين ألفاً أى نحو ١٠ بالمائة من المجموع .

(٢) ويلاحظ أن نسبة الإستمباب بين الذكور في المراحل المختلفة تزيد كثيراً عنها بين الإناث .

■ الفصل الرابع

تقييم الأداء: الدخل

درسنا فى الفصل الأول من هذا الباب تطور سكان مصر ، وأبرزنا بوجه خاص تصاعد نسبة الزيادة الطبيعية وأثرها على تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة . وأشرنا فى الفصلين التاليين الى أثر تلك الظاهرة على الاستثمار والخدمات ، ونختتم هذا الباب بدراسة أثر التنمية المقترنة بالزيادة السكانية الكبيرة خلال السنوات العشرين الأخيرة على الدخل ، من حيث حجمه وتوزيعه ، فقد نجحت مصر منذ أوائل الخمسينات فى زيادة معدل الاستثمار الى الناتج المحلى الاجمالى وذلك لأول مرة فى القرن الحالى . غير أنه مع الزيادة السكانية الكبيرة تبدد جانب من الاستثمار الجديد فى تزويد الاعداد الاضافية انوافدة الى سوق العمل سنويا برأس المال الذى يكفل لهم مستوى معيشة يضارع المستوى الحالى المنخفض . ومع زيادة قوة العمل ، دون زيادة مماثلة فى عناصر الانتاج الاخرى ، انخفض بالتبعية ما امكن تخصيصه لرفع كفاية العمالة الحالية عن طريق زيادة نصيبها من رأس المال الانتاجى ، مثل الآلات والمعدات والمباني والمرافق ووسائل النقل ، ورأس المال الاجتماعى مثل المساكن والمدارس

والمستشفيات فضلا عن مواجهة مستلزمات الاحلال والتجديد . هذا ويضاف الى قوة العمل فى مصر نحو ربع مليون سنويا ، مما يتطلب تخصيص ٢٥٠ مليون جنيه من الاستثمار الجديد لتدبير فرص عمل لهم ، دون ١٠ محاولة لتخفيض البطالة الحالية المسافرة أو المقنعة وتحويلها الى عمالة منتجة .

ويقول الاقتصاديون الرياضيون فى هذا الصدد ان زيادة السكان بنسبة ٢ بالمائة سنويا مثلا تتطلب تخصيص قرابة ٧ بالمائة من الناتج المحلى الاجالى للحفاظ على مستوى معيشة السكان . ويضيفون انه اذا اريد ، مع نفس معدل زيادة السكان ، رفع مستوى المعيشة ٢ بالمائة سنويا ، فانه يقتضى تخصيص ١٤ بالمائة من الناتج المحلى للاستثمار الصافى . وحيث انه يتعين فى كافة الظروف تخصيص ٥٪ من الناتج المحلى لتعويض الاندثار او استهلاك رأس المال ، تصبح النسبة المطلوبة للاستثمار الكلى ٢٠ بالمائة تقريبا .

وواضح مما تقدم ان تحقيق نمو الدخل القومى بنسبة معينة يتطلب مجهودا اعظم وتضحيات اكثر جساما ، عندما يتزايد السكان بنسبة عالية ، عما يتطلبه عندما تكون نسبة الزيادة اقل . وقد كانت هذه هى الحال فى مصر ، وتبدد أثر الاستثمار الضخم فى السد العالى والمشروعات المكتملة ، وفى التصنيع والخدمات بزيادة السكان . ولا شك ان ثمار التنمية كانت تكون اعظم ونسبة زيادة الدخل أعلى ، لىر أنه بذات جهود اكبر لخفض نسبة المواليد عن طريق الدعاية الجادة المستمرة لتنظيم الاسرة ، وتوزيع وسائل منع الحمل بالمجان ٠٠٠ والسماح بالتعقيم والاجهاض فى ظل رعاية طبية (١) واحتواء كل اولئك فى اطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف النزعة الى الحضر . وقد كان اهمال تنظيم الاسرة من أكبر اخطاء الحكومات

(١) وكلها متاحة حاليا لدى الدخل المتوسط والمرتفع .

المتعاقبة ، اذ ساد الاعتقاد الساذج بأن ارتفاع مستوى المعيشة سوف يؤدي حتماً الى تفضيل الافراد للأسر الصغيرة ، وأن مصر تستطيع « تصدير » العمالة الفائضة على نطاق يستنفد الزيادة السكانية ، فى حين لا تزيد الهجرة المؤقتة والدائمة حالياً عن ٢ بالمائة من الزيادة السنوية فى السكان .

وهكذا فانه رغم ازدياد الاستثمار على الوجه الذى شرحناه فى الباب الاول ، لم يرتفع الدخل الحقيقى لكل نسمة بدرجة ملحوظة ، وذلك باستثناء فترة أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ، حين زاد الاستثمار المنفذ زيادة كبيرة باستخدام مدخرات فترة العزب التى تمثلت فى الارصدة الأسترلينية ، والسحب على القروض والتسهيلات الائتمانية التى حصلت عليها مصر آنئذ والمعونات التى حصلت عليها من الدول الصديقة وخاصة الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية . ثم كانت حرب ١٩٦٧ وما أعقبها من تراجع الاستثمار أثر تزايد اعتادات الدفاع ومخصصات خفض تكاليف المعيشة مع استمرار النمو السكانى . وأمکن رفع معدلات الاستثمار والاستهلاك فى السنوات الأخيرة بمزيد من الاقتراض الخارجى رغم تزايد اعبائه .

وقد ارتفع معدل الزيادة الحقيقية فى دخل الفرد من ٢ بالمائة سنوياً بين ١٩٥٢ و ١٩٦٠ الى ٣٫٦٪ خلال سنوات الخطة الاولى رغم زيادة السكان . والراجح ان الزيادة السنوية الحقيقية لم تتجاوز ١ بالمائة فى المتوسط خلال العشر سنوات التالية ١٩٦٦ - ٧٥ ، وانه حدث انخفاض فعلى فى دخل الفرد فى السنوات ١٩٦٧ و ١٩٦٨ . ومهما يكن الأمر ، ورغم عدم تحقيق مضاعفة الدخل القومى مرة كل عشر سنوات فإن الزيادة فى دخل الفرد ولو بنسبة متواضعة تعتبر حدثاً جديداً فى التاريخ الاقتصادى الحديث لمصر . اذ قدرت لجنة التخطيط القومى ان نسبة زيادة الدخل القومى على أسعار ١٩٥٤ ، أى باستبعاد

أثر تغير قيمة النقود ، لم تتجاوز ١٥ بالمائة خلال الفترة ١٩١٣-٥٧
وهي نسبة تعادل نسبة نمو السكان ومن ثم لم يتغير دخل الفرد تغيرا
يذكر (١) .

وتشير القرائن الى ان السياسات الاقتصادية منذ سنة
١٩٥٢ حققت تقدما ملحوظا ، وان قصرت نسبة الزيادة في
الدخل عن تحقيق الآمال الجسام والوعود المسرفة التي لوح
بها المسئولون . ويتم هذا القصور عن جسامه العراقيل التي
وضعها نمو السكان في طريق التنمية ، فضلا عما تطلبه
من زيادة الاستثمار في المرافق . ولما كانت الاستثمار الى التحول
الى الحضر على أحسن الفروض هي ٣ : ١ ، فإن الاستثمار الجديد
لم يحدث سوى زيادة معتدلة في نصيب الفرد من الناتج الاجمالي
القومي . وقد أضافت الامم المتحدة جمهورية مصر العربية الى قائمة
الدول التي تعتبر بسبب فقرها أكثر تأثرا بالكساد العالمي . ولا شك
ان زيادة الدخل لكل نسمة احد عناصر قياس مدى التنمية ، ولكنها
ليست العنصر الوحيد بأية حال . ويبقى بعد ذلك ان نبحث أثر
السياسات الاقتصادية الجديدة في تحقيق عدالة التوزيع .

يبلغ الدخل الحالي (١٩٧٤) لكل نسمة في مصر نحو مائة جنيه
سنويا على أحسن الفروض ، وهو يحول في الاحصاءات العالمية المقارنة
على أساس سعر الصرف الرسمي ليصبح ٢٥٠ دولارا . أما اذا تم
التحول على أساس السعر التشجيعي في السوق الموازية فإن الرقم
ينخفض الى ١٥٠ دولارا ، وهو من أقل المستويات في الدول العربية ،
ولا يدايه سوى رقم السودان واليمن الشمالية والجنوبية .

ولإظهار الصورة الحقيقية يجب ان ندرك ان هناك درجة عالية

(١) فيما عدا فترات ارتفاع من النفط في أعقاب الحرب العالمية الأولى والحرب
الكورية .

من التشتت الاحصائي في توزيع الدخل . ذلك أن دخل الفرد في الطبقات المتوسطة في المدن يفوق بكثير مثيله في الريف ، وفي الاحياء الفقيرة في المدن . وقد نشرت احصاءات غير موثوق بصحتها مؤداها ان ٤٢ بالمائة من الدخل القومي في مصر ينول الى ١٠ بالمائة من أصحاب الدخل العالية ، بينما لا يجاوز نصيب ال ٢٠ بالمائة من السكان في المجموعات الاكثر فقرا في ادنى درجات السلم . بالمائة من الدخل الكلى ٠٠ . وحذا لو اعدت وزارة التخطيط دراسة شاملة في هذا الصدد لوضع الأمور في نصابها . وقد ورد في تقرير مشترك بين الحكومة المصرية (وزارة الاسكان) وبين الحكومة الامريكية ان التوزيع التكرارى للدخل السنوى لسكان الحضر على الوجه التالى :

أكثر من ١٦٠٠ جنيه ١٠٪ من مجموع الاسر الحضرية
 من ١٠٠٠ - ١٦٠٠ جنيه ١٤٪ من مجموع الاسر الحضرية
 من ٤٠٠ - ١٠٠٠ جنيه ٢٠٪ من مجموع الاسر الحضرية
 ١٥٠ - ٤٠٠ جنيه ١٩٪ من مجموع الاسر الحضرية
 أقل من ١٥٠ جنيها ٣٧٪ من مجموع الاسر الحضرية

وهناك قرائن اخرى تثبت ارتفاع نسبة التشتت في توزيع الدخل . فندجد الاقصى للثروة الزراعية للأسرة مائة فدان ، بينما متوسط الملكيات الاسرية الصغيرة فدان أو أقل . ومعظم الاسهم والسندات والودائع المصرفية وشهادات الاستثمار وغيرها من القيم المنقولة وارباح التجارة والصناعة الصغيرة يعود الى الطبقة المتوسطة ، بينما نصيب تطبيقات العمالة من الفلاحين والعمال قليل . وثمة قرينة اخرى هي ارتفاع نسبة تفاوت الدخل من العمل ، فالنسبة بين مرتب رجال الادارة العليا وبين ادنى مراتب العمل في القطاع العام ، وهى العمال غير الفنيين

والسماح ١٠ : ١ . وفصلا عن ذلك تظهر الاحصاءات مدى التفاوت بين متوسط الاجور السنوية فى مختلف القطاعات الانتاجية (١) ، فقد بلغ المتوسط العام للاجور ١٩٥ جنيها (٢) سنة ١٩٧٤ . وتفاوتت من ٥٦ جنيه فى الزراعة الى ١٩٥ فى الصناعة والتعدين ، وترتفع الى ٣٦٦ جنيها فى سائر القطاعات . ويهبط المتوسط العام الى ١٥٣ جنيها اذا استبعد أثر التضخم باستخدام الارقام القياسية لاسعار سنة ١٩٦٩ مثلا . وقد حدثت زيادة حقيقية فى الاجور فى الستينات ثم اصبحت معدلاتها ضئيلة فى السنوات الاخيرة ، فيما خلا ارتفاع أجور بعض الطوائف نظرا لندرتها وخاصة فى قطاع البناء والتشييد . وبين ١٩٥٩ و ١٩٦٥ زادت الاجور النقدية ٣١ بالمائة فى المتوسط والاجور الحقيقية ١٩ بالمائة بينما اقتصرت زيادة الانتاجية على ١٢ بالمائة . وقد زادت معدلات الاجور فى بعض القطاعات عن الحد الذى يؤمن لها العمالة اللازمة لها . وفى قطاع الزراعة ، زادت الاجور ٤٧ بالمائة فى المتوسط . والاجور الحقيقية ٣٣ بالمائة فى نفس الفترة ، بينما ظلت انتاجية العامل على حالها .

ويتضح اختلال التوزيع الاقليمى للدخل من تركيز القوة الشرائية فى القاهرة والى درجة أقل فى الاسكندرية . ففي العاصمة ثلثا أجهزة التليفزيون ، ونصف عدد التليفونات المرخصة وأكثر من نصف

(١) فى اوائل السبعينات كانت الاجور تشمل نصف الناتج المحلى الإجمالي تحريبا .
(٢) كانت العمالة المدية تقاوم فى سنة ١٩٧٥ عشرة ملايين نسمة أى ٢٧ بالمائة من السكان ، وعدد المستقلين منهم حسب الاحصاءات الرسمية ١٣ مليون . وكان توزيعهم بين القطاعات الاقتصادية على الوجه الآتى :

| الزراعية | |
|-------------------------------------|----------|
| الصناعة والبيترول والتعدين والمطابخ | ١٣ مليون |
| الخدمات | ١١ مليون |
| البناء والتشييد | ٤ مليون |
| النجارة | ١٩ مليون |
| النقل والمواصلات | ٥ مليون |

السيارات الخاصة • ويعمل بها ثلث عدد الأطباء ، وأكثر من ثلث عمال الصناعة ، وتستهلك ربع القوة المحركة المولدة في مصر • ويتركز في القاهرة والاسكندرية معا ٧٥ بالمائة من المؤسسات الصناعية الحديثة التي تشغل عشرة عمال فأكثر وتدفع أعلى أجور • ويستهلك سكان المدينتين ٤٠ بالمائة من اللحوم المتاحة • وثمة قرائن أخرى : اذ يتضح من تحليل ميزانية البنك الاهلى المصرى وهو احد البنوك التجارية الكبرى في سبتمبر ١٩٧٥ ان القاهرة تستأثر بـ ٤٠٨ ملايين جنيه من الودائع الخاصة • بينما لا يزيد نصيب الاسكندرية عن ٣٦ مليونا ، ويقتصر نصيب الوجهين البحرى والقبلى معا على ٢٤ مليون جنيه • وفى نفس التاريخ كانت قروض البنك لعملاء منطقة القاهرة تناهز ٣٧٥ مليون جنيه ، بينما نصيب الاسكندرية ٢٦ مليون جنيه ونصيب الوجهين البحرى والقبلى معا ١٦ مليون جنيه • والحال كذلك في البنوك الاخرى ولو أنه لا يتوافر لنا تحليل شامل لتوزيع الودائع والقروض في الميزانية المجمعة للبنوك التجارية •

وقد نجحت حكومة الثورة في تخفيف التفاوت الصارخ في توزيع الدخل المستمد من الزراعة ، وكان العامل الاول في ذلك هو قانون اصلاح الزراعى • ذلك انه بين سنتي ١٩٥٢ و ١٩٦٥ زاد عدد الملاك لأقل من خمسة أفدنة (٩٠ بالمائة من مجموع الملاك) من ٢٦ مليون الى ٣ ملايين ، تمثل حيازتهم ٣٥ بالمائة و ٥٧ بالمائة على التوالي من مجموع المساحة المزروعة • وبينما ظل عدد المالكين لأكثر من ٥٠ فداناً على حالة (حوالى ١٠٠٠٠ مالك) تناقصت حيازتهم من ٢ مليون فدان الى نحو ثمانمائة ألف ، وأصبحت تقتصر على ١٢٢٦ بالمائة من مجموع الزمام ، مقابل ٣٤ بالمائة قبل الثورة • ويصدر القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ خفض الحد الاقصى للملكية الفرد الى ٥٠ فداناً (١٠٠ فدان

للأسرة) ، وبعد نقص نصيب عوائل التملك في الدخل القومي خُفِيت كثيرا مشكلة التفاوت في توزيع الأرض وإن لم تستأصل تماما ، هذا فضلا عن إعادة ارساء العلاقة بين المالك والمستأجر بالنقد والمشاركة على أسس أكثر عدالة عن ذي قبل ، من حيث رفع نصيب المستأجر وتأمين حيازته وتحديد حد أدنى لأجور عمال الزراعة .

ويظهر أثر زيادة السكان أيضا في خفض نصيب الفرد من الموارد الزراعية المتاحة . إذ كان من نتيجة زيادة عدد السكان حاليا إلى أربعة أنصاف ما كان عليه في مستهل القرن الحالي ، إن تراجع نصيب الفرد من المساحة المزروعة من حوالي نصف فدان سنة ١٨٩٧ إلى ٣١٠ فدان سنة ١٩٤٧ وإلى ١٥٠ فدان حاليا . وكان نصيب الفرد من المساحة المحصولية في تلك السنوات ٧١ فدان و ٤٨ فدان و ٢٩ فدان من الفدان على التوالي ٠٠ ولا يبشر المستقبل بتغير جذري في هذا الاتجاه ، حتى مع افتراض النجاح في زيادة المساحة المزروعة من ستة ملايين فدان حاليا إلى ثمانية ملايين سنة ٢٠٠٠ ، لأن عدد السكان في آخر القرن الحالي ، يفرض استقرار اتجاهات الخصوبة والوفيات الحالية سوف يرتفع إلى ٦٠ - ٧٠ مليون نسمة . وبهذا ينخفض نصيب الفرد من المساحة المزروعة باطراد إلى حوالي ١٣ فدان من الفدان .

ولا شك لدينا في ضوء التحليل السابق والقرائن المتاحة أن الفقر في الريف وفي الأحياء الشعبية في المدن الآن أقل بشاعة وقسوة مما كان عليه قبلا ، وأقل مما كان يتحقق لو لم ينفذ الإصلاح الزراعي مع زيادة الرقعة والتوسع في التصنيع والخدمات . ومنذ الثورة حدث ارتفاع ملحوظ في دخل عمال الزراعة وصغار الملاك وفي دخل الحرفيين وخاصة بعد الهجرة واسعة النطاق إلى الدول العربية ، فضلا عن زيادة متطلبات التعمير في منطقة القناة . وزاد كذلك دخل العمال الفتيين

فى الصناعة والنقل والبناء والتشييد وتحسن مركزهم النسبى . وثمة دلائل على بعض الارتفاع فى مستوى المعيشة عامة : منها الزيادة فى عدد الاسر العاملة التى تستخدم الكهرباء وتقتنى بعض الاجهزة الكهربائية (١) وتستخدم مصادر المياه النقية (٢) . ومن ذلك ايضا زيادة نسبة من يتمتعون بالتعليم المجانى والخدمات الصحية والترفيهية المجانية ، ومن اعانات الدعم .

غير ان الارتفاع فى دخل الفرد الحقيقى فى الريف اقل بكثير منه فى المدن ، ونسبة الزيادة اقل بين صغار المستخدمين منها بين عمال الصناعة . فالحمد الادنى للاجور الزراعية ما زال ٢٥ قرشا . ويرتفع الاجر فى بعض الجهات الى ٤٠ قرشا ، والى اكثر من ذلك فى اوقات الحصاد ومقاومة الآفات واعداد الارض وفى مناطق زراعة القاكهة والمناطق غير الآهلة بالسكان . ولا يزال الحد الادنى للاجور فى الحكومة والقطاع العام ١٢ جنيها شهريا رغم تضاعف مستويات الاسعار خلال الثلاثين سنة الاخيرة . وفى سنة ١٩٧٤ كان الدخل المحلى الاجمالى من الزراعة بالاسعار الجارية ٩٥٠ مليون جنيه ، بينما يعيش خارج المنطقة الحضرية قرابة ٥ ملايين أسرة . أى ان متوسط دخل الاسرة ، باعتبار عددها ستة أفراد لا يجاوز ١٩٠ جنيها سنويا . ويحدث من اخمالات التحسن اتجاه نصيب الفرد من المساحة المزروعة ومن المساحة المحصولية الى الانخفاض باستمرار بينما لم يشهد الريف استثمارا صناعيا واسع النطاق يستوعب الاضافة السنوية الى قوة العمل .

(١) تقرا فى تعداد سنة ١٩٧٦ ان ٤٥ ٪ من جملة عدد الاسر تضاء مساكنها بالكهرباء .

(٢) ٧٧ ٪ فى حضر الجمهورية و ١٨ ٪ فى المناطق الريفية .

وفى تعداد سنة ١٩٧٦ ايضا ان عدد الاسر التى تحصل على المياه من حنفية مخصصة

للسكن ٣٠ ٪ وتحصل ٥ ٪ اخرى على المياه من حنفية خارج السكن ولكن داخل المبنى .

وثمة ٣٠ ٪ من الاسر تحصل على المياه من حنفية خارج المبنى .

نخلص من ذلك الى أنه قد حدثت زيادة ، وان كانت ضئيلة ، في نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الثابتة . وخفت حدة التفاوت في توزيع الثروة بعد نزع ملكية ما زاد عن مائة فدان للأسرة ، والغاء السندات التي وزعت على الملاك السابقين فضلا عن تأمين الحياة للمستأجرين وخفض الإيجارات التي رفعتها ندرة الارض كثيرا . وكان العامل الثاني في تخفيف التفاوت هو تأمين الشركات والمنشآت على أساس تقدير لصافي الاصول يقل كثيرا عن القيمة الفعلية مع فرض حد أقصى لقيمة التعويض الذي يحصل عليه الممول عن المنشآت والأوراق المالية المؤمنة . والعامل الثالث هو فرض الحراسة على عدد كبير من الافراد والاسر وشركات الاشخاص والاموال بحد أقصى للتعويض في صورة سندات لم تتجاوز فائدها الصافية ٢٥ بالمائة . ولم يكن يتوقع ان يؤدي توزيع الاراضي في ذاته الى زيادة كبيرة في انصببة محدودى الدخل . غير انه لاشك في أن توزيع الاراضي رفع من دخل ٤٠ الف أسرة ، وحصلت ثمة من عمال الصناعة في الشركات المساهمة على مزايا نقدية وعينية كبيرة بما في ذلك الاشتراك في الارباح ، واستفاد مستأجرو المنازل التي حددت إيجاراتها على حساب الملاك .

الباب الرابع
تَقْيِيمُ الْأَدَاءِ
الاستقرار الاقتصادي

■ الفصل الأول

النقد والامتحان

خلصنا فيما تقدم الى أن مصر حققت في السنوات الاولى من الثورة حتى حرب سنة ١٩٦٧ ، زيادة كبيرة في الاستثمار والعمالة وتحقق قدر من التوسع الافقى والرأسى فى الزراعة وحدثت دفعة قوية فى مجال التصنيع . وسرى فيما يلى أنها فشلت فى تحقيق أحد الاهداف الرئيسية التى توختها الحكومات المتعاقبة ، الا وهو تحقيق النسب المتوازن مع اجتناب التضخم والاختناقات . وكان الامل الذى راود المخططين ان يتحقق فى نهاية الخطة الاولى توازن فى ميزان المدفوعات : مع اجتناب الاسراف فى الاقتراض الخارجى ، والعمل على الاحتفاظ باحتياطيات خارجية تكفى لمواجهة الطوارئ ، وخاصة ان مصر تعتمد على عدد محدود من الصادرات المنظورة وغير المنظورة . وكان من حوائل تحقيق هذا الهدف كما رأينا ، العجز الملح فى الموازنة العامة نتيجة زيادة الاستهلاك العام بنسبة فاقت فى سنوات كثيرة نسبة زيادة الدخل : مما تأكلت معه المدخرات المحلية وهى عصب التنمية ، فضلا عن الغسل الذريع فى زيادة الصادرات وتنويعها، وتعديل مسارها ليتناسب مع الطلب على الواردات واتجاهاته . وسنتناول التطورات

المالية الداخلية في هذا الفصل ، ثم التطورات الخارجية في الفصل التالي .

تصاعدت الضغوط التضخمية منذ أوائل الستينات نتيجة لزيادة الاستثمار والاستهلاك العائلي الخاص ، والاستهلاك الحكومي العام على النحو الذي وصفناه . ويلخص الجدول التالي تطور الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي ، وبين مجموع الاستخدامات ، أي الطلب الكلي على الموارد ، في سنوات مختارة .

| | ٥٥/٥٤ | ٦٠/٥٩ | ٦٥/٦٤ | ١٩٧٤(١) |
|------------------------|-------|-------|-------|-----------------|
| الناتج المحلي الإجمالي | ١٠ | ١٣ | ١٩ | ٣٧ (بليون جنيه) |
| الطلب الكلي | | | | |
| (أ + ب + ج) | ١٠ | ١٤ | ٢١ | ٤٤ |
| (أ) الاستثمار | ١٤٦ | ١٧١ | ٢٦٤ | ٧ (مليون جنيه) |
| (ب) الاستهلاك الخاص | ٣٥٣ | ٩٧٢ | ١٣٣١ | ٢٦ |
| (ج) الاستهلاك العام | ١٤٠ | ٢٢٨ | ٤٢١ | ١١ |

ويتضح من الجدول السابق انه في سنة ٥٥/١٩٥٤ كان الناتج المحلي الإجمالي في حالة توازن مع الطلب الكلي . وفي سنة ٦٠/١٩٥٩ ظهرت فجوة معتدلة نتيجة لزيادة الطلب الكلي مثلاً في الاستثمار والاستهلاك بنوعيه ، بما يناهز مائة مليون جنيه : زادت الى مائتي مليون سنة ٦٥/١٩٦٤ . وزاد الامر خطورة سنة ١٩٧٢ وما بعدها نظراً لامتداد الزيادة في مكونات الطلب الكلي الثلاثة بنسبة تفوق نسبة زيادة الدخل، وبلغت الفجوة حوالي ٧٠٠ مليون جنيه وربما تهازت ألف مليون جنيه في كل من السنتين التاليتين . هذا ونم يلب الاستثمار الخاص دوراً يذكر في أحداث الاختلال خلال الفترة موضع البحث .

وترتب على ذلك التوسع اختلال تقدي وضغوط تضخمية لم

(١) زاد الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الانتاج الجارية الى ٤٠٤ بليون جنيه سنة ١٩٧٥ .

تحدث أثرها في الاسعار بالكامل نظرا لقرض التسمير الجبرى ، ودعم اسعار السلع التموينية المحلية والمستوردة ، وتقيد استهلاك البعض في نظام البطاقات وحظر بيع البعض الآخر الا في ايام محددة ، وتحديد ايجار المساكن . واذا لم يحدث تضخم طلق ، ظهرت الموارد المعروفة للتضخم الكامن : من طواير المستهلكين ، ونقص المعروض ، وظهور سوق سوداء في السلع والخدمات والعسلات الاجنبية وبعض انواع العمالة . وأدى التوسع في خلق الائتمان الداخلى كذلك الى اختلال مستمر في ميزان المدفوعات ، تفاقم أمره في السنوات الاخيرة . ونشير باختصار الى التطورات في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٦٥ لانها لم تكن على درجة كبيرة من الخطورة ونصف التطورات التالية بأسهاب .

اتسمت الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ بالاستقرار النقدي ، ثم بدأت الضغوط التضخمية في الظهور أثر حرب السويس الاولى ١٩٥٦ ، وبدا التوسع في الاتفاق الجارى والاستثمارى . وفي الفترة ١٩٥٦ - ١٩٦٧ زادت كمية وسائل الدفع ، اى صافى البنكنوت المتداول خارج البنوك ، والودائع الجارية الخاصة ، من ٣٦٢ مليون جنيه الى ٦٧٠ مليون . وبين التاريخين زادت اشباه النقود ، اى الودائع لأجل وودائع التوفير وما إليها ، من ٩١ مليون جنيه الى ٢٨٦ مليون جنيه . وفي تلك الفترة كانت نسبة الزيادة السنوية معتدلة ، ومن ثم لم ترتفع اسعار المستهلكين الا قليلا ، وخاصة في ظل تقييد معدل زيادة الدخل المتاح للاستهلاك . وقد ارتفع الرقم القياسى لنفقات المعيشة (١٩٣٩ = ١٠٠) من ٢٨٣ سنة ١٩٥٤ ، الى ٣٠٦ سنة ١٩٦٠ وهو تغير طفيف . ثم بدأ اتجاهه الصعودى بعد ذلك الى ٣٥٠ سنة ١٩٦٥ .

ومنذ أواسط الخمسينات ، لجأت الحكومة الى الاقتراض من الجهاز المصرفى لتغطية عجز الميزانية . وبين سنتي ١٩٥٤ و ١٩٥٩ مثلا . زادت مطلوبات الجهاز المصرفى من الحكومة من ٦٦ مليون جنيه الى

٢٠٨ ملايين (٢١٤٪) ، ثم ارتفعت بين ١٩٥٩ و ١٩٦٥ بنسبة ١٣٣٪ ، الى ٦٠٩ مليون جنيه ، كما زادت مطالبات الجهاز المصرفي من القطاع غير الحكومي في نفس الفترة ٧٠٪ . واقترن ذلك بتقلص الارصدة الاسترلينية ، وزيادة الاصول الداخلية المقابلة لوسائل الدفع .

وقد وصفنا التطورات النقدية والائتمانية حتى سنة ١٩٦٥ بإسهاب في كتاب « التاريخ الاقتصادي للثورة » وفيما يلي تسامع التطورات على الوجه الآتي : خفت حدة الضغوط التضخمية خلال الفترة ١٩٦٨ - ٧١ بسبب هبوط أسعار الحاصلات الزراعية ، وضغط الاستثمار وسياسة الانكماش التي اتبعت في اعقاب حرب السنة الايام . وفي تلك الفترة كانت زيادة كمية وسائل الدفع معتدلة : من ٦٧٠ مليون جنيه في منتصف سنة ١٩٦٧ الى ٧٧٤ مليون في منتصف ١٩٧١ . ثم بدا ازدياد مطرد : الى ٩٩٠ مليون في آخر ١٩٧٢ . وزادت جملة وسائل الدفع من ١٢٠٤ ملايين جنيه في ديسمبر ١٩٧٣ الى ١٥٠٢ مليون في نفس التاريخ من سنة ١٩٧٤ ، والى ١٨٦٠ مليون في ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، واستمرت الزيادة سنة ١٩٧٦ الى ٢٢٤٠ مليون جنيه . وهكذا تدرج معدل الزيادة السنوية من ٨٪ سنة ١٩٧١ الى ١٧٪ سنة ١٩٧٢ ، والى ٢٥ بالمائة سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ . وبالتالي زادت نسبة كمية وسائل الدفع الى الناتج المحلي الاجمالي من ٢٦٪ في منتصف اسيبب الى ٣٦٪ سنة ١٩٧١ ، ثم الى ٥٣٪ سنة ١٩٧٤ .

وكانت الزيادة في « اشهاد انقود » معتدلة أيضا بين ١٩٦٧ و ١٩٧١ : من ٢٨٦ مليون جنيه الى ٣٣٠ مليون جنيه ، ثم قفزت من ٣٥٥ مليون جنيه في ديسمبر سنة ١٩٧٢ ، الى ٦٩٤ مليون جنيه في نهاية سنة ١٩٧٥ والى ٩٦٣ مليون جنيه في ديسمبر سنة ١٩٧٦ . وكانت نسب الزيادة في السنوات ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، ١٧٪ و ٢١٪ على التوالي .

ويظهر تحليل الزيادة فى السيولة المحلية بنوعيهما (١) ، أى كمية وبائى الدنح واشباه النقود ، من واقع تطور الاصول المقابلة ، ارتفاعا كبيرا فى صافى مطلوبات الجهاز المصرفى من الحكومة ، بعد استقطاع ودائعها لديه ، من ٨٣٧ مليون جنيه فى يونيه سنة ١٩٦٧ ، الى ١١٠٠ مليون جنيه فى ديسمبر سنة ١٩٧١ . ثم قفز الرقم مع ازدياد عجز الموازنة العامة (٢) من ١٣١٥ مليون جنيه فى آخر سنة ١٩٧٢ الى ١٨٠٠ مليون جنيه فى آخر ١٩٧٤ والى ٣٢٠٠ مليون فى نهاية سنة ١٩٧٦ . وفى التاريخ الاخير كان صافى مطلوبات الجهاز المصرفى من القطاعين العام والخاص والتعاونى والبنوك المتخصصة نحو ١٣٠٠ مليون جنيه ، ولم تصدر الحكومة قروضا داخلية جديدة لأجل متفاوتة لامتناس بعض السيولة المحلية مثلما فعلت فى الخمسينات ، وتوقف مؤخرا اصدار اذون الخزانة ، التى اختفت من الميزانية المجمعة للبنوك التجارية . وحاليا تمول الحكومة احتياجاتها بالاقتراض المباشر من الجهاز المصرفى ومن صناديق التأمين والمعاشات وصندوق توفير البريد ، وغيرها من الهيئات ذات الفائض . وفى السنوات الأخيرة كانت الزيادة فى صافى مطلوبات الحكومة أضعاف الزيادة المخططة . اذ كان الاقتراض المستهدف ١٢٥ مليونا سنة ١٩٧٥ ، بينما ناهز الرقم المتحقق فعلا نحو بليون جنيه . وينفخص الجدول الآنى التطورات التى أشرنا إليها قبلا ويجمعها فى صيد واحد .

(١) زاد رقم السيولة المحلية بنسبة ٢٪ سنة ١٩٧١ . ارتفعت الى ٢٢٪ سنة ١٩٧٣ وان ٣٢٪ سنة ١٩٧٤ . ثم تهاوت الى ٢٠٪ سنة ١٩٧٥ ، والى ١٣٪ فى النصف الأول من سنة ١٩٧٦ .

(٢) بلغ عجز الموازنة فى السنتين ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، ١٠٨٥ و ١٣٣٠ مليون جنيه على التوالي . وقد تراوحت نسبة العجز فى السنوات الأخيرة حول ٢٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى .

تطور كمية وسائل الدفع ومطلوبات الجهاز .

المصرفى من الحكومة ١٩٧١ - ١٩٧٥ :

مليون جنيه

ديسمبر

١٩٧١ ١٩٧٢ ١٩٧٣ ١٩٧٤ ١٩٧٥ ١٩٧٦

(أ) السيولة المحلية ١١٦٦ ١٣٤٥ ١٦٣٣ ٢١١٤ ٢٥٤٤ ٣٢٠٠

(كمية وسائل الدفع

وأشياء النقود)

(ب) صافى مطلوبات الجهاز

المصرفى من الحكومة .

١١٠٩ ١٣٠٠ ١٥١٤ ١٨١٨ ٢٨٣٠ ٣٢٠٠

(ج) مطلوبات الجهاز ٥٤٩ ٥٥٣ ٥٣١ ٧٨٨ ١٠٩١ ١٣٢٥

المصرفى من غير الحكومة .

وتعكس الميزانية المجمة للبنوك التجارية مسار الاتجاهات

التضخمية بجلاء . إذ زاد مجموع القروض والسلفيات من ٩٥

مليون جنيه فى ديسمبر ١٩٦٥ إلى ٢١٨٣ مليون جنيه فى أواخر سنة ١٩٧٥

والى ٢٦٤٥ مليوناً فى ديسمبر سنة ١٩٧٦ . وزادت اقروض التى

عقدتها شركات القطاع العام ٢٠٢ مليون جنيه خلال سنة ١٩٧٥ وحده

وبوجه خاص زاد اقراض الشركات التى تقصر مواردها الذاتية عن

احتياجاتها ، وتلك التى تجمدت مستحققاتها لدى الجهات الحكومية

واقطاع النام . وكان الجزء الأكبر من الزيادة فى قروض البنوك

التجارية لبنوك المتخصصة لمواجهة متطلبات مؤسسة التنمية الزراعية،

التي زادت قروضها لتمويل المحاصيل من ١٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٢

إلى ٧٤ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ ، وإلى ١٨٣ مليون جنيه فى أواخر سنة

١٩٧٥ • وقد سمح للمؤسسة بإصدار سندات اكتسب فيها البنك المركزي بفائدة منخفضة للغاية ، في حدود رفعت تباعا • ثم اقبل عبه تحويل المؤسسة الى البنوك التجارية •

وإذا انتقلنا الى دراسة التطورات الائتمانية الأخرى نجد انه قبل سنة ١٩٧٥ لم تحدث تغيرات تذكر في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة • ولم يكن للبنك المركزي دور ملحوظ في التأثير في حجم الائتمان وأسعار الفائدة • وظل سعر إعادة الخصم ثابتا في السنوات الأخيرة (٥/٠٪) ومن ثم لم يعد ذا موضوع • ولم تنفذ الا مؤخرًا توصية لجنة الخطة والميزانية لمجلس الشعب ، برفع أسعار الفائدة المدينة الى مستوى يعكس ندرة رأس المال في مصر • وبالمثل لم يعدل البنك المركزي نسبة الاحتياطي النقدي (١٧ - ٢٠٪) ، أو نسبة السيولة لدى البنك التجارية (٣٠٪) ، وهما نسبتان لا معنى لهما في الظروف الحالية ولا تنقيد بهما البنوك • هذا ولم يأت القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بجديد في شؤون النقد والائتمان والصرف فيما خلا منح مجلس إدارة البنك المركزي سلطة تحديد أسعار الفائدة دون التقيد بالحدود المنصوص عليها في تشريعات أخرى مثل القانون النقدي •

وفي أوائل سنة ١٩٧٧ ، قرر البنك المركزي رفع سعر إعادة الخصم الى ٧/٠٪ ، وأسعار الفائدة على القروض المصرفية ، وأسعار الفائدة على الودائع • وتندرج الفائدة على الودائع المصرفية حاليا من ٢/٠٪ على الودائع لمدة ١٥ يوما ، الى ٥/٠٪ على الودائع لسنة أو أكثر (١) • وأصبح سعر فائدة صندوق توفير البريد ٥/٠٪ سنويا •

(١) - ارتفع الحد الأقصى لأسعار الفائدة الدائنة على ودائع الأشخاص الطبيعيين الى ٩٪ والحد الأدنى لسعر الفائدة المدينة الى ٨٪ والحد الأقصى لها الى ٩٪ مع جوار التآكل فائدة تاشهر بمعدل قدره ٩٪ سنويا إضافة لسعر الفائدة المدينة المتعاقد عليه • • التقرير السنوي للبنك المركزي المصري سنة ١٩٧٦ •

ومع ذلك لا يزال سعر فائدة أذون الخزانة التي كان يكتب فيها البنك المركزي $\frac{1}{4}\%$ سنويا ، وهو سعر صوري لا يتناسب مع سائر أسعار الفائدة السوقية . كما ان العلاقة بين أسعار الفائدة وعوائد الاستثمار في السندات أو الاسهم لا تزال بعيدة عن التوازن . ومع اطراد التضخم بمعدل فعلى يناهز $\frac{1}{10}\%$ كما هي الحال الآن تصبح أسعار الفائدة السوقية الحالية سالبة .

وتشجعا للادخار استحدثت البنوك التجارية مؤخرا نظام الجوائز والودائع المتضاعفة في حسابات التوفير ، وهي تجمع بين ميزتي الفائدة والتأمين على حياة المدفع ، كما تقرر رفع الحد الأقصى لودائع التوفير الى ١٠ آلاف جنيه . وقد رفع سعر فائدة شهادات استثمار البنك الاهلى الى $\frac{6}{100}\%$ ثم الى $\frac{7}{100}\%$ ، وبذا أصبحت أولى أدوات الادخار بلا منازع ، وبدأت شركات التأمين فى الاكتتاب فيها . غير ان جانبا من الاموال التى تجتذبها اشهادات مصدره التحول ، من أنواع الادخار الاخرى مثل الودائع لأجل ، وودائع التوفير ، وحصيلة سداد السدادات الحكومية التى حل موعد استحقاقها ولم تجدد . وقد زاد صافى المستثمر فى الشهادات من ٤٦ مليون جنيه سنة ١٩٦٨ ، الى ٢٨٦ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ والى ٣٤٥ مليونا فى آخر سنة ١٩٧٦ . ومع التسليم بضرورة تحسين حوافز الادخار الفردى نظرا لأن سعر الفائدة الحقيقي سالب فى الوقت الحاضر ، فإنه لا مناص من التعويل فى تمويل التنمية على مصادر الادخار الجماعى وادخار القطاع العام وزيادة حصائل الضرائب .

وقد ظلت معدلات ارتفاع الارقام القياسية للأسعار معتدلة نسبيا فى الخمسينات وأوائل الستينات . ولم تتجاوز $\frac{1}{4}\%$ سنويا فى الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧١ مثلا . ونتيجة التوسع الكبير فى تمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفى ، اتجهت الاسعار

المحلية في السنوات الخمس الاخيرة الى الارتفاع بنسب عالية ، وزاد هذا الاتجاه مؤخرًا مجازاة للتضخم العالمي الذي زادت معه تكلفة الواردات بأنواعها . فارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة (١٩٦٥ - ٦٦ = ١٠٠) الى ١٢٣ في ديسمبر ١٩٧٢ ، وإلى ١٦٥ في مارس سنة ١٩٧٦ . وكان الارتفاع اعلى بطبيعة الحال في السلع ذات المكون الأجنبي العالي : والسلع غير المستوردة . وكنتيجة حتمية لتلك التطورات ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في حضر الجمهورية (١٩٦٦ - ١٩٦٧ = ١٠٠) ، الى ١١٢ سنة ١٩٧١ ، وإلى ١٤١ في آخر سنة ٩٧٤ ومن ١٥٥ في أواخر سنة ١٩٧٥ الى ١٦٧ في يونيو سنة ١٩٧٦ . وشمل الارتفاع بوجه خاص أسعار اللحوم والأسماك ومستخرجات الالبان والسكر والزيت بنسب تفوق نسب الزيادة العامة . وهكذا فاقت نسبة ارتفاع الاسعار مؤخرًا (١٠٪ / أو تزيد) نسبة الزيادة في دخل العمال غير الفنيين وصغار مستخدمي الحكومة .

والخلاصة انه بين ١٩٦٥ ، ١٩٧٥ ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة ٦٠٪ / تقريبا والرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الحضر ٤٧٪ / مقابل ٢٥٪ / للفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٤ بأكسلها . ونحن نستخدم هذه الأرقام لا اقتناعا منا بصحتها أو بأنها تمثل الارتفاع الفعلي . بل لأن تتبعها . رغم ما فيها من مثالب ، يشير الى اتجاه تصاعدي لا شك فيه . فالارقام تقيس تغيرات أسعار مجموعة من السلع تغلب فيها المواد المعانة . هذا الى أن اختلاف مستويات الدخول . وأنماط الاستهلاك في مصر يجعل أي رقم قياسي موحد عديم المعنى .

وفي تقرير البنك المركزي لسنة ١٩٧٥ تحذير ، يضاف الى صيحاته السابقة اننى ذهبت أدراج الرياح : من إتضاعد الكبير في حجم الائتمان المحلي ، ومن الزيادة المطردة في مطلوبات الجهاز

المصرفى من الحكومة . واقترح المحافظ علاجاً لذلك الاقلاص عن التمويل المصرفى التلقائى لتغطية عجز الخزانة ، وعلاج العجز التراكمى ، والربط بين الاعتمادات المقررة لدعم الموارد التسوية ، وبين موارد محددة فى الموازنة تتمثل فى زيادات سعرية فى سلخ اخرى .

ذكرنا قبلا أنه فضلا عن الظروف المحلية البهتة ، كان التضخم فى مصر صدى للتضخم العالمى الذى استشرى مؤخرأ بعد فترة طويلة من الاستقرار . اذ لم يتجاوز معدل ارتفاع الاسعار فى اوربا خلال القرن التاسع عشر ٢٪ سنوياً ، وتحقق الثبات بدرجة كبيرة ايضا فى اوائل القرن العشرين . ثم حدث خلال الحرب العالمية الاولى وفى اعقابها تضخم معتدل فى دول الحلفاء ، وتضخم عارم فى دول اوربا الوسطى اودى باقتصادياتها ، ومهد السبيل لاتتصار النازية البغيضة . وفى الثلاثينات من القرن الحالى ، واجه العالم انكماشاً لم يسبق له مثيل ، وبطالة واسعة النطاق . وخلال الحرب العالمية الثانية اصاب التضخم الدول المتحاربة والمحايدة على حد سواء بدرجات متفاوتة ، بسبب زيادة الطلب الكلى على السلع والخدمات ، وتمويله بتوسع هائل فى كمية وسائل الدفع . وحاولت الحكومات بعد الحرب الحد من التضخم بالسياسات المالية والنقدية والتقليدية بدرجات متفاوتة من النجاح .

وشهدت أواخر الخمسينات فترة من الثبات النسبى فى معظم دول غرب اوربا وفى اليابان والولايات المتحدة . ولم يزد معدل ارتفاع الاسعار خلالها عن ٢.٥٪ سنوياً فى المتوسط . ثم تضاعفت النسبة بين اوائل الستينات وأواخرها ، ووصل معدل الارتفاع الى ١٠٪ سنوياً فى بعض الدول ، واستمرت النزعة الى التضخم فى الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء فى اوائل السبعينات ، وكان

مراجعة حيثد الى زيادة التكاليف والدخول ، بسببة تزيد على نسبة
 زيادة الانتاجية ، واسهم فيه ارتفاع أسعار النفط ٤٠٠٪ في أعقاب
 حرب أكتوبر ، والاثر المشتق لذلك على الاسعار والتكلفة ، ثم تهادت
 معدلات الزيادة منذ النصف الثاني من سنة ١٩٧٥ وتراوحت في
 أوسط سنة ١٩٧٦ حول ٩٪ في المتوسط (١) .

(١) تراوحت نسبة الارتفاع خلال سنة ١٩٧٤ بين ٨٪ (ألمانيا) ، و ٢٥٪ (اليابان)
 وإيطاليا (المسكة المتحدة) . وكان المتوسط العام لسنة ١٩٧٥ ٦٥٪ . وبالتالي ارتفع الرقم
 القياسي الذي تقدم مجلة الايكولست لاسعار المواد الأولية في منتصف ١٩٧٤ بنسبة ١٦٣٪
 مقارنة مع سنة الأساس (١٩٧٠) . ثم تهادت معدلات الزيادة سنة ١٩٧٥ قبل أن
 تزداد ارتفاعا معتدلا في سنة ١٩٧٦ .

■ الفصل الثاني

المعاملات الخارجية

٢٠٢٠

تابعنا فيما سبق عدة اتجاهات هامة في المتغيرات الرئيسية للاقتصاد المصرى وخاصة الزيادة غير المسبوقة فى الاستثمار ، والاستهلاك ، وكان طبيعيا أن تؤدي المتطلبات المتزايدة على الناتج المحلى الاجمالى الى ضغوط تضخمية كان مصدريها الرئيسى تصاعد عجز الموازنة العامة وتسويله بالاقتراض من الجهاز المصرفى . ولم يكن من المستغرب ايضا أن يواكب التمويل بالعجز على هذا النطاق : تصاعد فى عجز ميزان المدفوعات الجارية . وقد وصفنا سير التضخم فى الفصل السابق .، وتحدث فى هذا الفصل عن تطورات ميزان المدفوعات .

أدى التوسع فى الاستثمار والاستهلاك منذ سنة ١٩٥٥ نسبة تفوق نسبة نمو الناتج المحلى ، الى ازدياد عجز ميزان المدفوعات الجارية باستمرار ، وإلى مزيد من الاعتماد على القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية ، بعد أن نضب معين احتياطيات مصر من الارصدة الاسترلينية . وقد ارتفع صافى العجز من متوسط سنوى قدره ٢٠ مليون جنيه فى الخمسينات : الى خمسة وسبعين مليونا من الجنيهات فى النصف الاول من الستينات . ولم يكن ذلك امرا مخططا أو

متوقعا . اذ كانت الخطة الاولى تهدف الى تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات التجارية فى سنتها الخامسة . الا ان العجز التعملى زاد بنسبة ٢٢٪/ خلالها ، وناهم فى السنة الأخيرة ٧٦ مليون جنيه أى نحو ٣٥٪/ من الناتج المحلى الاجمالى . فضلا عن ذلك استمر اختلال التوزيع الجغرافى لمعاملات مصر الخارجية ، وأسفرت النتائج سنة بعد أخرى عن عجز مع دول العملات الحرة ، وتحول لى الصادرات الى الكتلة الشرقية . وتم تمويل العجز الكبير مع المجموعة الاولى باستخدام التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين والقروض متوسطة الآجال ، وعن طريق المعونات .

وفى الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٥ واجهت مصر ، فضلا عن العجز الجائى فى ميزان المدفوعات ، مدفوعات استثنائية ، ترتبت على التأمين والمصادرة ، وتمويض حكومة السودان عن صافى التزامات فروع البنك الاهلى ، وعن غمر أراضى النوبة ، أمكن مواجهتها جميعا ، على الوجه التالى :

| | | |
|-----|------------------------------------|--|
| ٨٠ | مليون جنيه | بالمسحب على ما تبقى من الارصدة الاسترلينية . |
| ٣٠٠ | مليون جنيه | المقابل للواردات السلعية فى اطار القانون العام |
| ٤٨٠ | للمعونات الامريكية التى يتم سدادها | |

بالمعونة المصرى

| | | |
|-----|------------|---|
| ٩٠ | مليون جنيه | قروض من الكتلة الغربية |
| ١٤٥ | مليون جنيه | قروض من الكتلة الشرقية |
| ٧٥ | مليون جنيه | تسهيلات وقروض من الهيئات الدولية |
| ٥٠ | مليون جنيه | الزيادة فى مديونية مصر فى حسابات المقاصة |
| | | واتفاقات الدفع الثنائية |
| ١٠٠ | مليون جنيه | المستخدم من التسهيلات المصرفية الخارجية . |

٨٤٠

وقد وصفنا تطورات ميزان المدفوعات حتى سنة ١٩٦٥ باسهاب

فى كتاب « التاريخ الاقتصادى للثورة » (١) . وتتابع هنا التطورات التالية حتى سنة ١٩٧٦ •

تفاقت مشكلات ميزان المدفوعات الجارية ومواجهة المدفوعات الاستثنائية بعد استفاد الارصدة الخارجية الطائلة التى تراكت لمصر خلال الحرب الثانية ، واتفاق القروض التى عقدت فى الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٦ • وزاد عجز ميزان العمليات الجارية ، باستبعاد الاعانات ، باطراد من متوسط سنوى قدره ٧٥ مليون جنيه فى منتصف الستينات ، الى بليون جنيه فى كل من سنتى ١٩٧٥ و ١٩٧٦ • وتبعاً ارتفع الدين الخارجى الى نحو ٤٥ بليون جنيه ، وتزايدت نسبة خدمته الى نحو ٣٠٪ من حصيله الصادرات وتقدر لها ٣١١ مليون جنيه فى موازنة سنة ١٩٧٧ أى ١/٦ من الناتج المحلى الاجمالى • وقد أدى المعجز الزمن فى ميزان المدفوعات الى الحد من قدرة البلاد على تمويل الاستثمار الجديد ، وإلى إهمال التجديد والاحلال فى الصناعة والمرافق العامة ووسائل النقل والمواصلات ، التى تجاوز معظمها عمره الافتراضى ؛ ولم يسر عجز ميزان المدفوعات على وتيرة واحدة طيلة الفترة موضع البحث • إذ لم تحدث فيه تطورات ذات بال بين ١٩٦٥ وأواخر الستينات • وليس فى ذلك غرابة ، فقد هبط الاستثمار والاتفاق خلال تلك الفترة كما ذكرنا قبلاً • وكانت الزيادة فى كلفة وارتفاع الدفع معتدلة ؛ نظراً للسياسة الانكماشية التى طبقت فى اعقاب حرب ١٩٦٧ • ثم بدأ ازدياد مطرد فى عجز العمليات الجارية مع أوائل السبعينات • وسنتناول بالبحث أولاً تطور ميزان العمليات الجارية الذى يشمل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة والتحويلات المجانية • ثم تتابع تطور المعاملات الرأسمالية ومصادر القروض الثنائية ومتعددة الأطراف (٢) •

(١) الناصر : دار المعارف •

(٢) الجداول ٥ - ٧ فى الملحق الاجمالي •

(١) ميزان العمليات التجارية :

زاد عجز الميزان التجارى من متوسط قدره ١٢٥ مليون جنيه سنويا فى أواخر الخمسينات ، الى ٣٤٠ مليون جنيه خلال الخطة الخمسية الاولى . وأسهم فى ذلك الاختلال جمود الصادرات ، مع ازدياد حجم الواردات وارتفاع أسعارها + وتشير احصاءات صندوق النقد الدولى الى ان صادرات مصر مقومة بالدولار لم تزد اطلاقا بين ١٩٥٠ و ١٩٧٠ ، وإن هذا مثال قادر بين الدول النامية (التى زادت صادراتها بنسبة ٥٠٪ فى المتوسط خلال تلك الفترة) . وبين ١٩٧٠ و ١٩٧٢ لم يتغير رقم الصادرات كثيرا ، ثم قفز من ٣٦٠ مليون جنيه فى السنة الاخيرة الى ٧٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ ، نظرا لارتفاع أسعار المحاصيل ابان الرواج العالمى فى تلك السنة . فقد زادت حصيلة صادرات القطن مثلاً ، على الرغم من انخفاض الكميات المصدرة، من ١٥٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٠ الى ٢٧٤ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ ، كذلك زادت حصيلة صادرات الارز بمعدل ٧٠٪ الى ٣٥ مليون جنيه ، رغم تراجع اكمية المصدرة الى النصف ، وزادت صادرات المزل والمنسوجات من ٧٢ مليون جنيه سنة ١٩٧٣ ، الى ١٤٣ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ ، ثم الى ١٨٦ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ . تجارة لارتفاع أسعار القطن . ومن ثم كانت زيادة حصيلة الصادرات فى السنوات الاخيرة نتيجة لتغير الاسعار العالمية دون زيادة فى الكم .

وكان استمرار جمود الصادرات من اهم مواطن الضعف فى السياسة الاقتصادية منذ الثورة حتى الوقت الحاضر . وعندما بدأ اضطراب ميزان المدفوعات تقرر العمل على زيادة الصادرات بنسبة ٦٪ بدلا من نسبة ال ٢٪ سنويا التى تحققت فى أوائل الستينات ، وكان من المستطاع تحقيق ذلك بضغط الاستهلاك المحلى من الارز والنزل والمنسوجات ومن الفواكه والخضراوات ومنتجات

الصناعة الجديدة ، مع تقرير أولوية خاصة للاستثمار الجديد في صناعات التصدير ، وتعديل سعر الصرف الذي يطبق على حصيلة الصادرات . وكان يتطلب الأمر ، من جهة أخرى ، ضغط استيراد سلع الاستهلاك ، وإيثار السلع الوسيطة والمواد الأولية . إلا أن تأمين الاستهلاك المحلي ظل محور السياسة الاقتصادية للدولة . ولم تكن محاولات زيادة التصدير جدية . ومن ثم انخفضت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي تباعاً من ١٨٪ سنة ١٩٤٨ إلى ١٣٫٨٪ سنة ١٩٥٥ ، وإلى ١٢٫٩٪ سنة ١٩٦٥ . ويحسن ألا يقتصر التعويل مستقبلاً على زيادة حصيلة صادرات البترول وقناة السويس بل توجه العناية أيضاً إلى الصادرات السلعية .

وقد زاد المتوسط السنوي للواردات بنسبة ٥٠٪ بين النصف الثاني من الخمسينات والنصف الأول من الستينات . وبينما تحقق بعض تمويش الاستيراد من السداد والبترول وبعض سلع الاستهلاك ، زادت الواردات من المواد الأولية الصناعية والسلع الوسيطة لصناعات التجميع ومن المواد الغذائية — وارتفعت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في نفس الفترة من ١٧٫٤٪ إلى ١٩٫٥٪ . وفي سنة ١٩٦٥ كانت واردات السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية تمثل ٣٣٪ و ٢٥٪ على التوالي من مجموع الواردات .

وقد ظلت نسبة زيادة الواردات معتدلة خلال النصف الثاني من الستينات . ثم زادت إلى ٦٪ سنوياً بين ١٩٧٠ و ١٩٧٣ ، وقفز الرقم من ٧٥٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٢ إلى ١٣٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ بسبب ارتفاع الأسعار العالمية وتضاعف واردات الحبوب وزيادة المخزون السلمي لمواجهة احتمالات الحرب ، وربما زادت قسبة الواردات إلى ١٣٪ بليون جنيه سنة ١٩٧٦ . ويرجع بعض الزيادة إلى انخفاض الاتاج المحلي خلال أزمة الطاقات العاطلة . ومن أمثلة ذلك هبوط

انتاج السماد سنة ١٩٧٣ ، بنحو ٢٤ ألف وحدة ازوتية ، و انتاج الورق بنسبة ١٢٪ / والاسمنت ١٠٪ ، هذا الى زيادة الواردات من السلع الاستثمارية بعد ذلك فى محاولة لتجديد آلات المصانع وتزويد الصناعة بالسلع الوسيطة .

ونتيجة لزيادة الواردات على هذا النحو الخطير مع جمود الصادرات ، زاد عجز الميزان التجارى من ١٦٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٠ ، الى ٢٦٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٢ ، ومن ٦٨٥ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ الى ١٠٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ والراجح أن الزيادة الفعلية أكثر مما تظهره الأرقام نظرا لما يجرى عليه العمل من عدم ادراج قيمة الواردات الحرة وقيمة السلع المستوردة مع السداد المؤجل او التى تأتى فى صورة معونات ، ولأن ميزان المدفوعات يعد من واقع أرقام المتحصلات والمدفوعات الفعلية خلال العام . ولما كان فائض العمليات غير المنظورة ضئيلا ، نجد رصيد ميزان العمليات الجارية فى كل من سنتى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ معادلا تقريبا لعجز الميزان التجارى . الا انه فى سنة ١٩٧٤ زادت الايرادات غير المنظورة الى ٦٦ مليون جنيه ، ومن ثم انخفض رصيد العمليات الجارية بنفس القدر .

ولم تكن هذه التطورات الحكومة عن التناؤل فى التقديرات . وفى خطة سنة ١٩٧٦ مثلا ، قدرت الصادرات بمبلغ ١١٠٠ مليون جنيه (منها للصادرات الزراعية : ٢٣٣ مليون جنيه ، والصادرات الصناعية ٣٣١ مليون جنيه و ٢٠٥ ملايين جنيه لصادرات البترول) . و قدرت حصيلة الصادرات غير المنظورة لنفس السنة بمبلغ ٢٩٣ مليون جنيه (منها ٢١٠ ملايين من الجنيهات من رسوم قناة السويس) . ولم تتحقق تلك التقديرات . غير انه نظرا لجودة محصول الحبوب : واستيراد نحو مليون طن من القمح بشروط ميسرة سنة ١٩٧٦ فضلا عن

انخفاض الاسعار العالمية ، لم يتجاوز عجز ميزان العمليات الجارية لتلك السنة ١٠٠٠ مليون جنيه (١) . ولا شك ان عجز ميزان العمليات الجارية فى السنوات الاخيرة قد خفض من الأثر التضخسى للتمويل بالعجز ، وان آثار مشاكل شديدة فى تمويله . كما يلاحظ ان الفترة التى شهدت هذا الاختلال الكبير ، عافت من آثار حرب سنة ١٩٦٧ ، ومنها توقف ايراد قناة السويس ، وتراجع إيرادات السياحة ، وحرمان مصر من بترول سيناء .

وقبل ان تنتقل الى تحليل العمليات الرأسمالية ، ووسائل تسوية عجز ميزان المدفوعات تشير الى ازدياد الاختلال فى العلاقة مع الكتل النقدية الرئيسية من حيث تدفقات التجارة فى السنوات الاخيرة . اذ بينما زادت نسبة الصادرات الى مجموعة الدول الغربية زيادة طفيفة ، بين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ (من ٣٣٪ الى ٣٦٪) زادت الواردات منها زيادة ملحوظة ، (من ٦٢٪ الى ٧٤٪) (٢) ، بسبب « الانتاح » على الغرب ، والتوسع فى استخدام التسهيلات المصرفية التى قدمتها البنوك العالمية . وتوضح ابعاد المشكلة من أنه فى سنة ١٩٧٥ بلغت المتحصلات الجارية والتحويلات بالعملات الحرة ٩٥٦ مليون جنيه . والاستخدامات الجارية بها ١٦٠٤ ملايين جنيه .

وإذا ردد ٦٥٠ مليون جنيه . وتعجز مصر عن غزو اسواق دول الغرب الفنية لان المصنوعات المصرية لا ترقى الى مستوى الجودة الذى تتطلبه المستهلكون فى تلك الدول ، فضلا عن تناقص طلبها على القطن المصرى بعد انكماش الصناعة القطنية فيها ، وتوسع صناعة الالياف الصناعية . والى وقت قريب كانت تستوعب دول الكتلة الاشتراكية ودول الاتفاقات ٧٠٪ من الصادرات الصناعية بأنواعها ، قبل أن يهبط

(١) ونقد له نفس الرقم فى مشروع الخطة لسنة ١٩٧٧ .

(٢) وتحفظت نفس النسبة سنة ١٩٧٥ أيضا .

حجم التبادل التجارى بعناصره المختلفة انخفاضاً كبيراً سنة ١٩٧٦ . ويتطلب استمرار النمط الجديد فى تجارة مصر الخارجية دفعة كبرى لتحسين الصنف والتقييد بالتصدير فى المواعيد ، والتحول الى صادرات الصناعات الهندسية وغيرها من السلع التى يزيد الطلب العالمى عليها بنسبة عالية ، وخاصة فى الدول العربية التى زادت قوتها الشرائية كثيراً بعد ارتفاع سعر النفط . وأخيراً يتطلب الامر دفعة تصديرية عظمى ، مع تقييد الاستهلاك المحلى . كما يضمن عدم التحويل على زيادة صادرات النفط فى علاج كافة مشكلاتنا .

وقد يؤدى استمرار توتر العلاقات مع الاتحاد السوفيتى بعد طرد الخبراء ، والغاء معاهدة الصداقة من جانب واحد والحملة الصحفية العنيفة ، الى آثار خطيرة فى العلاقات التجارية الخارجية . وإذا ما انقضى اتفاق التجارة والدفع الحالى (١) وأصرت مصر على اقتضاء ثمن صادراتها الى الكتلة الشرقية بالعملة الحرة ، فقد تحولت هذه عن الإذعان المصرية وخاصة لانها ، باستثناء القطن ، سلع غير أساسية . يمكن الحصول عليها من دول تحتفظ بعلاقات طيبة مع دول الكوميكون . أضف الى ذلك انه بعد وقف المبيعات العسكرية السوفيتية تضطر مصر الى استيراد السلاح والعتاد بالعملة الحرة فى محاولة لتنويع المصادر . وهذا عامل آخر فى اختلال ميزان المدفوعات: رغم ما تقدمه الدول العربية من عون لصندوق الطوارئ ، هذا فضلاً عن صعوبة استيراد بعض الاجزاء البديلة والسلع الوسيطة من دول الاتفاقيات فى الظروف الراهنة .

وفى السنوات الأخيرة اسهمت التحويلات المجانية وبخاصة الدعم العربى من السعودية والكويت والى وقت قريب ليبيا ، فى تمويض

(١) اسوة بالقاء الاتفاقيات مع ١٥ دولة حتى اواخر سنة ١٩٧٦ .

مصر عن خسارة رسوم القناة ، وفى تمويل العجز الجارى . اذ تلقت الحكومة المصرية تحويلات مجانية بمتوسط ٣٠٠ مليون دولار سنوياً خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٢ ، ثم قفز الرقم الى ٦٤٦ مليون دولار سنة ١٩٧٣ ، والى بليون دولار سنتى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ . وبالمثل زادت تحويلات المهاجرين بعد استحداث نظام الأسعار التشجيعية فى السوق الموازية . ونتيجة لذلك انخفض رصيد ميزان المدفوعات الجارية والتحويلات الى ٧٥ مليون جنيه سنة ١٩٧٢ ، وأظهر فائضاً قدره ٣٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٣ ، وانقلب مرة أخرى الى عجز قدره ١٢٧ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ ، و ٥٦٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ . وقد زادت المعونات زيادة أخرى فى سنة ١٩٧٧ من خلال صندوق الخليج للتنمية الاقتصادية فى مصر ومع عودة المعونة الأمريكية الميسرة على نطاق واسع .

وقد أمكن تمويل العجز المتزايد بالاقتراض من مختلف المصادر كما سيأتى تفصيله فيما يلى :

(ب) العفويات الرأسمالية :

نم تمقد مدر فى أوائل الخمسينات قروضاً كبيرة فى الخارج لتمويل عجز ميزان المدفوعات الجارية . ثم ازداد انسياب القروض من متوسط قدره ٣١ مليون دولار خلال النصف الثانى من الخمسينات ، الى ٢٦٠ مليون دولار سنوياً فى المتوسط خلال فترة الخطة الأولى . وتمثل معظمها فى واردات الطعام الأمريكية التى كانت تسدد آنئذ بالجنيه المصرى بشروط ميسرة ، وفى قروض الاتحاد السوفيتى لتصنيع والسد العالى . ثم تناقص حجم الاقتراض بين حرب سنة ١٩٦٧ وأوائل السبعينات بسبب توقف المعونات من الكتلة الغربية . ثم زاد المستخدم من القروض ، والتسهيلات الائتمانية

وتسهيلات الموردين من ٥٠٠ مليون دولار سنة ١٩٧٢ الى ١٠١ بليون دولار سنة ١٩٧٤ . ومن جهة أخرى زادت التحويلات الرأسمالية من مصر ، سدادا للقروض والتسهيلات متوسطة الأجل وقصيرته ، من ٣٤٠ مليون دولار سنة ١٩٧٢ ، الى ٧٢٨ مليون دولار سنة ١٩٧٤ . ومحصلة ذلك زيادة صافى التحويلات الرأسمالية من ٦٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٢ ، الى ٣٢٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ . وقد تعرضت مصر بسبب ازدياد العجز الخارجى الى أزمات متوالية فى السيولة زاد من حدتها انخفاض صافى حيازة مصر من الذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب العامة والخاصة لدى صندوق النقد ، بعد استقطاع الخصوم المصرفية المستحقة . وكان الرقم المعدل على هذا الوجه سالبا باستمرار فى السنوات الأخيرة .

وقد حصلت مصر فى السبعينات على قروض خارجية بشروط ميسرة وعادية من الهيئات الدولية ، ومن الدول الصديقة فصلها فيما بلى دون ما ادعاء بشمول المقرام او دقتها . وفى إطار المعونات الدولية متعددة الأطراف قدمت مجموعة البنك الدولى لمصر قروضا وتسهيلات معظمها بفائدة رمزية من هيئة التنمية الدولية لمشروعات متعددة ولأجل طويلة ، وتبلغ قيمتها التراكمية حاليا نحو ٦٠٠ مليون دولار منها ٢٢٢ مليون منحت خلال سنة ١٩٧٥/١٩٧٦ المالية وحدها (١) . وكانت مصر تلجأ الى تسهيلات صندوق النقد الدولى بشتى أنواعها لمواجهة العجز

(١) خصص منها ١٠٠ مليون دولار للزراعة والصرف المائلى و٧٧ مليون للاستثمار والإقراض الصناعى للطعام الخاص والحرفيين و٥٤ مليون للثقل . والسلة الهامة للقرض البنك الدولى لتجديد معدات السكك الحديدية . هى أنه مكنل لتسهيلات الثمانية من أوروبا الشرقية والفرنسية ومن المملكة المغربية . مجموعها ١١٥ مليون دولار . وقد اشتركت هيئة المعونة الأمريكية فى قرض الصرف المائلى . وأسهم الصندوق العربى للأغراض الاقتصادية والاجتماعى فى قرض شركات الغزل والنسيج . وقد كبه البنك الدولى الى ضرورة الإسراع فى إعداد الدراسات والبيت فى السلطات وإزالة موقلات التنفيذ التى تواجه المشروعات التى يمولها . وخاصة عدم تدبير الاعتمادات اللازمة للمشروعات بالسلة المحلية .

الخارجي • وفي ١٩٧٠/١٩٧١ مثلاً سحبت مصر ٣٢ مليون دولار من التسهيلات العادية و ٢٣ مليون دولار من تسهيلات التمويل التعويضي • واستمر السحب بعد ذلك ، وزاد رصيد المسحوبات من الصندوق في سبتمبر ١٩٧٦ الى ٢٠٦ ملايين دولار من التسهيلات النفطية وتسهيلات التمويل التعويضي وغيرها • وهكذا زادت حيازة الصندوق من العملة المصرية ، التي تمثل المقابل للمسحوبات والجزء من حصة مصر في رأسمال الصندوق المدفوع بالجنيه المصري ، ومما يذكر انه في سنة ١٩٧٠/٧١ زيدت حصة مصر في الصندوق الى ١٨٨ مليون دولار ، وحصلت على ٦٧ مليون دولار من حقوق السحب الخاصة من مجموع الاسدار الذي وزع على الأعضاء دون مقابل وقدره ٩٠٣ بليون دولار •

وإذا ما انتقلنا الى القروض والمعونات الثنائية لوجدنا أنه بين ١٩٥٤ و ١٩٦٨ بلغ مجموع تسهيلات دول الكتلة الشرقية لمصر نحو ١٧٠٠ مليون دولار • وقا. قدم الاتحاد السوفيتي قرضاً قدره ١٢٠ مليون جنيه نفائدة ٢٥٪/ تمثل ٥٠٪/ من تكلفة السد العالي ومحطات توليد الكهرباء (بلغت التكاليف الكلية للسد بما في ذلك القنوات ونهجي سكان النوبة وتمويض السودان حوالي ٦٠٠ مليون جنيه) • وبلغ مجموع الاتفاقات مع الدول الاشتراكية في الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٢ ٦٣٥ مليون دولار : هي وقت توقفت فيه أو كادت المعونات من دول الغرب • وعقدت مصر مع إيران في السنوات الاخيرة اتفاقات عن قروض عامة وقروض لمشروعات محددة بعضها تحقق (تمويل النطن وصناعة الاتوبيسات ومصنع غزل السويس) وبعضها لا يزال في مرحلة الدراسة (خط انابيب السويس / دمياط ، ومشروع السجاد على البحر الاحمر) • ومنحت اليابان مصر قروضاً مجموعها ١٠٠ مليون دولار فضلاً عن ١٤٠ مليون دولار مخصصة لتوسيع القناة ومشروعاتها الاخرى ، وبلغ مجموع قروض المانيا الاتحادية ١٥٠ مليون دولار (منها

٥٠ مليوناً للأعمال التمهيدية لمشروع منخفض القطار) . وقدمت فرنسا نحو ٣٠٠ مليون دولار لمجموعة من المشروعات (منها ٦٠ مليون لمشروع مترو الانفاق) . وبعد توقف لفترة طويلة ، زادت المعونة الأمريكية ومثلة في معونات قروض متفاوتة الآجال من ٨٥ مليون دولار سنة ١٩٧٣/٧٤ إلى ٢٥٠ مليون دولار في السنة المالية التالية ، وإلى ٧٥٠ مليوناً (١) سنة ١٩٧٥/٧٦ . ولم نجد بيانات عن المقدّر المستخدم فعلاً من تلك التسهيلات . وخلال ١٩٧٤ عقدت مصر قرضاً قدرها ٢٣٠ مليون دولار في سوق الدولار الأوربي نظمتها نقابات إصدار « كونسورتيا » رأس أحدها بنك تشايس مانهاتن (٨٠ مليون دولار) ، وظمت الثانية مؤسسة براندت البريطانية (٥٠ مليون دولار) والثالثة اتحاد البنوك العربية والفرنسية (١٠٠ مليون دولار) .

وكانت المعونات من الكويت والسعودية ودولة الإمارات سخية للغاية . وقدرتها لجنة الخطة والميزانية بسجل الشعب في الفترة بين يونيه ١٩٦٧ وأوائل ١٩٧٤ بـ ٣٢٧ مليون دولار . وناهزت تلك المعونات والقروض والودائع بليونى دولار سنة ١٩٧٥ وحدها . وفى سبتمبر سنة ١٩٧٦ حصلت مصر على معونات قدرها ٧٥٠ مليون دولار من دول النفط العربية . واتفق مؤخراً على إنشاء صندوق خاص أطلق عليه صندوق الخليج للتنمية فى مصر تسهم فيه السعودية (١٠ ٪) والكويت (٣٥ ٪) ودولة الإمارات (١٥ ٪) وقطر (١٠ ٪) بإسما

(١) منها ٢٥٠ مليون معونات سلعية فى إطار المفاوض الأمريكى العام ٥٨٠ تستحق السداد بالدولار . وخلال سنة ١٩٧٦ قدمت الولايات المتحدة قرضاً قدره ١٠٠ مليون دولار لشركة الغزل بالمنحلة و ١٠٠ مليون دولار أخرى لتمويل مشروع كهرباء منطقة القنقال و ٨٨ مليوناً لشركة جديدة لتتاج الأسمنت .

ابتدائي قدره بليوناً دولار (١) . وقد طلبت مصر من دول الخليج رفع موارد الصندوق الى عشرة بلايين دولار لتمويل احتياجات الخطة الخمسة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ومواجهة عجز ميزان المدفوعات وتدير أنصبة مصر في رؤوس أموال المشروعات المشتركة . وتقرر في أواخر سنة ١٩٧٦ ان يقدم الصندوق قرضاً مباشراً لمصر قدره ٢٥٠ مليون دولار ، وان يضئها في قرض يطرح في الأسواق العالمية تحت قيادة بنك تيسيس بمبلغ مماثل . وفي أوائل سنة ١٩٧٧ أقرض صندوق الخليج مصر نحو ١٥٠ مليون دولار . وفضلاً عن المعونات المباشرة من الدول العربية ، قدم صندوق التنمية الكويتي لمصر حتى ١٩٧٤/٦/٣٠ تسهيلات قيمتها ١٠٠ مليون دولار ، لتمير منطقة القناة ومشروعات بناء السفن ، واستغلال الغاز الطبيعي والسماد ، كما حصلت مصر على تسهيلات من صندوق أبو ظبي ومن الصندوق العربي للانعاش الاقتصادي والاجتماعي . كما انشئ عدد من شركات الاستثمار المشتركة مع الدول العربية وتزايدت تسهيلات بنوك التنمية العربية المشتركة لمصر . وفي تقرير أخير عن حالة مصر الاقتصادية ، قدر بنك تيسيس مناهات ان المعونات العربية بلغت قرابة ١٩٠٠ مليون جنيه حتى أوائل سنة ١٩٧٦ ، وان القروض التي قدمتها حتى نفس التاريخ فايزت ٤٠٠ مليون جنيه .

ومنذ أوائل الستينات ، لجأت مصر على نطاق واسع الى التسهيلات قصيرة الأجل . وناهزت التسهيلات المصرفية وقروض الموردين المتاحة في منتصف ١٩٧٤ مثلاً قرابة بليون جنيه ، وكانت تمويل بأسمار

(١) قدمت مجلة اليانكر في عدد مارس ١٩٧٥ للمعونات لمصر خلال الفترة : أكتوبر ١٩٧٢ - يناير ١٩٧٥ مبلغ ٤٤٤ مليون دولار منها : ١٢٥٠ دولار من الدول العربية و ٦٦٢ مليون دولار من الكتلة الشرقية و ٣٤٠ مليون دولار من دول السوق الأوروبية المشتركة و ٢٥٠ مليون دولار من الهيئات الدولية و ٦٨٠ مليون دولار من إيران و ٢٢٧ مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية .

فائدة عالية وصلت الى ١٥٪ في أوج ارتفاع أسعار الفائدة في أسواق العملات الأوربية ، ثم جددت بأسعار منخفضة نسبياً عند تراجع أسعار الفائدة في تلك الأسواق بعد ذلك . وانتظمت مصر لفترة طويلة في السداد وإن حدث تأخير لفترات ناهزت الشهرين (١) ، وخاصة بعد الاتفاق مع البنوك المعنية على إعادة جدولة التسهيلات . ثم اتجه الرأي الى تخفيض التسهيلات المصرفية خلال سنة ١٩٧٥ الى قرابة ٧٠٠ مليون جنيه ، مع قصر فتح الاعتمادات الجديدة ، على نسبة من المسدد منها .

ولفترة طويلة كان هناك تضارب كبير بين الأرقام المنشورة عن الدين العام المصرى الخارجى ، مما أثار الבלبلة . وتراوحا التقديرات، بين ٦ و ١١ بليون دولار . وكانت هذه التقديرات تشمل أحياناً القدر المستخدم فقط ، وأحياناً أخرى المبالغ المتأقدا عليه جميعه . وكانت بعض التقديرات تشمل الدوائع العربية والتسهيلات المصرفية والديون الحرة ، بينما يستبعدا البعض الآخر ، كما تبأنت التقديرات تبعاً لسعر الصرف المستخدم فى تحويل أرقام الدين . بقدر البنك الدولى أن دين مصر الخارجى ارتفع من ٨٠٠ مليون دولار سنة ١٩٥٨ الى ١٦ بليون دولار سنة ١٩٦٦ ، (والمنصرف منه بملا قرابة بليون دولار) . وفى ١٩٧٢ ارتفعت تقديرات البنك الدولى الى بليونى دولار : (والمستخدم الى ١٥ بليون دولار) . وقدرها نفس المصدر فى ديسمبر ١٩٧٣ بنحو ٢٥ بليون وفى آخر سنة ١٩٧٤ بنحو ٣٢ بليون دولار (منها ٥٥ بليون غير مستخدم) ، بما فى ذلك تسهيلات الموردين والرصيد المدين فى اتفاقات المقاصة والدفع وتسهيلات الهيئات الدولية . وفى السنة الاخيرة كان نصف الديون القائمة يستحق السداد خلال السنوات ١٩٧٥ - ٧٨ نظراً

(١) بلغ مجموع المتأخرات فى ربيع سنة ١٩٧٧ سواى ٨٠٠ مليون دولار .

لقصر أجل سدادها ، مما يشكل عبئا باهظا على ميزان المدقوعات .
 وفي سبتمبر سنة ١٩٧٥ قطع الشك باليقين لأول مرة ، عندما
 اعلن وزير الاقتصاد ان ديون مصر المدنية للعالم الخارجى تبلغ ٢٧٢٠
 مليون جنيه ، منها ٢٢٠٠ مليون جنيه بالعملات الحرة موزعة على
 الوجه التالى : ١٧٠ مليون جنيه للولايات المتحدة ، ١٦٠ مليون جنيه
 لالمانيا الغربية ، و ٢٢ مليون جنيه لليابان و ٩٥ مليون جنيه للكويت ،
 و ٢٧ مليون جنيه للسعودية و ٣٣ مليون جنيه لابرطى ، و ٥٠ مليون
 جنيه لايران و ١٨٠ مليون جنيه للمنظمات الدولية . ويشمل الرتم
 الاجمالى نحو ٥٠٠ مليون جنيه من التسهيلات المصرفية و ٢٥ مليون
 جنيه من تسهيلات الموردين ، كما يشمل ٧٤٠ مليون جنيه تتمثل فى
 ودائع الدول العربية لدى البنك المركزى المصرى . وأغلب الظن أن
 الارقام السابقة تمثل القدر المستخدم فعلا من القروض والتسهيلات .
 وفى اواخر ١٩٧٦ قدر رئيس الوزراء الديون الخارجية بنحو (٤٦٢٠
 مليون جنيه (١) : منها ٥٠٠ مليون جنيه من التسهيلات المصرفية .
 كما أعلن رقم الديون العسكرية فى جلسة سرية لمجلس الشعب .
 وتتراوح التقديرات المنشورة غير الرسمية عن الدين العسكرى حول
 ٣ بلايين دولار .

وقد زادت اعتمادات خدمة الدين : أى الفوائد وأقساط السداد :
 فى الموازنة العامة : من ١٥٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ الى ٣٢٤ مليون
 جنيه سنة ١٩٧٥ ، كما زادت نسبتها الى حصيللة الصادرات : من
 ١٥٪ سنة ١٩٦٥ الى ٣٤٪ سنة ١٩٧٣ ، ثم هبطت الى ٢٧ بالمائة سنة
 ١٩٧٥ (٢) . وبالمثل ارتفعت نسبتها الى الناتج المحلى الاجمالى من
 ٣٪ سنة ١٩٦٧ الى ٦٪ سنة ١٩٧٤ . وتبعاً أصبحت اعتمادات خدمة

(١) أى زيادة ٢٠٠٠ مليون جنيه عن تقدير وزير الاقتصاد فى سبتمبر سنة ١٩٧٥ .
 (٢) وباستخدام خدمة التسهيلات المصرفية التى تتجدد تلقائياً وودائع الدول الرئيسية
 تنخفض النسبة الى ٢٠٪ تقريبا من حصيللة الصادرات .

الدين تستوعب نسبة كبيرة من حصيلة القروض الجديدة ، وفي بعض السنوات توازى التدفقات ائراسمالية من الخارج مع التحويلات ائراسمالية الى الخارج . وتتضمن تقارير محافظ البنك المركزى المصرى منذ سنوات صيحات مدوية لتدارك الموقف وتخفيض عجز ميزان المدفوعات واحتوائه فى حدود الموارد التمويلية المتاحة ، ثم العمل على تحقيق فائض لتسديد الالتزامات الخارجية . وبالمثل درجت لجنة الخطة والميزانية فى مجلس الشعب على المطالبة بزيادة من المعونات والقروض من الدول العربية وتأجيل المستحقات على آجال طويلة مع تخفيض الفائدة ، نظرا للتضحيات الجسام التى تحملتها مصر فى سبيل العزوبة ، والتى تتمثل فى اعتمادات الدفاع السنوية ، وما لحق المدن من تدمير ، فضلا عن خسارة المرافق وابعاء التبعيضات والمعاشات والتعويضات المدنية والعسكرية ، والدخل الضائع بسبب وقف الملاحة فى قناة السويس ، وتضاؤل ايرادات السياحة لسنوات طويلة . وبدلا من الشكوى الدائمة يحسن تدارس الموقف فى احد مؤتمرات القمة والاتفاق على تحمل الدول العربية النقطة ببعض الالتزامات القائمة وبمنصب من ميزانية الدفاع المصرية .

وهناك اجماع على انه لا مناص ، اذا ما أريد اجتناب الازمات المتعاقبة ، من اعادة جدولة الديون التى يتركز سدادها خلال الخمس السنوات القادمة على خمس عشرة سنة مثلا ، منها خمس سنوات سماح (١) . وقد بدأت المفاوضات مع الاتحاد السوفيتى لاعادة جدولة الديون الا انها ما تزال متعثرة . وطبعى ان يزيد الاقتراض الصافى المتاح للاستثمار بعد استقطاع اعتمادات خدمة الديون ، اذا

(١) فضلا عن اصلاح مركز سافى الاموال الخارجية ، اذ انه فى ديسمبر سنة ١٩٧٦ كان مجموع الذهب والاموال الاجنبية لدى البنك المركزى والبنوك التجارية ١١٦٧ مليون جنيه يقابلها التزامات خارجية تناهز ٢١٢٥ مليون . ان سافى الاموال الخارجية السالب كان يناهز ٩٦٠ مليون من الجنيهات .

نجحت مصر فى تحويل الالتزامات قصيرة الأجل الى التزامات طويلة الأجل . هذا وقد تقرر مؤخرا تشكيل مجموعة استشارية دولية خاصة بمصر على غرار مجموعات الهند والباكستان واندونيسيا التى يدعوها البنك الدولى للاجتماع سنويا للاتفاق على المعونات العادية والميسرة التى تقررها الدول المانحة للعون وعلى اعادة جدولتها . وتحقق قدر من التخفيف فى مستهل سنة ١٩٧٧ بعد بدء نشاط صندوق الخليج .

وقد اعلنت الحكومات المتعاقبة عزمها المتكرر على سد الثغرات التضخمية وخفض عجز ميزان المدفوعات . وكان الأمل الذى يراود المخططين هو خفض نسبة القروض والمعونات الخارجية الى مجموع الاستثمار من ٢٧٪ ، وهو الرقم الذى تحقق فى الخطة الخمسية الأولى ، الى ١٥٪ ، الا انه لم يحدث شئ من ذلك . وأدى تخرج الموقف بما سنة ١٩٧٥ الى دراسة واقعية للموارد الخارجية المؤكدة ، والتقىد بها فى الاتفاق والاستثمار . وأعدت خطة استثمارية اصلية واخرى احتياطية تنفذ اذا ما توافرت الموارد . وتقرر ضغط الاقتراض من النظام المصرفى لتمويل المشروعات ، وتحديد حدود قصوى لمديونية القطاع العام له ، مع الحد من تسهيلات الموردين والتسهيلات الائتمانية . واعلنت الحكومة فى يناير سنة ١٩٧٧ برنامجا معتدلا لاصلاح المسار الاقتصادى . الا ان أحداث يناير حملت الحكومة على التراجع عن بعض الاجراءات اليسيرة التى تضمنها .

٠ الفصل الثالث

مستقبل ميزان المدفوعات

مستقبل ميزان المدفوعات

إن الأمل في تحسن ميزان المدفوعات في المستقبل ، معقود على اطراد الزيادة في صادرات النفط ، وفي حصيلة رسوم القناة ، وإيرادات السياحة ، وتحويلات المهاجرين ، والاعانات من الدول العربية ، بينما الجهود المبذولة لزيادة الصادرات السلعية قليلة . ونناقش هذه الاحتمالات فيما يلي :

قناة السويس :

زادت الحركة عبر قناة السويس منذ الحرب العالمية الثانية ، نمو التجارة الدولية بمعدلات عالية ، وازدياد إنتاج نفط الخليج . فقد تضاعف حجم تجارة العالم البحرية بين سنتي ١٩٥٥ و ١٩٦٦ إلى ١٨٠٠ مليون طن . وزادت الحركة عبر القناة خلال تلك الفترة من ١١٥ مليون طن إلى ٢٧٥ مليون طن . ويتضح مدى التحول إلى النفط من زيادة صافي حمولة الناقلات المارة بالقناة بين التاريخين السابقين ١٧٢٪ (من ٧٦ إلى ٢٠٦ مليون طن) ، بينما زادت حمولة سفن البضائع والركاب بنسبة ٧١٪ فقط (من ٤٠ مليون إلى ٦٨ مليون طن . وهكذا أصبح النفط في أوائل الستينات أكبر مصدر

لايرادات القناة ، التي زادت بين سنتي ١٩٦٢ و ١٩٦٦ بقدر النصف ، الى نحو مائة مليون استرليني .

وقد توقفت الملاحة في القناة منذ قيام الثورة خلال فترتين بسبب الحرب . وتقدر منظمة الامم المتحدة خسائر العالم من توقف الملاحة بين سنتي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ بما يناهز ١٥ بليون دولار ، تحملت مصر منها ٣٫٨ بليون دولار تمثلت في الدخل الضائع ، وثقة اعادة القناة للملاحة ، وازالة آثار المدوان في المنطقة .

وقد دار البحث منذ أوائل ١٩٧٤ حول اسس تحديد رسوم العبور عند اعادة فتح القناة . ومن الجدير بالذكر انه قبل ١٩٦٧ لم تكن تحدد رسوم متفاوتة حسب الحمولات ، او وجهة السفينة ، او نوع البضاعة المنقولة (بضاعة جافة ، بترول خام ، منتجات بترولية . الخ) فيما خلا فرض رسم مخفض على السفن التي تعبر القناة فارغة . وكانت سياسة تحديد الرسوم تتم بقدر من المرونة ، وتعديل من آن لآخر في ضوء الظروف المتغيرة . ففي مستهل عهد الشركة حددت الرسوم بالعملات الأجنبية ، وكان ذلك امرا طبعيا ، قبل ان يظهر الجتية المصري الى حيز الوجود سنة ١٨٩٨ ، كعملة قابلة للتحويل ، وكأداة للتجاسب . وفي القرارات الاولى أشار الى أنه « لا يجوز ان يزيد الحد الاعلى للرسوم عن ١٠ فرنكات عن كل طن من حصة السفينة وعن كل راكب (١) » . وفي سنة ١٩٣٦ : حدد الحد الاعلى للرسوم بمبلغ ٣٨٫٥٧٥ قرشا ، ونص على جواز تعديله بقرار من وزير المالية ، بشرط الا يزيد عن مبلغ من القروش يعادل ٣٫٢٧٨٨٨٧٥ جرام من الذهب . وفي لائحة ١٩٦٧ زيد الرسم ٢٥٪ الى ٤٣ قرشا للطن و ١٦ قرشا للطن للسفينة الفارغة . وزيدت الرسوم ١٪ سنويا في السنوات ١٩٦٤ و ١٩٦٥ و ١٩٦٦ .

(١) التي رسم الركاب سنة ١٩٥٠ .

وقد جد من الاعتبارات ، فى السنوات الاخيرة ، ما حمل البيت الاستشارى المصرى (أراك) الذى اختارته هيئة القنال على التوصية بفرض رسوم متفاوتة اعمالا للمبدأ المعروف « بنظرية ما يتحملة النقل » بهدف زيادة حصيلة القناة الى أقصى حد ، مع مراعاة تكلفة النقل عن طريق البدائل المتاحة . ومن هذه الاعتبارات التى اخذت بها الهيئة جزئيا عند تحديد الرسوم الجديدة :

١ - تفاوت احجام الاسطول العالمى من السفن ، وأقبال الترسانات على بناء السفن الكبيرة ، وخاصة ناقلات البترول العملاقة وسفن البضائع السب وناقلات الخامات ، التى تجد من مصالحها اتخاذ طريق رأس الرجاء الصالح . ويدعو هذا التفاوت الى تخفيض الرسوم على السفن المتوسطة الاحجام بقصد جذبها الى القناة فى حدود الفاطس المتاحة .

٢ - تفاوت مسافات النقل ، وتحول الولايات المتحدة الى دول مستوردة للنفط من الشرق الاوسط ، مما يدعو الى خفض رسوم العبور على السفن المتجهة لوجهات ابعد من غرب اوربا بقصد اجتذابها الى القناة .

٣ - التوسع فى بناء خطوط الانابيب لنقل النفط ومشتقاته ، مما يقتضى أخذ سياستها ورسومها فى الاعتبار عند تحديد رسوم القناة .

٤ - ازدياد الاهمية النسبية للنفط ، مما يدعو الى تحديد رسم لطن الحمولة الصافية لناقلات البترول ومشتقاته يقل عن الرسم المحدد لسائر البضائع التى تعبر القناة .

ولا يتعارض تفاوت الرسوم بناتا مع الاتفاقيات الدولية القائمة .
اذ تنص معاهدة القسطنطينية على :

« معاملة السفن على اختلاف أنواعها معاملة متماثلة ، »
 « وأن تكون الرسوم متساوية بالنسبة لجميع الأمم ، بحيث »
 « لا يجوز أن تمنح ميزة خاصة لأى منها دون غيرها ، »
 « طالما أن الرسوم تنطبق على كل السفن ، والأشخاص »
 « الطبيعية والاعتبارية في نفس الأحوال دون تفرقة »
 « أو تفضيل * »

وتضمنت مقترحات الهيئة الاستشارية « أراك » أيضا إعفاء السفن التى تنقل المنتجات المصرية بين البحرين الأحمر والايض من الرسوم ، تأسيسا على كونها سفنا تمارس ملاحه ساحلية ، وكذلك إعفاء السفن المتجهة الى اعالي البحار ، او اقرار مبدأ رد الرسوم المحصلة لشركات التعدين العاملة فى منطقة البحر الأحمر ... ويستند هذا الاقتراح الى أن تحميل الخامات المصرية ، وخاصة الفوسفات والمنجنيز ، برسوم القناة يضعف من القوة التنافسية لشركات التعدين المصرية ، ويحرم البلاد من فرص التصدير الى اوربا وخاصة بعد الزيادة المتوقعة فى الإنتاج ، مما يجبر الشركات على تركيز منافستها فى جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى . وقد انتهى الرأى القانونى الى احقة مصر فى استثناء سفنها من دفع الرسوم * .

ومهما يكن من أمر ، فانه يقتضى ان تكون سياسة تحديد الرسوم مرنه تتعدل فى ضوء تطور الاسعار والتكلفة واسسعار الصرف ، حتى لا تضار مصر ، من تحول معامل التبادل الخارجى (أى نسبة أسعار الصادرات الى أسعار الواردات) لغير صالحها ، واجتنابا للضرر من خفض قيم بعض العملات الرئيسية التى تقبل فى سداد رسوم العبور ... كل ذلك مع أخذ تكلفة النقل بالبدائل المتاحة وخاصة طريق رأس الرجاء الصالح ، فى الحسبان . وأكدت الهيئة الاستشارية على ضرورة اخذ أثر تطور التضخم العالمى (مقاسا بارتفاع الارقام القياسية لاسعار الصادرات والواردات واسعار

الجملة ، أو الأرقام الشاملة لكل أولئك) ، في الاعتبار عند تعديل الرسوم مستقبلا بقصد الحفاظ على القوة الشرائية لحصيلة القناة . واقتُرحت « أراك » أيضا لنفس هذه الاعتبارات ، إعادة النظر في رسوم الملاحة والارشاد والقطر والرسو ... الخ نظرا لارتفاع تكلفة تلك الأنشطة منذ اغلاق القناة .

وتناول البحث بعد ذلك موضوع العملة أو العملات التي تتخذ أساسا لتحديد الرسوم ، وتلك التي تقبل في السداد . ومن الناحية القومية البحتة كان يقتضى أن تحدد الرسوم بالعملة المصرية ، على أساس قيمة ثابتة مقومة بالذهب أو بحقوق السحب الخاصة ، ولو أن اتخاذ الذهب أمر مستبعد نظرا للفارق الكبير بين السعر الرسمي للمعدن النفيس وسعره في السوق الحرة ، ولأن الاتجاه الحديث الذي يلقي قبولا عالميا واسعا ، هو خفض دوره النقدي مستقبلا . والصورة الوحيدة التي رأيتها الهيئة صالحة لتحديد الرسوم بالعملة المصرية ، هو أن تحدد بمبلغ من القروش مقوما على أساس ما يساويه من حقوق السحب الخاصة في تاريخ تحديد الرسوم ؛ على أن تزداد الرسوم بالقروش المصرية ؛ إذا انخفضت قيمة الجنيه المصري إزاء حقوق السحب الخاصة . وإذا تجاوزنا عن الاعتبارات القومية البحتة ، وقبلنا كما يقبل الكثير من البلاد ؛ تحديد أسعار صادراتها بالدولار (دول الأوبك مثلا) اقترحت هيئة « أراك » أن تحدد رسوم العبور بالدولار الأمريكى .

وقد يبدو اختيار الدولار الأمريكى أمرا غريبا نظرا للملازمات والازمات الحادة التي مرت بها عملة الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل السبعينات . ولكنه اختيار يقوم على أنه مازال أداة التبادل الرئيسية ، ومقياس القيم المفضل في المعاملات الدولية الخاصة بالتجارة والاستثمار . وهو عملة التدخل الأولى في أسواق الصرف ، وأهم

عناصر الاحتياطات الخارجية لمعظم دول العالم . وقد احتفظ الدولار بمركز الصدارة بين العملات رغم ما أصابه من أزمات مؤقتة . ومن ثم لا مناص من استخدامه طالما لا توجد عملة دولة أخرى ترقى الى مرتبته . وأوصت « أراك » ان تضع الهيئة نصب عينها تعديل الرسوم المقومة بالدولار في ضوء تغير قيمته ، آخذة في الاعتبار دائما فرق تكلفة الدوران حول رأس الرجاء الصالح ، بالقياس الى تكلفة المرور في القناة ، وان يسترشد في ذلك بالرقم القياسي المعدل الذي يعده بنك ناشيونال وستمنستر او بنك انجلترا والذي يظهر تغير قيمة الدولار عن أسعار التعادل المحددة في اتفاقية واشنطن (سميثونيان ، ديسمبر ١٩٧١) . ومن المعروف انه خلال الستينات ، حدثت تقلبات عنيفة في قيم العملات الرئيسية . وكان سعر صرف الدولار في نوفمبر ١٩٧٤ يقل ٤٪ عن سعره المحدد في اتفاقية واشنطن . وكان سعر صرف الاسترليني والليرة الإيطالية في نفس التاريخ يمثل خصما قدره ٢٢ و ١٨٪ على التوالي من أسعار صرف اتفاقية واشنطن بينما كانت علاوة المارك ١٧٪ والفرنك السويسري ٢٥٪ . وفي أواخر سنة ١٩٧٦ عاد سعر الدولار تقريبا الى أسعار الاتفاقية بينما زادت نسبة هبوط الاسترليني الى ٤٥٪ واستمر الارتفاع في أسعار صرف المارك والفرنك السويسري .

وليس المقصود بالتوصيات السابقة بحال من الاحوال أن يكون تعديل الرسوم تلقائيا . وانما المقصود ان تتابع الهيئة تطور الارقسام القياسية للأسعار وتطورات أسعار الصرف ، وتقرر في ضوء الظروف المتغيرة تعديل الرسوم ، مع استبعاد التغيرات الطارئة أو التافهة . وأوصت مؤسسة « أراك » بأن يكون سداد الرسوم بالعملات الآتية : الدولار الأمريكي ، والدولار الكندي ، والمارك الألماني ، والجنيه الاسترليني والفرنكات السويسرية والبلجيكية والفرنسية والجولدر الهولندي ومجموعة من عملات دول الخليج (السعودية - الكويت -

وليبيا وامارات الخليج ٤ ، عملات أخرى يوصى البنك المركزى
المصرى بقبولها •

وقد عرض اقتراح بسداد رسوم القناة من حسابات خاصة بالجنيه
المصرى القابل للتحويل ، تنذى بالعملات الاجنبية المعتمدة ، مع عدم
قبول السداد بالجنيهات المصرية من أى مصدر آخر ، واستبعدت
الهيئة الاستشارية هذا الاقتراح حتى لا يطالب الحائزون لارصدة
بالجنيه المصرى أو فى حسابات الاتفاقات الثنائية باستخدامها فى دفع
رسوم القناة • والاصرار على الدفع بالعملات المقبولة دوليا دون سواها
يستند الى ان هيئة قناة السويس مقبلة على تجديدات وتوسيعات
جذرية لا يمكن التعاقد عليها الا بتلك العملات •

وقد قبلت هيئة القناة بعض الاقتراحات السابقة ، وارجأت تنفيذ
البعض الآخر حتى تستكمل دراستها على مهل • وبعد افتتاح القناة
فى ٥ يونيه ١٩٧٥ لعبور السفن بغاطس ارتفع خلال اسابيع الى ٣٨
قدما ، طبقت الرسوم الجديدة ، وهى تزيد نحو ٩٠٪ عما كانت عليه
قبل اغلاق القناة • وتم تحديدها على اسعار حقوق السحب الخاصة (١)
على التوجه الآتى :

رسوم سوحد لطن الحمولة الصافية لتناقلات التزول ومشققاته
رسفن البضائع الصب والتناقلات المشتركة المحملة • ما يعادل ١٦١١
وحدة سحب خاصة •

الطن عن الحمولة الصافية لباقى انواع السفن المحملة ١٧٧٢
وحدة سحب خاصة •

(١) يشير اتخاذ حقوق السحب الخاصة أساسا لتحديد الرسوم على هذا الوجه سداد
جديدا • فهو لا يستخدم على نطاق واسع فى عمليات التجارة والاستثمار • هذا وقد ارتفعت
قيمة الدولار فى السنوات الاخيرة بالنسبة لحقوق السحب الخاصة •

الطن عن الصمولة الصافية للسفن الفارغة ١٢٨٩ وحدة سحب خاصة .

هذا وقد عبرت القناة في سنتها الاولى بعد افتتاحها ١٢٢٠٠ سفينة ، حمولتها ١٢١ مليون طن . وزادت الرسوم المحصلة من ٢٥ مليون دولار في ابريل ١٩٧٦ الى ٣٣ مليون في ديسمبر من نفس السنة . وزادت الحركة باطراد بعد خفض رسوم التأمين ضد اخطار الحرب في اعقاب اتفاقية فك الاشتباك الثانية في سيناء . وتدل الارقام المبدئية ان ايراد القناة قد يصل في سنة ١٩٧٧ الى ٤٠٠ مليون دولار (١) . ولا تزال مشروعات تطوير القناة في مرحلة البحث الجادة وينتظر ان تصل تكاليف التوسيع والتعميق الى ٥٠٠ مليون جنيه ، بما في ذلك تزويد المجرى المائى باحدث المعدات الملاحية والالكترونية وينتظر بعد تنفيذ البرنامج ان يرتفع عدد السفن التي تعبر القناة يوميا من ٤٤ حاليا الى ٦٥ ، وان يرتفع الناقس الى ٦٧ تدما . وتشير التقديرات المبدئية الى احتمال تضاعف ايرادات القناة سنة ١٩٨٠ الى ٧٠٠ مليون دولار .

(ب) النفقات :

والأمل الثاني لتحسن ميزان المدفوعات في المستقبل هو النفط . وقد زاد الانتاج في مصر من ٣٣ مليون طن سنة ١٩٥٣ الى ٦٣ مليون طن سنة ١٩٦٥ . وبعد ان ارتفع نتيجة الاكتشافات الجديدة الى ١٩ مليون طن سنة ١٩٧٠ هبط الى ٨ ملايين سنة ١٩٧٣ . وأدى احتلال ٢٦ سيناء الى حرمان مصر من انتاجها فترة تناهز ثمانى سنوات . وزاد الامر حرجا تدهور انتاج حقل مرجان الكبير ، من ٣٣٠ ألف

(١) مقابل ٨٥ مليون دولار سنة ١٩٧٥ . ولولا انخفاض أسعار النفط العالمية ، بسبب وجود طاقات عمالة ضخمة ، لكثرت الزيادة في حصة القناة اعظم .

برميل يوميا سنة ١٩٧٠ الى ٩٠ الف سنة ١٩٧٤ . غير انه عوض بعض تلك الخسارة انتاج حتى رمضان ويولية ، وبعض الحقول الصغيرة في البحر الاحمر والصحراء الغربية . وقد عادت آبار سيناء ، وخاصة أبو رديس الغنية ، الى سيطرة مصر ، وان انهكها استمرار التشغيل دون تجديد للآلات والمعدات ابان الاحتلال الاسرائيلي . واستعاد حقل مرجان بعض ما فقده بعد عمليات الحقن بالماء ، واتساحه حاليا ثلاثة أمثال الحقول الاخرى مجتمعة .

وقد نجحت مصر في اجتذاب الشركات الاجنبية للتنقيب على النفط . وساعد على ذلك التأميم الجزئي او الشامل لمصالح تلك الشركات في الشرق الاوسط وأمريكا الجنوبية ، وازدياد نشاط الشركات المستقلة . وتشترك في البحث والاستغلال حاليا مع المؤسسة المصرية العامة للبترول شركات امريكية وإيطالية وفرنسية وبريطانية ويابانية ، مع التركيز على منطقة البحر الاحمر وخليج السويس والدلتا والصحراء الغربية . وتدفع الشركات مبلغا يتفق عليه عند توقيع العقد ، وتتمهد باتفاق مبلغ معين خلال فترة يتفق عليها . وعند اكتشاف البترول بكميات تجارية تحصل الشركة على ٤٠٪ من الانتاج مقابل ما تكبدته من نفقات البحث ، ويقسم الباقي بين الشركات والمؤسسة العامة للبترول التي تحصل عادة على نصيب من الفائض يتراوح بين ٧٥٪ و ٨٥٪ . والمتنظر ان يزداد اتفاق الشركات على البحث والتنقيب الى ٦٥٠ مليون دولار سنويا حتى سنة ١٩٨٠ ، في ظل عقود اشترك في الانتاج تعتبر مرضية للطرفين ارتفع عددها مؤخرا الى ٣٣ عقدا . وقد زادت في السنوات الاخيرة عمليات البحث الجيوسولوجي والحفر التجريبي كما زادت واردات آلات الحفر .

هذا وتقدر احتياطات مصر المؤكدة بحوالي ٢٧٧ بليون برميل من النفط ، و ٣ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي ، الذي يسير

انتاجه وفق التوقعات . وفى سنة ١٩٧٥ بلغ الانتاج ١١ مليون طن :
يؤول للحكومة منها ستة ملايين والباقي نصيب الشريك . وهناك دلائل
على نجاح السياسة الجديدة اذ يقدر ان يزيد الانتاج من ١٧ مليون طن
سنة ١٩٧٦ الى حوالى ٤٠ الى ٥٠ مليون طن سنة ١٩٨٠ يؤول ٧٥٪
منها للحكومة ، ويسهم ايرادها فى خفض عجز ميزان المدفوعات ،
وبالتالى فى خفض الحاجة الى القروض الاجنبية (١) . وتشير التقارير
وتصريحات المسؤولين الى ان ايراد مصر من النفط سنة ١٩٨٠ ، بما
فى ذلك اتفاق الشركات سوف يرتفع الى بليونى دولار سنويا . وربما
وصل ايراد النفط والغاز معا بعد استقطاع نصيب الشريك الى ١٢
بليون دولار فى اوائل الثمانينات اى نحو ثلاثة اضعاف ما كان عليه
سنة ١٩٧٦ . غير انه يجب الحذر من التعويل على البترول وحده فى
حل مشكلتنا دون محاولة جادة لزيادة الصادرات الاخرى .

ومنذ سنة ١٩٥٢ حدث توسع كبير فى طاقة معامل التكرير القائمة
الى نحو ٢٣٠ الف برميل يوميا ، فضلا عن انشاء مصفاة جديدة فى
الاسكندرية واخرى فى طنطا . كما نفذت بعد سنة ١٩٧٦ سياسة
الاتسار الجغرافى للمصافى ، بدلا من التركيز فى السويس . وكان
المقرر فى الخطة الجديدة رفع طاقة معامل التكرير من ٩ ملايين طن
حاليا الى ١٦ مليون طن سنة ١٩٨٠ ، وانشاء مصفاة ضخمة برأس
غربى فى الاسكندرية ، وتكوين شركة جديدة بالاشتراك مع شركة
بونيون كارييد لانتاج زيوت التشحيم والبتروكيماويات . الا أنه يعاد
النظر فى هذه المشروعات حاليا ، فى ضوء الزيادة فى الطاقات غير

(١) كانت صادرات مصر من النفط ومشتقاته فى سنة ١٩٧٥ تتأخر كثيرا
بنحو ٢٦ مليون جنيه ، مقابل ٩٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ . وفى سنة ١٩٧٦
تأخرت الصادرات نصف الانتاج المحلى وبلغت قيمتها ٥٠٠ مليون دولار . وهكذا بدأ صانى
سياسات النفط يظهر فائضا . وقد أعلن رئيس الوزراء مؤخرا ان قيمة انتاج النفط زادت الى
١٣٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٦ . وان المقدار ارتفعها الى ٢١٠ ملايين جنيه سنة ١٩٧٧ .
والى ١٥٠ مليون جنيه سنة ١٩٨٠ .

المستغلة في مصافي البترول في اوربا ، وتهادى الطلب العالمى على النفط . وقد بدأ خط الانابيب الجديدة بين عين السخنة وسيدي كرير عمله خلال سنة ١٩٧٧ بطاقة ابتدائية ٦٠ مليون طن سنويا ، والمتنظر ان يدر الخط الجديد الذى تكلف ٤٠٠ مليون دولار دخلا سنويا قدره ٥٠ مليون دولار بغرض عمله بأقصى الطاقة المتاحة . كما تجرى البحوث حاليا في جدوى مضاعفة طاقة خط السويس/الاسكندرية في ضوء الطلب المتوقع . غير انه تقرّر تأجيل انشاء خط انابيب جديد بين السويس ودمياط ، يمول بقروض من حكومة ايران ، الى ان تستين حالة الطلب العالمى .

(ج) وثمة مصادر أخرى للإيرادات غير المنظورة ، بعضها قديم مثل السياحة ، والبعض الآخر حديث مثل تحويلات المهاجرين ، التى تبلغ حاليا ١٠٠ مليون جنيه ويتوقع زيادتها مستقبلا . ونشير باختصار فيما يلى الى احتمالات نمو السياحة في مصر .

ظل عدد السائحين على حاله ، مع تغيرات طفيفة من سنة لآخرى ، في الخمسينات واولئ الستينات ، ثم زاد العدد في منتصف الستينات الى حوالى نصف مليون ، نصفهم من العرب ، كما زاد عدد الليالى التى يمضونها في البلاد وزاد انفاقهم . وقد تراخت حركة السياحة في ١٩٧٣ واولئ ١٩٧٤ في اعقاب الحرب ، ثم بدأت في الاتعاش بعد ذلك . وبلغ عدد السائحين ٨٠٠ الف سنة ١٩٧٥ ومجموع عدد الليالى التى قضوها في البلاد نحو ستة ملايين ليلة (١) ومجموع انفاقهم ٨٦ مليون جنيه ، بزيادة ٤٠٪ عن السنة السابقة . والامل مضاعفة العدد في الثمانينات لتدر السياحة دخلا يصل الى ١٥٠ مليون جنيه . ويلاحظ ان قادرا من إيرادات السياحة يجد طريقه حاليا الى زيادة حيازة اصحاب

(١) في النسخة الأشهر الأولى من سنة ١٩٧٦ بلغ عدد السائحين ٧٥٠٠٠٠ سائح

وعدد الليالى السياحية التى قضوها في البلاد ٢٠٠ مليون ليلة .

الشقق المفروشة والفنادق الخاصة من العملات الاجنبية • وينفق بعض السائحون ارصدتهم المجمدة في مصر او يشترون العملة المصرية بخصم كبير تسبب في زيادة الحصيلة مقومة بالعملة المصرية • وتجذب السياحة حاليا قدرا من الاستثمارات العربية ، وخبرة الشركات الاجنبية في الادارة والتسويق • ومن المقرر زيادة عدد الغرف المتاحة في فنادق القاهرة ٣٠٠٠ غرفة بعد التوسعات والانشاءات الجديدة • غير انه يقتضى مراقبة الانشاءات الفندقية ، والحد من التوسع المفرط في انشاء الفنادق الفاخرة والاضافات الى الفنادق الممتازة الحالية مع اعمال فنادق الدرجة المتوسطة • كما يتطلب الامر مزيدا من العناية بالمرافق الاساسية مثل تسهيلات نقل السائح في المدن والى الاماكن الالثرية ، وتحسين المناطق السياحية وتنظيفها من الادوان المتراكمة بقربها ، فضلا عن تنويع المواقع السياحية وتوفير وسائل الاتصال السريع بالعالم الخارجى • ومهما يكن من امر فانه يتعين عدم التغالى في تقدير امكانيات مصر السياحية وفائضها من العملات الاجنبية ، كما يقتضى دراسة عائد الاستثمار فى السياحة بالقياس الى عائد الاستثمار فى صناعات التصدير او تعويض الاستيراد •

نخلص من ذلك الى أن هناك دلائل على احتمال تحسن ميزان المدفوعات المصرى وتخفيض الضغوط التى تعرض لها مؤخرا ، وبخاصة اذا نجحت الجهود الحالية لتحقيق السلام والاستقرار السياسى وتحويل قدر كبير من الموارد المخصصة للدفاع الى الاستثمار ، غير أنه يحسن أيضا مواصلة المفاوضات للاتفاق مع الدائنين ، بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى ، على اعادة جدولة الديون وتحويل الدين السائر الممثل فى تسهيلات ائتمانية الى دين طويل الأجل • مع استخدام جانب من موارد صندوق الخليج الحالية والمستقبلية لتحقيق ذلك الهدف • كما يتعين زيادة الصادرات الصناعية وخاصة السلع الهندسية مكثفة العمالة لتسهم فى خفض عجز الميزان التجارى •

الباب الخامس

تَقْيِيمُ الْأَدَاءِ

القطاع العام وأجهزة التخطيط

■ الفصل الأول

مشكلات التخطيط:
الاعتبارات النظرية

الاعتبارات النظرية

في أعقاب حرب ١٩٧٣ ، احتدم الجدل بين المفكرين وفي وسائل الاعلام ، حول انجازات الثورة . وكان محور المناقشة هو : « هل حققت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ؟ ولم تكن المناقشة عميقة او موضوعية ، ووجد فيها البعض سيلا للنيل من الثورة كحدث هام في تاريخ مصر ، وكتجربة رائدة في الشرق الاوسط . وتركز النقد في الواجهة الآتية : الفشل في تحقيق الاكتفاء الذاتي في الزراعة ، وعدم انوفاء بالوعود المسرفة لرفع مستوى معيشة الكثرة ؛ وعجز الحكومات المتعاقبة عن تزويد الجهد بمواد التموين الاساسية في سهولة ويسر ، وفشل الدولة في تدبير المساكن لدوى الدخل المحدود . وفي تحسين المرافق في المدن . واخيرا الادعاء بفشل التخطيط والقطاع العام فشلا ذريعا ، واقرن ذلك بايراد احصاءات خاطئة لاثبات خسائره .

وفضلا عن ذلك أثار النقاد الشكوك حول الاحصاءات الرسمية الحسابات القومية التي تظهر زيادة في الدخل القومي ولكل نسمة ، بمقولة انها تتسم بالمغالاة ، ولأن الارقام القياسية المستخدمة لتعديل

النتائج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية واظهاره بالاسعار الثابتة ، لا تمثل نسبة التضخم الحقيقية ، ولان الارقام تعطى أهمية كبيرة لقطاعات الخدمات التى نمت فى عهد الثورة . واستنادا الى قائمة الاتهام هذه نادى النقاد بزيادة دور القطاع الخاص والاستثمار الخاص والاستثمار الاجنبى العام والفردى فى ظل ما اطلق عليه « سياسة الافتتاح » . وأملهم المعلن او المستتر هو العودة الى نظام اقتصادى عماده سيادة المستهلكين وحرية الاتاج والملكية الفردية : يلعب فيه جهاز السعر دورا رئيسيا . ومن جهة اخرى يقول المدافعون عن تجربة التخطيط وتوسع القطاع العام بأنها كانت تجربة رائكة ، ومن ثم لا بد ان تواكبها الاخطاء ، فضلا عن انها واجهت صعوبات جساما ، واستترافا متصلا للموارد فى الحروب المتعاقبة مع اسرائيل ، وفى الكفاح مع الدول العظمى ، أضف الى ذلك النمو السكاني الهائل الذى زاد معه عبء التامين ، وأدى الى زيادة الاستهلاك الفردى والحكومى ، على حساب الاستثمار . ويذكر هؤلاء ضمن الانجازات خفض التفاوت فى توزيع الثروة والدخل ، وتنفيذ مشروعات الرى وضبط النيل بعد اهمالها قرابة نصف قرن ، والدفعة التصنيعية الكبرى ، والاكتشافات النفطية الجديدة ، فضلا عن نمو الدخل القومى بنسب متواضعة ، بعد فترات طويلة من الركود ، واطراد التقدم بمعدلات غير مسبوقه فى التعليم والصحة والتأمين الاجتماعى وغيرها من الخدمات .

وتذكرنا هذه المناظرة بالمناقشات التى دارت فى الاتحاد السوفيتى فى أعقاب ثورة ١٩١٧ . بعد ثمر السياسة الجريئة المسماة « بشيوعية الحرب » ، وخلال تطبيق ما أطلق عليه « الميامة الاقتصادية الجديدة » . وفى أواسط العشرينات ، ظهر فى الاتحاد السوفيتى فريق من القادة السياسيين ورجال الفكر يعارض التملك

الحكومي الشامل لعوامل الإنتاج ، مستندين الى صعوبات التخطيط وأخطائه في ظل جهاز حكومي ضعيف ناء بالاعباء التي القيت عليه . ونادى هؤلاء بالتمويل على القطاع الخاص في تمويل التنمية ، والمودة الى الحوافز التقليدية التي تتمثل أساسا في الربح وجهاز الثمن . وانتهى الامر في اواخر الثلاثينات بترجيح الرأي القائل بالنسير قدما في التخطيط مع العمل على دعمه وتلافي الاخطاء قدر المستطاع ، مع التوسع في المزارع الجماعية والحكومية على حساب الملكية الخاصة في الأرض .

والمناقشات الحالية في مصر في معظم صورها ، قليلة البجدوى ولا تسهم بالجدية أو الالتزام بالنقد العلمي . اذ لا معنى الآن للمفاضلة بين القطاعين العام والخاص بعد ان اتقلت ملكية قطاع الاعمال المنظم في الصناعة ، والاشراف الكامل عليه الى الدولة ، مع استحالة الرجوع عن ذلك . ولا معنى للمطالبة بتوسع كبير في القطاع الخاص : اذ أنه بوضعه الحالي يركز على عمليات التجارة ، ويعجز عن تدبير مدخرات تكفي لدفع عجلة التنمية بحال من الاحوال ، فضلا عن قلة عدد المنظمين ، وتركز الكفايات الفنية والادارية المدربة في القطاع العام . والنشاط الزراعي يخضع حاليا لتوجيه الدولة الشامل من حيث تحديد مساحة المحاصيل ، وأسعار البيع وأسعار المدخلات والتسويق مما يخفض مجال القرارات الخاصة . وقطاع البنوك والتجارة الخارجية في السلع الرئيسية ايضا في نطاق القطاع العام واشرافه الشامل . والامر كذلك في قطاع النقل .

ولا معنى للمهاترات حول الرأسمالية والاشتراكية ، بعد أن تغير الوضع في الأولى بفصل الملكية عن الادارة في الشركات المساهمة الكبرى . اذ أن الامر يتطلب التركيز على وسائل رفع معدلات الأداء في القطاع العام ، وازالة الاختناقات التي تواجهه ، واضفاء مزيد من

السلطات على رجاله . ولا بأس مع ذلك من السماح للقطاع الخاص ورأس المال الاجنبي بالمجال الذى يؤمنه الميثاق وورقة أكتوبر ، ومنحهما مزيدا من التسهيلات فى ادراك واع أنه لا يمكن ان تتوقع منهما الكثير . ولا بد لتحقيق الاهداف المرجوة لنمو معتدل فى الناتج المحلى من زيادة اعتمادات التنمية ، وخفض نسبة الاستهلاك العائلى . والعام الى الناتج الاجمالى المحلى ، الى نحو ٨٠٪ . ويساعد على ذلك انحصار خطر الحرب الشاملة التى يستنفد الاستعداد لها قرابة ٢٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى . ويمكن فى اطار التخطيط المركزى استخدام جهاز الثمن ، والخوافز التقليدية فى حدود ضيقة ، لتحقيق توازن العرض والطلب من بعض السلع وعوامل الانتاج .

ومهما يكن الامر ، فان الحوار الدائر حول « الاشتراكية » يتسم بالغموض الشديد : اذ ليس هناك نموذج موحد للاقتصاديات الاشتراكية . فهى تختلف فى الاتحاد السوفيتى عنها فى دول أوروبا الشرقية الاعضاء فى الكوميكون ، وفى الصين عنها فى كوبا . ومع وجود سمات مشتركة ، فأن الانظمة الاشتراكية تختلف من حيث مدى تركيز سلطة اصدار القرارات الاقتصادية ، وملكية الدولة لعوامل الانتاج ، وفى مدى التجاء السلطة الأمرة العليا الى القسر فى توجيه الاستثمار والاستهلاك والمالة . وتبين تلك النظم ايضا فى مدى الاعتماد على جهاز الثمن وحرية المستهلكين فى الاختيار . وتختلف الانظمة « الاشتراكية » بوجه خاص من حيث مدى الاعتماد على الادخار الجماعى والاجبارى فى تمويل الاستثمار ، وبخاصة بشأن فرض مدخرات اجبارية عالية على قطاع الزراعة وعلى الناملين . فقد استند التوسع الصناعى السريع فى الاتحاد السوفيتى مثلا على الاستيلاء الجبرى على المحاصيل بثمان بخص وعلى حشد الفلاحين والملوك السابقين فى المزارع الجماعية والتعاونية (كولكوزى)

وسوفكوزى) وتحويل المدخرات الى الصناعة • وبالمثل تمثت
تفحيع الطبقات العاملة فى تقييد الاجور الحقيقية ، واتساج سلع
الاستهلاك ، بما فيها السكن ووسائل النقل ، بنسب تقل عن نسبة
زيادة الناتج القومى او حاجة السكان • وتختلف سياسات الدول
الاشتراكية أيضا من حيث مدى تغليب سلع الاستثمار على سلع
الاستهلاك •

وعلى عكس الاعتقاد السائد فى مصر لم تكن سياسات الدول
« الاشتراكية » تستند الى مبادئ أو فلسفات ، بل أملتھا غالبا
اعتبارات الساعة (البراجماتية) • مثال ذلك انه عندما تحرجت الامور
وعمت الفوضى فى فترة اشتراكية الحرب ، عاد الاتحاد السوفيتى
سنة ١٩٢٢ فترة من الوقت الى الحوافز التقليدية ، التى اعتبرھا
ماركس من ركائز النظام الرأسمالى وصب عليها جام غضبه • واتاح
ذلك التحول المفاجيء فسحة من الوقت للاعداد للتخطيط الشامل ،
الذى بدأ مع مشروع الخمس السنوات الاولى سنة ١٩٢٩ • ومن
الخطا الحسيم الادعاء بان النظم الاشتراكية كانت تطبق فى نظامها
الاقتصادى نظريات ماركس وانجلز وخلفائهما : لينين وهلفردنج
و روزا لوكسمبورج • اذ لم يترك هؤلاء مخططا للعمل يسترشد به
عند تولى البروليتاريا الحكم ، ومهما يكن الامر فاذ مقدرات الدول
المختلفة اقتصاديا لم تكن تدور بخلد ماركس فى كثير • بل كانت
تنبؤاته ودراساته واهتماماته الاولى تتصل بمستقبل اقتصاديات
الدول الصناعية وخاصة بريطانيا ومانيا التى سار النظام الرأسمالى
فيھا شوطا كبيرا •

وخلال الستين السنة التى انقضت منذ ثورة اكتوبر تطورت
اقتصاديات الدول الرأسمالية تطورا كبيرا ، كان من مظاهره التوسع
فى التأمين للتخفيف من حدة الازمات الدورية ولمنع الاستغلال

الاحتكارى ، او لتحقيق وفورات الانتاج الكبير او لتزويد المنشآت
 بالفلسة او المعصرة بالتمويل ، ولا اعتبارات تتعلق بالعمالة ، وزيادة
 تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية الذى يتمثل فى زيادة نسبة ما
 تنتجه المؤسسات الحكومية والقطاع العام من سلع وخدمات الى
 الناتج المحلى الإجمالى ، وزيادة نصيب الدولة منه عن طريق الضرائب
 والقروض . ومع تطور الانظمة الاقتصادية المعاصرة ، أصبحت
 الفروق بينها فروقا فى الدرجة . اذ تمارس الدول الرأسمالية العتيدة
 قدرا من التخطيط ، وتمتلك الدولة فيها قطاعات هامة (١) . ومن
 جهة أخرى يسمح بعض الدول « الاشتراكية » بدرجات متفاوتة من
 الملكية الفردية ، وخاصة فى الارض ، ومن الاعتماد على جهاز الثمن
 وعامل الربح .

ويقوم النظام السوفيتى الذى يتسم بدرجة عالية من المركزية ،
 على التخطيط متوسط المدى وطويله . ويقرر المشرفون على الحزب
 الشيوعى ، وهم السلطة الآمرة العليا ، أوجه استخدام موارد المجتمع ،
 ونسبة الزيادة السنوية المستهدفة فى الناتج القومى الاجمالى ،
 وتوزيع الانتاج الاضافى بين السلع الاستهلاكية والانتاجية
 والوسيلة . ويتم على مستوى ادنى من المسئولية فى الوزارات
 والجمهوريات اعداد سياسات التنمية الاقليمية واتخاذ القرارات الفنية
 بشأن نسب مزج عوامل الانتاج ، وبحث وسائل تخفيض التكلفة
 وتحديد أماكن توطن الصناعة ، وما الى ذلك . وعلى هذا المستوى
 أيضا تتخذ القرارات الفنية الأخرى بشأن الانتاج والاختيار بين

(١) ينتج القطاع العام فى المملكة المتحدة ١١٪ من القيمة المضافة ، ويشغل ٨٪ من
 المال ويبلغ ١٦ من الاستثمارات . وقد أسست المملكة المتحدة مؤخرا صناعة الطائرات
 وبناء السفن . ويطالب فريق من حزب العمال بتأميم البنوك الأربعة الكبرى و٧ شركات فى
 قطاع التأمين . والقطاع العام فى فرنسا وإيطاليا واسع النطاق . والقطاع العام فى السعودية
 والكويت كبير وزاد نشاطه بعد تأميم صناعة النفط كليا أو جزئيا . كما قامت حكومة الكويت
 مؤخرا بتأميم صناعة البتروكيماويات .

البدائل المتاحة . فيقرر مثلاً ما إذا كان من الأجدي تركيز انتاج الكهرباء في عدد قليل من الوحدات الضخمة ، أو انتاج نفس القدر من الطاقة من عدد كبير من محطات التوليد المتناثرة . ويتقرر أيضاً الاختيار على مستوى الاقليم بين المصادر المختلفة للطاقة التقليدية والحديثة (الفحم والنفط والغاز الطبيعي وتوليد الكهرباء من مساقط المياه أو من الطاقة الذرية) بالتنسيق مع السياسة العامة للدولة . وبالمثل تبحث مشروعات الري والصرف وضبط الانهار وتجري المفاضلة بين التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة ، أو على عدد كبير ، صغير الحجم نسبياً .

والمبادئ التي تحكم اتخاذ القرارات الاقتصادية الفنية الهامة أصبحت متشابهة الى حد ما في النظامين الاقتصاديين اللذين يتنازعان مكان الصدارة في عالمنا المعاصر . اذ ليس صحيحاً ما يدعى البعض من أن قرارات الاستثمار تتخذ في الاتحاد السوفيتي دون ما اعتبار للتخفيف الزمنى أو سعر الفائدة ، بمقولة أن ماركس أدمج الفائدة مع ربح رأس المال وربع الارض في الثالوث غير المقدس للدخول المحرمة . وواقع الحال ان الاختيار بين البدائل المتاحة هناك ، من حيث استخدام رأس المال يتوقف على مدى استعداد السلطات العليا لتزويد المشروعات بالموارد اللازمة للاستثمار على درجات متفاوتة من الكثافة الرأسمالية . وتتخذ القرارات على ضوء دراسات مستفيضة . شأن ذلك ما يقرره الاقتصادى الأمريكى أرمسترونج بصدد الاستثمار في الطاقة الكهربائية . ذلك أن انشاء محطة كهربائية ضخمة يستلزم استثماراً يزيد عن الاستثمار في عدد من المحطات المتوسطة تنتج نفس القدر من الطاقة ، بينما مصاريف التشغيل الجارية للوحدة في الحالة الأولى تقل عنها في الحالة الثانية نظراً للوفورات الفنية لانتاج الكبير، بينما تكون مصاريف نقل الطاقة الى أماكن الاستهلاك أعلى . ويتم

الاختيار بين البديلين في الاتحاد السوفيتي على أساس فترة تغطية التكاليف (Pay Off Period) وهي المدة التي يتم خلالها استمواض فرق التكاليف الثابتة . وفي النظام الرأسمالي ، من جهة أخرى يتقرر الاختيار من حيث درجة تكشيف رأس المال في ضوء مقارنات بين عائد رأس المال المستثمر في البديلين وتكلفتهما من جهة ، والوفر الناتج عن الانتاج الكبير من جهة اخرى .

وليس في كل ما تقدم ما يوحي بأن النظامين الرئيسيين أصبحا متشابهين تماما أو أن الفروق بينهما قد تلاشت . اذ تظل هناك فروق هامة . فيقوم الانتاج في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا واليابان في الأغلب على الملكية الفردية في الأرض ورأس المال . بينما نطاق تلك الملكية في الاتحاد السوفيتي محدود للغاية . وفي الدول الرأسمالية يتم في أسواق المال والسلع وعوامل الانتاج توازن الطلب والعرض بطريقة تقريبية . والمحرك الأول للنشاط الاقتصادي في تلك الدول هو الربح . الذي يحكم حجم الاستثمار في النواحي المختلفة . فزيادة الطلب على سلعة تؤدي الى زيادة أرباح المنتجين . ولما كان هؤلاء يسعون لزيادة أرباحهم تجذب الصناعة الراجعة عوامل الانتاج اللازمة للتوسع من استخدامات أخرى يعرض الناس عن استهلاكها أو يخفضونه . ويقرر الثمن السائد ، في ضوء تفاوت الدخول ، من يحصل على السلع والخدمات وعوامل الانتاج المتاحة . ومن يحرم منها . وقلما تلجأ الدول الرأسمالية في أوقات السلام الى توزيع السلع بالبطاقات أو تحديد الأسعار ، فيما خلا أسعار الفائدة والعرف وأسعار السلع التي لا مناص من انتاجها في ظروف الاحتكار . بل يتم التوزيع في ضوء الطلب الفعلي المستند الى قوة شرائية كافية .

وبعد هذا العرض النظري المختضب ، ننتقل الى تحديد مكان

الاقتصاد المصرى بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى من حيث مدى سيادة المستهلك ، ونطاق الملكية العامة ، وسلطة المنتظمين فى القطاعين العام والخاص . ويتمتع المستهلك المصرى بدرجة من الحرية فى اتفاق الدخل المتاح بين مختلف السلع والخدمات يتوقف على قدرته الشرائية . غير ان الحكومة تؤثر فى مسار الاتفاق بشقيه . ويتضح ذلك من تصاعد نسبة الاتفاق العام ، الخاضع لتوجيه الدولة المباشر ، الى الناتج المحلى الاجمالى الى ٢٦٪ فى أوائل السبعينات ، مما يعنى توجيه جانب كبير من الاستهلاك الى الخدمات المشتركة . وهناك قيود أخرى على حرية المستهلكين من حيث التفضيل السلمى واتفاق الدخل . فالحكومة تقتطع من الدخل المتاح للاستهلاك بفرض انضرائب الجمركية و « فروق الأسعار » واستقطاعات التأمين من جهة ، وتضيف اليه عن طريق اعانات الدعم والتحويلات المجانية من جهة أخرى . فالضرائب بطبيعة الحال تحد من طلب المكلفين على السلع والخدمات ، بينما تؤدي الاعانات الى توسع الطلب .

وتحدد الحكومة الاتفاق الخارجى على السلع والخدمات عن طريق حظر استيراد بعض السلع بثبات ، وضغط استيراد البعض الآخر فى حدود ما تسمح به الموازنة النقدية ، وحصيلة السوق الموازية ، التى يرتفع سعر الصرف فيها كثيرا عن السعر الرسمى ، بقصد الحد من طلب الجمهور وأرباب الأعمال على العملات « الصعبة » . وفضلا عن التأثير غير المباشر فى الاسعار تحدد الحكومة استهلاك بعض السلع الأجرية الضرورية (١) (Wage Goods) مباشرة فى حدود المصرح به فى البطاقات ، وبفرض التسعير الجبرى . والهدف هنا الا يستأثر أصحاب الدخل المرتفع بتلك السلع ومن ثم تحرم منها الكثرة . وأخيرا فإن الحكومة تمارس توزيع السلع الاستهلاكية عن طريق المجمعات الاستهلاكية ، وهى تملك عددا من المتاجر فى المدن .

(١) أى السلع التى تستهلكها عادة الطبقات العاملة .

كما توزع المدخلات الزراعية عن طريق الجمعيات التعاونية ومؤسسة الائتمان الزراعى •

ويمارس القطاع العام فى مصر نصيبا كبيرا من التجارة ، اذ تتولى شركاته تصدير المحاصيل الزراعية الرئيسية والمصنوعات واستيراد مستلزمات الانتاج • كما يستأجر القطاع العام بنصيب كبير من النشاط السياحى ، وان كان الاتجاه الحديث يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار فى هذا القطاع • واذا ما انتقلنا الى مجال الانتاج ، نجد ان الملكية العامة تشمل جانبا كبيرا من رأس المال الثابت فى مصر يتمثل فى رأس المال الاجتماعى مثل المدارس والمستشفيات ، وتسيطر الحكومة على وسائل النقل الكبرى : السكك الحديدية وقناة السويس وخطوط الاقاييب والموانى والطيران المدنى • وتملك البلديات وسائل النقل العام فى المدن وبين الاقاليم • ويملك القطاع العام معظم وسائل النقل المائى الداخلى والبحرى ، وان سمحت الحكومة مؤخرا باشاء شركات ملاحه خاصة بالاشتراك مع رأس المال العربى والاجنبى • وفى مجال الانتاج الزراعى تملك الحكومة دائما الاستثمارات فى الرى والصرف والاستصلاح • وكان التوسع فيها ولا يزال من اختصاصها •• ويتولى الاشراف والادارة والتوجيه فى بعض هذه النشاطات هيئات عامة متخصصة مثل هيئة السكك الحديد وهيئة قناة السويس أو شركات مساهمة تخار الحكومة رجال الادارة العليا فيها •

وكان نصيب الحكومة من الانتاج الصناعى قليلا عند قيام الثورة الا انه زاد نتيجة توسعها فى الاستثمار الجديد ، وخاصة منذ سنة ١٩٥٧ • واصبحت بعد التأمينات المتعاقبة فى اوائل الستينات تملك جانبا كبيرا من رأس مال الشركات الصناعية المساهمة ، وشركات الاشخاص الكبرى • واشراف الحكومة كامل على قطاع التعدين ،

وتسهم بنصيب فى استغلال البترول وتؤول اليها حصة من الانتاج بعد استقطاع نصيب الشريك ، وقد سمحت مؤخرا للشركات الاجنبية بالاستغلال المباشر على أساس المشاركة . ولا يعتد فى الرد على ذلك بأن الافراد لا يزالون يملكون بعض أسهم الشركات المساهمة فى القطاع العام مثل شركة راكتا وبعض شركات الغزل . فذلك قدر ضئيل . وعلى أية حال لا يملك ممثلو المساهمين التأثير فى القرارات الهامة حتى بعد ان سمح لهم بحضور الجمعيات العامة اذ ان دور تلك الجمعيات ضئيل لا يذكر . ويعمل فى القطاع العام الصناعى حاليا نصف عدد عمال الصناعة وينتج $\frac{75}{100}$ من الانتاج الكلى . وينما الغلبة للملكية الحكومية فى قطاعات الصناعة والنقل والتعدين والطاقة والبترول فان نصيبها من ملكية الارض قليل ، ويشغل فى قطاع حكومى صغير هو الاراضى المستصلحة التى تظل فى حوزة شركات الاستصلاح لحين توزيعها على صغار الملاك .

واذا ما انتقلنا من الملكية الى الادارة نجد ان سلطة الاشراف وتوجيه الاستثمار من اختصاص الوزارات ومجالس القطاعات التى حلت محل المؤسسات العامة ، والهيئات العامة المتخصصة مثل الهيئة العامة للتصنيع ومجمع الحديد والصلب . الخ . وقد تمتع رجال القطاع العام المنظم لفترة بسلطات واسعة من حيث تقرير حجم الانتاج والصيانة والتصدير وتحديد الاسعار . غير أنه فى السنوات الاخيرة زاد نفوذ الوزراء على قطاع الاعمال المنظم . وتفرض حاليا قيود شديدة على حرية رجال القطاع العام فى التصرف فى مخصصات الاستثمار والاحلال والتجديد ، مودعا الى ان الحكومة هى المصدر الاول للتمويل المحلى والخارجى لاستيراد الآلات ومعدات الانتاج . وتتخذ الحكومة ايضا أسعار الفائدة ، وتوجه البنوك وشركات التأمين لاقتراض قطاعات ذات أولوية خاصة أو الاشتراك فى رأس

مالها • وتنفذ الحكومة، والقطاع العام ٩٠٪ من الاستثمار المخطط الجديد • ولا يقتصر الأمر على توجيه قرارات الاستثمار بل تسيطر الحكومة أيضا على توزيع الأرباح مباشرة في الجمعيات العامة ، وتجبر الشركات على استثمار جانب من أرباحها في سندات حكومية، وتخفيض أرباح الشركات بما يوزع على العمال من نصيب في الربح ، وما يخصص لهم من اعتمادات في حسابات التوزيع للخدمات المركزية. وأصبحت الحكومة المصدر الأول للأدخار من صافي حصة التأمينات ونصيبها من إيرادات قناة السويس وأرباح الشركات المحتجزة • وتملك التأثير في حجم الادخار عن طريق تعديل اعتمادات الدعم ، وسياسة الأجور وتحديد أسعار البيع في معظم القطاعات •

وإذا ما انتقلنا إلى قطاع الأعمال غير المنظم نجد صورة أخرى. فالملكية العامة في الأراضي الزراعية قليلة لا تتجاوز ٥٪ من المساحة • ومع ذلك فإن مجال التدخل الحكومي فيها كان دائما كبيرا ، واتسم نفاذها بعد الثورة : من حيث تحديد الزمام وأسعار المحاصيل والمدخلات ، بما في ذلك الائتمان الزراعي • ويتم ذلك بطريقة مباشرة عن طريق هيئات التلخيص الزراعي والجمعيات التعاونية التي تقوم بشراء المحاصيل ، وتقديم المدخلات للزراع بأسعار مدعومة • غير أن رقابتها على الإنتاج غير كاملة إذ يسهل التهرب من قرارات الزمام والتوريد ، وتحدد الحكومة الحد الأدنى للأجور الزراعية ، كما تحدد الإيجارات بالنقد والمزاولة • وتقرض الدولة الحد الأقصى لملكية الفرد والأسرة من الأراضي الزراعية • وتحديد أسعار الحاصلات الزراعية كان ولا يزال وسيلة امتصاص بعض الدخل من الزراعة • ومن هنا التهرب من إنتاج القطن والجنوب ، وهي الحاصلات الخاضعة للرقابة إلى الفواكه والبرسيم والخضراوات التي لا تخضع لقدر كبير من

الرقابة . وقد لجأت الحكومة مؤخرا الى الحوافز النقدية ورفع اسعار المحاصيل التي يلتزم المزارعون بتوريدها بكميات محددة .

وهناك بعض الحرية للاستثمار الفردي في قطاع الاسكان غير أن الحكومة تتدخل في تحديد أسعار المدخلات مثل الأسمنت والأخشاب وإيجار المساكن وشروط البيع ، وتسهم شركات قطاع الاسكان في انشاء الوحدات السكنية لذوى الدخل المحدود . وتتدخل الحكومة ايضا في نشاط القطاع الخاص . فهي ترخص بإنشاء المصانع وتوسعها ، وتفرض الرقابة الصناعية والتوجيه القياسى . وتحدد الحد الأدنى لأجور العمال وتقيّد من سلطة المنظمين ازماءهم . والاستثمار في قطاعات محددة حكر على القطاع العام . وهناك قيود على سلطة القطاع الخاص في استيراد الآلات والسلع الوسيطة . وفيما خلا هذه القيود ، يتمتع أرباب الاعمال في القطاع بسلطات واسعة . ونخلص من ذلك الى أنه في القطاع الخاص الزراعى والصناعى لا يزال مالك الارض أو المنظم يتمتع بسلطات واسعة في التوجيه والادارة والاستثمار فى ضوء اعتبارات الربحية فى حدود ، يظهر التدخل الحكومى المتعددة وتشريعات العمل .

أشرنا فيما سبق ان التخطيط يمر بمراحل مختلفة . ففي المستوى الأعلى من المسؤولية تتخذ انقرارات القيادة : نسبة النمو المستهدفة لنتائج المحلى الاجمالى عامة وفى القطاعات المختلفة ، حجم الموارد التى تخصص للاستهلاك الخاص والعام والاستهلاك الوسيط ، ولاتنتاج سلع الانتاج . ويحدد فى المستوى التالى من المسؤولية الاطار العام لتنفيذ تلك القرارات . ويستعان فى ذلك بأساليب التخطيط المعروفة : أسلوب المدخلات والمخرجات (Input-Output Techniques) والبرمجة الخطية (Linear Programming) . ويتقرر على هذا المستوى حجم الانتاج من السلع الهامة . وتعد ميزانية البواد الرئيسية لتحقيق

التناسق بين الموارد المتاحة وبين احتياجات مختلف القطاعات ،
ويحدد أيضا نصيب كل قطاع من عوامل الانتاج ، واختيار المواقع
الرئيسية للتوسع (Leading Sectors) أى القطاعات الرائدة .
ثم هناك أخيرا قرارات تتخذ على المستوى الاقليمى أو أدنى من ذلك
فى ضوء الظروف المحلية والموارد المتاحة ، وقرارات أخرى تتخذ على
مستوى الوحدة الانتاجية .

وبينما يواجه النظام الرأسمالى الصعوبات المعروفة ، والتي
يعترف بها غلاة دعاة ، ومنها استنزاف الاحتكار وسوء توزيع
الثروة والدخل وتوالى الأزمات الدورية والنزاعات المالية ، والتضخم
العالمى والبطالة ، يواجه التخطيط المركزى الشامل صعوبات ذات
طبيعة مختلفة . وهذا شأن الأنظمة البشرية جميعا التى لم تبلغ الكمال
أبدا . والصعوبات الرئيسية فى التخطيط المركزى ، فضلا عن
صعوبات التنبؤ وتقدير الموارد المتاحة والطلب المرتقب ، هى أىة
تعديلات أساسية فى الخطة تجريها السلطة العليا تتطلب بالتعبئة
تعديلات سريعة ومتلاحقة عند المستويات الأدنى فى سلم الإدارة .
ويستغرق تنفيذ تلك التعديلات بعض الوقت ، وقلما يتم بسهولة
ويسر . وطبيعى أن يختلف مدى الصعوبات باختلاف الظروف
والملايسات . فالتخطيط فى دولة عدد سكانها قليل ومتطلباتهم محدودة
أسهل منألا عنه فى دولة مترامية الأطراف أهلة بالسكان . وهو أيسر
منألا فى دولة تتوافر فيها عوامل الانتاج والموارد الخارجة منه فى
الدول التى تفتقر الى الموارد . وتصبح مشكلات التخطيط فى نفس
الدولة أكثر تعقيدا مع زيادة السكان أو ارتفاع الدخل ، بعد تجاوز
مرحلة الانطلاق والنضج الاقتصادى وفى مرحلة الاستهلاك الكبير ،
عندما تتعدد السلع والخدمات بدرجة يصعب معها التنبؤ بالتغيرات
المحتملة فى الطلب . وتفصل فيما يلى ما أجملناه من أفكار تشابك

القرارات في ظل التخطيط الشامل ، وما يشهده تغير بعض العناصر الرئيسية في الخطة من صعوبات في التنفيذ .

عندما تتخذ السلطة العليا قرارا بتعديل حجم الانتاج في صناعة ما بالزيادة أو النقصان ، فإن ذلك القرار يؤثر حتما في العمالة والطلب على الموارد في الصناعة نفسها ، وفي الصناعات الأخرى المتصلة بها كمورد للمدخلات أو مستخدم للنتاج . مثال ذلك أن زيادة انتاج الأسمنت التي تقرر مؤخرا في مصر تتطلب توسع المصانع الحالية بإضافة أفران جديدة أو إنشاء مصانع جديدة . كما يقتضى الأمر زيادة كفاية وسائل نقل الأسمنت ومستلزمات انتاجه وتخزينه ، ويكون ذلك على حساب صناعات أو قطاعات أخرى تحرم من بعض الموارد التي حصلت عليها أو توقعتها . ويتطلب الأمر أيضا التنسيق بين العرض المحلي المتزايد من الاسمنت وبين مجموع الاستخدامات المتنافسة حسب الأولوية المقررة : الاسكان والمشروعات العامة ومشروعات الري والصناعة واحتياجات القوات المسلحة من الطرق والمنظارات والاستحكامات . وقرار السلطة الأمرة العليا في شأن التوسع في كهربة الريف يستتبع زيادة الانتاج من المصادر العالية ، أو خفض المتاح من الطاقة لمناطق الحضر أو للصناعة والنقل ، أو قد تقرر زيادة انتاج الكهرباء ، بما يستتبعه ذلك من تدبير مدخلات إضافية للاستثمار الجديد في توليد الطاقة ونقلها الى آلاف القرى . هذا الى أن القفل في تحقيق الأهداف في أحد القطاعات يؤثر حتما على قدرة سائر القطاعات المتصلة به في تحقيق أهدافها . ويتطلب كل ذلك تعديلات سريعة في الخطة حتى لا تظهر اختناقات أو فوائض تعوق سير الانتاج (١) .

وقد يواجه قرار السلطات العليا بزيادة انتاج إحدى السلع اختناقات عندما يصل الانتاج من المصادر الحالية إلى الطاقة القصوى ويتحتم عندئذ بناء مصانع جديدة ، أو وحدات جديدة في المصانع الحالية ، وتخصيص موارد إضافية لذلك يتطلب إعادة توزيع المواد في ضوء الظروف المتغيرة . واتخاذ قرار بزيادة نصيب الفرد من إحدى السلع التسويبية مثلا يتطلب اتخاذ قرارات مكاملة بشأن زيادة الانتاج أو خفض الصادرات . وإذا استقر الرأي على مواجهة زيادة الاستهلاك عن طريق الواردات فلا مناص من تخصيص عملات أجنبية إضافية لذلك ، وبالتالي يقتضى إعادة النظر في الموازنة النقدية . وثمة مثل هام آخر : فإن قرار السلطة العليا بزيادة التسليح في ضوء التطورات السياسية يقتضى أيضا إعادة توزيع عوامل الانتاج ، وترتب على ذلك آثار متناهية في التعقيد على مقدرات القطاعات الأخرى ، وعلى توزيع العمالة والاستهلاك الفردي ، واستخدام وسائل النقل والعمالة الأجنبية هدفها جميعا زيادة نصيب القوات المسلحة على حساب المتاح للقطاع المدني . وبالمثل يتطلب رفع الأجور وما في حكمها في الاقتصاد الموجه تدير السلع الأجرية لمواجهة لها ، أو امتصاص الزيادة في الدخول عن طريق خفض إعانات دعم السلع أو رفع أسعارها ، أو زيادة الضرائب أو التوسع في الإذخار الجماعي أو فرض أساليب أخرى للإذخار الإجباري .

ومن هنا أهمية التنسيق بين القرارات وسرعة تعديل الخطة في ضوء الظروف المتغيرة . وتظهر الصعوبات بوجه خاص عندما تجدّد أهداف للانتاج تزيد عن الطاقة ممثلة في عوامل الانتاج المتاحة بما في ذلك الموارد التي يمكن الحصول عليها بالاقتراض من العالم الخارجي . إذ يتطلب الأمر إعادة تقييم أولويات المشروعات ، وإستبعاد

البعض وتخفيض الموارد المخصصة للبعض الآخر في ضوء ميزانية معدلة للمواد الهامة •

وثمة صعوبات أخرى يواجهها الاقتصاد الموجه • فالرقابة على المشروعات أصعب منالا منها في ظل النظام الرأسمالي ، حيث المعيار المتعارف عليه للنجاح أو الفشل هو الربح أو الخسارة • والربح باعتراف كتاب الرأسمالية ومروجي مبادئها مقياس غير مرض في أحسن الظروف • والأنظمة المحاسبية في وضعها الحالي لا تعكس صورة حقيقية للإنجازات في فترات التضخم والانكماش • وفي الاقتصاد المخطط لا يمكن التمويل الى حد كبير على الأرباحية كمقياس للنجاح • اذ ان الاسعار المحددة اداريا تزيد عن التكلفة أحيانا ، وتقل عنها أحيانا أخرى بقصد تحقيق أهداف يضعها المسؤولون في مقام عال من الأولويات • ومن هنا الالتجاء الى معايير أخرى للحكم على الإنجازات ، مثل مدى النجاح في تخفيض التكلفة مثلة في أجور العاملين وثمان المواد المستخدمة عن كل وحدة ، ونجاح رجال القطاع العام في تحقيق أهداف الانتاج وانتصير أو تجاوزها • ومهما يكن الأمر فان تحقيق الأهداف يتوقف في كثير من الأحيان على قرارات للسلطات العليا خارجة عن ارادة المشرفين على المشروع بشأن توسع الصناعة أو انكماشها ، واتاحة مستلزمات الانتاج فضلا عن سياسات الاسعار والأجور والعمالة التي تقرر من عل ويلتزم بها المنفذون •

ويواجه النظام الاقتصادي المخطط مركزيا صعوبات استحداث أساليب التشجيع أى كيفية اثابة من ينجح في تحقيق أهداف الخطة ، أو في خفض التكلفة أو تحسين النوع ، وعقاب من يخطئ أو يفشل • وغالبا ما تلجأ الأنظمة الاشتراكية بعد فترة تقصر أو تطول ، الى الحوافز المادية ، أى المرتبات وما في حكمها من بدل التمثيل وانصبة

الربح (١) ، او ايثار المتنازين من رجال الادارة والعمال عند توزيع المساكن أو السيارات ، وحق قضاء العطلات في المصايف أو المشاتي أو السفر للخارج للترفيه . وبينما جزاء رجل الاعمال المقصر والمهمل في النظام لأرأسمالى هو الخسارة والافلاس وجزاء العامل المهمل هو البطالة ، يصعب اتخاذ اجراءات رادعة مماثلة في النظم المخططة ، اذا ما استبعدنا الاجراءات البوليسية القاسية . وبعبارة أخرى أن الرقابة تقوم على تحديد أهداف معقولة للإنتاجية يثاب من يحققها أو يتعداها ويجازى من يفشل ، وهناتكن بعض الصعوبات ، إذ فضلا عن صعوبة قياس النجاح والفشل بطريقة مرضية ، قد يتحایل المنظّمون في القطاع العام بشتى الطرق لتحقيق الاهداف المقررة . ومن ذلك الحصول بوسائل غير مشروعة على مقادير اضافية من عوامل الانتاج تفوق ما تقرر لهم ، أو تحدد الوحدة لنفسها أهدافا يكون تحقيقها أسهل منالا . ويصعب الحكم على حجم الانتاج ونفقاته عندما تتمدد السلع التى ينتجها المشروع ويزيد نصيب التكلفة المشتركة ، وغالبا ما تتمدد أجهزة الرقابة فى الاقتصاد الموجه ، وتلجأ الدولة الى الاستئانة «الجهاز المصرفى لتسجيل كل العمليات لدى البنك الذى تتعامل معه الوحدة . ويطلب البنك عندئذ بمرافقة اسمعاز البيع والشراء وارقام الاجور والاستثمار والاستيراد ، والتأكد من مطابقتها للخطة ، فنسلا عن التحقق من أن زيادة الكم ليست على حساب الكيف .

والخلاصة أن التخطيط الشامل أمر صعب فى أحسن الظروف ، ولا يتاح لأجهزته تجميع الخبرات وتدريب العاملين الا بعد فترة طويلة من التجربة والخطأ . ويتعثر التخطيط الناجح اذا تعرضت البلاد

(١) ريشير مصوبات نظرية كبيرة نظرا لصدومية قياس انتاجية العوامل أو مجموعات العمال بطريقة دقيقة .

للحروب أو الازدياد السكاني الكبير، وعندما تتخذ قرارات هامة لا يبلغ بها المخططون أو المنفذون مئكرا + وفي ضوء التحليل السابق سوف نحاول قياس مدى نجاح التخطيط في مصر + ونقتبس من تقارير ديوان المحاسبات ولجان مجلس الشعب وتقارير الشركات والمؤسسات لظهور الصعوبات التي واجهت المخططين والمنفذين في القطاع العام +

■ الفصل الثاني

تقييم الأداء: أجهزة التخطيط

تقييم الاداء : اجهزة التخطيط

ندرس فيما يلي مسار تجربة التخطيط في مصر وأوجه القصور فيها ، ثم نقيم انجازات القطاع العام ونبين مواضع الفشل فيه . ولا نحاول هنا تبرئة القطاع العام من كل شبهة . فقد كانت هناك أمثلة واضحة لسوء الادارة وأخطاء التنفيذ أشارت اليها التقارير المنشورة ، وأظهرتها التحقيقات . وانما هدفنا الفصل بين أخطاء القطاع العام ذاته : وبين الاخطاء وأوجه القصور الناجمة عن قرارات فرضت عليه : ولا يجوز مساءلته عنها .

رغم اعداد جهاز يزخر بالكفايات في وزارة التخطيط ، فقد حدثت عدة تعارضات وأخطاء ، لا مناص منها مع عدم وضوح الرؤية وحدثة التجربة : فضلا عن النزعة الى التسرع في اعداد الخطط التي أشار اليها الدكتور الامام وزير التخطيط مؤخرا (١) . ومن أمثلة ذلك « اقتقاد استراتيجية بعيدة المدى تعد الخطط الخمسية والسنوية في هديها ، ومحاولة طرق كافة الأبواب دون التخصص في نشاطات

أو قطاعات معينة ، تتمتع فيها مصر بميزات نسبية يركز الاستثمار عليها ، والاسراف في انشاء مشروعات ضخمة تستخدم أحدث التكنولوجيا المستوردة وفي مشروعات صناعية (١) تعتمد على الات ومواد أولية وسيطة مستوردة ، دون محاولة جادة لانتاج المستلزمات محليا ، مما أدى الى خلق طاقات عاطلة عندما ظهرت مشكلة النقد الأجنبي . ويتصل بذلك عدم استخدام العنصر البشرى أفضل استخدام فى إطار محاولة لتغير أنماط الحياة فى القرية والمدينة ، وعدم الاستفادة من الجهد البشرى فى محور الامية وتحسين المسكن فى القرية بالخامات المتوافرة ، وهى عملية اجتماعية لا مناص منها مع قصور الموارد . ونحن نتفق مع هذا الوصف لاختفاء التخطيط فى مرحلته الاولى ، وما اتسم به انشاء الصناعات من العجلة .

وكان من أسباب اختلال التخطيط والتنفيذ عدم وضوح التسلسل الهرمى للإشراف الفنى والإدارى على وحدات القطاع العام . وكان هناك تخبط فى السياسات ، وتغير مستمر فى أجهزة التخطيط وعلاقتها بالجهاز الحكومى ، عرفته كل الدول التى مارست التخطيط الناجم . وفى فترة النبرالية الأولى فى مصر عهد بمسئولة التنسيق الى مجلس الانتاج ، الذى قام باعداد دراسات لعدد من المشروعات ، وبانشاء شركات مساهمة مشتركة لتنفيذ بعض المشروعات الصناعية التى ظلت متمثلة فترة طويلة ، والمشروعات الجديدة التى أعد دراساتهما مستعينا بالخبرات الأجنبية . ثم ألغى مجلس الانتاج ، واستحدثت وزارة الانتاج ولجنة عليا للتخطيط ، وعدد من الهيئات العامة للسند

(١) ونضيف الى ذلك الاسراف فى الاستثمار فى صناعات تفرج لاشباع حاجات الطبقات ذات الدخل المرتفع ، مثل السيارات والسلع المنزلية المصنوعة والآلاتية المصنوعة ومنتجات الخزف والصينى الرافية والمشروعات المظهرية مثل مبنى الركاب فى ميناء الاسكندرية والطيران الدولى ، والمباني الحكومية .

العالي والتنمية واستصلاح الأراضي والتصنيع فضلا عن المؤسسة الاقتصادية ومؤسستي مصر والنصر . ثم تقرر التوسع في المؤسسات النوعية الى ان بلغ عددها أربعين أو يزيد . وبذلك تمددت المؤسسات والهيئات التي تمارس نشاطا متقاربا أو متكاملا تمهدا مذهلا . وكان تشكيل الادارات العليا لا يتفق مع الاصول السليمة في ادارة الاعمال . اذ كان يقتصر تشكيل مجلس ادارة المؤسسات العامة النوعية على رؤساء مجالس ادارة الشركات التابعة ، ومن ثم لم يكن جهاز رقابة واشراف بالمعنى الصحيح ، كما كان يقتصر على الخبرات الموجودة في نطاق الشركات دون ان يستكمل بتخصصات اقتصادية أو قانونية من خارجها ، على غرار ما اتبع عند تشكيل المؤسسة الاقتصادية .

هذا ولم توضح السلطات العليا دور المؤسسات في التخطيط والتنفيذ حتى يمكن تحميلها المسؤولية كاملة عن المشروعات التي تقبل الاستثمار فيها . وبدلا من ان يقتصر الوزراء على وضع السياسة العامة للقطاعات الخاضعة لرقابتهم ، زاد تدخلهم في الاجراءات التنفيذية البحتة ، مثل اعتماد الهياكل التنظيمية وتوصيف الوظائف ، رغم ان التشريعات المتتالية (القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ مثلا) كانت تعتبر المؤسسات وحدات قبطية مستقلة . ولم تكن مراكز الاشراف والمسئولية في ادارة القطاع محددة المعالم ، مما أدى الى ذبوع السلبية والتردد في اتخاذ القرارات ، ومحاولة ادارة المشروعات العامة بأساليب الجهاز الإداري . وأسهم ارهاق رجال القطاع العام بالتحقيقات المتواصلة في ذلك .

وكان من الممكن تحويل عمل المؤسسات النوعية مع تخفيض عددها لتصبح مراكز لتقديم المشورة للشركات التابعة ، ورفع مستوى الأداء فيها وتنسيق الانتاج بينها ، وتجديد معايير الاداء وتوحيد النماذج ومتابعة تنفيذ أهداف الانتاج والتصدير ، وتذليل الصعوبات

التي تعترض الشركات. في معاملاتها مع الجهاز الحكومي . وكان من الممكن أيضا أن تصبح المؤسسات جهاز الرقابة الوحيد وجهة الحكم على الوحدات الإنتاجية التابعة لها . ولم تحاول السلطات استخدام البنك المركزي أو الجهاز المصرفي كأداة للرقابة الواعية على التنفيذ ، وعلى التزام الوحدات الاقتصادية بتنفيذ الخطة الجزئية المحددة لها ، والتقيد بكميات عوامل الإنتاج المخصصة لها وبالأسعار والأجور المقررة . وعملت البنوك بعد التأميم (١) في حيرة بشأن معايير منح القروض لشركات القطاع العام .

هذا ولم تحدث منذ سنة ١٩٧٦ تغيرات ذات بال في صرح الجهاز المصرفي فيما خلا ادماج بنك بورسعيد في بنك مصر ، وادماج البنك الصناعي في بنك الاسكندرية ، وبنك الائتمان العقاري في البنك العقاري المصري . واستقر الرأي سنة ١٩٧٦ على فصل البنك الصناعي وتخصيصه لتمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية . وبعد فترة من تطبيق نظام التخصيص المصرفي ، تقرر في سنة ١٩٧٥ عودة البنوك التجارية الأربعة الى ممارسة كافة الأعمال المصرفية مع السماح لشركات القطاع العام باختيار البنك الذي تتعامل معه . وهذه كلها أمثلة أخرى من التخطيط .

وقد قدم ديوان المحاسبات في أواخر الستينات تصور عن النموذج الأمثل لتنظيم القطاع العام . وخلاصته ان تكون المؤسسة العامة هي « العمود الفقري في البنية التنظيمية » ، وأن يكون لها اقتراح المشروعات ودراسة اقتصادياتها وبرامج تمويلها ، ثم موالة التنفيذ والمناوبة . كما أدلى الديوان بآراء قيمة في شأن علاقة المؤسسات العامة بأجهزة التخطيط . واقترح أن تتولى هذه تحديد أهداف الإنتاج والاستثمار على مستوى الدولة والقطاعات والأنشطة،

(١) وسبقنا مقدّم الصعوبات بإسهاب في كتاب « التاريخ الاقتصادي للثورة » .

فى حدود الامكانيات والموارد المتاحة • وأن تتقدم المؤسسات بمشروعات تعتمد أجهزتها التخطيط ، مع جواز تكليف المؤسسات بمشروعات نراها السلطات العليا ضرورية للاقتصاد القومى ، مع منحها مبيعات و ضمانات خاصة اذا لم تثبت للمؤسسات ، من خلال دراسات الجدوى ، سلامة اقتصاديات المشروع المعروض • كذلك يكون لأجهزة التخطيط استبعاد مشروعات معينة رغم ثبوت ربحيتها ، وتتحمل مسئولية المتابعة وإعادة النظر فى الاهداف على ضوء توافر الموارد ، الظروف المتغيرة • ولم تلق تلك المقترحات القيمة أذانا صاغية •

وفى غمرة الاحداث فى أعقاب حرب ١٩٧٣ ، تقرر إلغاء المؤسسات العامة ، وانشاء ٢٣ مجلسا للقطاعات تحت اشراف الوزراء رأساء وهذا قرار خاطئ اذ لا مناص ان عاجلا أو آجلا ان تتطور مجالس القطاعات لتتولى وظائف المؤسسات العامة • ومن المفارقات فى التنظيم الجديد ان وضعت شركات البناء تحت اشراف وزارة التعمير ، وشركات الورق والطباعة تحت اشراف وزارة الثقافة دون أن توفر لهذه الوزارات الكفايات اللازمة ، فضلا عن تشتت الرقابة على القطاع الصناعى بين عدد من الوزارات •

ومنذ عام ١٩٦٦ أدت الصعاب التى عيودناها مع تعذر تدبير الموارد المالية لتنفيذ الخطة لسنوات متتالية ، الى ضعف فاعلية جهاز التخطيط بعد النجاح الذى احرزه فى أوائل الستينات • وتعترف التقارير الرسمية ان أهداف الخطة لم تعد ذات موضوع بعد أن تضاعفت الموارد المتاحة • ومن أمثلة ذلك أن خطة « العبور » لسنة ١٩٧٥ استهدفت استثمارات قدرها ١٢٠٠ مليون جنيه بزيادة ٢٥٠٪ عن حجم الاستثمار المنفذ سنة ١٩٧٣ • ولم يكن من الجدية ان تتوقع تحقيق ذلك • وكانت الخطة تفترض زيادة التمويل الاستثمارى الاجنبى من ٤٩٢ مليون جنيه الى ١١٠٠ مليون وزيادة المدخرات

المحلية من ٢٥٠ مليون جنيه ١٩٧٤ الى ٣٦٦ مليونا ، فضلا عن تمويل عجز متوقع في ميزان المدفوعات قدره ١٣٤٠ مليون جنيه (بزيادة ٦٠٠ مليون جنيه عن ١٩٧٤) يمول عن طريق تسهيلات وقروض ومعونات خارجية للأغراض المدنية تجاوزت البليون جنيه . والواقع أن المؤسسات والشركات وغيرها من الأجهزة الاستثمارية لم تحصل الا على نحو ثلثي الموارد المستهدفة .

ولم تكن أرقام الخطة بعد سنة ١٩٦٥ تعدل من آن لآخر لتأخذ في الحسبان الموارد المتاحة أو ارتفاع الاسعار العالمية والمحلية وغير ذلك من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية . وعاق تنفيذ المشروعات الجديدة نقص المخزون السلي وضعف قطاع البناء والتشييد وقصوره عن تنفيذ المشروعات الجديدة ، وانجاز تعمير منطقة القناة في نفس الوقت . ولم يكن هناك من صلة بين الخطة وبين السياسة الاقتصادية العامة للدولة . ولم تكن أجهزة التخطيط تعد ميزانيات عينية جدية لتحقيق توازن العرض والطلب من السلع الهامة مثل الاسمنت والصلب والخشب ، أو ميزانيات نقدية للعمليات الأجنبية تربط بها الاطراف المعنية . وعاق سير التخطيط السليم اضطراب العلاقة بين الاسعار نتيجة الاحتفاظ بأسعار لا تتناسب مع الطلب والعرض ، فضلا عن ابتعاد سعر الصرف الرسمي عن سعر التوازن مما يجعل التخطيط الرشيد أمرا عسيرا ، ما لم تلجأ السلطات الى اعداد حساباتها على أساس أسعار افتراضية أقرب الى الواقع Shadow prices ومن جهة أخرى أصبح دور جهاز الثمن في الحد من الطلب على السلع والخدمات وتوزيع عوامل الإنتاج غير ذي موضوع .

لهذه الاسباب مجتمعة فقد جهاز التخطيط فعاليته . ولم تعد وحدات القطاع العام توافيه بتقارير جدية . ونقرأ في تقرير متابعة الخطة لسنة ١٩٧٤ مثلا ان التقارير المقدمة لوزارة التخطيط لا تسمح باظهار

النسورة التحليلية الكاملة نظرا لنقص بياناتها من بعض العناصر الهامة ولأن أرقام التنفيذ كانت تقديرية • ويندد برنامج العمل الوطني « بأن التخطيط كفلسفة وسياسة لم يلق الاهتمام الكافي الذي يرفع من كفاية أجهزته ونشر الوعي بين المواطنين » • ولم يكن المسؤولون في أعلى المستويات يتابعون تنفيذ الخطة عن كثب في ضوء مؤشرات الأداء أو يعيرونها التفاتا • ولم تبادر السلطات العليا الى تعديل مسار الخطة في ضوء أولويات مستقرة لمشروعات الانتاج والخدمات • وأصبح الاطار العام للخطة مجموعة من التقديرات والاهداف الجزافية لا تقرن بدراسات مفصلة لمدى ارتباطها وتناسقها وتحديد الاحتياجات من الموارد والخبرات والعملات الأجنبية • ومن ثم اضطرت الحكومات بسبب الازمات المتعاقبة الى ضغط الاستثمار من آن لآخر بطريقة عشوائية ، وقبول استمرار الطاقات العاطلة لفترة طويلة مع ما في ذلك من تبديد للموارد •

نخلص من ذلك الى أنه كانت هناك أخطاء مرجحها جدائة التجربة وقصور الاحصاءات وعدم تفهم الوزارات لعملية التخطيط أو لتقارير المتابعة والأداء • غير أن الحوائل الرئيسية لتجسح التنمية كانت في المكان الأول ملغيان احتياجات الدفاع على ما سواها ، وازدياد الاستهلاك بشقيه اثر الاتجار السكاني وعدم تحقق توقعات زيادة حصيلة العملات الأجنبية • • ولا بد من أخذ هذه العوامل في الاعتبار عند الحكم على التجربة حكما سليما منزها عن الهوى •

❏ الفصل الثالث

تقييم الأداء: القطاع العام

شرحنا في الدراسة النظرية في الفصل الأول من هذا الباب الصعوبات التي تواجه أية محاولة للتخطيط الشامل . ثم عددا في الفصل الثاني الصعوبات التي واجهت التجربة في مصر . وندرس هنا مدى فعالية القطاع العام . ونفرق بين أخطاء القطاع ذاته ، وبين الآثار المترتبة على السياسات والجراءات التي فرضتها الدولة وعاقبت نموه ، والآثار الناجمة على خوض مصر خلال فترة الممارسة حربين طاحنتين وكفاحا مستمرا مع الدول العظمى ، دون محاولة جادة لتحديد الاستهلاك المدني وخاصة استهلاك الحكومة والطبقات النافذة ، لمواجهة متطلبات الدفاع .

ومشكلات القطاع العام ليست قاصرة على مصر وحدها . فكتابات الاقتصاديين السوفييت وصفحات برافدا وأزفستيا تحفل بالنقد واقتراحات الإصلاح التي يعرضها رجال القطاعات أو الوحدات الانتاجية . وقد أعيد تنظيم القطاع العام في الاتحاد السوفيتي عدة مرات في محاولة مستمرة لتحسين الأداء . ونقد القطاع العام في بريطانيا مرير أيضا وفي دراسة حديثة لهيئة إدارة القطاع العام في السويد States Foretag نقد لما تتسم به من تكامل أفقى

مصرف ، ومن ارغامها على الاشتراك فى تمويل صناعات خسارة مثل بناء السفن والطاقة الذرية ، لاعتبارات سياسية أو اجتماعية . وتتابع لجان تقصى الحقائق فى إيطاليا بحث انجازات القطاع العام الكبير ، وابرار الصعوبات التى يواجهها ، ومعظمها من خلق الحزب الحاكم .

وخلصت لجنة كياريللى ، وهى آخر تلك اللجان ، الى أن عيوب المنظمات الحكومية القابضة فى القطاعات، من أمثال «اينى» و «ايرى» و «ايجهام» و «افيم» و «أيس» هى المركزية المفرقة فى اتخاذ القرارات ، واختيار رجال الإدارة العليا من بين «أهل الثقة» الموالين للحزب الدينىراطى المسيحى الذى تولى الحكم منذ الحرب الأخيرة ، وإشراك رجال الأعمال المنتمين للحزب بمزايا عند منح القروض المصرفية وإبرام عقود التوريد للحكومة والقطاع . وانتقدت اللجنة أيضا التكامل الأفقى للمصرف . إذ تشمل كل هيئة قابضة نشاطات متباينة مثل البنوك والصناعات الثقيلة الهندسية وشركات الطيران وشركات إنتاج السيارات وبناء السفن ، ومنها شركات أمنت بعد إفلاسها أو أعسارها أو لعبجها عن الحصول على التمويل من أسواق المال بالشروط العادية . الخ . الخ . أضف الى ذلك تعرض القطاع لخسائر نتيجة تحديد أسعار بيع غير مجزية ، أو تكليفه ، أعمالا للسياسة الاقتصادية العامة ، بالتوسع فى الاستثمار ، بما فى ذلك الاستشار فى زيادة المخزون السلعى ، للتخفيف من حدة الكساد الدورى والبطالة ، ومطالبته بالاستثمار فى المناطق المتخلفة فى الجنوب بقصد تحقيق توازن التنمية الاقليمية ، وهو هدف سياسى فى المكان الأول ، رغم أن دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية المعروضة على وحدات القطاع العام أظهرت عدم نريحتها . وأشارت اللجنة أخيرا الى صعوبة تصفية الشركات الخاسرة لأمباب اجتماعية أو سياسية ، وخلصت الى المطالبة برقابة برلمانية على القطاع ، وتوضيح سياسات الحكومة ازاءه . ولم يجد أى

من هذه المقترحات بعد طريقة الى التنفيذ . هذا ولم تنجح أى دولة بعد فى تحقيق المزج الأمثل بين الاعتبارات السياسية والاجتماعية من جهة وبين الاعتبارات الاقتصادية من جهة أخرى فى مجال ادارة القطاع العام .

وقد بدأ البحث الجدى فى خسائر القطاع العام فى مصر بالدراسة التى قامت بها لجنة الخطة والميزانية فى مجلس الشئب لموقف عشر شركات خاسرة فى السنة المالية ١٩٧١/١٩٧٢ ، ثم تكرر تقييم النجازات القطاع بعد ذلك . وعند الحكم على تلك الانجازات أغفلت وسائل الاعلام أن بعض الأخطاء التى تردى فيها فاشىء عن حداثة عهد البلاد بالتجربة ، وأن بعضها يرجع الى أخطاء المخططين والوزراء وأخطاء بيوت الخبرة الأجنبية ، ذلك فضلا عن معوقات مرجعها الى سياسة الدولة ، وليس يصح تحميل القطاع العام بالنتائج المترتبة عليها ، أو بنتائج الضغوط على الموارد بسبب الحروب المتلاحقة .

ويستفاد من تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات ، انه فى سنة ١٩٦٨/١٩٦٩ المالية، حققت ٢٤٠ شركة فى القطاع العام أرباحا مجموعها ١٢٥ مليون جنيه وحققت ٢٩ شركة أخرى أرباحا استخدمت فى تغطية خسائر مرحلة من سنوات سابقة ، بينما أظهرت ٧٩ شركة خسائر لأسباب مختلفة . وفى سنة ١٩٧٣ حققت ٣٠٩ وحدة فائضا قدره ٢٣٠ مليون جنيه بينما حققت ٦٥ وحدة خسائر بمبالغ متفاوتة مجموعها ٤٢ مليون جنيه . . ولكى يكون الحكم صحيحا يجب أن يضاف الى الارباح المحولة للدولة الضرائب على الارباح التجارية والصناعية التى حصلت عليها الدولة حتى يتضح المائد الحقيقى من الاستثمار . كما يجب أن تضاف أنصبة العمال الموزعة والمحتجزة لخدمات مركزية والقدر المستخدم (٥/٠) فى شراء سندات حكومية . ويجب أن ندرك أيضا أنه فى الشركات القابضة تغطى أرباح المشروعات الناجحة خسائر بعض الوحدات ، كما تخسر شركات يتحول الطلب عنها الى بدائل أو

تواجه بظروف صعبة . ولا ترجع الخسائر في جميع الحالات، كما يدعى غلاة نقاد القطاع العام المصري الى سوء الادارة أو الى طبيعة الادارة « الروتينية » ، بل مرد جانب كبير منها الى اخطاء المسؤولين عن السياسات العامة وعن التشييق ، والى أسباب تدخل في عداد ما يسميه رجال القانون « القوة القاهرة » . ومنع كل فان معدل الربح في القطاع العام منسوبا الى قيمة الاصول تاهز ١١٪ في السنة موضحا البحث حسب تقديرات الجهاز المركزي للمحاسبات . وفيما يلي موجز للمعوقات التي يواجهها القطاع العام في النواحي المختلفة مبوبة وفقا لطبيعتها .

(أ) المعوقات المالية :

١ - تحديد أسعار بيع السلع والخدمات التي تنتجها الشركات والهيئات العامة الانتاجية ، أحيانا دون أسعار التكلفة التي زادت باطراد التضخم ، وأحيانا دون الحد الذي يحقق للشركات أرباحا تحتجز لمواجهة الاحلال والتجديد والتوسع ، وارغام بعض شركات القطاع على شراء مستلزمات الانتاج من شركات أخرى في انتطاق بأسعار تزيد كثيرا عن الأسعار العالمية . وفي السنوات الأخيرة مثلا ارتفع السعر العالمي للكوك ، وهو أهم مستلزمات انتاج الصلب: من ١٦ الى ٥٧ جنيها للطن . ولم يسمح لشركة الحديد والصلب برفع أسعار منتجاتها لتعويض زيادة التكلفة ، وحدث ذلك أيضا بالنسبة للبن المبستر الذي تنتجه شركة مصر للالبان بعد رفع ثمن اللبن للمستهلكين . ويتصل بذلك ارغام الشركات المصدرة على بيع حصيلة الصادرات بالسعر الرسمي رغم بعده عن سعر التوازن (١) .

(١) استشهد معظم هذه الأمثلة من تقارير الشركات ومناقشات الجمعيات العمومية التي ينشرها الأهرام الإقتصادي .

وثمة أمثلة أخرى نذكر منها الزام شركات النسيج بانتاج الأصناف الشعبية وبيعها بسعر يقل عن التكلفة ، ومحاولات هذا النهرب بانتاج أصناف تخرج عن طائلة التسعير الجبرى ، وارغام شركات تصدير القطن على تسليم شركات الغزل المحلية أصنافا محددة بأسعار تنفر عن خسائر بالمقارنة مع الأسعار التى يحصل عليها المنتجون ومع أسعار التصدير . وفى السنوات الأخيرة كانت الرسوم الجمركية على مكونات صناعة بعض السلع المعمرة تفوق الرسوم على السلع تامة الصنع . وفى تقرير مجلس الادارة لسنة ١٩٧٥ ، تشكو شركة الورق « راكتا » من تخفيض الرسوم على الورق المستورد والسماح باستيراد الورق الكرتون دون تحويل عملة ، مع بقاء الرسم على عجائن الورق المستورد على حاله . ورغم السماح للشركة ببعض التعويض للملاحقة ارتفاع أسعار لب الورق فى يوليو سنة ١٩٧١ رفضت الحكومة رفع أسعار الورق المخصص للكراسات المدرسية مما جعل الشركة خسارة ناهزت مائة جنيه عن الطن الواحد .

ويرجع تناقص ارباح شركات التأمين والاسكان الى تحديد ايجارات العقارات التى تملكها ، وإلى تحويل ما كان بحوزتها من اسهم الشركات الى سندات تأمين بفائدة منخفضة بالقياس الى عائدها السابق . وهى خسائر لا يسكن بحال من الاحوال اعتبارها مسئولة عنها .

٢ - ترجع خسائر بعض وحدات القطاع العام الى عدم سداد مطلوباتها من شركات اخرى داخل القطاع ، أو من الحكومة وهيئاتها العامة . ومن ثم تضطر بدورها الى التوقف عن سداد المطلوبات منها أو تمويل عملياتها الجارية بالاقتراض . وقد أصبح عدم

مداد المستحقات وسيلة دائمة للتمويل الذاتى أى للحصول على موارد مالية اضافية بدون فائدة . فقد كانت مستحقات مصلحة الجمارك على القطاع العام ٦٠ مليون جنيه فى أواخر ١٩٧٤ ، وكانت هيئة السكة الحديد تدين القطاع بمبلغ ٩٣ مليون جنيه فى نفس السنة . وهناك أمثلة أخرى لتراكم الديون المستحقة لشركات قطاعات الانتاج والنقل والمقاولات واستصلاح الاراضى على القطاعات الأخرى ، دون تحمل هذه بفوائد تأخير لردعها عن التماذى فى ذلك الاجراء . وطبيعى أن تضطر الشركات التى لا تحصل على مطلوباتها أولا بأول الى الاقتراض من الجهاز المصرفى وتحمل بذلك تكلفة اضافية تتمثل فى الفوائد . وأحيانا كانت الشركات تجد صعوبات فى الاقتراض ، وخاصة بعد الحد من اسراف المؤسسات فى ضمان القروض للشركات التابعة لها .

٣ - تعرضت شركات القطاع العام لخسائر لاسباب خارجة عن ارادتها ترقى الى مرتبة القوة القاهرة مثل احتلال المنطقة التى تقع فيها أو تدمير منشأتها ، أو تحملها بأعباء الطوارئ ، أو الى طبيعتها كصناعة ناشئة . ويرجع تفاقم خسائر بعض الشركات (شركة الحديد والصلب مثلا) الى عدم كفاية اعتمادات الدعم لتغطية خسائر المراحل الأولى ، كما ترجع الخسائر أحيانا الى الإبقاء على مشروعات ثبت فشلها أو ورث القطاع العام خسائرها المتراكمة ، بدلا من تصفيتها وتحويل المباني والآلات والمعدات والعمال الى استخدامات أخرى ، وهو أمر يتطلب مرونة كبيرة فى انتقال عوامل الانتاج لا تؤمنها الدولة . وأرهق عدد كبير من الشركات عندما ادمجت فيها شركات خاسرة انتقلت الى القطاع العام بالتأميم ولم تكن تتوافر لها مقومات النجاح ولا

الموارد الذاتية لمواجهة احتياجات التمويل ورأس المال العامل (١).

٤ - وترجع خسائر شركات القطاع العام أحيانا الى مطالبتها بتمويل مشروعات لتوسع المدرجة فى الخطة من « موارد ذاتية » دون التحقق من وجود تلك الموارد فعلا . بينما الأصل ان تمويل الدولة مباشرة المشروعات الجديدة ومشروعات التوسع عن طريق زيادة رأس مال الشركات ومن الموارد العامة للدولة المخصصة للاستثمار الجديد . ومن ثم يستنفد رأس المال العامل فى تمويل المشروعات الجديدة . وتضطر الشركات الى الاقتراض لمواصلة أعمالها . وترجع الصعوبات فى حالات أخرى الى ارتباط الشركات بعمود مع الحكومة وهيئاتها لتنفيذ مشروعات محددة أو عاجلة دون أن تحصل على مدفوعات مقدمة كما هو المرف المستقر ؛ ربما يضطرها الى الاقتراض . وتظهر ضخامة المشكلة من أن ٦٣٪ من الأصول الثابتة لقطاع الصناعات المعدنية مثلا كان سنة ١٩٧٥ تمثل فى مشروعات تحت التنفيذ . والمثل الصارخ لعدم كفاية التمويل الذاتى هو شركة الحديد والصلب إذ رأسمال الشركة ١٩ مليون جنيه ، بينما تناهز قروضها طويلة الأجل فى آخر ميزانية منشورة ٢٣٥ مليون جنيه . وتحمل بعض التوجّهات وخاصة فى المناطق البعيدة عن العمران باعباء الاستثمار فى شبكات المياه والطرق والافارة والاسكان العمالى وبتدبير الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من اعباء التوطن الحضارى

(١) لجأت المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية فى محاولة لعلاج نقص السيولة لدى شركة أبو زعبل للأسمدة والورق الأملية وشركات الأخشاب والفوسفات الى منحها قروضا طويلة الأجل بغائنة بسيطة ٣٪ من فائض أعمال شركاتها كيميا والنقل والهندسية . راجع التقرير السنوى للمؤسسة ١٩٧٠ - ١٩٧١ . . . وقامت المؤسسة فى أكثر من مناسبة بتقديم اقتراحات لتصبح الموقف التمويل لتلك الشركات الا أنها لم تلق الاهتمام من المسئولين .

الأساسى ، وهو ما يخرج عن طبيعة عملها ويزيد من حجم الأصول غير المنتجة .

٥ - يتحمل بعض الشركات خسائر في مراحل معينة من حياتها ، أو نظرا لطبيعتها الخاصة أو لطبيعة الإنتاج ومخاطره العالية . وهنالك قرارات بإنشاء صناعات لا أمل لها في تحقيق أرباح لاعتبارات تتعلق بالدفاع ، أو لأنها مكملات لمشروعات رابحة أو ضرورية . ومن أمثلة ذلك : تحمل الشركة العامة للبترول بخسائر متراكمة عن عمليات التنقيب التي لم تسفر عن اكتشاف موارد جديدة بكميات تبرر الاستغلال الاقتصادي . وقد خفض رأس مال الشركة فيما بعد بهذه الخسائر ، واضطرت بعد نزوب مواردها إلى الاقتراض لآجال لا تتناسب مواعيد سدادها مع قدرة الشركة على الوفاء في ضوء تدفقات الدخل المتوقعة . وكان يقتضى علاج عجز التمويل في مثل هذه الحالات بتحويل الخسائر إلى عائق الدولة وتحويل القروض التي حصلت عليها الشركات من وزارة الخزنة إلى رأس مال ، وتحويل بعض قروض البنوك التجارية إلى قروض متوسطة أو طويلة الأجل ، أو حلول الحكومة محل البنوك في تلك القروض .

٦ - تتكرر شكوى شركات القطاع العام من تأخر حصولها على الحصة النقدية والعملات الأجنبية ومن قصور تلك الفوائد عن الحاجة في ضوء استثناء التفضيم العالمى مؤخرا . ودرجت الحكومة على استخدام فائض الشركات الربحية في تغذية الموازنة العامة دون النظر إلى احتياجات التمويل في الشركات . وبينما تحصل الدولة على أرباح شركات القطاع العام كانت تحجم عن تقديم رأس المال اللازم للتوسع ، فضلا عن رأس المال العامل . ولعلاج ذلك شكلت لجنة الخطة في مجلس الوزراء سنة ١٩٦٧

لجنة فرعية لدراسة المراكز المالية للشركات التي تعاني عجزا مستمرا في السيولة وقصورا في هيكل تمويلها . ولم تجد توصيات تلك اللجنة طريقها الى التنفيذ .

(ب) مشكلة العملات الأجنبية :

وثمة مجموعة من المشكلات مردها في المكان الأول الى عدم تزويد الشركات التي تقادم بها العهد بالاعتمادات المقررة بالعملات الأجنبية لتجديد الآلات أو المرافق الأساسية التي تزودها بمستلزماتها . ومن الأمثلة الصارخة لذلك توقف شركة الاسمدة والصناعات الكيماوية بسبب تقادم الآلات ، مما حيل الدولة نفقات طائلة لاستيراد السماد بعد ان هبط الانتاج الى ١٠٠ ألف طن من طاقتها البالغة ٣٧٥ ألف طن . ويتصل بذلك ايضا عدم الحصول على الاعتمادات في الوقت المناسب لشراء المواد الأولية والوسيلة وقطع الغيار مما أدى الى تفاقم مشكلة الطاقات العاطلة في أوائل السبعينات . ونتج عن عدم توفير احتياجات بعض المشروعات في الوقت المناسب ظهور استثمارات عاطلة ، واختناقات في مشروعات متصلة ، لا ذنب لها الا كونها مرتبطة بمشروعات عجزت عن الالتزام بالبرامج الزمنية للتنفيذ ، وتوريد ما تعاقدت عليه . ومن أمثلة ذلك في التقارير السنوية ناشركات : بعد السماح بنشرها ، عدم توافر الخامات لدى شركة الخشب الجببي ، وشركات الزيت والصابون ، وعدم توافر حامض الكبريتيك لدى الشركات الكيماوية . ومن أمثلة الشركات التي تعدت آلائها العمر الافتراضي ، الشركة الأهلية للغزل وشركات الأغذية المحفوظة والانسمنت والكبريت والسجائر قبل تجديدها الجزئي مؤخرا .

(ج) قصور الطلب :

كانت الخسائر ترجع أحيانا الى قصور الطلب الحكومي . فلم تكن عقود هيئة المواصلات السلعية واللاسلكية ، وهي العميل

الرئيسى لشركة المعصرة للصناعات الخيرية والتليفونات ، تكفى لتشغيل المصنع بطاقته الكاملة . ولم تتوافر لها عقود لآجال طويلة ، تمكنها من التخطيط السليم . ومن هنا ارتفع تكلفة الوحدة من الاتساج ، لتحميلها بقدر كبير من المصاريف الثابتة .. ومن الغريب ان الحكومة وشركات القطاع العام التجارية كانت تستورد سلعا تنتجها بعض شركات القطاع العام الصناعية ، رغم مطابقة تلك المنتجات للمواصفات العالمية . ومن أمثلة ذلك : صعوبة تسويق اتساج شركة الاسمدة والصناعات المضوية ، واستيراد مواد الفينوبلاست بكميات كبيرة رغم انتاجها محليا . واستيراد هيئة المواصلات ما كان يمكن اتساجه محليا فى شركة المعصرة لو توافر لها النقد الاجنبى لاستيراد مستلزمات الاتساج ، ومن أمثله ايضا تعاقد هيئة النقل العام على شراء الاتوبيسات رغم الطاقة المعطلة فى شركة النصر لصناعة السيارات ، ورفض هيئة المياه شراء كلوردريك الحديد المحلى والصودا الكاوية.

(د) وهناك مجموعة من اسباب قصور الانجازات عن التوقعات ناتجة عن سوء التخطيط وعدم احكام الرقابة والمتابعة ، نذكر منها :

١ - عدم التنسيق بين جهازى الاتساج والتوزيع (فى شركات الغزل مثلا) والكفاح المستمر بين شركات التصدير والاستيراد من جهة ، والشركات الصناعية من جهة أخرى ، وإهمال اتساج قطع النيار محليا (١) وعدم النسي لتوحيد النماذج وبخاصة فى انتاج السلع المعمرة . فسكانت شركات الراديو والتليفزيون تنتج « ماركات » عديدة لشركات يابانية ومجرية وانجليزية بدلا

(١) كان الهدف رفع نسبة ما يورد محليا من اجزاء السيارات بدرجة كبيرة . لكن القصر ذلك الى نسبة ٢٥٪ لسيارات الركوب و٦٥٪ لسيارات النقل . وسوف تسهل شركة النصر مستقبلا على انتاج عدد من الاجزاء الهامة بكميات كافية بالاستعانة بشركات عالمية : راجع البحث القيم « صناعة وسائل النقل فى مصر » للدكتور محروس اسماعيل الأستاذ بجامعة الاسكندرية .

من التركيز على واحدة منها . ومن أمثلة ذلك أيضا ، عدم انتاج الاقمشة الشعبية بمواصفات نمطية ، والامعان في تعدد الألوان والأصناف والرسوم . وينفى النقاد بحق عدم احكام الرقابة ، وتفاوت تكلفة نفس السلعة في مصانع المؤسسة الواحدة . ومن ذلك تفاوت تكلفة الطن من السكر في المصانع المختلفة ، وعدم العمل على تلافى أسباب النقص في الشركات ذات التكلفة المرتفعة . ومن ذلك أيضا تفاوت معدلات الكفاية ونسبة المواد ، ودرجة استغلال الطاقة تفاوتاً كبيراً في المؤسسة الواحدة فضلاً عن ارتفاع نسبة الغياب بين العمال .

٢- كان الاختلال أحيانا نتيجة عدم التنسيق بين مستلزمات العمليات الصناعية المتعاقبة . ومن ذلك توسع شركات الاسمنت في بناء الافران ، دون توسع مماثل في وسائل نقل الحجر الجيري ومستلزمات الانتاج الأخرى . . . وانشاء مباني قسم غزل الصوف في الشركة العربية للسجاد دون التعاقد على شراء الآلات .

٣- ومن الأخطاء الأخرى : اتجاه رجال الإدارة العليا في الشركات إلى تحقيق الاهداف الكمية للانتاج مع اهمال مراقبة الصنف مما يرفع نسبة السلع غير الصالحة ، وعدم التقيد بتكلفة الانتاج المستهدفة ، أو بأهداف التصدير .

٤- يمكن أرجاع ضعف عائد الاستثمارات الجديدة المدرجة بالخطة أحيانا : إلى قصور دراسة الجدوى التكنولوجية والاقتصادية والتسويقية السابقة على الاستثمار . ومن أمثلة ذلك ما تشير إليه التقارير من سوء النتائج في ترسانة الاسكندرية . وفي حالات أخرى كانت هناك أخطاء في اختيار التكنولوجيا أو عدم انجاز الصناعات الكاملة . . . ويرجع طول فترة التنفيذ أحيانا إلى اسناد مشروعات البناء والتشييد إلى شركات مرهقة بما يفوق طاقتها . وكانت ترجع الخسائر أو « قلة العائدات » إلى قسرات

الحكومة بتوطن الصناعة فى مناطق لا تتحقق بها « الوفورات الخارجية » أى الخدمات المكتملة اللازمة للصناعة .

(هـ) واجهت شركات القطاع العام ولا تزال تواجه مجموعة من المشاكل الناتجة عن السياسة العامة للدولة التى تستهدف اغراضا اجتماعية تضعها فى المكان الأول من الأولويات ومن أمثله ذلك :

١ - مطالبة شركات القطاع العام بتشغيل عمال اضافيين ، وخاصة من خريجي الجامعات مما أدى الى زيادة العمالة فى تخصصات لا حاجة للشركات بها . وكان الواجب فصل تكلفة العمالة الزائدة وما إليها ، واعتبارها عبئا قوميا تعوض عنه الشركات . ومن أمثلة ذلك انه فى مصانع شركة النصر يعمل عشرة آلاف عامل فى انتاج ١٠ آلاف سيارة خاصة ولورى ، بينما ينتج نفس العدد فى احد مصانع اسبانيا ١٠٠ ألف وحده . وقد صدرت فى السنوات الأخيرة قرارات متوالية لرفع الحد الأدنى للأجور وقرارات إصلاحات وظيفية أو منح علاوات للعلاء - مما أدى الى زيادة كبيرة فى أجور قطاع الصناعة لا تقابلها زيادة فى الانتاجية . وفى التقرير الاخير لشركة الورق « راكنا » ، ان الأجور زادت ٢٠٪ فى سنة ١٩٧٥ وحدها . وهناك شعور لدى رجال القطاع العام بان منح المزايا للعاملين ، لم يقرن بربط الحوافز بالانتاج . أو بتأكيد مسئولية العامل ، بحيث يثاب المجد ويماقب المهمل . وكانت أحكام القضاء الإدارى والخوف من الأجهزة السياسية فى فترة ما من العوامل التى زادت من تقاعس رجال القطاع العام عن اتخاذ اجراءات رادعة لمقاييس المهمل . وقد تأثرت الانتاجية فى عدة قطاعات بتحميل الشركات بأجور العمال المجتدين وفى الجيش الشعبى والمتفرغين سياسيا .

٢ - ويتصل بذلك أيضا الانتقاص من سلطات رجال القطاع العام وسوء اختيار بعض من وضعوا على رأس مؤسسات

وشركات كبيرة بمن لم يسبق لهم الاضطلاع بإدارة الأعمال . واكتفت مجالس الادارات والوظائف العليا بأهل الثقة والمحالين الى المعاش أو بمن أبعدوا عن وظائفهم بسبب أو لآخر . وطالما أعطى رجال الإدارة العليا فى القطاع العام ، وهم صفوة المتعلمين ، سلطات تتناسب والمسئوليات الملقاه على عاتقهم ، سارت الأمور سيراً حسناً . ثم بدأ الانتقاص من سلطاتهم وتعرضهم للرقابة المفرقة ، فى ظل سيل عرم من التشريعات . وكانوا يحاسبون على أئنه الاخطاء ، وتثار الشكوك حول ذمتهم دون مبرر وأحياناً دون تحقيق . وتعرض رجال القطاع العام للمساءلة من عديد من جهات الرقابة ، وأجهزة بحث الشكاوى . وفقدوا أو ظنوا أنهم فقدوا ، حق الرقابة على العمالة . وهناك قرائن على ان هذه المشكلة لا تزال قائمة وان خفت حدتها فى السنوات الاخيرة .

ونبحث الآن الارقام المنشورة عن خسائر القطاع انعام لسنة ١٩٧٤ حيث لا تتوافر أرقام أحدث ، ومنها يتضح أن : مجموع الخسائر التراكمية ٢٧ مليون جنيه تقريباً موزعة على الوجه التالى : قطاع الصناعة : ٥٠ مليون جنيه وقطاع الاسكان والتعمير : ١٠ ملايين جنيه ، قطاع السياحة والضيوان : ٩٨ مليون جنيه ، قطاع النقل والمواصلات : ٩ ملايين جنيه ، قطاع الزراعة : ٤٤ مليون جنيه ، هيئة قناة السويس وشركاتها : ٦٠ مليون جنيه .

غير أنه فى ، ضوء التحليل السابق ، يتعين عند الحكم على انجازات القطاع أن نستبعد من هذه الارقام خسائر ترتبت على حالة الحرب واحتلال منطقة سيناء والاضرار التى لحقت بمصانع منطقة القنال . ومن ثم نستبعد الخسائر المتراكمة لشركات التعدين فى سيناء وخسائر شركات النصر للاسمدة والنصر للبترول فى السويس التى توقف العمل بها لسنوات (ومجموعها ٢٠ مليون جنيه) ، كما نستبعد خسائر ترسانة الاسكندرية (١٢ مليون جنيه تقريباً) نظراً لظروفها الخاصة بوصفها

صناعة لازمة للمجهود الحربى • ونستبعد من الخسائر المجمعة لشركات السياحة والطيران ٨١ مليون جنيه تخصص شركة مصر للطيران وحدها. وكان توسعها المظهرى نتيجة قرارات سياسية ، كما عانت شركات الفنادق من تراخى الحركة السياحية بعد حرب سنة ١٩٧٣ • ونستبعد لثلى خسائر القطاع) وهى هيئة خدمات حكومية بحثة ، كما يقتضى من قطاع النقل والمواصلات خسائر هيئة البريد ٦ ملايين جنيه (أى استبعاد خسائر هيئة قناة السويس وشركاتها الملحقة (٥٨ مليون جنيه) نظرا لأنها تحققت خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٤ عندما توقفت الملاحة ونشاطات شركات الشحن والتوكيلات والانشاءات والرباط واعمال الموانى • ويجب أيضا استبعاد الخسائر المجمعة لهيئة الائتمان الزراعى (٤٤ مليون جنيه) من خسائر قطاع الزراعة نظرا لانها ناتجة عن الغاء القوائد على القروض ، وعلى قرار تكلفتها بيع السماد والمبيدات وغيرها من المخلات بسعر يقل عن سعر التكلفة • وأجيرا تستبعد خسائر مؤسسة اللحوم والدواجن والمصائد (٥ ملايين جنيه) لأنها جزء من تكلفة دعم اسعار السلع الاستهلاكية • ويجب أيضا استبعاد خسائر التوسع فى وسائل الاعلام والترفيه وقدرها ١٠ ملايين جنيه منها ٦ ملايين لهيئة الاذاعة والتليفزيون والسينما والمسرح ووكالة الشرق الأوسط للطباعة والنشر نظرا لاهدافها المعروفة .

وبعد استبعاد الخسائر الناجمة عن القوة القاهرة أو ظروف المنشأة أو خسائر الدعم وقدرها ٢١٠ ملايين جنيه يتبقى ٦٠ مليون جنيه فقط . وهو رقم لا يثير القلق نظرا للظروف التى أشرنا اليها قبلا. ويلاحظ ان خسائر الشركات ليست مستمرة • وقد انخفضت خسائر قطاع الاسكان والتعمير مثلا من ١٩ مليون جنيه سنة ١٩٧٣ الى ١٠ ملايين جنيه سنة ١٩٧٤ • وفى سنة ١٩٧٣ بلغ مجموع خسائر قطاع السياحة ١٧ مليون جنيه مرجعها ولا شك الى ظروف الحرب ، ثم زادت ايرادات القطاع زيادة كبيرة سنة ١٩٧٥ • وفى النصف الأول من سنة

١٩٧٦ زادت إيرادات مصر من السياحة الى ٥٦ مليون جنيه مقابل ٣٥ مليون في الفترة المماثلة من سنة ١٩٧٥ ، وحقت الشركات عائدات كبيرة . وذكر وزير الصناعة مؤخرا أن فائض قطاع الصناعة سنة ١٩٧٥ بلغ ١١٨ مليون جنيه بينما خسائر الشركات التابعة له لم تتجاوز ١٨ مليون جنيه . وقد ارتفعت الأرباح في البعض ٧٥٪ عما كانت عليه سنة ١٩٧٤ . هذا ونلاحظ أخيرا أنه ليس هناك ما يدعو إلى الجزع إذا ما حققت بعض الشركات خسائر في سنة ما . فذلك أمر طبيعي في جميع الأنظمة الاقتصادية (١) . وتاريخ الرأسمالية حافل بالافلاس والإعسار وسوء الإدارة الذي غالبا ما اضطر الحكومات إلى إنشاء منظمات لإنقاذ البنوك والشركات الصناعية المفلسة خوفا من استثناء البطالة والأزمات المالية . ومن أمثلة ذلك منظمة « إيري » في إيطاليا وشركة إعادة التعمير والتمويل في الولايات المتحدة خلال الكساد العظيم . وقد تدخلت بريطانيا في السنوات الأخيرة لإنقاذ شركة رولز رويس المتيدة وشركة بريتش ليلاند وشركة نفط برما وعدد كبير جدا من البنوك المفلسة وشركات البناء .

وفي ضوء ما تقدم ، يستبين أن الأحكام القاسية التي صدرت عن القطاع العام « المفترى عليه » تتسم بالمنعالة ، ولا تستند إلى دراسة موضوعية منزهة عن الهوى للظروف والملابسات التي مر بها . وعلى كل فانه لا مناص من التمويل عليه في دعم التنمية وعلاج ما يعتريه من عيوب وإزالة ما يرزح تحته من معوقات والتوفيق في اختيار رجال الإدارة العليا - فهو الذي يضم القطاع الحديث في الاقتصاد المصري ، وتتركز فيه الكفايات الفنية . وسوف ندرس في الفصل التالي الدور المحدد الذي يمكن أن تقوم به من القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي .

(١) بدأ المسئولون مؤخرا في وضع الأمور في نصابها . واجتمع حديث رئيس الوزراء في ٩ إبريل سنة ١٩٧٦ .

الباب السادس

التطورات الدولية

■ الفصل الأول

التطورات الدولية في النقد
والائتمان والصرف.

التطورات الدولية في النقد والائتمان والصرف

مقدمة :

لم تكن مصر وحدها التي تعرضت للاضطرابات النقدية والمالية في السنوات الأخيرة . بل عانى معظم دول العالم من التضخم واختلال ميزان المدفوعات ، وبخاصة في السبعينات . وتأثرت الدول النامية المستوردة للنفط من ثقل التسيئة . ومن الكساد الذى حل بالعالم ستى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، وكان أعنف تحول فى الدورة التجارية منذ الثلاثينات من القرن الحافى . وتشير هنا الى هذه التطورات حتى يمكن لدرارك الترابط بينها وبين الاحداث التى توات على مصر .

بدأ اضطراب اسواق الصرف الدولية منذ منتصف الستينات ، وبلغ ذروته فى أزمة الدولار صيف ١٩٧١ . ولم تكن هذه أزمة عملة رئيسية فحسب ، بل كانت أزمة نظام النقد الدولى الذى قام على تحديد أسعار ثابتة للعملات على أساس الذهب والدولار ، مع تقلب أسعار الصرف فى حدود ضيقة . وقد نجح هذا النظام فترة من الزمن ، وفى ظله تمت التجارة الدولية والاستثمار الخارجى بمعدلات عالية لم يعرفها العالم من قبل ، وأسهم فى ذلك زيادة الانتاج العالمى ، وقوة الدولار كعملة رئيسية ذائعة الاستعمال فى تمويل التجارة ، وأهم

تناصر الاحتياطات الخارجية . وفي ظله أيضا تحقق قدر مرض من التعاون بين البنوك المركزية في إطار بنك التسويات الدولية ، ومجموعة الدول العشر ، وصندوق النقد الدولي . ولزيادة السيولة الدولية ، رفعت حصص الأعضاء في الصندوق تباعا إلى ٣٨ بليون دولار (١) ، فضلا عن استحداث حقوق السحب الخاصة ، وإصدار شرائح متوالية منها رفعت مجموع الإصدار إلى قرابة ٩ بلايين دولار (٢) .

غير أن نظام النقد الدولي الذي أرسيت قواعده سنة ١٩٤٤ لم يجار التغيرات الاقتصادية التي توالى منذ الحرب العالمية الثانية ، وبخاصة نمو اقتصاديات اليابان ودول غرب أوروبا ، وازدياد أهميتها في أسواق التجارة والمال ، بعد أن أصبحت عملاتها قابلة للتحويل في أواخر الخمسينات . وكان الفشل في تطوير النظام ، ليجارى متطلبات العصر ، من أسباب اضطراب أسواق النقد في النصف الثاني من الستينات ، حين تعرض الاسترليني والفرنك الفرنسي بوجه خاص لضغوط شديدة لفترات طويلة انتهت إلى خفض سعر تعادلهما الرسمي إزاء الدولار وادت ضخامة حركات موازن المدفوعات إلى تمويل بعض العملات الهامة لفترات ، وإلى رفع سعر تعادل عملات الدول ذات الفائض . وتعرض سوق الذهب لتطورات عنيفة أرغمت مجموعة الدول العشر الصناعية الكبرى على اتباع نظام السعريين : سعر ثابت (٣٥ دولارا للأونصة) للمعاملات بين البنوك المركزية ، وسعر متقلب للمعاملات الأخرى . وبعد سنة ١٩٦٨ حدثت مضاربات حادة في السوق الحرة للذهب ، وارتفع سعره فيها إلى ٢٠٠ دولار للأونصة ، ثم هبط في

(١) مرض قبل الدول الأعضاء سنة ١٩٧٦ قرار الصندوق بزيادة ٣٣٪ في حصص الأعضاء تمهيدا لإقراره .

(٢) لم يقرر إصدارات جديدة منذ الإصدار الأول . ومع ثبات السعر الرسمي للذهب ، وشغل دوره النقدي زادت الأهمية النسبية لأرصدة العملات الرئيسية في الاحتياطات المالية .

مئيف سنة ١٩٧٦ الى نحو ١١٠ دولارات قبل أن يستعيد ما فقده
فيصل سعره الى ١٤٠ دولارا في ربيع سنة ١٩٧٧ .

وخلال تلك الفترة كانت الدول تتردد في احداث تغيرات مبكرة
ولمائية في اسعار التعادل . واصبح النمط المتكرر ان يؤجل اتخاذ
قرار حاسم الى ان يتفاهم مركز ميزان المدفوعات ، وتفقد الدولة قدرا
كبيرا من الاحتياطات الخارجية ، الى الحد الذي لا يمكن تجنبه الا
بتخفيض كبير في سعر الصرف . وقد خلق ذلك السلوك جوا من القلق ،
اصبح معه ثبات سعر الصرف سوريا . وكانت أسواق الصرف العالمية
في أوائل السبعينات مرتعا خصبا لمضاربات جادة ، مصدرها حركات
عنف ومفاجئة في الاموال السائلة قصيرة الأجل ، زادت الحال سوءا .
لذا عمد المضاربون والشركات العالمية الكبرى ، الى تحويل الاموال
من بلد الى آخر لا سعي وراء الفائدة العالية ، بل رغبة في الاستفادة
من احتمالات تغير أسعار الصرف ارتفاعا وانخفاضا . ومن ثم كان
التحول أحيانا من الاسترليني والدولار الى عملات قوية توقع
المضاربون رفع قيمتها مثل المارك ، والين ، والفرنك السويسري .
وحاولت بعض الدول دون جدوى الحد من حركات الاموال العارمة
عبر الحدود ، بفرض نسبة عالية من الاحتياطي النقدي ازاء الودائع
الضريبة لغير المقيمين ، وخفض الفائدة عليها ، وتقييد حرية البنوك
ال محلية في قبولها ، أو اقراضها . وفي تلك الفترة اطرء نمو سنوي
الدولار الأوربي بمعدلات غير مسبوقه وزادت ودائمه من ٩ بلايين
دولار سنة ١٩٦٩ ، الى ١٨٠ بليون دولار سنة ١٩٧٤ والى ٢٥٠ بليون
في أواسط سنة ١٩٧٦ .

وقد زاد تخرج الموقف المالى الدولي في منتصف الستينات بعد
ما تعرض ميزان المدفوعات الامريكى لضغوط شديدة ، ترتب عليها
تناقص فائض الميزان التجارى الامريكى ، ثم تحوله الى عجز لأول مرة
في التاريخ الحديث . وأهم هذه الضغوط ازدياد اعباء الحرب في

بقيتاسام ، وتساعد اتفاق القوات المسلحة المراقبة في أوروبا وآسيا ،
والمعونات البحرية لحلفاء الولايات المتحدة . ومن العوامل الرئيسية
في أحداث العجز ازدياد الاستثمار الخارجى ، واقبال المستثمرين
الامريكان على اقتناء اسهم الشركات الأجنبية بقصد السيطرة على
مقدراتها ، وعلى الاستثمار المباشر بقصد الاستفادة من انخفاض
الاجور في أوروبا والشرق الاقصى نسبيا الى الولايات المتحدة ، هذا
فضلا عن استمرار الشركات الأمريكية الكبرى على اعادة استثمار
ارباحها المستمدة من الخارج ، بدلا من تحويلها الى الولايات المتحدة .
وقد تم هذا الاستثمار الضخم (بمتوسط عشرة بلايين دولار سنويا
في أوائل السبعينات) بخلق قوة شرائية جديدة في ظل نظام الصرف
بالدولار . وكان قبول الدول ذات الفائض للارصدة الدولارية عاملا
في تقاعس الولايات المتحدة عن علاج العجز المتصاعد في ميزان
المدفوعات بالوسائل النقدية والمالية التقليدية .

وكانت النتيجة الحتمية لهذه التطورات تقصا خطيرا في ارصدة
الولايات المتحدة من الذهب ، وازديادا في الارصدة الدولارية بحوزة
العالم الخارجى . وفي يوليو سنة ١٩٧١ ، عندما بدأت سحب الازمة
تتجمع في الافق ، كان رصيد الولايات المتحدة من الذهب قد هبط
الى ١٣ بليون دولار (مقابل ٢٠ بليون دولار سنة ١٩٤٥) ، في حين
زادت المديونية الخارجية في نفس الفترة من ٧ بلايين دولار الى ٥١
بليون دولار . وفي الثمانية الاشهر الاولى من ١٩٧١ استنفد من
الارصدة الذهبية ما يعادل قرابة ٣ بلايين دولار . وحاولت الولايات
المتحدة اقناع الدول ذات الفائض بالاحتفاظ بأرصدها الدولارية
المتزايدة سائلة ، أو باستثمارها في أذون وسندات أمريكية . وهكذا
أصبح الدولار في واقع الامر عملة غير قابلة للتحويل ، والسعر الرسمي
للذهب (٣٥ دولارا للأوقية) غير ذي موضوع ، لا تجرى على اساسه
معاملات ذات بال .

نخلص من ذلك الى ان الموقف المالى الدولى فى صيف ١٩٧١ كان يحمل فى طياته بذور أزمة حادة ، عندما أعلن الرئيس السابق نيكسون وقف تحويل الدولار ، وعدم التقيد بسعر التعادل المقرر له ، وفرض ضريبة اضافية على الواردات ، وخفض المعونات الاقتصادية الخارجية . . وبهذه الاجراءات العنيفة القت انولايات المتحدة عبء اعادة التوازن الخارجى على عاتق الدول ذات الفائض ، ولم تحاول حتى الحد من الاستثمار الخارجى وهو أهم عناصر الاختلال . وأعقب هذه القرارات الخطيرة اضطراب حاد فى أسواق المال الدولية . ومع توقع خفض آخر فى قيمة الدولار استمرت حركات دولية واسعة النطاق فى الاموال قصيرة الأجل . ولم تسمح الدول ذات الفائض بحرية تقلب العملات على اطلاقها . بل فرض البعض رقابة مشددة على الصرف ، وخاصة على العمليات الرأسمالية . وتدخلت البنوك المركزية فى البعض الآخر لمنع من ارتفاع سعر عملاتها ازاء الدولار خوفا مما قد يلحق بصادراتها من ضرر . وبعد فترة الاضطراب الاولى حققت الولايات المتحدة مطلبها من حيث خفض قيمة الدولار ازاء العملات الرئيسية ، وسمح عدد من الدول أو رضخ لرفع قيمة عملاتها ازاء الدولار ، بنسب تراوحت بين ٧ و ١٧٪ ، واتفق على رفع مدى تقلب العملات حول سعر التعادل أو السعر الوسط الى $\frac{1}{2}$ ٪ ارتفاعا وانخفاضا ، وبذلك أصبح مدى التقلب المسموح به $\frac{1}{4}$ ٪ بدلا من $\frac{1}{2}$ ٪ وهى النسبة المقررة فى اتفاقية صندوق النقد .

ولم تكن اتفاقية ديسمبر سنة ١٩٧١ سوى علاج مؤقت لازمة . وانقسمت الآراء منذ ابرامها بشأن مستقبل نظام الصرف الدولى : بين من جدد للعودة المبكرة الى اسعار تعادل ثابتة ، وبين من جدد لنظام من تقلب فيه أسعار الصرف ، اصطلاح على تسميته بنظام التعويم ، بينما نادى البعض الآخر باتباع نظام متعدد فيه أسعار الصرف : بمعنى أن يكون هناك سعر ثابت لعمليات التجارة ، وسعر متقلب للتحويلات

الرأسمالية . وترددت مقترحات بشأن الأرصدة الدولارية الفائضة بحوزة العالم الخارجى ، منها تجميد ما يزيد على الاحتياجات الجارية ، مع جدولة الافراج عن الارصدة المجددة . وبعد فترة من التخفيض الاول للدولار حدث التخفيض الثانى (فبراير سنة ١٩٧٣) . وارتفعت قيمة العملات الرئيسية ، خلا الاسترلىنى والليرة الايطالية ، ارتفاعا ملحوظا فوق الاسعار الوسطى المحددة فى اتفاقية واشنطن (سميثسونان) . وعمد عدد من دول أوروبا الى تعويم عملاتها ، بعد ان ادركت تعذر الحفاظ على ثبات أسعار الصرف مع اختلاف معدلات النمو والتضخم من دولة لآخرى ، فضلا عن أثر حركات الاموال العارمة عبر الحدود . وفى مارس سنة ١٩٧٢ اتفقت دول السوق المشتركة ، على تعويم مشترك لعملاتها ازاء الدولار وقصر تقلبات تلك العملات بعضها الى بعض فى حدود $\pm 2.5\%$ بدلا من $\pm 4.5\%$ ثم انضمت اليها المملكة المتحدة فيما بعد . غير أنه فى يونيو سنة ١٩٧٢ أعلنت المملكة المتحدة تعويم الاسترلىنى والخروج عن اتفاقية التثبيت التى أطلق عليها « الافعى فى النفق » . وانسحبت منها بعد ذلك ايطاليا وفرنسا .

وفى شرة تلك الأحداث الجسام شكلت لجنة منبثقة عن صندوق النقد الدولى : أطلق عليها اسم لجنة العشرين : لصياغة مبادئ مستقرة يقوم عليها نظام دولى جديد يحل محل النظام الذى ارسيت قواعده فى بريتنون وودز فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . وقد توخت اللجنة فى توصياتها عدة مبادئ لقيت قبولا عاما : منه ضرورة اتوصل الى حل وسط بين جمود أسعار الصرف من جهة ، وبين تعويم العملات فى ظل رقابة صارمة على العمليات الجارية والرأسمالية ، من جهة أخرى . وكان هناك اجماع على ضرورة اجتناب كل ما يهدد بتقسيم العالم الى كتل نقدية متضاربة المصالح ، وعلى ضرورة علاج الاختلال المزمن فى موازين المدفوعات ، ووضع حد لويلات التضخم المستند الى

زيادة الطلب ، أو الى ارتفاع التكلفة والأجور ، مع الاستمرار في تخفيف القيود المفروضة على التجارة الدولية ، وتحقيق قدر عال من العمالة . وهناك أيضا قبول عام لمبدأ اتخاذ حقوق السحب الخاصة أساسا numéraire للنظام الجديد ، بحيث تصبح تباعا أهم عناصر الاحتياطيات الخارجية ، وينكمش بالتبعية دور الذهب والعملات الاحتياطية الرئيسية ، وخاصة الدولار الأمريكي .

ولا يزال الامل الذي يراود العالم هو العودة ، في المستقبل القريب ، الى نظام معدل يقوم على أسعار تعادل ثابتة مع السماح بمزيد من المرونة ، بحيث تتقلب أسعار الصرف الجارية في حدود يتفق عليها فوق سعر التعادل (١) أو تحته ، على ان تعدل هذه الحدود من آن لآخر في ضوء الظروف المتغيرة ، شريطة ان تيسر الدول الى تعديل أسعار الصرف غير الملائمة بالزيادة والنقصان ، بنسب متدلة قبل ان يستفحل الخلل في موازين المدفوعات . ويتضمن النظام الجديد السماح بتعويم العملات مع اجتذاب التنافس في تخفيض قيمتها أو تقوسها بأثنى من قيمتها الحقيقية لفترات طويلة . . . وهناك اتفاق على ضرورة التعاون الدولي لمواجهة حركات الأموال العارمة عبر الحدود . يستمر البحث في وسائل دعم صندوق النقد الدولي وزيادة سلطاته ، . تحسين أساليب التشاور بينه وبين الدول الأعضاء ، أهمها انشاء اللجنة المؤقتة لمجلس المحافظين ، ودعم علاقة الصندوق مع منظمة التجارة والتعريفات (الجات) . . . وقد تقرر مؤخرا إلغاء السفر الرسمي للذهب وإعادة سدد حيازة الصندوق منه للأعضاء ، وبيع سددس آخر في السوق الحرة على ان يخصص الربح من هذه العملية لمنح مزيد من العون للدول النامية الأكثر فقرا . وتقرر أيضا تحديد قيمة

(١) تم الاتفاق سنة ١٩٧٦ على تعديل اتفاقية الصندوق لاتفاق بين الدول في اتباع نظام الصرف الذي يناسب ظروفها ، مع منح الصندوق سلطات إضافية للرقابة على أسعار الصرف والسيولة الدولية وخفض العود النقدي للذهب تباعا .

حقوق السحب الخاصة على أساس متوسط أسعار عدد من العملات الرئيسية بدلاً من ربطها بالذهب أو الدولار ، ورفع العائد منها لتتنسج مع أسعار الفائدة قصيرة الأجل فى الأسواق العالمية الرئيسية . كما تقررّت زيادة رأس مال الصندوق وتزويده بموارد اضافية .

وقد ثارت فى السنوات الأخيرة خلافات جوهرية حول وسائل علاج الاختلال فى ميزان المدفوعات ، وحول أساليب التدخل للحفاظ على ثبات أسعار الصرف ، وحول المعايير الموضوعية والعسامة التى تنهض قرينة على وجود اختلال فى ميزان المدفوعات يتطلب العلاج الحاسم ، فى الدول ذات الفائض والدول ذات العجز على حد سواء ، والامل ان تقلع الدول عن اعتبار تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات الخارجية الهدف الاقتصادى الاسمى . وبينما تصر الولايات المتحدة على الاعتماد فى المكان الأول على حركات الاحتياطيات الخارجية ، تصر الدول الأوروبية على أن تؤخذ اعتبارات أخرى فى الحسبان . وأخيراً يدور الجدل حول أساليب الضغط التى يمكن أن يلجأ إليها صندوق النقد لحمل الدول الأعضاء على اتباع سياسات نقدية ومالية داخلية لعلاج الاختلال ، أو تعديل سعر الصرف .

ومن الأساليب المقترحة لدعم الصندوق رفع أسعار الفائدة على الارصدة المدينة للدول ذات العجز لدى صندوق النقد ، وفرض ائافاة على الارصدة الدائنة التى تجاوز حدًا معينًا . . . وتندرج العقوبات المقترحة فى الشدة الى جرمان الدول ذات الفائض ، التى تتنافس عن اتباع السياسات المقترحة لعلاج اختلال ميزان المدفوعات، من حق تحويل ذلك الفائض الى احتياطيات رئيسية ، وجرمان الدول ذات العجز الملح من انصبتها من الاصدارات الجديدة من حقوق السحب الخاصة ، ومن حقها فى استخدام تسهيلات الصندوق . وركز اجتماع صندوق النقد فى خريف سنة ١٩٧٦ على ضرورة الحد من التسهيلات غير المشروطة

لتمويل عجز موازين المدفوعات ، وهناك مقترحات للسماح لسائر الاعضاء بفرض قيود على المعاملات التجارية مع الدول التي تحقق فائضا كبيرا في ميزان المدفوعات لترات طويلة دون ان تتخذ اجراءات لتخفيضه عن طريق اتوسع الداخلى وزيادة الواردات والاستثمار والمعونات الخارجية . ومهما يكن من شئ فقد اتفق على استثناء الدول الصغيرة قليلة السكان مثل دويلات الخليج العربى ، التى تترك لها ارصدة خارجية ضخمة مستمدة من موارد مصيرها الى النفاذ ، من مثل هذه الاجراءات . كما اتفق على ان تؤخذ فى الاعتبار الظروف الخاصة بدول نامية قد يؤدى اتباع سياسات انكماشية حادة فيها الى الاضرار ببرامج التنمية .

وقد أعقب مشاكل النقد والصرف فى اوائل السبعينات كساد حاد فى الدول الصناعية العظمى . وتعددت منذ سنة ١٩٧٣ مظاهر الضعف فى الاقتصاد الدولى مما حمل البعض على التنبؤ بكساد عالمى يضارع فى حدته كساد الثلاثينات ، حين انخفض الناتج الاجمالى القومى لمعظم الدول بنسبة ٣٠٪ او يزيد ، وناهز عدد العاطلين فى العالم ثلاثين مليونا ، وتدهورت اسعار الاوراق المالية والسلع ، وانهار الصرح المصرفى فى بعض الدول العظمى ، مما كانت له آثار سياسية واجتماعية خطيرة . الا أن هذه المخاوف لم تتحقق .

واهم مظاهر الضعف هذه ازدياد معدلات التضخم المقترن فى الدول الصناعية ببطالة واسعة النطاق (١٥ مليونا فى منتصف سنة ١٩٧٧) وعدم جدوى الاساليب التقليدية فى علاجه . وقد تضاعف معدل التضخم فى الدول الصناعية العظمى خلال عام ١٩٧٤ مثلا الى حوالى ١٥٪ فى اسعار المستهلكين . وفى البداية ، كان التضخم يستند الى زيادة الطلب النقدي ، ثم ظهرت عوامل اخرى رفعت من التكلفة وغذت التضخم فى حلقة مفرغة : منها تصاعد نسبة زيادة الاجور ، والزيادة

المطرقة في كمية وسائل الدفع ، ثم ارتفاع اسعار النفط ٤٠٠٪ في خريف سنة ١٩٧٣ . وحاولت الدول بدرجات متفاوتة من النجاح اتباع سياسات مقيدة للحد من السباق الخطر بين الاجور والاسعار ، ووقف الاتجاه المساند الى قبول التضخم كأمر واقع لا مناص منه ، يؤخذ في الحسابان عند تحديد دخول عوامل الإنتاج ، وتستحدث له أساليب محاسبية لتعديل قيمة الاصول والخصوم في الميزانيات ، بدلا من قبول القيمة الدفترية على علاتها .

وخلال ١٩٧٤ ، والنصف الاول من ١٩٧٥ بدأ تراخي معدلات النمو في الدول العظمى والتنمية على حد سواء ، بل وحدث خفض فعلي في الناتج الاجمالي القومي للولايات المتحدة واليابان وغيرها ، لأول مرة بعد رواج دام خمسة وعشرين عاما ، تراوح خلاله المتوسط السنوي لنمو الناتج الاجمالي القومي في الدول الصناعية العظمى حول ٥٪ ، بينما حققت الدول النامية معدلا يناهز ٦٪ في الستينات . وصاحب ذلك الراج زيادة غير مسبوقه في الاستثمار ، وفي الاتفاق على التسليح وعلى الخدمات الاجتماعية ، بينما لم ترتفع اسعار المواد الاولية والنفط ارتفاعا يذكر . ولم تبدأ معدلات النمو في الارتفاع من جديد الا في أوائل ١٩٧٦ عندما بدأت سحب الكساد في التبدد . وصاحب تناقص الانتاج العالمي تراخي معدلات نمو التجارة الخارجية من حيث الكم ، ولم يزد معدل نموها خلال عام ١٩٧٤ عن ٧٪ وتوقف او كاد سنة ١٩٧٥ ، مقابل زيادة قدرها ١٢٪ سنة ١٩٧٣ و ١٨٪ في ١٩٧٢ . عندما بلغ الرواج اوجه . ولم يسر الرواج باطراد بعد ذلك ولذا تماقت مؤتمرات القمة لمواجهة الخطر المزدوج من التضخم والبطالة .

ومن عوامل الاضطراب الاخرى في السنوات الاخيرة ازدياد عجز ميزان مدفوعات بعض الدول الصناعية الكبرى ، وتفاقم العجز المزمع في ميزان مدفوعات الدول النامية (١) ، فضلا عن المخاوف التي خلقتها

(١) بلغ العجز التراكمي لهذه المجموعة مائة بليون دولار في السنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٦

التوائض الطائلة للدول المصدرة للنفط ، وتحويل تدفقاتها ، مباشرة أو عن طريق أسواق النقد والمنشآت المالية العالمية إلى الدول ذات العجز . وقد بلغ عجز ميزان مدفوعات الدول الصناعية الكبرى سنة ١٩٧٤ حوالي ٤٠ بليون دولار ، بند أن حققت في مجموعها فائضا قدره ١٠ بلايين دولار خلال ١٩٧٣ . وزاد عجز ميزان مدفوعات الدول النامية، غير النفطية ، من ٨ بلايين دولار سنة ١٩٧٣ إلى ٢٠ بليون دولار سنة ١٩٧٤ وإلى ٣٥ بليون سنة ١٩٧٥ ، بينما ارتفع فائض الدول المصدرة للنفط من ٥ بلايين دولار ١٩٧٣ إلى ٦٠ بليون دولار سنة ١٩٧٤ (١) . وزادت ، احتياجاتها الخارجية زيادة كبيرة .

وبدت خلال تلك الفترة مظاهر أخرى للاضطراب في محيط المال والاعمال منها : تدهور الاسعار في البورصات حتى للاوراق المالية من الطراز الاول ، وافلاس عدد من البنوك في الولايات المتحدة والمانيا والمملكة المتحدة ، وتعرض البعض الآخر لخسائر جسيمة في أسواق الصرف وفي اقراض الصناعات الكاسدة وشركات الملاحة والبناء . وارتفعت اسعار الفائدة قصيرة الاجل إلى مستويات لم يعرفها العالم منذ الحرب العالمية الثانية . وادى اقبال دول الوميك على الاحتفاظ بالاموال في صورة ودائع قصيرة الاجل إلى اختلال النسب المصرفية التقليدية بين الودائع والقروض ، وعدم التناوب بين حجم الودائع المصرفية والموارد الذاتية للبنوك .

وقد أساب نظام تعويم العملات بعض النجاح في تخفيف العالم ويلات الانزفات العنيفة في السنوات الاخيرة . وانهم في الحفاظ على مركز الدولار تدفق جانب كبير من فائض الاموال النفطية للاستثمار في الولايات المتحدة بعد تحولها عن سوق لندن المالي . والاستثناء الهام من التعويم الشامل في الوقت الحاضر هو اتفاقية تثبيت جنالات

(١) تم سحب اى ازمين بليون سنة ١٩٧٥ .

دول إسكنديناوة ودول السوق الأوروبية (باستثناء بريطانيا وإيطاليا) وفرنسا المعروفة باسم الأقمى فى النقى) . وقد اثبتت أحداث أوائل ١٩٧٦ مرة أخرى انه لا يتيسر لمثل هذه الاتفاقيات الصمود والاستقرار الا اذا اتبعت الدول الاعضاء سياسات نقدية ومالية متناسقة . وهو ما اثبتت التجارب انه أمل بعيد المنال .

وقد جمعت أسواق المال العالمية فى تحويل فائض الاموال النفطية الى الدول الصناعية ذات العجز فى صورة قروض متفاوتة الاجال ، كما حصلت الدول النامية غير النفطية على تسهيلات كبيرة من أسواق العملات الاوروبية وان حصلت الدول النامية الاكثر ثراء على نصيب الاميد . وتم تحويل جانب من القوائض النفطية عن طريق الاتفاقات الثنائية فى صورة قروض مباشرة ، والاكتتاب فى سندات حكومية ، وتمويل الشركات المساهمة العالمية . وكانت الوسيلة الثالثة استحداث تسهيلات اضافية لدى المنظمات المالية الدولية مباشرة ، او عن طريق صناديق خاصة انشئت لتمويل عجز موازين المدفوعات المترقب على رفع سعر النفط . التسهيلات النفطية لدى صندوق النقد الدولي ، التى بدأت بموارد تعادل ٣٨ بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ، زيدت بعد ذلك الى ٧ بلايين وحدة سحب خاصة . واقتضاء مال خاص يغذى بارباح مستمدة من بيع جانب من ذهب الصندوق ، هذا فضلا عن استحداث ما اصطلح على تسميته بالمشبك الثالث فى البنك الدولى ، للاقراض بفائدة تناهز نصف الفائدة العادية للدول النامية ، وخاصة تلك التى تأثرت أكثر من غيرها من الاضطرابات الأخيرة .

١١٠٠ (١) لم يتحصل سنة ١٩٧٦ على انخفاض للتوسط الحسابى المعدل للاستيركس ورفق إرفاق التجارة الخارجية ٤٥٪ من سعر الوسيط الذى حددته اتفاقية واشنطن ، وزينه معدل الانخفاض من ذلك لم حالة المبرة الإيطالية ٢٠ وانسعر الانخفاض فى قيمة العملات حتم أوائل ١٩٧٧ .

واسهاماً في التخفيف عن عائق الدول ذات العجز قرر صندوق النقد منح تسهيلات إضافية لفترات تصل الى ثلاث سنوات في حدود ١٤٠٪ من حصص الاعضاء . وتقرر التوسع في منح التسهيلات التمويلية . كما تقرر رفع حصص الاعضاء بنسبة ٣٣٪ على ان تزداد حصص دول الاوبك بنسبة أعلى من سواها . كل ذلك فضلاً عن توسع دول الاوبك في اقراض البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية وفي تقديم المعونات مباشرة للدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

وبعد بداية متردة استقر رواج معتدل على المستوى الدولي في أواسط سنة ١٩٧٦ ، وزاد الانتاج في معظم الدول الصناعية بنسب تراوحت بين ٦ - ٧٪ في المتوسط في النصف الأول من سنة ١٩٧٦ ، وعادت التجارة الدولية الى النمو بنسبة ١٠٪ سنة ١٩٧٦ . غير ان هناك ثلاث ظواهر تجمعت على القلق أولاها استمرار مشول حظر التضخم وزيادة أسعار المستهلكين بنسب تماثل ضعف ما كانت عليه في الستينات (٨ - ٩٪ سنة ١٩٧٦) مع اختلاف معدلها بين الدول (١) . والقاهرة الثانية هي استقرار البطالة بمعدلات عالية بلغت في الولايات المتحدة نحو ٨٪ من قوة العمل سنة ١٩٧٦ ، وهو معدل يناهز ضعف المتوسط للمقدين التاليين للحرب العالمية الثانية - والظاهرة الثالثة هي تراخي الاستثمار الجديد في الدول الصناعية الكبرى ، مما يحد من سير الرواج .

(١) ومن هنا توجهات الصندوق بالحد من الزيادة في كمية وسائل الدفع واستئصال تورمات التضخم التي تهدد الثقة في مستقبل القوة الشرائية للملايين فضلاً عن أثر التضخم في زيادة تفاوت الدخل وسوء توزيع الثروة - وبينما انخفض معدل التضخم في بعض الدول الصناعية العظمى وخاصة ألمانيا واليابان - لا يزال معدل التضخم مرتفعاً إذ تراوح في المملكة المتحدة وابطاليا حول ١٨٪ في ايلول سنة ١٩٧٧ .

الفصل الثاني

المعونات الدولية

المعونات الدولية.

يتصل مستقبل المعونات الخارجية لمصر بمشكلة المعونات للدول النامية بوجه عام ، وسنتحدث هنا باختصار عن ابعاد تلك المشكلة ، لكي نضع المعونات التي حصلت عليها مصر في الاطار العالمى .

واجه العالم فى السنوات الاخيرة مشكلتين رئيسيتين :

الأولى هى التوفيق بين أهداف اقتصادية متعارضة : أهمها كبح التضخم، الحفاظ على مستوى عال من العمالة، وتحقيق توازن موازين المدفوعات . وقد وصفنا التطورات الدولية فى هذا المجال فى الفصل الأول من هذا الباب . والثانية هى تقديم مزيد من العون للدول النامية بمصد تخفيف التفاوت الدولى فى توزيع الدخل ، وهى موضوع هذا الفصل .

وفى الوقت الحاضر تواجه الدول النامية المستوردة للنفط. تحديات بالغة ، فرضتها تطورات الاقتصاد العالمى ، وبخاصة عدم مجاراة أسعار صادراتها للنزعة العالمية العارمة الى ارتفاع الأسعار . وبالتالى تحول معامل التبادل الخارجى لنير صالحها ، وزيادة أعباء خدمة الدين الخارجى . وقد بلغ الاحساس بمشاكلها مبلغا كبيرا ، حمل

الأمم المتحدة على آثارها من جديد على الصعيد العالمي . فعقد مؤتمر بوخارست لبحث الزيادة السكانية التي تتآكل معها ثمار التنمية . ونظمت منظمة الأغذية والزراعة مؤتمرا عالميا لبحث مشكلة الغذاء والأمن الغذائي التي تند من أخطر المشاكل المعاصرة (١) . وتقرر تشكيل لجنة مشتركة من البنك الدولي وصندوق النقد لبحث مستقبل المونيات . وفي اجتماع الجمعية العامة في الجزائر واصلت الدول النامية محاولاتها لدعم أسعار المواد الأولية . وأتاح مؤتمر التجارة والتنمية (الانكباد) في فيروبي ١٩٧٦ منبرا لترديد الشكاوى التقليدية لتلك الدول . ولم تحقق تلك الاجتماعات شيئا مذكورا . ولا يزال الحوار الاقتصادي بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة متعثرا .

وبالرغم من ان الدول النامية تتشابه في سمات كثيرة ، الا ان بعضا منها أوتى ثراء عريضا في السبعينات نتيجة ارتفاع النفط ، وادى رواج أوائل السبعينات الى ارتفاع أسعار المعادن والمواد الأولية وبعض الحاصلات الزراعية مثل البن والكافو مما عاد بالخير على المنتجين في بعض الدول النامية الاقل فقرا . غير ان غالبية دول المجوعة تردى في صعوبات مزمنة زاد من حدتها رفع أسعار النفط مؤخرا بنسبة ٤٠٪ (٢) . وقد أتاح هذا الارتفاع للدول المنتجة للنفط ، ودخل الفرد في بعضها لا يرقى الى المستوى السائد في الدول الصناعية المستوردة ، فرصة زيادة الاستثمار الداخلي والخارجي ، ليعوضها

(١) بلغ عجز الحبوب لدى الدول النامية في السنة الزراعية ١٩٧٢ - ١٩٧٤ قرابة ٣٠ مليون طن ، ويتوقع ان يرتفع الى ١٠٠ مليون طن في أواخر العقد القادم . وقد اوصى المؤتمر بتكوين صندوق خاص لتبديل التنمية الزراعية ، وبإتقيا مجزؤن من الحبوب لتحقيق الأمن الغذائي .

(٢) جاء هذا الارتفاع الطبيعي متأثرا . الا ظل سعر النفط على حاله برغم زيادة الطلب في السبعينات بمعدل ١٢٪ مستويا . ولولا المركز الاحتكاري للشركات وضغط الحكومات في الدول المنتجة لما ظل السعر على حاله ، مع إيراد زيادة الطلب وارتفاع أسعار السلع الأخرى .

الدخل منها عندما ينضب معين النفط ، وليس لبعضها مورد اقتصادي
سواء . ومن ثم تستبعد معظم الدول الاعضاء في منظمة الاوبك من
عداد الدول النامية الفقيرة .

وفي اواخر سنة ١٩٧٤ بدأ التحول الدوري في اسعار المواد
والمعادن واستمر الهبوط خلال سنة ١٩٧٥ . وهبطت بالتالي حصيلة
صادرات الدول النامية مجتمعة ، بسبب الكساد وتراجع
الانتاج في الدول الصناعية . وبعد ان حققت الدول النامية زيادة في
صادراتها الصناعية في السنوات الاخيرة ، تشاقل معدل تلك الزيادة
مؤخرا ، او حدث نقص فعلي فيها . وهكذا استمر تحول معامل
التجارة الخارجى لغير صالح الدول النامية . لذا بينما ارتفعت اسعار
صادراتها ٢٧٪ خلال عام ١٩٧٤ ، زادت اسعار وارداتها ٤٠٪ في
نفس السنة . واستمر ارتفاع اسعار وارداتها خلال ١٩٧٥ . وكان
ارتفاع سعر النفط ، ويمثل ١٢٪ من واردات تلك الدول ، عبئا ثقيلا
على ميزان المدفوعات (١) ، سيما وان قدرتها على الاستثمار في انتاج
بدائل له من مصادر الطاقة الاخرى قليلة . وارتفعت ايضا اسعار
واردات الدول النامية من المصنوعات والآلات ، وتمثل نحو ٦٥٪
من مجموع وارداتها ، واسعار السماد والمبيدات وغيرها من المدخلات
الزراعية مما يعرقل مسار الثورة الخضراء ويهدد بالردة الى الوسائل
التقليدية في الزراعة . ونتيجة لتحول معامل التبادل على هذا الوجه ،
زاد عجز ميزان مدفوعات الدول النامية المستوردة للنفط من ٩
بلايين دولار سنة ١٩٧٣ الى ٣٥ بليون دولار في عام ١٩٧٥ ، تمثل
نحو ٤٪ من الناتج القومى الاجمالى فيها . واستمر العجز فى هذا
المستوى خلال سنة ١٩٧٦ ليصل العجز التراكمى للثلاث السنوات

(١) هذا فضلا عن تناقص الاحتياطيات الخارجية للمجموعة . وخفض القوة الشرائية
لا يحوزة من اوصلة استرلينية ودولارية بسبب استشراف التضخم ، وتقلص للصناعات التى
واجهت التملتين فى الأسواق الدولية فى اواخر الستينات .

الآخيرة إلى مائة بليون دولار . وكما قد زادت القروض الخارجية للمجموعة إلى قرابة ١٥٠ بليون دولار حاليا ، تشكل اعتمادات خدمتها عبئا ثقيلا يتراوح بين ٥٪ ، ٣٠٪ من حصيللة الصادرات .

وتأثرت اقتصاديات الدول النامية كذلك بالتضخم العالمي منذ بدء السبعينات نظرا لتبعيتها للدول الصناعية ، واعتمادها الكبير على الاستيراد ، فضلا عن التضخم العائد لظروف خاصة بها مثل الانفاق الحربي ، ورفع معدلات التنمية . ونظرا لتفاقم أزمة المدفوعات عمدا البعض إلى تشديد قيود الاستيراد وتعدد أسعار الصرف ، وخفض الاستثمار . ولا ينتظر أن يزيد معدل النمو للمجموعة عن ١٪ أو ٢٪ لكل نسمة سنويا خلال الفترة الباقية من السبعينات . ولن تحقق أكثر الدول النامية هدف النمو الذي حددته الأمم المتحدة (٦٪) لمعد التنمية الثاني . يتما من المؤكد أن الدول الأكثر فقرا تواجه احتمالات توقيف النمو الاقتصادي تماما ، وتناقص الدخل الحقيقي لكل نسمة ، واستقرار نسب الأمية ووفيات الأطفال المرتفعة وضعف التغذية وغير ذلك من مؤشرات التخلف . هذا ولا يزيد متوسط دخل الفرد في الدول الأكثر فقرا (ويسكنها ١٢ بليون نسمة) عن ١٥٠ دولار سنويا . ويرتفع في الدول النامية متوسطة الدخل (ويقطنها ٩٠٠ مليون نسمة) إلى ٩٠٠ دولار سنويا ، بينما يصل المتوسط السنوي في الدول الصناعية الكبرى (وسكانها ٧٠٠ مليون) إلى ٥٥٠٠ دولار . وعلى أساس الاتجاهات الحالية ينتظر أن ترتفع المتوسطات سنة ١٩٨٠ إلى ١٨٠ ، ١٣٥٠ ، ٨٠٠٠ دولارا على التوالي ، مما يزيد التفاوت بينها .

وفي السنوات الأخيرة أسهمت القروض والمعونات الثنائية والمتعددة الأطراف والقروض من أسواق العملات الأوربية في تمويل بعض عجز موازين مدفوعات الدول النامية . إلا أنه ينتظر أن ينخفض حجم القروض التي تحصل عليها المجموعة في الأسواق العالمية ، بسبب

الصعوبات التي تلاقيها في خدمة الدين ، واعراض الاسواق عن اقراض البعض بتاتا ، وتشديد شروط الاقراض بالنسبة للبعض الآخر ، من حيث المدة وسعر الفائدة . وفي سنة ١٩٧٥ - ١٩٧٦ بلغت نسبة المعونات الميسرة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجتمعة الى الناتج القومي الاجمالي ٤٦٪ (نحو ١٣ بليون دولار) . وبينما قاربت دول اسكندنافيا النسبة التي حددتها الأمم المتحدة لعقد التنمية الثاني (٧٠٪ من الناتج القومي الاجمالي) ، هبطت النسبة في الولايات المتحدة الى نصف ذلك الهدف .

ويجب ان يدرك المسئولون في مصر (١) ان مستقبل المعونات الميسرة مشوب بالتشاؤم رغم الوعود المبرفة ، وانشاء صناديق جديدة بخصميات مختلفة . ويقدر البنك الدولي ان نسبة معونات دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية قد تنخفض في نهاية العقد الحالي الى ٢٥٪ من الناتج القومي الاجمالي . ومن حسن الطالع ان يعوض ذلك النقص ازدياد معونات دول الاوبك التي اتسمت بالسخاء الشديد حتى الآن ، إذ زادت نسبتها من ٣٪ من الناتج القومي الاجمالي للمجموعة في سنة ١٩٧٣ ، الى ٣٪ سنة ١٩٧٥ (تمثل ١٠٪ من فائض ميزان مدفوعات المجموعة) . هذا مع ملاحظة ان دخل دول الاوبك مجتمعة ضئيل بالمقاييس التي دخل الدول الصناعية العظمى ، وانها لا تعتمد أي منفعة اقتصادية مباشرة أو غير مباشرة من تقديم المعونات . وتوقف قدرة دول الاوبك في منح العون السخي مستقبلا على استمرار فائض ميزان المدفوعات في مستوى مرتفع . وقد بدأ الفائض الحقيقي في التناقص فعلا مع تراجع الطلب العالمي على النفط،

(١) بدأت مصر في الخمسينيات بالحصول على معونات من الولايات المتحدة توفقت بعد فترة لاعتبارات سياسية . ثم حصلت على معونات كبيرة من الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية . تولت بدورها باستثمار النزاع السياسي وطرد الخبراء السوفيتي وإلغاء معاهدة الصداقة . وقد بدأ المسئولون يبحثون على الدول العربية لتعويضها عن تلبية احتياجات مصر (التي يقدرونها بحوالي ١٢ بليون دولار خلال السنة الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠) .

وقد ينفلب الى عجز لدى بعض الاعضاء (الجزائر والعراق مثلا) في المستقبل القريب بسبب التوسع في الاستهلاك والاستثمار ، وتساعد اعتمادات التسليح .

رقد زاد حجم عمليات البنك الدولي زيادة كبيرة في السنوات الاخيرة وارتفعت قروضه من ١٦ بليون دولار سنة ١٩٧٠ ، وهو ضعف رقم سنة ١٩٦٧ ، الى ٤٩ بليون عام ١٩٧٦ ، والمنتظر ان تصل الى ٨٠ بليون سنة ١٩٧٧ . وزاد مجموع التسهيلات الميسرة من هيئة التنمية الدولية (ايدا) بفائدة صورية ولآجال طويلة من ٦ بليون دولار سنة ١٩٧٠ الى ١٧ بليون عام ١٩٧٦ ، هذا فضلا عن قروض من « الشباك الثالث » للبنك الدولي بمبلغ خمسمائة بليون دولار بفائدة ٤ - ٥٪ سنويا للدول الاكثر فقرا . ويتضح التحول الحديث في سياسة البنك وهيئة التنمية من ان ٤٠٪ من القروض والتسهيلات يخصص للدول الاكثر فقرا ، ومن اثار الزراعة بالنصيب الاكبر من القروض الجديدة (١) . وقد استتبع التوسع في الاقتراض زيادة صافي اقتراض البنك في أسواق العالم المالية (من ٨ بليون دولار عام ١٩٧١ الى ٢٥ بليون دولار في السنة المالية ١٩٧٥ - ١٩٧٦) وادهمت دول الاربك بنصيب كبير في الاصدارات الجديدة للبنك (٢) .

(١) والجديد في سياسة البنك أيضا هو اعتماده التوسع في تمويل مشروعات لصالح الطبقات الفقيرة في حضر الدول النامية (حوال مائتي مليون نسمة) بمشروعات ، اهداها منح تسهيلات للصناعات الصغيرة وتزويدها بالدفعة الفنية في الإنتاج والتسويق ، والاسهام في تمويل مشروعات الصحة الوقائية وتنظيم الأسرة والنقل العام والاسكان الشعبي .

(٢) بلغ مجموع القروض التي حصل عليها البنك الدولي في ٣٠ يولية ١٩٧٥ والتي تستخدم حصيلتها لتمويل عملياته نحو ١٢ بليون دولار ، فقد منها في السوق الألماني ٢٤٪ ، وفي سوق الولايات المتحدة ٢٢٪ ، وكان نصيب اليابان وسويسرا ١٢٪ ، ٦٪ على التوالي . وزاد نصيب المملكة السعودية الى ٨٪ وفرنزولا الى ٥٪ .

وخلال السنة المالية ١٩٧٥ - ١٩٧٦ أسهمت مؤسسة التمويل الدولية I.F.C. بالاقتراض والاشتراك في مشروعات بمبلغ ٢٤٥ مليون دولار ، بزيادة ضئيلة عن مساهمتها في العام السابق . وتدرس المؤسسة حالياً اقتراحاً بزيادة رأس المال لدعم القطاع الخاص في الدول النامية (١) .

وعند الحكم على إنجازات مجموعة البنك الدولي في مجال المعونات ، يقتضى ملاحظة أن جانباً كبيراً من الزيادة في القروض والتسهيلات كان نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية ، وخفض قيمة بعض العملات الرئيسية التي تكون الجانب الأكبر من موارد البنك . ويعترف أحد التقارير السنوية الأخيرة أن القوة الشرائية لمائة دولار من قروض البنك عام ١٩٦٥ تعادل القوة الشرائية لـ ٢٣٠ دولاراً عام ١٩٧٣ . وينخفض نصيب الفرد من هذه المعونات في الدول النامية نظراً لزيادة سكانها .

وقد تبدد التفاؤل الذي صاحب نشر تقرير ليستر بيرسون « شركاء في التنمية » في أواخر الستينات ، ولا يزال العالم بعيداً عن الاتفاق على سياسة متكاملة للمعونات . ويندد رئيس البنك الدولي كل عام بفتر حماس الدول الصناعية الكنية إزاء تقديم المعونات . ويشير بوجه خاص إلى عدم التزامها بتحقيق هدف تخصيص ٧٪ من الناتج القومي الإجمالي للمعونات الميسرة . وفي الاجتماعات السنوية يوجه مآكثماً نداءات حارة متوالية لمساندة الدول النامية ، ويسهب في سرد الصعوبات التي تواجهها . وأوصى في مناسبات عديدة بتنفيذ اقتراح الوصل بين حقوق السحب الخاصة والتنمية ، وإزالة المعوقات

(١) في السنة المالية ١٩٧٤/١٩٧٥ منح البنك الدولي العربي قروضا مجموعها ٣١٥ مليون دولار بالشروط العادية . ودرست لها هيئة التنمية الدولية ٢٩٠ مليون دولار بشروط ميسرة . بينما لم يزد نصيب الدول العربية في عمليات مؤسسة التمويل الدولية عن عشرة ملايين دولار .

انتي تعترض الصادرات الصناعية من الدول النامية . وختاماً يطالب رئيس البنك باستراتيجية جديدة تعطى اولوية خاصة لمشروعات التنمية التي تفيد أكثرية السكان ، مثل الزراعة والرعى والصرف والاسكان والصناعات الصغيرة والمتوسطة مكثفة العمالة مع التركيز على المناطق الأكثر فقراً التي لم تحلقها التنمية ، والتي يقطنها نحو بليون نسمة أي ربع سكان العالم ، ويقل دخل الفرد فيها عن ٧٥ دولاراً ، وهو دون حد الكفاف .

ويقدر البنك الموارد اللازمة لدفع عجلة التنمية في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ على أساس افتراضين : الاول رفع معدل التنمية الى ١.٢٪ سنوياً في الدول الأكثر فقراً ، والى ٢.٨٪ في سائر الدول النامية غير النفطية . والافتراض الثاني تحقيق زيادة قدرها ٣.٢٪ سنوياً في الاولى و ٣.٨٪ في الثانية - وعلى أساس الافتراض الاول تقدر الاحتياجات بحوالي خمسين بليون دولاراً ، وترتفع على أساس الافتراض الثاني الى ستين بليوناً . ورغم ضخامة الأرقام لا تمثل الزيادة المقترحة سوى نسبة ضئيلة من الزيادة السنوية المتوقعة في دخل الدول الغنية خلال نفس الفترة . ويتحقق الهدف المتواضع برفع نسبة القروض الميسرة الى الناتج القومي الإجمالي في الدول الصناعية العظمى الى ١١٪ من الناتج القومي الإجمالي ، مع استمرار معونات مجموعة الاوبك في مستواها الحالي (١) .

وثمة اقتراحات أخرى قيد البحث لتحسين الأداء الدولي في مجال المعونات : منها تحديد رقم تقديري للمعونات المتوقعة من الدول الغنية من البنك الدولي وغيره من هيئات التمويل خلال الخمس السنوات القادمة ، حتى تكون الدول النامية على علم مسبق

(١) انشأت الإربك صندوقاً رأسماله ٨٠٠ مليون دولار لاقتراض الدول النامية كما انشأ صندوق خاص بتدويل دول الخليج العربية برأسمال قدره بليون دولار لتمويل مشروعات التنمية في مصر .

بما يمكنها توقعه ، وقيام البنك بضمان القروض التي تمقدها الدول النامية في الاسواق العالمية . وثمة اقتراح بإسهام البنك مع الدول الصناعية الكبرى ودول الاوبك في تمويل صندوق خاص لتخفيف التقلبات الدورية في حصة صادرات الدول النامية . واخيرا هناك توجيه بزيادة رأس مال البنك الدولي ومؤسساته التابعة بمقدار ٨ بلايين دولار . وذلك أمر لازم بعد ان قاربت نسبة القروض والتسهيلات القائمة الى الموارد الذاتية النسبة المحددة في النظام الاساسي (١) . وقد تقرر مؤخرا زيادة نصيب دول الاوبك مجتمعة في البنك الدولي الى الضعف عقب اقرار مبدأ الزيادة بنفس النسبة في حصة المجموعة في رأس مال صندوق النقد . كما يعترزم البنك اربثاد مصادر جديدة للأقتراض والتوسع في تدبير موارد من الدول الغنية لتنفيذ مشروعات يقرها في الدول النامية ، على غرار اشتراك المملكة العربية السعودية في تمويل مشروعات أقرها البنك وأسهم فيها .

وتعرض سياسة الممنونات الخارجية للنقد في النذول المانحة والدول المستفيدة على حد سواء . وبرغم ان الدول النامية حققت في المتوسط انعدلات التي استهدفتها الأمم المتحدة في عقد التنمية الاول (١٩٦٠ - ١٩٧٠) تركّز نقد الدول المانحة على اخطاء التخطيط الجسيمة في الدول النامية وغاية المشروعات المخيرية والتنافس في النجذ من الانفجار السكاني الذي يأتي على ثمار التنمية ، فضلا عن توقف البعض عن خدمة القروض الخارجية بأنظمة ، وتأميم المشروعات دون تعويض عادل للمستثمرين الاجانب يدفع بعملات قابلة للتحويل .

(١) وهو ينص على أن يكون رقم القروض القائمة في حدود موارد البنك الذاتية . وفي ١٩٧٦/٦/٣٠ كانت القروض القائمة ٢٣.٧ بليون دولار والموارد الذاتية ٢٢.٧ بليون . وقد تقرر مؤخرا زيادة رأسمال البنك بمقدار ٨.٤ بليون دولار مجازاة للزيادة السادسة في حصص صندوق النقد . كما يطالب البنك بأن ترتفع الزيادة الخامسة في موارد هيئة التنمية الدولية الى ٩ بلايين دولار أي ضعف الزيادة السابقة .

ويشير النقاد أيضاً الى فشل بعض الدول النامية فى علاج مشكلات العمالة والتعليم ، وفى تحقيق العدالة فى توزيع الدخل .

ومن جهة أخرى ، تنتقد الدول النامية استخدام المعونات الخارجية كسلاح سياسى ، واصرار الدول المانحة على اقرار المعونات من سنة مالية لأخرى ، مما يحرم الدول المستفيدة من الاعتماد على موارد مستقرة . ومن اوجه النقد الأخرى فى هذا الصدد الاصرار على اتفاق حصيلة القروض والاعانات فى الدول المانحة للمعون ذاتها رغم عدم ملاءمة أسعارها ، فضلاً عن ارتفاع نسبة التمويل التجارى والمصرفى والاستثمار الخارجى الخاص الى مجموع المعونات ، وبالتالي خفض نسبة الاعانات والقروض الميسرة من حيث الفائدة وأجل السداد . وعدم زيادة نسبة ما يقدم من المعونات عن طريق الهيئات الدولية .

وفى ضوء الموقف الحالى للمعونات يكتسب الحوار الدائر فى الاوساط الدولية بشأن تثبيت حصيلة صادرات مجموعة الدول النامية وانشاء مال خاص برأسمال قدرة ٦ بلايين دولار تسهم فى تمويل الهيئات الدولية لذلك الغرض . واستحداث ما ييسر بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد أهمية خاصة . ومن هنا أيضاً أهمية التمسك المستمرة لازالة القيود على صادرات الدول النامية ، من ضرائب وخصص وحماية ادارية وحماية مقننة تتمثل فى القيود الاختيارية التى أرغمت الدول النامية المصدرة على قبولها (١) .

ولما كان الأمل فى تحقيق هذه الاهداف بعيد الاحتمال ، لامتصاص للدول النامية وخاصة مصر من الاعتماد على النفس ، وبذل مزيد من الجهد لزيادة الانتاج والصادرات غير التقليدية التى يتصاعد الطلب

(١) ٧ تزال نسبة الصادرات الصناعية من الدول النامية الى من ٦٠ من مجموع الصادرات الصناعية العالمية . ولا يزيد نصيب الدول النامية لير النقطية عن ٢٠٪ من مجموع التجارة الدولية (الذى بلغ ١٠٠٠ بليون دولار سنة ١٩٧٧) .

العالمى عليها مع ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة التبادل التجارى بين بعضها البعض ، وازالة معوقات الاستثمار ورفع معدلات الادخار ، ولا بد فى هذه الدول من بذل جهود مضمينة لتشجيع الاستثمار الزراعى وزيادة انتاج الطعام . ومن وسائل ازالة المعوقات تحديد اسعار صرف تنفق مع الواقع ، خفض عجز الموازنات العامة وعلاج الاسراف فى استخدام رأس المال ، والمثابرة فى المطالبة بميزات لصادراتها على غرار المزايا التى حققتها اتفاقية « لومى » بشأن صادرات الدول النامية الى دول السوق الاوربية المشتركة .

الباب السابع
السياسة الاقتصادية الجديدة

■ الفصل الأول

القطاع الخاص

في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، قدم رئيس الجمهورية ورقة عمل ، اصطلح على تسميتها « ورقة أكتوبر » عن مسار العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، واستراتيجية التنمية حتى سنة ٢٠٠٠ . وكان الأمل أن تبلور الأفكار التي تضمنتها لتصبح برنامج عمل متكامل بعد أن تأيدت بأستفتاء عام ، وخاصة إذا لاحت تبشير السلام وامكن خفض الانفاق الحربي ، وتحويل الموارد ، بما في ذلك اهتمامات رجال السياسة ، دفعة جديدة في مجال التنمية . ولكن ورقة أكتوبر تضمنت الخطوط الرئيسية لسياسة عامة دون ما ذكر لتفصيل دقيق . وفيما يلي المبادئ الرئيسية التي تضمنتها وتعليننا على احتمالات نجاحها ، في ضوء التعارضات بين عناصرها المختلفة :

(١) دعم القطاع العام ، بأعتباره المنطلق الرئيسي للتنمية . وليس في الورقة : أو التعليقات الرسمية التي أعقبتها ، ما يشكل برنامجا متكاملا واضح المعالم . ويقتصر الأمر على توجيهات غامضة ، مثل ازالة المعوقات التي تواجه القطاع ، والتخفيف من المركزية المفرقة في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وخفض عدد أجهزة الاشراف ، والسير قدما في القضاء على المعوقات التشريعية والادارية وتعديل السياسة

الضريبية ، وزيادة الاستثمار في المرافق الأساسية التي أهملت وقتاً طويلاً .

وتعطي الورقة أهمية خاصة لترشيده سياسات القطاع العام ، واعطاء المشرفين عليه سلطات أوسع . وليس واضحاً ما إذا كان الاتجاه الجديد يتضمن اقرار حرية المنظمين أى رجال الادارة العليا فى تحديد العمالة من حيث الكم والكيف ، اذ هناك اجماع على أن ارغام الوحدات الاقتصادية على تشغيل العمال والخريجين دون النظر الى احتياجاتها ، أحد عوامل زيادة التكلفة والتسيب . والأمل فى تحقيق ذلك ضئيل لأن الترشيده لا بد وأن يؤدي فى الأجل القصير الى تحويل البطالة المقنعة الحالية الى بطالة سافرة ، مع ما يصحب ذلك من ضغوط سياسية فى المناطق الصناعية ، وبين خريجي المعاهد العليا والمتوسطة ، فضلاً عن التعارض بين هذا الهدف وسياسة تأمين العمالة الكاملة التى تلزم بها الدولة . ويشمل الترشيده المقترح أيضاً تعريض وحدات القطاع العام لمزيد من المنافسة . وليس من الواضح ما إذا كانت وسيلة ذلك هى اطلاق حرية الاستيراد ، أو تخفيف قيوده ، مع ما يخلقه ذلك من ضغوط اضافية على ميزان المدفوعات ، وتعارض مع هدف عام آخر هو استخدام الطاقات العاطلة على أوسع نطاق .

وتمة عنصران آخران فى ورقة أكتوبر هما هلال الذكر ، الأول : هو ضروره دعم جهاز التخطيط ، بعد أن فقد فاعليته وهيبته فى السنوات الأخيرة . وقد تقرر اعطاء سلطات واسعة لـ لجنة الوزارية للتخطيط السياسى والاقتصادى التى يرأسها رئيس مجلس الوزراء ، وازدفاء الجدية اللازمة على موازنة انتقد الأجنبى ، وقرارات الاستثمار مع الاهتمام بتقارير المتابعة . وتعديل الخطة من آن لآخر فى ضوء تطور

(١) تؤكد ورقة أكتوبر أهمية التخطيط كاستراتيجية أساسية لتوجيه الاقتصاد القومى بعد أن تأكلت فعاليتها لـ لجنة الدول الرأسمالية ذاتها .

المتغيرات الرئيسية المحلية والعالمية . ويتصل بذلك ما أشارت اليه الورقة من دعم التنمية الاقليمية ، حتى لا تتأثر المدن الكبرى بنصيب الأسد من الاستثمار الجديد . وتحقيق ذلك يحمل المجتمع بعض التضحيات نظرا لارتفاع تكلفة المشروعات التي توطن في مناطق خالية من المرافق الأساسية ، والعمالة عالية التدريب .. وأما العنصر الآخر فهو زيادة الاعتماد على جهاز الثمن في توجيه عوامل الانتاج بدلا من التجديد الإداري للأجور والأسعار . والتكليف الوحيد لهذا الهدف الفاضل هو جعل أسعار السلع والخدمات وعوامل الانتاج تمكس بدرجة أكبر ندرتها النسبية ، وأن تتقارب مع الأسعار العالمية ، واتباع سياسات نقدية ومالية للتأثير في الطلب بدلا من الاعتماد على القرارات الادارية . وهنا يكمن تعارض آخر بين تلك السياسة وسياسة تثبيت الأسعار .

وبدأ الكلام من جديد عن اتخاذ الربح مقياسا لنجاح الادارة ؛ بينما لا يكون لمعيار اربح معنى اذا كانت زيادته نتيجة لعدم احتجاز مخصصات كافية للحلال والتجديد والتوسع ، أو نتيجة لخفض أسعار الفائدة على القروض المصرفية التي تحصل عليها وحدات القطاع العام، أو اذا كانت الشركات تحصل على العملات الأجنبية بالسعر الرسمي الذي يقل عن السعر الحر كثيرا . أو عندما تحصل الشركات الصناعية على بعض المدخلات ، مثل المازوت وأجور النقل بأسعار لا تستلبي التكلفة بصفة . ولا بد أن يدرك مروجو هذه الآراء أن الاعتماد على قرارات السوق يعنى حتما خفض اعانات الدعم ، ورفع الأجور في القطاعين العام والخاص ، وتحويل التضخم الكامن المحلي تدريجيا الى تضخم طليق .. وبالمثل فأن رفع أسعار الحاصلات الزراعية بما يزيد عن ارتفاع أسعار التكلفة كحافز للمزارعين، ينتقص من أرباح مؤسسات تصدير القطن والارز ، وهى مصدر هام من مصادر الأذخار الحكومى . ورفع أسعار الفائدة السوقية وهى جزء من جهاز الثمن ، قد يزيد الأذخار قلبيلا . غير أنه يكون أكثر جدوى فى وقف الميل الحالى

الاستثمار المكثف لرأس المال . وأخيرا فإن خفض قيمة الجنيه المصري يؤدي حتما الى ارتفاع أسعار الواردات التي تمول حاليا على أساس السعر الرسمي للصرف .

(ب) القطاع الخاص :

من أهداف السياسة الجديدة أيضا تشجيع الاستثمار الخاص . وقد أشرنا فيما سبق الى أن القطاع الخاص في مصر كان محدود النطاق للغاية في أوائل القرن التاسع عشر ، وأنه توسع في النصف الثاني وأوائل القرن العشرين على يد الأجانب والزلاء المصريين . وكان السواد الأعظم من المشروعات فرديا يادى ذى بدء ، ثم ظهرت شركات الأشخاص والأموال التي أصبح لها الغلبة في قطاع الأعمال المنظم في القرن الحالى . ومع ذات اقصر طائفة المنظمين وأرباب الأعمال عند قيام الثورة على عدة مجموعات أهمها بنك مصر وشركائه ، ومجموعة أحمد عبود ، وبعض العائلات السورية واللبنانية ، ويسوت القطن المصرى ، الى جانب الشركات الأجنبية أو فروع الشركات العاملة في قطاعى البترول والدخان . والى جانب الأغلبية العظمى من المشروعات الفردية ، كانت هناك شركات مساهمة محدودة تملك الاسر الغنية معظم رأس المال المستثمر فيها وتعتمد على التمويل المصرفي ، وشركات مساهمة يسيطر على مقدراتها أقلية من المساهمين ، أو رجال الإدارة العليا خلا لولا الجو مع ابتعاد المساهمين عن التدخل والإشراف . . وكانت هناك أخيرا المشروعات الحكومية الكبرى وتشمل السكك الحديدية والمرافق وبعض الورش المدججة والمصانع الحربية . وفي بداية الثورة كان هدف التدخل الحكومى ازالة العقبات التي تعترض القطاع الخاص المصرى (١) والأجنبي أملا في دفع عجلة الاستثمار

(١) ورغم أن غطب رجال الثورة كانت تتضمن التفاوتات مريعة أو خدمية لنظام الانتاج الرأسمالى والملكية الفردية . فإن برنامج التصنيع والخطة الأولى كانت تعتمد على القطاع الخاص اعتمادا كبيرا .

عن طريق منح أرباب الأعمال حوافز سخية، وأُنفِز في سبيل ذلك تعديل قانون الشركات المساهمة وإصدار قانون تشجيع المال المصري والأجنبي بما تضمن من إعفاءات ضريبية ٠٠٠ وفي السنوات الأولى أسهمت حكومة الثورة مباشرة وعن طريق البنوك التجارية وشركات التأمين بنصيب كبير في تأسيس الشركات المساهمة الجديدة في قطاعات مختارة مثل السجاد والحديد والصلب والورق والحرف والصيني ومعدات النقل . وصدرت قروض الإنتاج لتدبير حصة الحكومة فيها . واتخذت خطوات فعالة لزيادة الحماية الجمركية للصناعة ، مع التوسع في الإعفاء من رسوم الإنتاج . وأنشأت الحكومة عدداً من صناديق الدعم لتشجيع صادرات القزل والاسمنت . وتم تعديل المواصفات الخاصة بالمناقصات الحكومية لصالح الإنتاج المحلي بعد أن كانت حجرة عثرة في سبيل التعاقد مع الحكومة . وأدى تجميد الأرصدة الاستيرالية إلى تقييد الاستيراد ، مع إثارة استيراد الآلات والسلع الوسيطة للصناعة كان ذلك بمثابة حماية إضافية للصناعات المحلية .

وفي السنوات الأولى استخدمت اختلاف داخل مجلس قيادة الثورة والمؤتمر المشترك حول جدوى الاعتماد على القطاع الخاص . وكان العامل المرجع في انتصار الرأي القائل بضرورة إسهام الحكومة بنصيب أوفر في التنمية هو أحجام القطاع الخاص عن التوسع في الاستثمار مع متولى خطر التأمين ، فضلاً عن فشل الحكومة في اجتذاب المستثمرين الخاصة وتوجيهها لاستثمار القطاع العام (١) رغم ضمان الأرباح . وهكذا يبدأ التأمين رويداً رويداً لزيادة المجال الحيوى الذى تستطيع الحكومة من خلاله التصدى لرفع معدلات التنمية ، وخاصة بعد أن استبان فشل القطاع الخاص في تحقيق الأهداف المخصصة له . وبدأ التأمين جزئياً عقابياً ، ثم

(١) حاولت الحكومة ذلك بتقييد الاستثمار في بعض القطاعات . وتحديد الأرباح الزائدة في الشركات المساهمة وتقييد الاسكان للناشر والواردات الترمية .

أصبح شاملا بين سنتي ١٩٦٠ و ١٩٦٤ ، كما اسقط التزام شركات المرافق العامة الأجنبية وأنهت عقود استغلال المناجم والمحاجر والبترول . وبانتهاء تلك العملية أصبح قطاع الأعمال المنظم جميعه تحت اشراف الدول بملكية شاملة أو جزئية . وأصبحت بورصات الأوراق المالية أثرا بعد عين .

نلخص من ذلك الى أنه لم يكن في مصر قبل الثورة قطاع خاص يؤتمن على تحمل مسئوليات التنمية على المستوى الموتيحي، نظرا لقلقه عدد الممولين وأرباب الأعمال ، وإيثارهم استغلال أموالهم في التجارة ، وعزوفهم عن الاستثمار الصناعي ، الذي لا بد وأن يتقضى فترة تقصر أو تطول قبل أن يدر عائدا مجزيا . وكان قبولهم لتحمل مخاطر الاستثمار الصناعي رهينا بتأمين حماية جمركية عالية من منافسة البدائل ، وتمتعهم بدرجة عالية من الاحتكار ، وحصولهم على إعانات حكومية ظاهرة أو مستترة . وكان المستثمرون الأجانب وبعض المصريين يمولون على القروض المصرفية ، بينما يحتفظون بثرواتهم في صورة سائلة ، أو في الخارج . وكانت سياستهم تقوم على الماطلة في دفع الضرائب نظرا لما حاق بهم من قلق وتخوف من المستقبل . واستمر الامر كذلك بعد الثورة . وكان السبب الرئيسي لانتصار أصحاب الرأي القائل بضرورة قيام الحكومة بالاستثمار المباشر ، فضلا عن فله رجال الأعمال المتمرسين ، هو تصور المؤسسات المالية القائلة عن تجميع المدخرات وتوجيهها الى الاستثمار . وبعد تأسيس حكومة الثورة من اجتذاب الادخار الخاص للاستثمار أصبح لزاد عليها القيام بذلك عن طريق توسيع القطاع العام وتأميم البنوك وشركات التأمين ، وزيادة الادخار الجماعي والعام . وبدون ذلك لم تكن هناك وسيلة مواتية لدفع عجلة التنمية . فرقابة الحكومة على القطاع الخاص ضئيلة ونطاق القطاع العام محدود . ومهما عملت الحكومة على توسيعه في حدود الموارد المتاحة لها ، فإن أثر ذلك على الاستثمار الكلى ضئيل . وهكذا استقر الرأي على عدم التعويل على القطاع الخاص .

هذا ويسهم القطاع الخاص حاليا بحوالى ٤٦٪ من الدخل المحلى
الاجمالى ، أكثر من نصفه مستمد من الزراعة ، حيث الملكية الفردية هي
الغالبية . ولا تتوافر لنا احصاءات وافية موثوق بها عن حجم القطاع الخاص
فى الصناعة . ويوضح من الاحصاءات المتناثرة أنه يتظم ١٥٠ ٠٠٠ منشأة
يعمل بها فترابة ٠٠٠ ٤٥٠ عامل أى نحو ٤٧٪ من مجموع العاملين فى
الصناعة . ومعظم هذه المنشآت وحدات صغيرة لا يزيد متوسط عدد
المشتغلين بها عن خمسة عمال ، وتعد من قبيل ورش التصليح ، أو
مصانع بدائية تشغل آلات بسيطة ولا تستخدم طاقة محرك تذكر .
ولا يعتبر معنا حسب التعريف المتعارف عليه احصائيا الا حوالى ٤٠٠٠
وحدة وهى نسبة ضئيلة . ويقدر رأس المال المشترك الآن فى القطاع
الخاص الصناعى بحوالى ١٠٠ مليون جنيه .

ويستفاد من الاحصاءات التى نشرت مؤخرا أن قيمة انتاج القطاع
الصناعى الخاص سنة ١٩٧٤ بلغت ٥٧٦ مليون جنيه ، تمثل ١٥٪ من انتاج
الصناعات الكيماوية والمعدنية ومواد البناء ، وحوالى ٢٥٪ من انتاج قطاع
الغزل والنسيج والصناعات الغذائية ، و ٣٥٪ من انتاج قطاع الصناعات
الكهربائية والهندسية . وترتفع النسبة الى أكثر من ٩٠٪ من انتاج
الصناعات الخشبية والأحذية والاثاث ، بينما تتراوح تقديرات نصيب
القطاع الخاص فى مجموع الانتاج الصناعى بين ٢٥٪ و ٣٠٪ وتتركز
صادرات القطاع الصناعى الخاص فى عدد محدود من السلع ، وتمثل تلك
الصادرات نسبة تتراوح بين ٧٠٪ و ٨٠٪ من صادرات الاثاث والأحذية
والسجاجيد ، ومعظمها لتدول الكتلة الشرقية . وزادت صادرات القطاع
من ٣٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٣ الى ٥٤ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ ثم تراجعت
الى ٣٢ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ . ولم يجاوز نصيب القطاع الخاص فى
الاستثمار الكلى ٤٠ مليون جنيه فى السنوات ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، وجا
أكثر من نصفها للمباني السكنية ، وتراجع نصيبه من الإستثمار المنفذ

من ٨٢٪ سنة ١٩٧٢ الى ٤٣٪ سنة ١٩٧٤ . وفى خطة سنة ١٩٧٦ قدر القطاع الخاص ١٠٠ مليون جنيه ، أى ٨٪ فقط من الاستثمار وبعد اعلان السياسة الاقتصادية الجديدة عاد الى مصر بعض أرباب الأعمال القدامى ، وقد فقدوا بحكم السن روح اقدام . ولم ينبج عدد منهم بعد فى تسوية مشاكله المتعلقة مع الجهات الحكومية وخاصة مصلحة الضرائب . ومنذ الثورة لم يخلق جيل جديد من أرباب الأعمال ، باستثناء قطاع الاستيراد والتصدير الذى يجذب فئات تقتصر تطلعاتهم على الكسب السريع ، ولا يتصور اقبالهم على الاستثمار الصناعى ، وليس من المتوقع خلق جيل جديد من أرباب الأعمال يتولى قيادة الاستثمار إلى المشروعات الحديثة الا بعد انقضاء أمد غير قصير .

ومهما يكن من أمر ، فإن السياسة الاقتصادية الجديدة تتضمن منح مزيد من الحرية للقطاع الخاص ، فى اطار ما سعى « بيلة الانفتاح » ، مع تأمين أرباب الأعمال ضد الاجرامات الاستثنائية مثل الحراسة والمصادرة والتأميم دون تمويض عادل . ويرادو المسئولين الأمل فى أن يلعب القطاع دورا هاما فى التنمية ، وألا يقتصر كما هو الحال فى الوقت الحاضر ، على الاسكان والتجارة وانتاج السلع والخدمات انكماشية لتعويض الاستيراد غير أن الخطوات الايجابية التى اتخذت فى هذا الصدد لا تعدى اضافة حرية محدودة للاستيراد « بدون تحويل عمله » ، أو عن طريق اسواق الموازية وباستخدام الارصدة المتاحة . وإعداد تشريع لخفض معدلات الضرائب على الشرائح العالية من الدخل ، والسماح للأفراد بالقيام بالتوكيلات الاجنبية ، وزيادة التراخيص باتشاء مصانع جديدة لقطاع الخاص . وبناء على توصية لجنة احتله والميزانية سمح لشركات القطاع العام ، التى يسهم فيها الافراد ، باصدار أسهم جديدة يخصص جانب منها لاكتساب العمال والجمهور والفاء الحد الأقصى على

الأرباح الموزعة ، تمهيدا لانعاش البورصات (١) كما يأمل المسؤولون .
ولا ترقى هذه التسهيلات والمزايا الى القدر اللازم لتحقيق الهدف
المعلن . ولذا يقترح البعض أن يمنح القطاع الخاص المحلي إعفاءات لا
تقل عن تلك التي تضمنها القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في شأن الاستثمار
العربي والأجنبي ، وتعديل اللوائح الضريبية ورفع نسب الاستهلاك
المسموح باستقطاعها من أرباح المنشآت الصناعية ، وإعفاء الأرباح التي
يماد استثمارها من الضرائب لفترة طويلة ، وزيادة ما يسمح به للقطاع
الخاص من مخصصات النقد الأجنبي لاستيراد الآلات والمعدات بأسماء
تشجيعية ، ومن الائتمان المصرفي متوسط الأجل ، عن طريق بنك صناعي
متطور يمارس عمله بجرأة وتجديد . وأخيرا وليس آخرا ضرورة تحديد
المجالات التي يسمح للقطاع بإرتيادها في إطار خطة التنمية شئ من
التوسع والوضوح . فورقة أكتوبر جاءت خلوا من أية تفاصيل عن
تلك المجالات .

نخلص مما تقدم الى أن المجال الحالي للقطاع الخاص ضيق . ومن
ثم لامناص من التحويل على القطاع العام وإعادته الى مركز الثقل والاحترام
ورفع المعوقات التي أشرنا اليها لكي يصبح القطاع الرائد في التنمية مرة
أخرى . . . ولا يتعارض ذلك بتاتا مع منح مزيد من الحوافز للقطاع
الخاص في إطار الخطة الاقتصادية ، وعلاج مشاكله المتراكمة مع الجهات
المتشرفة على تنفيذ قوانين العمال والتأمينات الأجنبية ومع مصلحة
الضرائب . والأمل أن يلعب انقطاع الصناعي الصغير دورا أكبر . ويسهم
في ذلك تنفيذ توصيات الهيئات الدولية بشأن البنك الصناعي ، ودوره
في تقديم مساعدات فنية للصناعة الصغيرة الى جانب تزويدها بقروض
بالعملات الأجنبية والوطنية .

(١) وفيما نعلم لم يبلغ بعد الحد الأقصى لملكية الأسهم في قوانين التأمين . ويستفاد
من كتابات بعض رجال القانون وتقارير هيئات الاستثمار الأجنبية أن القوانين الاستثنائية
لحالة الطوارئ لا تزال قائمة . وإن توقف العمل بها في السنوات الأخيرة . ولا يزال
الحرف قائما من أن يعود العمل بها إذا تغيرت الظروف .

■ الفصل الثاني

برنامج التّجبيّة

برنامج التثبيت

ويتصل بالإصلاح الداخلى وتعديل المسار الاقتصادى اضمحلال
زيد من الحرية على أسواق الصرف فى ظل برنامج التثبيت المطروح
حاليا . هذا أن سعر تعادل الجنيه المصرى لم يتغير كثيرا فى السنوات
الآخيرة (١) ، ولم يجار تخفيضات الاسترلينى أو الدولار المتعاقبة .
وفى المفاوضات السنوية اقترح صندوق النقد الدولى مرارا خفض
السعر الرسمى للجنيه المصرى ، ووعد بتقديم المعونة فى سبيل تنفيذ
ذلك . واعترضت الحكومة على التخفيض لما قد ينجم عنه من ارتفاع
فى الأسعار الداخلية يهدد سياسات الدعم . وقد رفع سعر تعادل
الجنيه المصرى من ٢ر٣ دولار سنة ١٩٦٨ إلى ٢ر٥٥ دولار حاليا .
وفى فبراير سنة ١٩٧٣ حدد بها يعادل ٢ر١١٨ وحدة سحب خاصة .
وفى نفس السنة صدر قرار بإنشاء السوق الموازية للعمالات الصرة
القابلة للتحويل ، وحددت أسعار تشجيعية لتحويلات مدخرات المصريين

(١) خلطى سعر تعادل الجنيه المصرى سنة ١٩٤٩ بنسبة ٣٦٪ ، وهى نفس نسبة
خفض الاسترلينى . وللاج عجز ميزان المدفوعات فى الخمسينات عقدت عدة اتفاقات
ثنائية . ولجات الحكومة إلى اقوار أسعار صرف متعددة ليشل تحسبا على السعر الرسمى
يلج أحيانا قرابة ٣٠٪ . كان أهمها حسابات التصدير بحق الاستيراد . وكان ذلك بدلا
...للا لخفض أسعار الصادرات .

العاملين في الخارج ، وتحويلات السياحة وبعض حصائل الصادرات غير التقليدية . وقد ارتفع سعر الدولار في السوق الموازية تباعاً الى نحو ٧٠ قرشاً حالياً ، وهو سعر لا يبعد كثيراً عن سعر السوق السوداء . كما سمح للمستوردين باستخدام مواردهم من العملات الأجنبية ، مما يستطيعون الحصول عليه عن غير طريق المصارف الرسمية أو السوق الموازية (١) . ويجرى الاستيراد ، في حدود ٥ آلاف جنيه بدون ترخيص من قائمة تشمل ٣٠٠ سلعة ، وبترخيص لما زاد عن ذلك . وباستقرار تلك السوق نشأ ما يسمى بتعدد أسعار الصرف . فهناك السعر الرسمي الذي يطبق على معاملات الحكومة والقطاع العام (٢٠٥٢ دولار للجنيه) ، والسعر التشجيعي « ١٠٥ دولار للجنيه تقريباً » ، وسعر السوق السوداء الذي يتحدد نظرياً ، حسب حصة بيع السلع . وتعدد أسعار الصرف على هذا الوجه وسيلة تقليدية للتنب على مشكلة تقيوم العملة بأكثر من قيمتها الحقيقية ، وما يصاحب ذلك من صعوبات في التصدير وتشجيع للاستيراد ، ومن فقدان الضوابط في التخطيط وفي توجيه موارد المجتمع . وهي تفيد أيضاً حيث لا يجدى التخفيض الشامل وخاصة عندما يكون الطلب على الصادرات والواردات قليل المرونة .

غير أن مجال السوق الموازية وسوق الاستيراد بدون تحويل عمله ضيق نوعاً ما . فلم يزد نصيبها في واردات سنة ١٩٧٥ مثلاً عن ١٥٪ من المجموع . وزادت إيرادات السوق الموازية في المعاملات النقدية من ١٧٢ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ الى ٣٨٨ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ (٢) .

(١) حدثت مؤخرًا زيادة لم تعرفها مصر منذ الثورة في واردات السلع الكمالية من الطعام والملابس والسلع المعمرة . وقد زاد عدد السيارات المستوردة مثلاً من ١٤٠٠ سنة ١٩٦٦/١٩٦٧ الى ٤٠ ألفاً سنة ١٩٧٥/١٩٧٦ .

(٢) منها ١٤٧ مليون من السياحة ، ١٢٣ مليون من مخصصات المصريين و ٧١ مليون من حصة الصادرات . هذا بالإضافة الى المعاملات المبنية التي تتمثل في مدفوعات المهاجرين التي ترد في صورة بضائع .

— ويلاحظ أن إطلاق حرية أكبر للاستيراد يشكل عنصرا آخر من عناصر التعارض في أهداف ورقة أكتوبر ، هو التعارض بين إطلاق الاسعار بما في ذلك اسعار الصرف ، من جهة ، وسياسة دعم اسعار السلع والخدمات من جهة أخرى .

وتلخص فيما يلي أهم عناصر برنامج الإصلاح النقدي والمالى المقترح والذي مازال قيد البحث (أوائل ١٩٧٧) :

١ - إنشاء سوق حرة للصرف تضم السوق الموازية وعمليات الاستيراد بدون تحويل عملة ، مع تحويل جانب من واردات الحكومة والقطاع العام على مراحل (يعادل حوالى ١٦٠٠ مليون دولار) الى السوق لتتم على أساس السعر الموحد بدلا من السعر الرسمى . وبذا يرتفع سعر الصرف الفعلى لتلك العمليات كثيرا ، وتقتصر السلع التي تستورد على أساس سعر الصرف الرسمى على السلع الأساسية والوسيلة « لحساب الحكومة والقطاع العام » كما تقرر التفكير في تطبيق سعر السوق الموازية على تحويلات الأموال في اطار قانون الاستثمار العربى والأجنبى . وبإضافة هذه المعاملات ، ينتظر أن تجرى في السوق الحرة نصف المعاملات الخارجية المنظورة وغير المنظورة .

(ب) يكون هناك سعران فقط للصرف : السعر الرسمى وسعر السوق الموازية . وبذلك يضيق مجال تعدد أسعار الصرف . ويومى السعر فى السوق الموازية بدلا من تحديده اداريا ، على أن يتدخل البنك المركزى المصرى فى السوق ، شراء وبيعا ، بقصد اجتناب التقلبات العارضة فى الأسعار الجارية ، مع السماح بالتغيرات التي تعكس اتجاهات أساسية فى الاقتصاد المصرى (١) . وينخفض الفرق بين سعرى الشراء والبيع

(١) ليس من السهل عملا التفرقة بين هذين الاجتماعين

في السوق الحرة الى نصف في المائة ، بدلا من ٣٪ كما هي الحال في السوق الموازية .

(ج) يحرر الاستيراد من القيود ، وتلغى القيود الكمية على واردات القطاع الخاص ، وعلى العمليات غير المنظورة أو تخفف بدرجة محسوسة . وتتضح صعوبة الموقف عند اطلاق الاستيراد وخاصة بالعملات الحرة من أن البيان المالي عن الموازنة العامة (مضبطة مجلس الشعب ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٥) يشير الى أنه في ١٩٧٣ كان مجموع موارد الموازنة التقديرية ٦٣٩ مليون جنيه ، منها ٣٧٣ مليون بالعملات الحرة . بينما بلغ مجموع الاستخدامات ٢٤٩١ مليون جنيه منها ١٠٩٧ مليون بالعملات الحرة .

(د) تتحول الى السوق الموازية صادرات الغزل والنسيج والبصل والثوم والبطاطس ، وكافة العمليات غير المنظورة للقطاع الخاص ، كما يتم تباعا الفاء اتفاقات التجارة والدفع الثنائية (١) .

(هـ) يطبق سعر السوق الموازية بدلا من السعر الرسمي ، عند تحديد قيمة السلع المستوردة بغرض احتساب الرسوم الجمركية وملحقاتها . وهذا العامل ، بالإضافة الى رفع سعر الصرف ، يؤدي حتما الى زيادة تكلفة الواردات ، والحد من الطلب عليها .

(و) وضع حد أقصى لتسهيلات المصرفية الخارجية المتاحة للبنوك المصرفية يماثل ١٤ بليون دولار ، وسداد المتأخرات ، التي بلغت ٣٦٠ بليون دولار في ابريل ١٩٧٦ و ٧٠٠ مليون في أوائل سنة ١٩٧٧ ، والانتظام في السداد مستقبلا . وجنبا الى جنب مع المقترحات السابقة لتحرير سوق الصرف ، وكشرط مسبق لنجاحها أعلنت الحكومة برنامجا للإصلاح الاقتصادي والمالي أهم عناصره :

(١) بين ١٩٧٣ و ١٩٧٦ النهى العمل بنحو ١٧ اتفاقية واستقر الرأي على الابقاء على عشر اتفاقات دفع مع دول « ذات وضع خاص » .

- ١ - الحد من الاتفاق الحكومي ، والاتفاق مع صندوق النقد الدولي على حدود الائتمان المصرفي للحكومة والقطاع العام تلتزم به الاطراف المعنية بدقة . ومن المقرر خفض الزيادة في صافي مطلوبات الجهاز المصرفي من الحكومة ، وكذلك تحديد الزيادة السنوية في أصول البنوك التجارية ، مع اعادة النظر في معدلات الزيادة من آن لآخر .
- ٢ - اجراء تغير تدريجي في العلاقات السعيرية الداخلية والمعدل تباعا عن سياسة التحديد الاداري للاسعار .

- ٣ - رفع أسعار الفائدة بقصد تشجيع الادخار . وقد استقر الرأي على رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة التي حددت ١٩٦٢ وظلت سارية طوال ١٣ سنة ، بواقع ٢٪ . وكان المقرر أن يصبح سعر اعادة الخصم لدى البنك المركزي ٧٪ وأن تتراوح أسعار الفائدة المدينة بين ٩ و ١٠٪ وأن يكون الحد الاقصى لفائدة الودائع لأجل ٧٪ .

ولدعم البرنامج المقترح بشقيه عرض صندوق النقد الدولي تسهيلات ائتمانية تعادل ١٧٥ مليون وحدة سحب خاصة من موارده ، وتأييد مساعي الحكومة المصرية في الحصول على تسهيلات كبيرة أخرى من دول الاوبك العربية ، ومن البنوك العالمية .

وقد احتدم الجدل حول البرنامج المقترح . ويرى البعض ان اسهام أسعار الصرف الجديدة في زيادة الصادرات يتوقف على اتاحة فائض للتصدير، بتخفيض ما يخصص للاستهلاك المحلي . كما يتوقف اثرها في تقيد الواردات على قرارات لجنة الحطة بشأن حجم الواردات التموينية وواردات القطاع العام . ويضيف النقاد ان هناك تمارضا اساسيا بين سياسة ثبات الاسعار التي تضعها الحكومة في المقام الأول من الأوليات وبين السياسة التي يستحدثها البرنامج المعروض . اذ من المحتم أن تنجم الاسعار

الى الارتفاع اثر زيادة حصيلة المصدرين بالعملة المصرية ، وزيادة قيمة
الواردات مقومة بالعملة المصرية مع ما يستتبعه ذلك من زيادة تكلفة
الاتاج المحلي . والبديل الوحيد لرفع الاسعار هو زيادة اعتمادات الدعم ،
وتقرير اعتمادات جديدة لتمويش شركات القطاع العام من التكلفة
الاضافية . وتركز النقد ايضا على المقترحات الخاصة بسعر الفائدة اذ
يتوقف اثر رفع أسعار الفائدة المدينة على مدى تأثير رجال القطاع العام بتغير
سعر الفائدة في قراراتهم بشأن الاقتراض . وليس من المؤكد أن يؤدي
رفع سعر الفائدة الدائنة الى زيادة المدخرات اذ من المسلم به أن حجم
الإدخار يتوقف على حجم الدخل القومي . وأخيرا يشير النقاد الى
ضرورة السماح بفترة انتقال طويلة حتى لا يتعرض الاقتصاد القومي
للهزات .

وحتى أوائل ١٩٧٧ لم تعلن الحكومة قبولها للبرنامج المروض ولم
توقع خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي . واتفق الأمر على رفع
سعر العملات الأجنبية في السوق الموازية رفعا طفيفا ، وزيادة الضرائب
الجمركية على بعض الكماليات ، وإصدار قانون جديد للتعامل في النقد
الأجنبي يسمح للمصريين الحائزين على نقد أجنبي من عملهم في الخارج
بفتح حسابات بالعملات الأجنبية وبحرية تحويل ارصدهم الى الخارج أو
التنازل عيا للتغير ، والسماح لتغير هؤلاء ممن يحوزون عملات أجنبية
بفتح حسابات لدى البنوك دون مساءلة عن مصدر حيازتهم .
ويسمح القانون باستخدام ارصدة تلك الحسابات في الشراء من الأسواق
الحرّة وتمويل عمليات الاستيراد . وتقرر رفع البديل النقدي للمسافرين
الى الخارج ، مع جواز الحصول على جزء منه بالعملات المصرية . ولم
يات القانون بأية تعديلات ذات بال في شأن استرداد الحصيلة المتحققة
بالعملات من الصادرات والسياحة . غير أنه من المفهوم أنه سيصرح
للجهات التي تقوم بهذا النشاط بتجنيب حصيلتها أو جزء منها للاستيراد ،

أو التصرف بها في السوق الموازية • ويستمر استرداد حصيلة الصادرات بالاسعار الرسمية في حالة السلع الرئيسية كالقطن والارز ، ويسمح باسترداد سائر الحصائل بالسعر التشجيعي ، مع اعطاء القطاع الخاص الحق في تجنب حصيلة نشاطه في حسابات خاصة واعادة استخدامها في الاستيراد أو بيعها في السوق الموازية بالاسعار التشجيعية •

■ الفصل الثالث

الاستثمار الخارجي

الاستثمار الخارجى

تتضمن السياسة الاقتصادية الجديدة فى ورقة أكتوبر أيضا تشجيع الاستثمار الاجنبى والعربى الخاص والعالم ، بقصد استقطاب أموال جديدة ومعونات فى مجالات العلم والتكنولوجيا لدفع التنمية . ويركز الاهتمام حاليا على العالم العربى وايران ، والولايات المتحدة ودول غرب اوروبا ، بينما تضاعف دور الاقتصاد السوفيتى والدول التى تدور فى فلكه . ولاشك ان لمصر مزايا عديدة تؤهلها لجذب الاستثمار الخارجى .

لوجزها فيما يلى :

١ - توافر المتعلمين ، اذ تخرج الجامعات والمعاهد العليا سنويا خمسين الفا من الشباب فى مختلف التخصصات ، ولو أن هناك نقصا فى رجال الادارة العليا . وعملها فابلون للتدريب السريع ، وأجورهم منخفضة نسبيا الى المستويات السائدة فى الدول الصناعية . والصرح الصناعى فى مصر كبير ، فضلا عن كونها سوقا استهلاكية واسعة النطاق .

٢ - تحسن «جوه» الاستثمار بعد اتفاقية فصل القوات فى سيناء ، وزيادة قدرة مصر على الاسهام فى تمويل التنمية بعد استعادة حقول البترول فى سيناء وزيادة انتاج الحقول الحالية واعادة فتح القناة وزيادة دخل السليحة وتحويلات المهاجرين فضلا عن القروض الميسرة التى

حصلت عليها من مختلف الجهات • والأمل كبير في التوصل الى اتفاق مع صندوق الخليج لاعادة جدولة الدين الخارجي • ومع استمرار جهود مصر لتحقيق السلام تلوح لأول مرة احتمالات خفض الاتفاق الحربى •

٣ - بعد اعادة فتح القناة استعادت مصر مركزها الفريد في ملتقى طرق الملاحة العالمية ، فضلا عن قربها من أسواق الشرق الادنى ، التى أصابت حظا كبيرا من الثراء بعد زيادة حصائل النفط •

٤ - إلغاء الاجراءات الاستثنائية واتهاج سياسة التقارب مع الغرب ، وتخفيف اجراءات مقاطعة اسرائيل ، ورفع حظر التعامل عن الشركات التى لا تؤثر اسرائيل دون الدول العربية باستثماراتها أو نشاطها (مثل ليلاند البريطانية • ويعمل بنك باركليز حاليا في مصر رغم خضوعه للمقاطعة في بعض الدول العربية) •

٥ - تبذل جهود كبيرة لاعادة بناء الهياكل الاساسية للنقل والمواصلات والموانئ ، التى يتردد قصورها باستمرار عند سرمد عواقب التنمية وحرائر الاستثمار الأجنبى •

٦ - سنت الحكومة تشريعا شاملا لتشجيع استثمار اقال العربى والأجنبى « وخاصة فى النواحى التى تتطلب خبرات عالية فى مجالات التطوير الحديثة » • ولم تكن هذه أول محاولة اذ سبق أن أصدرت حكومة الثورة فى مستهل عهدها قانونا مماثلا لتشجيع الاستثمار الاجنبى ، وآخر لتشجيع الاستثمار الخاص • غير أن موقف مصر الدولى وانطواؤها فى معسكر دول عدم الانحياز ، ودورها فى تنجيج حركات التحرير فى افريقيا والشرق العربى ، كل هذه العوامل اتارت الشكوك فى نواياها • ولم تشهد مصر فى الخمسينات استمارا يذكر من الدول الصناعية الكبرى • وأغلق الباب دونه بعد التأميم

الشامل في أوائل الستينات • وليست سياسة الانفتاح بالسياسة الجديدة فاليثاق يرحب برأس المال الاجنبى غير المستغل • وهى سياسة لاختلف كثيرا مما ورد فى ورقة أكتوبر ولكن الظروف حالت دون نجاحها ••

ويفتح القانون الجديد الباب أمام الاستثمار الاجنبى بعد سنوات من الاعراض والاجراءات العقابية • وندرس فيما يلى أهم المبادئ التى استخدمتها ، ونعرض بعض اقتراحات لازالة ما يتورده من لبس • ونسترشد فى ذلك بالمبادئ العامة المعروفة لحدود العلم : وهى ان رجل الاقتصاد بصفته ، لا بد وان يسلم بقرار السلطات السياسية مهما كانت الفلسفة التى يعتنقها ، غير انه مطالب بإبداء الرأى فى مدى ملاءمة التشريع أو الاجراء موضع البحث لتحقيق الهدف المرتجى ، وهو فى هذه الحالة استقطاب رؤوس الاموال العربية والاجنبية التى تقبل على الاستثمار فى ضوء تقديراتهما للربح والمخاطر • وهو مطالب أيضا بمقارنة المزايا التى يؤمنها التشريع للمستثمر الاجنبى فى مصر بشيلائها فى الدول المصدرة للاموال ، وفى الدول النامية الأخرى التى تبارى فى اجتذاب الاموال الدولية الخاصة • وعليه أن يحذر ، فى ضوء التاريخ الحديث ، من الاسراف فى التفاؤل بشأن الحجم المتوقع وريوده من الاستثمار الخارجى الفردى • والأمر كذلك بوجه خاص من حيث التفاؤل بشأن احتمالات ورود المال العربى الخاص • إذ يؤول معظم فائض النضد للحكومات العربية والهيئات الحكومية المتخصصة فى استثماره ، بينما نصيب القطاع الخاص منه مازال ضئيلا ، فضلا عن قلة عدد رجال الأعمال العرب فى غير مجال التجارة •

ليس من شك أن القانون الجديد ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن « استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة » قد أزال كثيرا من غموض القانون القديم (٦٥ لسنة ١٩٧١) ، كما استبعد عددا

من النصوص القاضية بالرجوع الى اللائحة التنفيذية ، أو التي تعلق
منح المزايا للمستثمرين على موافقة الوزراء ، أو مجلس الوزراء
أو رئيس الجمهورية . ووضح القانون الجديد حقوق المستثمرين
والعاملين الأجانب بالتفصيل ، وهو يهدف الى تأمين الضمانات
القانونية لتحقيق أحد أغراض ما اصطلح على تسميته « بالانفتاح
الاقتصادي » ، وإزالة معوقات الاستثمار العربى والاجنبى . وفيما
يلى أهم عناصره :

(أ) توسع القانون فى تعداد المجالات التى يسمح لرأس المال
الأجنبى والعربى بارتياحها ، بعد الحصول على موافقة مجلس
لإدارة الهيئة العليا . وأشار بوجه خاص الى التعدين والتصنيع
والطاقة والسياحة والنقل واستصلاح الاراضى البور والصحارى
واستزراعها بطريقة الايجار (لمدة لا تتجاوز خمسين عاما) ،
مع جواز التجديد لفترة مماثلة ، واستغلال الثروة المائية
والحيوانية ومشروعات الاسكان الادارى وفوق المتوسط ، وتعد
ومشروعات الامتداد العمرانى وعمليات اعادة التأمين ، وتعد
الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والاجنبى حاليا قائمة مفصلة
محددة المعانم باللغة الانجليزية : لمجالات المال العربى أو الاجنبى
المشارك مع رأس المال المصرى العام والخاص التى تفضلها مصر
فى نطاق الأولويات المقررة .

(ب) بعد فترة طويلة من قصر الأعمال المصرفية على القطاع العام ،
تقرر السماح بإنشاء البنوك التجارية وشركات الاستثمار وبنوك
الأعمال التى يكون عملها الرئيسى التمويل بالعملات الصعبة
فى مجال التجارة والاستثمار ، وفى المناطق الحرة ، متى كانت
فروعا لمؤسسات مركزها الرئيسى فى الخارج . ويسمح القانون
أيضا بتأسيس بنوك مشتركة مع بنوك القطاع العام ، شريطة

ألا تقل نسبة رأس المال المصرى عن النصف • واستثناء من مبدأ المشاركة ، يجوز أن ينفرد المال العربى أو الأجنبى بإنشاء بنوك الاستثمار والاعمال التى تعامل بالعملات الحرة • وتستثنى البنوك الجديدة من القوانين واللوائح والقرارات المنفذة للرقابة على النقد •

(ج) ينص القانون ، كقاعدة عامة ، على أن يكون الاستثمار الأجنبى فى صورة مشاركة مع رأس المال المصرى الخاص أو العام (وفى هذه الحالة يعتبر المشروع مالا خاصا) ، مع قصر مشروعات الاسكان الادارى والاسكان فوق المتوسط على رأس المال العربى دون الأجنبى ، منفردا ، أو بالاشتراك مع رأس المال المصرى • وتحدد الهيئة العليا المجالات الأخرى التى يجوز أن ينفرد بها المال العربى •

(د) يمنح القانون مزايا أكثر سخاء من المزايا التى تضمنها القانون القديم : ومن هذه إعفاء الأرباح التى يوزعها المشروع المسجل من الضريبة العامة على الأيراد ، بدون قيد زمنى ، وبحد أقصى 5/ من حصة الممول ، والإعفاء لمدة خمس سنوات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، مع جواز رفع المدة ، بموافقة مجلس الوزراء ، الى نمائى سنوات فى حالة بعض المشروعات أو المناطق الجغرافية ، والإعفاء من رسم الدمغة النسبى على رأس المال ، ومن الضريبة على إيرادات القيم المنقولة • وأغنى القانون الفوائد على القروض الخارجية التى تعقدها المنشآت التى تستفيع بأحكامه من الضرائب والرسوم ، ولو اتخذت شكل ودائع . كما أغنى المستثمرين المصرىين من الضرائب على فوائد القروض الخارجية التى يعقدونها ، وتمثل نصيبهم فى المشروعات التى يشملها القانون • ويجوز بقرار من

رئيس الجمهورية ، الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وملحقاتها على واردات المشروع المنتفع .

وينص القانون على حق المستثمر في تحويل صافي الأرباح في حدود حصيلة الصادرات ، وذلك في حالة المشروعات التي تحقق اكتفاء ذاتيا في النقد الأجنبي . ويقرر ، في شأن بعض المشروعات الأساسية العامة للاقتصاد القومي والتي لا تكون موجهة للتصدير مبدأ تحويل صافي الأرباح للمال المستثمر بالكامل . ويحول بالكامل أيضا صافي العائد من المساكن التي يسدد إيجارها بالنقد الأجنبي الحر ، وفي حدود ٦٪ من المال المستثمر بالنسبة للمساكن التي تؤجر بالعملة المحلية . ويؤمن القانون حق الخبراء والعاملين الأجانب القادمين من الخارج للعمل في المشروعات المنتفعة بأحكامه في تحويل حصة من مستحقاتهم في حدود نصف ما يتقاضونه من الأجور وما في حكمها . وأخيرا أورد القانون مزايا خاصة للمال العربي والأجنبي المستثمر في المناطق الحرة : منها الاعفاء من قيود مراقبة النقد ، والاعفاء الضريبي الشامل فيما خلا ضريبة وحيدة تعادل ١٪ من قيمة السلع التي تدخل المنطقة أو تخرج منها لحساب المشروع . ويسمح للمشروعات التي تقام في المناطق الحرة بشراء مستلزمات الانتاج المحلية بالاسعار السائدة حتى وإن كانت معانة من الدولة . ولا يخضع العاملون فيها لضرائب الدخل بأنواعها .

(هـ) توسع القانون في تعريف عناصر المال المستثمر ، ليشمل « النقد الأجنبي الحر المحوّل بالسعر الرسمي عن طريق البنوك المسجلة لاستخدامه في تنفيذ أحد المشروعات أو التوسع فيه ، وقيمة الآلات والمعدات ووسائل النقل والمولد الأولية والمستلزمات السلعية ومصاريف الدراسة الأولية والبحوث ، في الحدود التي يمتدّها مجلس إدارة الهيئة العليا ، وقيمة الحقوق المعنوية

مثل براءات الاختراع ، والأرباح المعاد استثمارها في زيادة رأس مثل المشروع أو في مشروع آخر ، بشرط موافقة مجلس إدارة الهيئة ، والنقد الأجنبي الحر المحول لشراء الأراضي لتشييد عقارات عليها ، وقيمة الأوراق المالية التي يتم الاكتتاب فيها بالنقد الحر المحول بالسعر الرسمي ، أو التي تشتري بالنقد الحر في البورصات ، وتختص الهيئة العامة للاستثمار ، باعتماد تقييم الآلات المستوردة وتقرير الحدود المعتمدة لمصروفات الدراسة الأولية والبحوث والتأسيس .

(و) يتيح القانون للمستثمرين مزايا أخرى متنوعة نذكر منها : حقهم في الالتجاء للتحكيم في إطار اتفاقات تسوية المنازعات العربية أو الاتفاقات الثنائية (اتفاقيات مويسرا وفرنسا مثلا) ، أو الاتفاقات الدولية (البنك الدولي) دون التقيد بقواعد المرافعات المدنية والتجارية ، والنص على عدم خضوع الأموال الأجنبية الواردة للتجديد أو الحراسة أو المصادرة إلا في حدود القانون . ومنها أيضا السماح للمشروعات المنتفعة بفتح حسابات بالنقد الأجنبي يقيّد في الجانب الدائن منها رأس المال المحول بالنقد الحر والقروض بالعملات الحرة وحصيلة صادرات المشروع المنظورة وغير المنظورة ، في الحدود التي توافق عليها الهيئة العليا ، وتحوّل من هذه الحسابات المبالغ المصرح بها لسداد قيمة الواردات السلبية والاستثمارية ، ومواجهة المصروفات غير المنظورة المرتبطة بالاستيراد ، وخدمة القروض الخارجية . وأخيرا ينص القانون على السماح لصاحب الشأن بإعادة تصدير المال المستثمر إلى الخارج ، أو التصرف فيه بموافقة الهيئة ، بشرط أن يكون قد مضى على وروده خمس سنوات ، وفي حالات عددها المشروع ، على خمسة أقساط سنوية متساوية ، وبذات العملة الوارد بها وبسعر الصرف المعمول به

وقت التحويل . والأمر كذلك بشأن تحويل الأرباح القابلة للتوزيع ، ويجوز بموافقة الهيئة ، التصرف في أموال المستثمر المسجلة الى مستثمر آخر بنقد أجنبي حر يحول عن طريق احد البنوك المسجلة . وينص القانون أيضا على اعفاء مشروعات الاسكان الادارى وفوق المتوسط التى تنتفع بأحكامه من تشريعات تحديد الايجارات . ويستثنى القانون المشروعات التى تنتفع به ، من أحكام قوانين الشركات بصدد توزيع الارباح ، وتشكيل مجالس الادارة ، من حيث عدد الاعضاء ونسبة المصريين ، وحظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة أكثر من شركة ، أو تعيين الشخص عضوا منتدبا فى أكثر من شركتين . كما لا تنطبق عليها النصوص القائمة بشأن اعداد ميزانية الشركة ، ومكونات تقرير مجلس الادارة ... الخ . وأخيرا تستثنى المشروعات من النصوص الخاصة بانتخابات ممثلى العمال فى مجالس ادارة شركات القطاع العام المساهمة .

وفيما يلى بعض أوجه النقد التى يمكن أن توجه الى القانون الجديد :

١ - لا تدرى حكمة التوسع فى التصريح بفتح بنوك أجنبية متباينة الأنواع . فالبنوك المصرية والعربية والمشاركة تستطيع بما لها من مراسلين ومساهمات فى بنوك (الكونسورثيا) العالمية المشاركة ، وما تتمتع به من تسهيلات أئتمانية طائلة ، تمويل التجارة الخارجية والاستثمار دون ما حاجة الى البنوك الأجنبية الجديدة . كذلك لم يكن هناك داع اطلاقا لانشاء بنوك مشتركة مع رأسمال محلي التعامل بالعملة المصرية . ذلك أن الحاجة الماسة هى دعم البنوك المصرية وعلاج ما يشوب اعمالها من

قصور : مع تعاون البنوك العربية والمختلطة والدولية في عمليات الاستثمار وانشاء هيئات لدراسة المشروعات واستكمال بحوثها ، واعداد مشروعات صالحة للتمويل (١) ، وهي نشاطات لا يتصور أن ترددها البنوك الجديدة على نطاق يبرر قيامها .

٣ - أثارت النصوص الخاصة بسعر الصرف مخاوف الأوساط المالية والدولية ، اذ يعتبر مالا أجنبيا ، في حدود التعريف الوارد في المادة الأولى ، النقد الحر الذي يباع للبنوك المسجلة بالسعر الرسمي دون أن يحدد المقصود بهذا المصطلح (٢) . والسعر الرسمي للدولار حاليا حوالى اربعين قرشا بينما السعر في السوق الموازية (أوائل ١٩٧٧) حوالى سبعون قرشا . ونظرا للشائعات التي ترددها الجرائد الأجنبية حول احتمال تخفيض سعر تعادل الجنيه المصرى ، يشعر المستثمرون ان هذا النص يشكل عقبة كبيرة ، اذ ان تطبيق سعر الصرف الرسمي يرفع تكلفة الاستثمار الابتدائى ، بما فى ذلك تكلفة الاراضى والبناء متومة بالعملات الأجنبية . وقد كان منطقيا تطبيق السعر الرسمي طالما كان سعر الصرف الوحيد . أما وقد استحدثت سوق موازية تزيد الاسعار فيها عن السعر الرسمي كثيرا ، يرى الناطقون بلسان المستثمرين أنه ينبغي تطبيق سعر السوق الموازية ، وخاصة اذا سمح مستقبلا بتقلب الاسعار فيها . وأغلب الظن أن الحكومة سوف تقبل هذا الاقتراح .

ومن جهة اخرى يسمح القانون باعادة تصدير المسال المستثمر « بسعر انصرف المعمول به وقت التحويل » . ويقضى الأمر بتحديد

(١) تضمن المذلة الأمريكية لسنة ١٩٧٥ قرشا قدره ثمانون مليون دولار لعدوئل أعداد دراسات الجدرى .
(٢) ليس واضحا ما اذا كان التعبير يشمل جميع العملات التى ينشر البنك المركزى اسمائها او يستبعد البعض .

المقصود من تلك العبارة الغامضة ، وهل تعنى سعر الصرف الرسمى الذى تقوم على أساسه الأموال عند تحويلها الى مصر ، أو السعر الرسمى عند التحويل أو السعر التشجيى عندئذ . وقد يكون الأمر واضحا فى ذهن المشرع الا انه يقتضى تعديل القانون اجتنابا للشكوك التى تراود المستثمرين . اذ يخشى البعض أن يتم تحويل الارباح على أساس السعر فى السوق الحرة .

وهناك مسائل أخرى يقتضى اعادة بحثها عند تعديل القانون بقصد استبعاد اللبس ، أو النموض ، نشير الى بعضها فيما يلى :

١ - لم يحدد القانون ، أو اللائحة التنفيذية ، المستندات التى يتعين على المستثمرين تقديمها كرسومات لقبول المشروع ، وما اذا كان مجرد تقديم مذكرة مقتضبة يعتبر كافيا ، أم يستلزم الأمر تقديم ما اصطلح على تسميته بدراسات الجدوى السابقة على الاستثمار . ودراسات اضافية عن التمويل وتكلفة الاتاج والارحية المتوقعة والتدفقات المالية ، وغيرها من البيانات التى تمكن الهيئة من التعرف على جدية الاستثمار . ويحسن أن يطلب الى المستثمرين تقديم ما يثبت ملائمتهم من قبل البنوك التى يتعاملون معها حتى يمكن استبعاد الافاقين .

٢ - لم يحدد القانون ما هو المقصود بالاسكان « فوق المتوسط » الذى يعنى من تشريعات تحديد القيمة الاجارية ، وما هى معايير تحديده ، (ايجار الغرفة مثلا) ، كما أنه لم يعرف « شركات الاستثمار وبنوك الاستثمار وبنوك الاعمال » والحد الفاصل بين هذه المنشآت غير واضح ، ولا توجد بينها عمليا فروق كبيرة .

٣ - يتطلب القانون « أن تكون المعدات المستوردة متفقة مع التطورات الفنية الحديثة » . وهذه عبارة يصعب تفسيرها . وهى على أية

حال لا تتفق مع هدف زيادة العمالة . اذ من المسلم به أن اختيار التكنولوجيا في البلاد النامية يجب أن يهدف الى زيادة العمالة، والاعراض عن استخدام آلات من أحدث طراز ، تخفض الطلب على العمالة ، بينما هي تلائم ظروف دول تكوين فيها مستويات الاجور عالية (١) . واستخدام أحدث التكنولوجيا في الدول النامية ليس دائما أوفق الحلول ، ويفضل بعض خبراء التنمية ما اصطلح على تسميته بالتكنولوجيا الوسيطة . والأمر كذلك بشأن النص على ان تكون المعدات مما « لم يسبق استعمالها » . فقد يكون من صالح الدول النامية استيراد الآلات المستعملة لان دولاً أخرى تريد التخلص منها بسبب متطلباتها العالية من العمالة . ومهما يكن من شيء فإن مثل هذه النصوص تصد المستثمرين ، الذين يعتبرونها تدخلا لا مبرر له في صميم سلطاتهم في اتخاذ قرارات يفترض فيهم المعرفة بها ، ويجعل الهيئة العليا قوامه عليهم . ولا يخفف من هذا النص أنه يجوز لمجلس ادارة الهيئة الاستثناء من هذا الشرط ، اذ يصبح المستثمر مرة أخرى تحت رحمة قرار الهيئة .

٤ - ينير القانون الى تفضيل اشروعات التي « تهدف الى التصدير ، دون تحديد نسبة التصدير الى الانتاج المتوقع (٥٠٪ ، ٢٥٪ ، ٥٠٪ ، مثلا) التي تدخل المشروع في عداد تلك المشروعات ، والمزايا التي يؤمنها القانون الجديد للمصدرين كبيرة بينما هو لا يحقق مزايا كبيرة ولا يؤمن عملات أجنبية لاستيراد مستلزمات الانتاج أو لتحويل الأرباح وسداد القروض للمشروعات التي تستخدم مواد اولية مستوردة ، وتعتمد على تصريف منتجاتها

(١) ان الاعلاء الضريبي على فوائد القروض الخارجية التي تمدها المنشآت ولو اتخذت شكل ودائع قد يؤدي الى الاسراف في الاقتراض وقصر الموارد الذاتية في اشيق الحدود .

فى السوق المحلى . وهذا أمر يقتضى تداركه . وتثور الشكوك حاليا حول انتفاع الصادرات من المناطق الحرة الى الدول العربية بالمزايا التفضيلية التى تضمنتها اتفاقات السوق العربية المشتركة . وعلى أية حال فانه لا تتوافر فى المناطق الحرة حاليا التسهيلات الأساسية للصناعة من عمالة فنية وطاقات محركة .

٥ - لم يوضح المشروع المقصود بالمشروعات التى تحتاج الى « خبرات فنية متقدمة » أو المعنى المحدد « للعلامات التجارية ذات الشهرة الخاصة أو » المشروعات الأساسية ذات الأهمية الرئيسية للاقتصاد المصرى » والتى يسمح لها بتحويل عائد الاستثمار فى جميع الاحوال ، وهذا نقص يحسن تداركه أيضا .

٦ - يضى النص الخاص بفتح الحسابات على الهيئة العليا سلطات واسعة . فهى المرجع فى تحديد نسبة ما يقيد فى الحسابات من حصيلة صادرات المشروع . وهنا مجال لاختلاف وجهات النظر بين الهيئة والمستثمرين ، فضلا عن أن رقابة الهيئة على هذه الحسابات مسرفة . إذ يطلب الى المشروعات المنتفعة أن تقدم كل ثلاثة أشهر بيانا مفصلا بحركة الحسابات ، مدعما بالمستندات ، بقصد التحقق من أن الاستخدام توضع الأغراض المقررة . وهنا مجال للإسراف فى استعمال السلطة ، أو سوء استعمالها . وقد يرى الاكتفاء بإجراء المراجعة مرة واحدة سنويا عند النظر فى تحويل الأرباح القابلة للتوزيع .

٧ - ويظهر عدم وضوح الرؤية أيضا عندما يكون منح ميزة ما معلقا على موافقة بعض السلطات . . إذ يعود بنا القانون الى « الجواز » مرة أخرى . . ومن أمثلة ذلك النص على أنه يجوز بقرار من

رئيس الجمهورية ، بناء على طلب الهيئة ، اعفاء الآلات والمعدات ووسائل النقل اللازمة لبض المشروعات من الضرائب والرسوم الجمركية وملحقاتها ، دون أن تذكر مبررات ذلك ، أو المعايير التي سوف يستند إليها عند منح الاعفاء .

٨ - ان النص على عدم جواز التأمين أو المصادرة أو التجديد أو فرض انحراسة قد يكون ضروريا ، الا أنه لا يمكن ، بداهة ، أن يطمئن المستثمرين ، لأن القانون الحالي لا يقيد الحكومات المستقبلية . والمبدأ المستقر دوليا هو أن التأمين حق غير منازع للدولة ذات السيادة ، بشرط دفع تعويض عادل للمستثمرين الأجانب . وقد أوفت مصر بالتزاماتها كاملة في هذا الصدد في أعقاب التأمين الشامل ، ودفعت قرابة ثمانين مليوناً من الجنيهات الاسترلينية للحكومات المعنية ، وتمت المفاوضات الخاصة بالتعويضات بإشراف البنك الدولي للإنشاء والتعمير .

٩ - يثور النزاع أيضا حول النص الخاص بالالتزام بتحويل صافي الأرباح السنوية في حدود حصيلة الصادرات . إذ قد يعجز المشروع عن التصدير بسبب صدور قرار وزاري يوقف الصادرات ، أو تقيدها لتأمين احتياجات السوق المحلية . فهل يحصل المستثمرون على العملات الأجنبية اللازمة للتحويل في هذه الحالة من الموارد العامة للدولة ؟

ومهما يكن الأمر ، فإن نجاح القانون الجديد في اجتذاب المستثمرين سوف يتوقف على سرعة البت في الطلبات ، وعلى المعاملة التي يلقونها من الهيئة العليا ومن جهاز التعاون الاقتصادي (١) : والهيئات الخوطة بها منح التراخيص ، ومن إدارات الرقابة ، ووزارة

(١) ولدفع عجلة التنفيذ دعمت أجهزة وزارة الاقتصاد والهيئة العليا بحد من الحيرة الناشئة فيها بتلك المعلومات لتزويد المستثمرين بالمعلومات اللازمة لتقييم المشروعات .

العمل ، ومصلحة الضرائب . وسوف يراقب المستثمرون باهتمام كيفية مباشرة الهيئة العليا للاستثمار لأعمالها . فهي الجهة المنوط بها الموافقة على تحويل صافى الأرباح بعد انقضاء فترة الاعفاء بعد التأكد من تجنب الاحتياطات وسداد الضرائب ، وهي التي تقر إضافة الأرباح إلى رأس المال باعتباره مقابلاً مباشراً للاستثمار . وهنا تنور الصعوبات التقليدية في تحديد « الأرباح القابلة للتوزيع » . وتجاربنا في هذا الصدد مريرة بسبب تأخير البت النهائي لسنوات طويلة ، ونراكم النزاعات الضريبية في لبنان الطعن والمحاكم . وقد يكون الحل اعتماد قدر يتفق عليه لتوزيع مبدئى ، مع احتفاظ مصلحة الضرائب بوقت كاف للبت في أحقية المشروع في توزيع الباقي . والأمر كذلك عند إعادة رموس الأموال إلى الخارج اذ تجدد الهيئة العليا نسبة الارتفاع الذى يكون قد طرأ على قيمة المال المستثمر » . وبشر ذلك حتماً منازعات محاسبية يصعب حلها .

ورغم الدعاية العارمة التي صاحبت القانون كان تدفق الأموال الخاصة منذ صدوره « رذاذاً » على حد تعبير رئيس الجمهورية ، وتشر من آن لآخر بيانات عن مشروعات عربية أو أجنبية أقرت ، غير أنه لم يظهر الكثير منها بعد إلى حيز الوجود ، غير أن المعروف أن رقم الاستثمار الفعلى المنفذ ضئيل . وقد أوردت الجرائد المالية المحلية والأجنبية تفصيلات عن مشروعات مشتركة بين مصر والمستثمرين العرب والشركات العالمية الكبرى Multinationals منها مشروع لإنشاء الحديد الاسفنجى تسهم فيه شركات « أيتو اليابانية ، و « كورج آند هند لى » ، وفالى دى ريودولفى الاسبانية ، ومشروع للبتروكيماويات برأسمال قدره ٨٠٠ مليون دولار بالاشتراك مع شركة يوفون كارييد الأمريكية وشركة لينس ، ومشروعات لتوسيع صناعات السيارات واللوريات والمقطورات والآلات الزراعية بتمتلك

فيها شركة ماسي فيرجسون وبريتش ليلاند بتسويل من المملكة العربية السعودية ، ومشروعات للخزف والصيني والزجاج مع شركة بريطانية .
 الا ان المفاوضات بشأنها لا تزال متعثرة (١) . ومن جهة أخرى ظهرت فعلا الى حيز الوجود مشروعات مشتركة فى بناء الفنادق والنقل البحرى وبعض صناعات تجميع سلع الاستهلاك . غير أنه يلاحظ أن عودة شركات البترول العالمية الى التنقيب والانتاج كان سابقا للقانون الجديد .

وفي تقرير لحدى الهيئات الرسمية الأجنبية سرد للصعوبات التى يواجهها مشلو الشركات العالمية الكبرى وبخاصة الأمريكية عند اتخاذ قرار بشأن الاستثمار فى مصر نذكر منها :

١ - تعقيد التشريعات الاقتصادية وخاصة التشريعات الجمركية ، والتعديلات المتتالية فيها .

٢ - البيروقراطية المفرقة وصعوبة حصول المستثمر على قرار نهائى ، نظرا لأن المفاوضات من الجانب المصرى لا يملكون سلطة البت السريع بل يرجعون الى المراجع العليا .

٣ - عدم تركيز الإجراءات فى جهة واحدة يوجه المستثمرون طلباتهم اليها ، ويتقنون منها الموافقات والاعفاءات الضريبية . وتراخيص التأسيسات وفرارات تحويل الأرباح ، ويطلب المستثمرون اليه بعدم ارهاقهم فى مناقشات لا طائل من ورائها كما يطالبون بأن ترشددهم الى شركاء فى مصر والى مصادر التمويل المتاحة .

١١. ترد فى إحدى الجرائد المصرية الأجنبية (نوفمبر ١٩٧٦) أن شركة لورد هركست استثمار ٥٠ مليون دولار لإنشاء مركز لتجميع منتجاتها وتصنيع بعض الأجزاء . إلا أن استيراد أرض المقاطعة المصرية على الشركة حال دون تمام الصفقة . وقد أنشأ أحد البنوك فرعاً له فى مصر أملا فى استبداده من قائمة المقاطعة ولم يتم ذلك . وواجه بنك مصر إيراث صعوبات فى الحصول على الأرض التى استأجرها من محافظة العاصمة ولم يحسم الأمر بعد ولم تدخل رئيس الوزراء .

٤ - تطلب الهيئات الدولية بسرعة البت في الحالات القليلة التي لم يحصل الأجانب فيها بعد على تعويضات عن أموالهم المصادرة أو الموقوفة .

٥ - النموذج الذي يكتف بموقف بعض الشركات العالمية من مكتب مقاطعة إسرائيل .

٦ - عدم كفاية المرافق والخدمات الأساسية وخاصة في المناطق الحرة وعدم وجود مناطق صناعية مزودة بها .

٧ - عدم وضوح الحد الفاصل بين الأنشطة المخصصة للقطاع العام وتلك المخصصة للقطاع الخاص .

٨ - عدم وضوح الرؤية بشأن حق المنشآت في الاستثناء عن العمالة الزائدة وبشأن فصل المقصر .

٩ - ارتفاع معدلات الضرائب على الشرائح العالية من الدخل .

والرأي عندنا أن بعض هذه المتطلبات تتناول على الكثير من الاسراف والمبالاة في بلد نام ، ويخشى أن يكون إيرادها هو من فيسب المعجز لاستحالة تحقيقها في الأجور القصير أو أن يكون ذلك تبريراً لتكديسهم عن مبدأ الاستثمار في حد ذاته ، أو عدولاً لأساليب أخرى عن تنفيذ ما تمت الموافقة عليه من مشروعات .

وعمالاً لنقانون صدرت موافقة لعدد من بنوك الاستثمار والإعتماد التي تتعامل بالعملات الحرة . وبعض هذه فروعها عبارة عن بنوك (أمريكي أكسبريس اثرفانسونال ، أبو ظبي الوطني ، مانيوفا كنترس هامبورغ ، بنك أوف نوبا سكوتش ، فرست نيشيونال سني) . ويتخذ البعض الآخر شكل شركات مساهمة مصرية ونسبة التعقيب الأجنبي فيها ٥٠ ٪ ، وتعامل بالعملات الحرة فقط : منها بنك مصر إيران للتنمية (برأسمال قدره ٣٠ مليون دولار) وبنك القاهرة باركليز (١٠ ملايين دولار) .

رأس مال الأول مشترك بين بنوك إيرانية وبنك الاسكندرية ، والثاني مشترك بين بنك القاهرة وباركليز البريطاني . وتأسست أيضا بنوك مشتركة بين بنوك أجنبية وأخرى مصرية (٥١% للجانب المصري) لتتامل بالعمليات الأجنبية والمحلية (١) على حد سواء ، ومنها تسييس الاهلى (رأس المال ١٠ ملايين جنيه) ومصر الدولي (٢٥ مليون دولار) . ولم تستكمل بعد اجراءات التسجيل لدى البنك المركزى ، أو حصلت ونمة بنوك أخرى مختلفة الأنواع صدرت بشأنها موافقات من الهيئة العامة على موافقات من حيث المبدأ . وبعد أن تاهز عدد البنوك الجديدة العشرين قرار البنك المركزى المصرى أن يقتصر اشتراك كل من البنوك المصرية على بنك مشترك واحد ، ثم عدل عن ذلك المبدأ فيما بعد . وإلى جانب كل أولئك هناك عدد كبير من مكاتب التمثيل المصرفية ، بعضها كان قائما قبل القانون والبعض الآخر أُنشئ بعد صدوره ، وخاصة منذ أوائل ١٩٧٦ للإشراف على نشاط تلك البنوك فى الشرق الأوسط بعد أن شلت الأحداث الدامية نشاط مكاتبها أو فروعها فى بيروت .

وتسير البنوك الجديدة فى أعمالها بحذر (٢) ، وموقف معظمها حذرا نحو إسرائيل . ورغم نتائج الانفتاح . وربما قرر البعض من رجال فى إسرائيل التواجد فى مصر كىلا يتعرض لاجراءات انتقامية . وسعيا بكن الأثر ذاته ليس هناك تماثل تستطيع البنوك الجديدة أن تنافسه فى مصر فى مجالى التجارة والاستثمار لم يكن ميسرا لها القيام به عن طريق

(١) ان القانون فى التكوين القانونى ومن حيث عملة التعامل ليرى فى الدرجة . ان تستطيع فروع البنوك الأجنبية ان تتشارك مع البنوك المصرية فى منح قروض بعملة مستمدة . فتقدم الأولى النقد الأجنبى وتسلم الثانية بالتحويل المحل .
(٢) حذر مجلس الائتاج والشئون الاقتصادية فى تقريره الأول من أن : ، تهاجر البلاد بظنهم فى الوحدات المصرية يكون من شأنه خدمة المصالح الأجنبية أكثر من المصالح الوطنية . وتضكو البنوك المحلية من هجرة الكفاءات الى البنوك الجديدة التى تستطيع دفع مرتبات عالية لا قبل للبنوك المحلية بمجاراتها .

مراكزها الرئيسية أو فروعها في أوروبا أو عن طريق بنوك «الكونسورتشيا» التي تسهم فيها . وسوف تقصر نشاطها على أية حال على العمليات الكبيرة ، شأنها في ذلك شأن البنوك الأجنبية في مصر قبل الثورة .

وتوقف احتمالات منافسة المؤسسات المالية الجديدة للبنوك المحلية في تمويل الشركات الرئيسية المشتركة ، أو الشركات المشتركة بين القطاعين العام والمصري والقطاع الخاص العربي أو الأجنبي ، والمشروعات الأجنبية البحتة على سير الانفتاح . وإذا تحقق الأمل لك يراود المسؤولين ، وأقبل الممولون الأجانب على الاستفادة من مزايا القانون فإن المنشآت المالية المصرية سوف تعرض حتما لمنافسة بنوك الاستثمار الجديدة التي تستطيع الاعتماد على مراكزها الرئيسية في أعداد دراسات الجدوى والدراسات المالية ودراسة الأسواق ، وفي عمليات التمويل الكبرى عن طريق «الكونسورتشيا» ، ما لم تعد البنوك المصرية العدة للإسهام في تلك النشاطات . وسوف تستخدم المنافسة أيضا في تمويل عمليات الاستيراد بالمئات الحرة ، وخاصة ما يأتي عن طريق القروض والمعونات من غير دون الاتفاقات ، وخارج نطاق الاتفاقات السلمية الدولية . ولن تسهم البنوك الجديدة بنصيب كبير في تمويل الصادرات الرئيسية لأن تصديرها قاصر على شركات القطاع العام ، التي نلتزم بالتعامل مع البنوك المصرية . وسوف تستمر هذه أيضا في تمويل واردات القطاع العام . والمتنظر أن تستأثر البنوك الأمريكية الجديدة أيضا بنصيب وافر من تمويل الواردات السليمة وخاصة النسيج في إطار القانون الأمريكي العام رقم ٤٨٠ ، وتمويل الواردات لآخرى المنصوص عليها في الاتفاقات السنوية . وبعد إلغاء التخصيص المصرفي ، وعودة البنوك المصرية إلى ممارسة النشاط الخارجي فإن من الطبيعي أن تؤثر شركاءها في البنوك المشتركة ، والبنوك المشتركة ذاتها بنصيب وافر من عملياتها .

ولم يحن الوقت بعد لتقييم نتائج التشريع الجديد . إذ لم يبدأ التنفيذ

الجدى لسياسة الانفتاح الا فى اواسط سنة ١٩٧٥ • وقد ذكر وكيل وزارة الاقتصاد فى سبتمبر ١٩٧٦ أن العمل بدأ فى مشروعات رأسمالها ٤٠ مليون جنيه من مجموع عدد الموافقات البالغ ٣٠٠ مشروع برأسمال قدره أربعمائة مليون جنيه (١) • وأضاف أن مشروعات المناطق الحرة لاتزال مشروعات على الورق • وذكر وزير الاقتصاد أن ٤٠٪ من المتقدمين بمشروعات لم يكونوا على درجة كافية من الجدية ، وأن الوزارة تستبعد المشروعات غير الجدية والمشروعات الصغيرة التى يقل رأسمالها عن ٢٠٠٠٠٠ جنيه ، أو التى تطالب الحكومة بتوفير حصة سنوية من العملات الأجنبية ، أو تنافس الإنتاج المحلى • وقد رفض مشروع زراعى لعدم توافر مياه الري فى المنطقة التى اختارها • ورفضت مشروعات صناعية لأنها تعتمد على مشروعات مكمله لا تتوافر فى مصر • ورفضت مشروعات فى صناعة الغزل لأنها طلبت شراء القطن بالأسعار المعانة •

وقضية الاستثمار الخارجى قضية قديمة • وسوف يستمر الجدل حول المزايا التى تعود على مصر من الاستثمار الخارجى الفردى ، أو الأضرار التى قد تلحق بها من تدفقه ، فى إطار من القبول أو الرفض • وبينما نرحب بعض الدول إنشائية بالمال الخارجى الفردى ، يرفض البعض الآخر ، الى تأميم الاستثمارات الأجنبية القائمة ، ويعمل شعراء للاستثمار الخارجى الفردى فى شتى صوره • وسلم غالبية الاقتصاديين بالنفع الذى تجلبه اقروض من الدول الغنية بمقتضى اتفاقيات ثنائية ، وبالمعونات والقروض الميسرة من الهيئات الدولية • اذ تتيح هذه المصادر موارد اضافية لتمويل التنمية ، الى جانب المدخرات الجماعية والحكومية ومدخرات القطاع العام وادخار القطاعين العام والخاص •

(١) لم يزد الاستثمار الاجل اى تكوين رأس مال عن ١٥ مليون جنيه حتى آخر سنة ١٩٧٥

وبعث الشكوك لدى أصحاب الرأي المعارض أن مسار الأموال الفردية الساعية الى الاستثمار كان فيما مضى من الدول الصناعية الكبرى الى الدول الجديدة فيما وراء البحار . ولاستغلال الموارد الطبيعية فى المستعمرات ومناطق النفوذ والوصاية فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وفى القرن العشرين اتجه الاستثمار الخارجى من الولايات المتحدة الى الدول المتقدمة اقتصاديا ، وخاصة دول السوق الأوروبية المشتركة وكندا واستراليا وجنوب افريقيا واليابان . والاستثناء من ذلك هو توجيه الأموال الى الدول المنتجة للنفط وللمعادن فى آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية ، كما يجد جانب من الاستثمار طريقة الى بعض المستعمرات السابقة التى تربط الدولة المانحة وإياها بوشائج سياسية وثيقة ، لانشاء صناعات لتزويد السوق المحلى بسلع كانت تستورد قبلا ، ثم أقيم دونها سبياج عال من انحواجز انجمركية .

وفد ننبر ظروف الاستثمار الخارجى الفردى ومساره فى المستقبل ولو أن ذلك أمر غير مؤكد . اذ كثر الحديث مؤخرا عن اعتزام دول أوروبا زيادة الاستثمار فى افريقيا الشمالية حيث تتوفر العمالة للصناعات ذات التكنولوجيا غير الناعية ، بدلا من السماح بهجرة العمال الافريقيين اليها على نطاقات اأر حرارات اجتماعية خفيفة حملت تلك الدول مؤخرا على تقيد الهجرة . والأسفل كذلك فى توسيع الاستثمار اليابانى فى جنوب شرق آسيا وفى شبه القارة الهندية . وبعد الثراء العريض الذى أصابته دول النفط العربية كثر الكلام عن مشروعات مشتركة هدفها الجمع بين الأموال العربية ، والتقنية الغربية ، وفائض العمالة فى الدول النامية العربية والافريقية . . وسوف نظهر الأيام احتمالات تحقق ذلك .

ومهما يكن الأمر فاننا لا نتوقع فى الظروف الحالية التى نمر بها مصر ، توسعا كبيرا فى الاستثمار الأجنبى ، فيما خلا استثمار الاموال العربية العامة من الحكومات والصناديق والبنوك فى مشروعات مشتركة

المخاتمة

عناصر القوة ومواطن الضعف
في الاقتصاد المصري

عناصر القوة .. ومواطن الضعف في الاقتصاد المصرى

لقد نهج الباحث فى هذا الكتاب نهجاً يستهدف وسيلة التحليل الاقتصادى ، وهى وسيلة لها أوضاعها المألوفة . فموضوع البحث متشابه عريض ، لا يمكن تناوله دفعة واحدة من جميع أقطاره .. وكان لزاماً على الباحث أن يتناوله جزءاً جزءاً ، ينطوى كل جزء على موضوع معين ، يتم بحثه بمعزل عن العناصر الأخرى . ومن ثم يتعين عليه فى نهاية المطاف أن يجمع بين هذه « الحقائق » فى إطار واحد ، حتى تكتمل الصورة عن عناصر القوة ومواطن الضعف فى الاقتصاد المصرى .

لقد اتسم الاقتصاد المصرى بالجمود وضعف الاستثمار منذ أوائل القرن الحالى . بل يبدو أنه لم يطرأ تغير يذكر على الدخل الحقيقى لكل نسمة فى فترة الثلاثين السنة السابقة على الثورة ، وهى الفترة التى شهدت نمواً ضئيلاً فى الاستثمار الخاص ، وتراجعا فى الاستثمار الحكومى . ثم بدأت مع أوائل الخمسينات زيادة الاستثمار الزراعى والصناعى فى ظل القطاع الخاص ، مع اسهام الحكومة فى المجالات التى يحجم المستثمرون الأفراد عن إرتيادها . فقد زاد الاستثمار المنفق فى الحطة الاولى ١٩٦٠ - ١٩٦٥ زيادة كبيرة ، وبمعدلات لم تعرفها مصر من قبل . وتنفذ القطاع العام ،

وخاصة بعد التأميمات المتعاقبة ، الشطر الأكبر من الاستثمار الجديد • غير أنه بعد سنة ١٩٦٧ تراخت الدفعة الكبرى ، وربما لم يزد رقم الاستثمار الحقيقي المنفذ لكل نسمة أى بعد استبعاد انخفاض قيمة النقود ، زيادة تذكر بين ١٩٦٦ و ١٩٧٤ ، ثم حدث تحول ملحوظ بعد ذلك ، وزاد الاستثمار الثابت المنفذ على اطلاقه ، وكسبة من الناتج المحلى الاجمالى • وأسهم فى ذلك عودة نشاط صناعة البناء والتشييد ومشروعات البترول الكبرى ، واعادة فتح قناة السويس ومشروعات التوسع والتجديد فيها ، وتجديد المصانع • وأمكن تمويل الاستثمار بقروض خارجية متفاوتة الأجل من الحكومات العربية ، ومن الولايات المتحدة الأمريكية والهيئات الدولية ومن عوائد النفط وقناة السويس وبعض الصادرات غير المنظورة الأخرى •

وفى الخمسة والعشرين عاما موضع البحث ، زادت المساحة المحصولية زيادة كبيرة ، على مياه السد العالي ، لأول مرة منذ الحرب العالمية الاولى • وكان نصيب الاستثمار الزراعى كبيرا فى الحطة الاولى ، كما حدث تحسن محدود فى الاتاجية بفضل الاستثمار فى مشروعات التوسع الرأسى ، يحد منه ان مصر تقارب أعلى مستويات الانتاج عن الفدان المروقة فى العالم • ومع ذلك حدث بعض التحول الى محاصيل ذات عائد عال ، مثل الأرز وانقوائه والخضراوات • ولم تسر زيادة الاستثمار الزراعى على ونيرة واحدة • اذ كان حجمه بل سنة ١٩٦٧ أعلى كثيرا من مخصصات الاستثمار فى السنوات التالية ، التى عانت البلاد خلالها صعوبات جمه فى تدبير الموارد ائداخية واخارجية •

ويتضح من التحليل الوارد فى البابين الأول والثانى أن انتاجات مصر بعد الثورة فى مجال الاستثمار الزراعى ضاعت فى خضم التزايد السكاني • وهذا أمر يجب ان يؤخذ فى الحسبان عند تقييم الاداء فى مواجهة التاريخ • وتثير القرائن المتوافرة انه بعد فترة من زيادة الدخل

بين منتصف الخمسينات والستينات ، لم يحدث تحسن يذكر في نصيب الفرد في العشر السنوات الأخيرة . ورغم التوسع الزراعي الاقوى وزيادة الأراضي المستصلحة ، انخفض نصيب الفرد من حيازة الاراضى . اذ زادت المساحة المحصولية من ٤٧ مليون فدان سنة ١٨٧٧ الى ٦٨ مليون فدان سنة ١٩٠٠ (٥٠ بالمائة تقريبا) وهى نسبة تعادل تقريبا نسبة زيادة السكان . وبين ١٩٠٥ و ١٩٦٠ لم تزد المساحة المزروعة الا بنسبة ١٦

بالمائة ، بسبب اهمال مشروعات الري والصرف الكبرى ، بينما زاد السكان بنسبة ٦٠ بالمائة . أما بين ١٩٥٢ و ١٩٧٦ أى فى الفترة التى انقضت منذ قيام الثورة ، فقد زادت المساحة المزروعة ١٠ بالمائة ، فى حين زاد عدد السكان ١٨ مليوناً (أى بنسبة ٨٠ بالمائة) . وهكذا هبطت حيازة الفرد خلال القرن الحالى من المساحة المزروعة ومن المساحة المحصولية على حد سواء بفعل تزايد السكان ، فضلا عن اغارة المساكن والطرق والمصانع والمرائق على الأرض الزراعية القائمة ، مما استبعد قرابة ٦٠٠.٠٠٠ فدان خلال العشرين سنة الأخيرة وحدها ، أى قرابة ثلثى المساحة المستصلحة . ومع التوسع السكانى الكبير ، اضطرت مصر الى زراعة اراض أقل خصوبة فى الوادى الجديد ، وعلى مشارف الصحراء ، واستغلال ثروات معدنية بعيدة عن المواصلات والموانئ ، مما يستلزم استثمارا رأسماليا كبيرا .

وبعد أن نجحت مصر بعد الثورة فى زيادة انتاج انطعام بما يتناسب مع زيادة السكان ، حدث العكس فى العشر السنوات الأخيرة ، وزاد استيراد الحبوب زيادة أحدثت ضغوطا هائلة على ميزان المدفوعات . ومع اطراد النمو السكانى ، وان تراخت نسبة زيادته قليلا فى السنوات الأخيرة ، فإنه يتنظر ان تتخفض مستقبلا نسب الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الحقلية وأن تؤدى زيادة الاستهلاك الى تناقص الصادرات من بعضها ، وزيادة الاعتماد على الاستيراد من بعضها الآخر . وقد بدأت مصر فعلا فى استيراد القطن القصير التيلة ضمن برنامج المونة الأمريكية ، كما تطالب باستيراد

الأرز في نطاق نفس البرنامج • ومن أسف أنه حتى بافترض نجاح التوقعات بشأن زراعة مليوني فدان تستصلح في العشرين السنة القادمة ، بعد فحوص مستفيضة للتربة ، فإن نصيب الفرد من الأراضي سينخفض تباعا حتى أواخر القرن الحالى • ولما كان التوسع الصناعى المنتظر محدودا ، ولن يستوعب ، على أحسن الظروف ، الا جزءا ضئيلا من الذين يدخلون سوق العمل سنويا ويناhez عددهم $\frac{1}{4}$ مليون فرد ، فإن التكديس السكانى فى الأراضي الزراعية ، وهى لاتزيد عن 4% من المساحة الكلية ، سوف يزداد سوما ، مما يتعذر معه رفع الانتاجية بدرجة تذكر • والأمل فى دفعة زراعية جديدة رهين بالمودة الى التجديد فى الزراعة المصرية ، والافلاخ عن العقبة السائدة فى وزارة الزراعة من الاهتمام بالمحاصيل التقليدية ، وخاصة القطن دون سواها ، واتباع سياسات ديناميكية هدفها الحصول من المساهمة المزروعة ومن الأراضي الجديدة على أعلى عائد فى ضوء التكلفة الحقيقية وعناصر الانتاج المتاحة • والمطلوب أيضا دراسة اقتصاديات الزراعة فى الأراضي الجديدة ، وعدم التقيد بالنمط الزراعى السائد •

وقد حدث توسع كبير فى الفترة موضع البحث فى الاستثمار فى الصناعة وفى حجم الانتاج وقيمته وفى العمالة الصناعية • وبدأ ارتداد نشاطات جديدة لم ترقها البلاد قبل الثورة • وكان سير برنامج التصنيع مرضيا بوجه عام رغم النزعة الى تغليب الكم على الكيف والتوسع فى مجالات عديدة فى وقت واحد مما لم يتيح لأى منها الحصول على الموارد المحلية والأجنبية الكافية لانجازه فى الأجل المضروب • ووقع المخططون فى أخطاء أخرى ، منها الاسراف فى الاستثمار فى القطاعات مكلفة رأس المال ، وفى صناعات تعتمد الى درجة كبيرة على الاستيراد وكان ارتفاع المكون الأجنبى فيها حجر عثرة فى سبيل التوسع • واتجه الاستثمار فى المقام الأول نحو الانشاء الجديد ، وأهمل لفترات أولوية تزويد المصانع

القائمة باعتمادات التجديد والاحلال ، بل قد اهل أحيانا تزويدها برأس المال العامل . ومن هنا كان تفاقم مشكلة الطاقات الماطلة لزمن غير قصير . وأخيرا لم تتحقق الزيادة المخططة في الصادرات الصناعية غير التقليدية . ومما لاشك فيه في ضوء الشواهد ، ان انجازات التصنيع في فترة الخمس والعشرين السنة الماضية كانت انجازات طيبة ليس من المدااد التقليل من شأنها وذلك برغم القصور في بعض النواحي والاسراف في البعض الآخر . على انه بعد الدفعة الكبرى في الخمسينات وأوائل الستينات فقد تراخت معدلات النمو والاستثمار ، ولم تستوعب الصناعة سوى نسبة ضئيلة من الزيادة في قوة العمل وذلك بالرغم من تنفيذ الحكومة لسياسة التوسع في العمالة ، يحدوها في ذلك اعتبارات اجتماعية وسياسية ، ولم يلق التعدين ومسح الثروات الكامنة في هذه الفترة عناية تذكر ، بينما توسعت الحكومات والشركات في أبحاث البترول التي أمت أكلها في السبعينات .

وفضلا عن الضغط على الموارد المحدودة نتيجة التوسع في الاستثمار في الصناعة والزراعة والمرافق حدثت ضغوط رهيبة ، وفي نفس الوقت ، من جانب العنصر الأكبر من عناصر الناتج المحلي الاجمالي ، ألا وهو الاستهلاك الخاص والعام . وكان طبيعيا ، مع تحسن أسعار القطن في فترة ما بعد الحرب ، وزيادة الاستثمار والعمالة والأجور ودعم أسعار السلع الرئيسية والتحول في توزيع الدخل ، أن يزيد الاستهلاك الخاص بنسبة عالية ، وأن يحدث ذلك ضغوطا على الموارد المحدودة ، تضاف الى الضغوط التي أحدثتها زيادة الاستثمار . وكانت الزيادة في معدلات الاستهلاك الفردي من السلع المحلية والواردات كبيرة حتى أواسط الستينات ، واستمرت بعد ذلك بمعدل مرتفع رغم تراخي التنمية . ولقد رأينا ان معدل الزيادة كان أعلى في الاستهلاك الحكومي أو العام بسبب زيادة اعتمادات القوات المسلحة في الحروب المتصلة مع اسرائيل وحلفائها ، ونتيجة التوسع في الخدمات الحكومية التقليدية وما سمي اعتمادات « رفع

المعانة عن كاهل الجماهير الكادحة ، وازدياد اعتمادات دعم السلع الأساسية وغير الأساسية بما في ذلك المشتقات النفطية وخاصة بعد ارتفاع الأسعار العالمية في رواج أوائل السبعينات . وهكذا طردت الزيادة في عجز الموازنة العامة الى قرابة ١٠٠٠ مليون جنيه سنويا أو $\frac{1}{3}$ الدخل القومي في أواسط السبعينات . وازيادة الاستهلاك على هذا الوجه التي تضاهي الفائض المتاح للادخار ، ولم يعد الادخار المحلي يسهم في تمويل التنمية بدرجة تذكر . وكان هذا من أهم عناصر الضعف واختلال الصرح الاقتصادي للبلاد .

ومن الأوليات الاقتصادية المسلم بها ان ازدياد الاستثمار والاستهلاك مما بمعدلات تفوق نسبة زيادة الناتج المحلي الإجمالي يحدث نوعين من الضغوط التي تشكل حوائل هائلة في سبيل التنمية . ذلك ان مثل هذا التوسع يستتبع حتما الالتجاء الى التمويل بالعجز . أى زيادة اقتراض الحكومة وعيانتها والقطاع العام من الجهاز المصرفي بنسب متزايدة . وإذا قرر في نفس الوقت دعم أسعار السلع والخدمات الاجيرية الذاتية الاستهلاك ، ترتفع أسعار السلع والخدمات الأخرى وتظهر عوارض التضخم الكامن أو الدفين ، وتختل العلاقة بين الأسعار ، ويتضاءل دور جهاز الثمن في الحد من الاستهلاك وتوجيه الاستثمار . ولقد شهدت فترة العشرين سنة الأخيرة ارتفاعا مطردا في أسعار المستهلكين في مصر ، زاد من حدته في السبعينات استثناء التضخم في الدول الصناعية ، وانتقال أثره الى مصر في صورة زيادة كبيرة في تكلفة الواردات من سلع الاستهلاك وبلغ الاستثمار على حد سواء . ولقد رأينا كيف طردت الزيادة في كبة وسائل الدفع واشتاء النقود لمواجهة عجز الموازنة بنسبة تهازت ٢٥٪ سنويا في السنوات الثلاث الأخيرة ، واطراد الزيادة في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بنسب تراوحت حول ١٥٪ في نفس الفترة .

وكان طبعاً أيضاً ان تؤدي زيادة الاستخدامات ، من استهلاك واستثمار ، عن الناتج المحلي الإجمالي ، مع تناقص الادخار واطراد التمويل بالمعجز وما يصاحبه من تضخم الى ضغوط كبيرة على ميزان المدفوعات الخارجية الذي تاهز المعجز السنوي فيه ١٠٠٠ مليون جنيه سنوياً في منتصف السبعينات . وقد أمكن تمويل المعجز بمعونات وقروض من الدول الصديقة والهيئات الدولية والأسواق المالية العالمية ، وعن طريق تأجيل سداد أقساط الديون الحالية ، والتسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين . وقد زاد الدين العام الخارجي المدني والحربي الى نحو ١٢ بليون دولار في سنة ١٩٧٦ أى ما يناهز ضعف الناتج المحلي الإجمالي .

وقد نجحت الحكومة مؤخراً في احتواء المخاطر التي تواجهها البلاد بسبب ازدياد الدين الخارجي ، واستخدمت حصيلة القروض الجديدة في تحويل الديون قصيرة الأجل وودائع الدول العربية ، أو الدين السائر في اصطلاح القرن التاسع عشر ، الى ديون وودائع متوسطة الأجل . كما ازداد التمويل في السنوات الأخيرة على المعونات والقروض الخارجية الميسرة ، بفائدة منخفضة ومدة سداد طويلة تسبقها فترة سماح ، وهكذا انخفضت اعتمادات خدمة الدين ونسبتها الى حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة لعدة سنوات قادمة . كما انه من حسن الطالع أن استمدت مصر موارد بيتا البترولية ، واعيد فتح قناة السويس ، وبدأت البحوث البترولية تؤتي ثمارها ، فضلاً عن ازدياد إيرادات السياحة وتحويلات المهاجرين التي تتيح موارد إضافية للخرافة العامة . غير انه ليس هناك ما ينبئ بحرب انتهاء الحرب مع اسرائيل ، ومن ثم يظل الاتفاق الحربي عبئاً ثقيلاً على كاهل البلاد .

وإذا ما انتقلنا الى تلخيص النتائج الأولية عن تطور دخل الفرد الحقيقي ومدى النجاح الذي حققته سياسة خفض الفوارق بين الطبقات ، لوجدنا انه حدث ولانك زيادة ملحوظة في دخل الفرد الحقيقي لأول مرة خلال

القرن الحالى . وكانت الزيادة نتيجة للتسمية بعد ان كان مرجح الزيادة الطفيفة فيما مضى ارتفاع سعر القطن فى بعض المواسم وابان الحروب العالمية . وكان العامل الأول فى التحسن الى جانب زيادة الاسهالك السلى هو زيادة الخدمات المتاحة للكثرة واتساع مظلة التأمين الاجتماعى والصحى . فلم يعد التعليم ، وهو أحد عوامل تحقيق المساواة فى الفرص ، حكرا على طبقة معينة ، بعد أن زاد عدد الطلاب فى مراحل التعليم المختلفة زيادة عددية مذهلة ، وقد حال دون نجاح الدفعة التعليمية الكبرى ازدياد السكان وعجز الجهود المبذولة عن ملاحقة السيل المرم من الأطفال الجدد ، مما أدى الى أن الخفض فى معدلات الأمية كان محدودا . وحقت البلاد أيضا بعض التقدم فى الناصر الثالث من ثلاث الفقر والجهل والمرض ، الذى كان شعار المثقفين قبل الثورة . فحدث تحسن ملحوظ فى الأحوال الصحية الوقائية والعلاجية . . . ولاشك أن المخضرمين من القراء يدركون مدى هذا التحسن ، والنجاح فى احتواء الأمراض التى كانت تصف بالناس عصفا مثل الكوليرا والتيفويد وغيره من الأمراض المعوية ، ومثل التيفوس والتدرن والملاريا والربد وأمراض ضعف التغذية وخاصة البلاجرا . . . وكان الفشل الأكبر فى هذا المجال هو فى مقاومة البلهارسيا وغيرها من أمراض الريف المتوطنة .

حدث إذن تحسن فى نوعية الحياة وزيادة فى العمر المتوقع لدى المولد ينكرها أو يهمها من الحساب النافذون للتجربة التى مرت بها مصر منذ الخمسينات فى محاولة للتركيز على الثنائى مثل الحرامة وغيرها من ضروب الاضطهاد ، متناسين أن مدى هذه الاجراءات البغيضة كان محدودا بالقياس الى ما حدث فى كثير من الدول النامية فى أفريقيا وفى أمريكا اللاتينية وآسيا ، وفى ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال والروسيا على عهد هتلر وموسولنى وفرانكو وسالازار وستالين ، وفى الولايات المتحدة ذاتها ابان فترة الماكارتية التى نشرت الرعب والتخوف من

المستقبل على مدى سنوات طويلة بعد الحرب العالمية الثانية • والثورة الكبرى في الخدمات الاجتماعية هي في مجال الاسكان بسبب قصور الاشاء، الجديد عن مواجهة الطلب المتزايد نتيجة للزيادة السكانية وارتفاع الأجور •• وهي مشكلة ستظل تلازمنا زمنا طويلا •

وأخيرا فان زيادة الاستثمار واجراءات التاميم والاصلاح الزراعى وغيرها ازالَت التفاوت المسرف في توزيع الثروة والدخل الذى كان سائدا قبل الثورة وان لم تقض عليه تماما ، وانخفضت فروق الملكية والاستهلاك بين الشيعين اللذين تتكون منهما مصر ، على حد تعبير دزرائيل عن بريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر • ولا دليل على ما رددته الصحف الأجنبية عن وجود خمسمائة من أصحاب الملايين في مصر • والسبب الرئيسى لظهور بعض الدخل والثروات الكبيرة في السنوات الأخيرة هو الارتفاع الجنوبى في أسعار الأراضى والمباني غير المحددة الايجار ، وازراء أصحابها على حساب الغير ، فضلا عن التوسع في عمليات استيراد السلع الكمالية التى يشتريها أصحاب الدخل السالمى دون سواهم : وزيادة دخول المقاولين في انشاء المباني السكنية والمشروعات العامة •

ونختص أخيرا تقييما لمسار تجربة التخطيط وانجازات القطاع العام : -

أصاب التخطيط بعض النجاح في مرحلة الاعداد للخطة الأولى ١٩٦٠ - ١٩٦٥ وخلالها • الا ان عقبات التنمية في النصف الثانى من الستينات وظروف الحرب حملت الدولة على اهمال التخطيط طويل المدى ، والاقتصار على اعداد خطط سنوية • وحتى هذه لم تكن توضع موضع التنفيذ ، وأتى حين من الدهر كانت أجهزة التخطيط بعيدة كل البعد عن واقع الحياة • ولم يكن يعاد النظر في الخطة في ضوء الظروف المتغيرة • وادى

تساعد الانفاق الحربى الى الحد من اعتمادات التنمية بالعملات الوطنية والأجنبية على سواء . ومع ذلك اكتسب الجهاز خبرة كبيرة يمكن الاستفادة منها مستقبلا ، بشرط ان ينظر الى التخطيط مرة أخرى بعين الجدية .

ولقد أشرنا بإسهاب الى التوسع الكبير فى القطاع العام . ولاشك أن رجال القطاع اضطلموا على وجه مرض بالاعباء التى القيت على عاتقهم بعد التأميم المفاجئ ، واسع النطاق ، واكتسبوا من خلال الممارسة خبرات كبيرة . غير أن القطاع واجه عدة معوقات ، يعرفها القطاع العام فى الدول الاشتراكية والرأسمالية جميعا ، فهناك الصعوبات الناتجة عن حداثة التجربة ، والاستعانة بأهل الثقة فى معرض الخوف من أهل الخبرة ، والعقبات المالية المتمثلة فى قصور الحكومة عن تزويد الوحدات بالموارد المحلية والخارجية ، وقرارات السلطة الأمرة العليا بشأن تحديد الأسعار والأجور وما فى حكمها ، التى حرمت القطاع من حقه فى تعديل الأسعار مجازاة لارتفاع أسعار المدخلات وأسعار الآلات والمعدات والسلع الوسيطة المستوردة والمحلية . . كما وجدنا عند تحليل خسائر وحدات القطاع ، أن جانبا كبيرا منها كان نتيجة لأحداث حرب سنة ١٩٦٧ ، واحتلال سيناء ، والدمار الذى لحق بالوحدات الانتاجية فى منطقة القناة ، وتركزت الخسائر فى بعض مشروعات مظهرية وفى هيئة القناة وشركاتها فى فترة تمطلها أو فى مشروعات مثل هيئة البريد وبنك التسليف الزراعى . . الخ .

لظروف خاصة بها وظروف القوة القاهرة . ولقد حان الوقت لتقييم موضوعى لإنجازات القطاعات الرئيسية وخاصة فى الصناعة بقصد تلافي العيوب ، تتولاها اللجان الفنية فى مجلس الانتاج على غرار ما تم فى شأن صناعة الغزل والنسيج . وللسنا ممن يدعى ان إنجازات القطاع انما كانت باهرة وانما نقرر بان تقييم هذه الانجازات كاد ان يضيع فى خضم النقد الأهوج .

وعندما تكتمل الصورة على هذا الوجه يتبين الراسد لوضع مصر الاقتصادية أنها في بعض عناصرها في حاجة الى الإصلاح . أو بمبارة أخرى لابد من اصلاح المسار الاقتصادي على حد التعبير السائر . على ان هذا الإصلاح لا يمكن أن يكون عشوائيا بل لابد أن يخضع لقواعد فنية يمكن اجمالها فيما يلي :

أولا : ان الإصلاح يجب أن يكون على أساس الاعتماد على النفس على قدر الامكان . فمن هنا نبدأ . فالقروض والمعونات العربية لا يمكن ان يعتمد عليها الى الأبد ، بل هي مقيدة بفترة اصلاح المسار ولا مفر من سددها عاجلا أو آجلا . اما المعونات من البلاد الأخرى فانها مؤقتة بطبيعتها ، وهي رهن بتطورات السياسة الدولية والمصرية . وعندما يستقر الوفاق بين الدول الكبرى فان هذه المعونات قد تتأثر كما وكيفا . كما ان الخطر كل الخطر ان نركن الى ان المستثمرين الأجانب سوف يحولون حال مصر من شدة الى رخاء . أو أن الاكتشافات البترولية سوف تحل مشاكل مصر التراكمة جميعا بين عشية وضحاها .

ثانيا : ان أساس الإصلاح هو التخطيط السليم ، وأن تكون الأهداف في الحدود الممكنة تحقيقها ، وهذا الإصلاح لا يمكن ان يتم بين يوم وليلة بل يجب ان يطبق تطبيقا تدريجيا وان يقوم على خطوات . فالمشاكل قد تعقدت الى حد كبير . ولا جدوى من الوعود الوردية التي لم تتحقق في الماضي ، وليس من سبيل الى تحقيقها في الأجل القريب . وعلى المسؤولين أن يدركوا أهمية هذه المسألة . فليس يصح أن توقع نتائج فريية من الانتاح الاقتصادي ، أو نمول كثيرا على سحرية التكنولوجيا الحديثة دون النظر الى اعتبارات الاقتصادية المستمدة من تكلفة الموارد المتاحة .

وقد أشرنا في الباب الأول الى تراخي الاستثمار في العشر السنوات الأخيرة بعد الدفعة الكبرى في الخمسينات وأوائل الستينات . اذ لم يزد نصيب الفرد منه في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٤ زيادة تذكر . فقد أهمل

التخطيط والمتابعة في هذه الفترة . ثم بدأ التخطيط جدياً مرة أخرى بعد سنة ١٩٧٥ . غير ان الاطار العام لحطة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ والبيانات الاساسية عن حجم الاستثمار وتوزيعه بين السنوات والقطاعات مازالت محللاً للدراسة . والاجدى ان تهدف البلاد في السنوات التالية الى تحقيق معدل حقيقى لنمو الناتج المحلى الاجمالى بواقع ٦ - ٧ بالمائة سنوياً ، بدلا من المغالاة فى وضع أهداف صعبة التحقيق ، ويخصص ١٥ - ١٧ بالمائة منه للاستثمار ، على ان يقرن ذلك بقصر الحطة الأصلية على المشروعات التى يمكن بالتأكيد بتدبير الموارد لها ، مع اعداد خطة احتياطية تنفذ اذا حدثت زيادة غير متوقعة فى الموارد . ويقتضى أيضا زيادة التمويل على المدخرات الداخلية ، وزيادة نسبة الادخار الحدى من الدخل الى ٢٥ بالمائة مثلاً . وما لم يقبل العالم الخارجى ، وخاصة دول النفط العربية والولايات المتحدة ، تزويدنا بالموارد اللازمة وفقا لرغباتنا ، التى قدرناها بنحو ١٢ بليون دولار خلال خمس سنوات ، فان تحقيق أهداف الحطة يتطلب ضغط الواردات والانفاق الكمالى أو المظهرى على كافة المستويات الى اقصى الحدود ، مع زيادة حجم الصادرات السلبية ، بالإضافة الى الزيادة المتوقعة فى حصيللة القناة وحصة الحكومة من النفط وايرادات السياحة وتحويلات المهاجرين . ويتطلب ذلك أيضا احتواء زيادة الاستهلاك المحلى فى حدود نسبة زيادة السكان ، وعدم ازجاء الوعود جزافا بزيادة ملحوظة فيه فى القريب المآجل .

ثالثا : ان استمرار متول خطر الحرب يقلل من فعالية برنامج اصلاح المسار الاقتصادى والتشيت الجارى تنفيذه الآن . ويتطلب ذلك ادراكا لطبيعة تمويل الحروب وفترات الاستعداد لها وما يفرضه ذلك من اعادة ترتيب الأولويات فى المجتمع . اذ العامل الرئيسى دون منازع ، فى احداث التضخم واختلال ميزان مدفوعات مصر هو زيادة الانفاق الحربى ، وغيره من عناصر الاستهلاك العام التى تزيد من عجز الموازنة . وطالما ظلت اسرائيل على صلفها الحالى ، فى مواجهة النوايا الحسنة التى تبديها مصر بأمل تحقيق

سلام عادل ، وطالما أصرت مصر على استعادة الأرض السليية ، وتأمين الحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، فلسوف يظل الاتفاق الحربي جائئا على كامل البلاد . ويلاحظ ان تدفق المعونات والقروض لمصر بين ١٩٧٣ و ١٩٧٦ ، كان مرجعه الى قرارها بتحدى اسرائيل ، الذى اثار اعجاب دول الخليج . وليس مؤكدا ان تحصل مصر على معونات بهذا القدر ، ما لم تتأبر على سياستها فى كبح المدوان اذا لم يتحقق الأمل فى السلام .

ومن المسلم به فى الدراسات الاقتصادية ان فترات الحروب والاستعداد لها تستلزم تضحيات من قبل السكان المدنيين بقصد تدبير الموارد لشن الحرب و انتاج السلاح والعتاد . . ويبدل استقراء التاريخ أيضا على أن مسار المعونات الخارجية محوط بالنكوك ، ولا يمكن التمويل على استمرارها . ولذا لا مناص من التمويل على النفس وضغط الاستهلاك والاستثمار فى حدود الموارد المتاحة ، وزيادة الصادرات المنظورة وغير المنظورة ، وتكوين احتياطات خارجية كافية حتى لا تضرر البلاد لهزات عنيفة عندما يتحول معامل التبادل الخارجى لغير صالحها .

رابعا : ذكرنا قبلا أن الاصلاح يجب ان يكون واقعا يتجه نحو الافلال من النفقات المظهرية بقدر الامكان بدلا من اوجهه الى اعتبارات رغم أهميتها ، وقد بونتج كثيرا فى قدرها . والتكشف هو أساس الاصلاح والاجراءات التى يتطلبها ليست هينة ، بل قوامها مجموعة من الاعباء هدفها الحد من زيادة الاستهلاك الخاص والسام . ويجب أن توزع التضحيات توزيعا عادلا بين الجميع . فاصلاح النظام الضريبى مثلا لن يؤتى ثماره فى الأجل القصير لصعوبات فنية وروتينية . والأمر كذلك فى شأن سياسة الانفتاح وتشجيع القطاع الخاص . هذا ولم تفرض أعباء جديدة على الكترة فى السنوات الأخيرة اذ أن ذلك يتعارض مع سياسة رفع المعاناة . واذا كان هذا هو القرار السياسى ، يجب ان يدرك المسئولون والشعب التعارض بين هذا الهدف وهدف آخر ملئن وهو دفع عجلة التنمية قدما ، فضلا عن

الصمود لاسرائيل . هذا وقد قوبل شعار شد الحزام بالسخرية اللاذعة في وسائل الاعلام ، بينما المقصود منه هو خفض نسبة ما يخصص للاستهلاك من الزيادة الاضافية في الدخل القومي الحقيقي المترتبة على التنمية ، وزيادة ما يخصص للاستثمار من تلك الزيادة الحدية في الدخل . ويحذر النقاد من الاضطرابات السياسية التي قد تترتب على رفع الأسعار أو خفض الاستهلاك كما حدث في بولنده وبيرو ومصر مؤخراً ، دون دراسة للأسباب الحقيقية لاحداث الشعب . ولكنهم لا يسهون بالرأى بشأن المصدر الدائم الذي تستطیع منه مصر تمويل الاستثمار والاستهلاك والحرب جميعاً بما يزيد عن قيمة الناتج المحلي الاجمالي من السلع والخدمات . ولا ندرى سر هذا التفاوت في تأمین مستوى استهلاك المدنيين ، بينما يتعين عدداً اشراكهم في التضحيات التي مهما بلغت ، فانها لا ترقى بحال من الأحوال الى تضحيات الجنود في الأرواح ، وما يتحملة الشبان من عناء خلال سنوات طويلة من التجنيد الاجباري .

واذا لا أمل في رفع مستوى المعيشة الا بزيادة من لتنمية فانه لا مناص اذا أريد السير قدماً في هذا السيل ، من الحد من الزيادة المطردة في الاستهلاك وأن تكون هناك مساواة في التضحية ، بحيث لا يحتفظ المواطنون الذين يستأثرون بنسبة عالية من اندخل القومي بمستوى معيشة يعبرونه من انقذسات التي لا تمس ، والا نادوا بالويل والثبور وعظائم الأمور . ولا يجوز مع نزار الحد من الانفاق أن تسيطر انوزارات والهيئات والشركات في سياسيتها التقليدية من الامعان في تجاوز الاعتمادات المصرح لها بما في الجزرية أو الخطط النقدية بحيث تواجه الحكومة بتجاوزات لم تخطط لها أو تأخذها في الحسبان ، الأمر الذي يتمرد منه كبح التضخم أو وقف العجز الطائل في ميزان المدفوعات .

خامساً : يجب عدم اخضاع الإصلاح في الوقت الحاضر لايدولوجية معينة . فإذا رُوى التوسع في القطاع العام فليس ذلك تمادياً في الاشتراكية ،

التي يراد الخروج من قيودها ، بل لأن القطاع العام هو الذي يستطيع وحده دفع عجلة التنمية . ولا يستبعد ، مع ذلك ، تشجيع القطاع الخاص في مجالات يستطيع ارتيادها ، بل وفي بعض المجالات التي يتأثر بها القطاع العام حاليا مثل السياحة والتجارة . والواقع أن تكيف الاقتصاد المصري الآن ، ولما تكتمل التجربة ، قد يكون سابقا لأوانه . ويجب إخضاعه للفلسفة العملية الراجعة أكثر من أى شئ آخر . والأمر الذي يرجح توسع القطاع العام في نظرنا هو أنه وحده القمين برفع سبب الادخار والاستثمار الى المستوى الذي يحقق أهداف التنمية .

سادسا : وأخيرا وليس آخرا يجب أن تقوم فلسفة الإصلاح على أن مصر بلد موارد محدودة وخاصة من الأراضي والثروة المعدنية والنفط نسبيا الى عدد السكان . وسوف يقوم تنازع شديد بين الأهداف المرجوة التي يجب التوفيق بينها وبين هذه الموارد بقدر الإمكان . أما لقاء القول على عواهنه بأن البلاد لا أحد لمواردها فهو قول يحتاج الى التأييد . والتنمية الاقتصادية لن تمكن من رفع مستوى المعيشة بما يتناسب مع التوقعات مع زيادة السكان بالمدلات الحالية . ويوضح التاريخ الحديث أن التنمية عملية الى حد كبير . وفي ضوء هذا الاعتبار يجب أن ينتج التفكير عند بحث الإصلاح الاقتصادي .

والرأي عندنا أن المشكلة الاقتصادية سوف تبقى معنا الى وقت غير قصير ، وإن حلها سوف يكون رهنا بإقهاء النزاع الحربي الذي طلت تعاني منه البلاد ردحا طويلا من الزمان والسيطرة على الانفجار السكاني . وبقدر الوصول الى حل لهاتين المشكلتين يكون التحسن واضحا في أوضاع مصر الاقتصادية . والنظرة في هذا الصدد يجب ألا توصم بأنها تشاؤمية ، بل يجب أن نصفها بأنها نظرة عملية تأخذ الحقائق في الحسبان .

نخلص من هذه الدراسة اذن الى أن القرائن تشير الى تعذر تحقيق التنمية السريعة في مصر ، ورفع معدلات الدخل وتزويد الناس بمقومات الحياة الطيبة مع استمرار الزيادة الحالية في السكان . وان التعارض بين حجم الأسرة وبين التنسيب يتطلب ان يختار المجتمع المصري اختياراً واعياً بين البدائل . واذا كانت هناك رغبة جادة لتحقيق التنمية فانه لا يمكن التمويل في ذلك ، كما تدل تجارب الدول الاخرى ، على التغيرات الاجتماعية والقرارات الفردية بشأن حجم الأسرة دون توعية جادة . ورغم الادعاء بأن شباب مصر يفضل انتخاب عدد كبير من الأطفال ، تدل البحوث العلمية على ان الأزواج لا يريدون أسر كبيرة ، وان التشديد بان الطفل مصدر للدخل أو أمان للمرأة من الطلاق وللأبوين من الفاقة أو من أسباب العزوة والنخوة ادعاء يموهه الدليل - ومهما يكن من أمر فان السياسة الاجتماعية للحكومات المتعاقبة ركزت على توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية الذي يخفض من الاعتماد على الأولاد في رعاية الوالدين . فقد زاد عدد المؤمن عليهم حالياً الى ٢٠ مليون . ويتنظر أن يرتفع الى ١٢ مليوناً سنة ١٩٨٠ ، وأن ترتفع المعاشات والتعويضات من ١٢٧ مليون جنيه في سنة ١٩٧٥ الى ٣٤٤ مليون سنة ١٩٨٠ ، وبهذا تنتفي بعض الحجج التي ترددت حالياً .

ولقد اوردنا في كتاب « السكان والموارد الاقتصادية » نتائج بحث الدكتور حنا رزقي الذي يفند بعض الادعاءات السابقة . ولكتفى هنا بالاقباس من مسح حديث للدكتور عاطف خليفه اجراه بين ١٣٣٤ امرأة متزوجة في سن الاخصاب في مناطق حضرية وريفية في الوجهين البحري والقبلي . واطهر البحث ان متوسط عدد الأطفال بين المتعلقات يتراوح بين ٢٫٧٣ و ٢٫٧٧ حسب مستوى التعليم . ويرتفع العدد الى قرابة الضعف (٥٫٢) بين غير المتعلقات . ولا غرابة في ذلك فان ٩٥ بالمائة من المجموعة الاولى أظهرن خلال المسح المذكور دراية بوسائل تحديد النسل ، بينما لم تعرف ١٦ بالمائة من المجموعة الثانية شيئاً عن ذلك الموضوع الجوى . وبينما تمارس

٧١ بالمائة من المجموعة الاولى تحديد النسل تنخفض النسبة الى ٢٨ بالمائة في المجموعة الثانية ، رغم ان الاجهاض يمارس على نطاق واسع بدرجات متباينة من الفشل . والى هنا ليس في النتائج ما يدعو الى الدهشة . والجديد فيها هو ان النساء اللاتي سملهن المسح ذكروا ان متوسط عدد الاطفال الامثل عندهن هو ٢.٧ في المتوسط ، أى نحو نصف العدد الذي تحقق فعلا لنير المتعلقات (١) .

ولقد نشر مؤخرا بحث قيم عن العلاقة بين النمو السكاني والتنمية . وهذا يجعل هذا البحث فريدا في نوعه أنه ، على خلاف الدراسات السابقة التي ركزت على شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا ، وهي بلاد فقيرة نسبيا في الموارد ، يتناول البحث الجديد التطورات السكانية والاقتصادية في البرازيل وهي دولة مترامية الاطراف غنية بالمواد الطبيعية . وقد حققت البرازيل نموا اقتصاديا كبيرا منذ الحرب العالمية الثانية ، رغم ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية في السكان . وزاد الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بسببه ٨ بالمائة سنويا بين ١٩٥٧ و ١٩٦١ ، وتراجعت بعد ذلك الى ٣.٧ بالمائة بين ١٩٦٢ و ١٩٦٧ ، ثم قفزت في السنوات ١٩٦٨ - ٧٣ الى ١٠ بالمائة . وانخفضت الدراسة الى ان نمو السكان بنسبة عالية لم يسهم كثيرا في التنمية ، التي تضمنت على الزيادة في استنزاف القطاع العام في الصناعات كثيفة رأس المال ، وفي دعم الترافيق ، ومونت المشروعات الكبرى بقروض أجنبية خائفة . وأسافت الدراسة انه بافتراض ان معدل النمو السكاني انخفض بين ١٩٤٠ و ١٩٧٠ على ١.٥ بالمائة بدلا من ٢.٧ ، وانخفض بالتبعية عدد السكان سنة ١٩٧٠ الى ٦٥ مليون بدلا من ٩٣ مليون ونسبة التامين تحت سن ١٥ الى ٣٥ بالمائة بدلا من ٤٢ بالمائة ، نقول انه على أساس هذه الافتراضات يقدر الباحث أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كان يرتفع بنسبة ٤٢ بالمائة عن المستوى الذي تحقق فعلا

وهو ٤٥٠ دولاراً (١) ومن النتائج الأخرى لتهادى الزيادة السكانية فضلاً عن رفع العائد من التنمية لكل نسمة خفض نسبة التابعين وبالتالي رفع نسبة من يعملون إلى مجموع السكان ، وتحسين الخدمات الاجتماعية وخاصة التعليم والصحة التي ترفع دخل الطبقات الفقيرة ، وتهادى معدلات زيادة الاستهلاك الخاص والعام التي تتيح توجيه مزيد من الموارد إلى الاستثمار . وكان يمكن أيضاً تضيق الهوة بين دخل الطبقات وهي الهوة التي اتسعت في البرازيل نتيجة لازدياد عدد السكان في المجموعات ذات الدخل المنخفض ، وتدهور مركزها النسبي وعدم اشتراكها في ثمار التنمية ؛ مما يشكل خطراً اجتماعياً جسيماً .

ويجب عند دراسة تجربة مصر في إطار تجارب الدول النامية الأخرى منذ الحرب العالمية الثانية ، أن ندرك أن تلك الفترة كانت فترة نمو استثنائية في تاريخ تلك الدول إذ زادت معدلات الاستثمار والانفاق في الدول الصناعية الكبرى وعاد ذلك بالنفع على الدول النامية في صورة زيادة في الطلب على المواد الأولية والمعادن . وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة بالأسعار الثابتة خمسة أضعافاً بين ١٩٥٠ و ١٩٧٠ ، وهو معدل زيادة غير مسبوق . وكانت النسبة في الدول التي نجحت في خفض معدلات الاختصاص ، مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة والصين النامية أعلى بكثير منها في الدول التي استثمرت فيها النمو السكاني . وبينما حققت الأولى نسبة نمو لكل نسمة تناهز ٤ بالمائة سنوياً تخفص النسبة إلى ١٫٢ .. ١٫١ بالمائة لكل نسمة في الهند وإندونيسيا وسري لانكا . ونسبة دول نامية أخرى لم تحقق أى نمو على الإطلاق (غانا) أو شهدت تراجع معدلات نمو : اليمن الشمالي والجنوبي وإقليم باكستان الشرقية (بنجلاديش حالياً) .

Th. Merrick : « Population Development and Planning in Brazil ». (١)
Journal of Population and Development, 1975.

نخلص من ذلك الى انه لو رجحت كفة اعتبارات التسمية لأمكن بوسائل اختيارية خفض نسبة الزيادة السكانية في مصر تباعا الى ١ بالمائة سنويا الى نصف النسبة الحالية ، بالدعاية الجريئة بكل وسائل الاعلام ، ونشر الوعي السكاني في مراحل التعليم الاولى ، واتاحة وسائل ضبط النسل جميعا بالمجان لمن يريد ، وتدريب عدد كبير من الاطباء الجدد على عمليات التعقيم ، مع منح حوافز نقدية لمن يقبل اجراء العملية ، على ان تكون المكافأة اكبر لمن يجرى العملية بعد انجاب طفلين وتنخفض لمن يجرىها بعد ثلاثة أمتثال أو أكثر (١) .

ويقضى تدريب عدد كبير من القابلات والاطباء على اجراء عمليات الاجهاض في مراحل الحمل الاولى ، لمن يرغب بعد انجاب ثلاثة أطفال ، بدلا من استشرائه الحالي بوسائل همجية في ظروف صحية غير مواتية .

ويقترن بذلك أيضا رفع سن الزواج الى ١٨ للاناث و ٢١ للذكور بدلا من ١٦ و ١٨ حاليا ، ومواصلة الجهود لتحقيق خفض ملحوظ في الأمية وخاصة بين الاناث ، وخفض نسبة وفيات الأطفال .

كل أولئك في اطار خطة التنمية الاقتصادية (٢) والاجتماعية والعمل الجاد لوقف نمو التجمعات الحضرية الكبرى التي تعجز موارد البلاد عن تزويدها بمتطلباتها .

وأخيرا وليس آخرا : يقتضى ان تنضاف الجهود لتنفيذ السياسة السكانية مع اعطائهم

(١) : سعيد الكاتب - مدور غامري يجعل التعقيم اجباريا لنجاب ثلاثة أطفال
وعطائهم الجهد
لشأنات وسائل الدعاية والارشاد والتنمية الاجتماعية الأخرى في
تحليل الهدف .

(٢) : خلال الخمس سنوات الأخيرة انخفض معدل المواليد في الصين من ٣٢ لكل ألف نسبة الى ١٩ في الألف ، وهي الآن تسمح بالاجهاض . ومن الظواهر العلمية الهامة ان هناك ارتباطا احصائيا بين هبوط نسب الانجاب وبين عدة متغيرات أهمها زيادة الدخل الحقيقي لكل نسبة وانخفاض معدل وفيات الأطفال . وانخفاض الأمية وتحقيق المدانة في توزيع الدخل . والظاهرة الهامة الأخرى هي انه في إحدى ولايات الهند التي تمارس الاشتراكية (أيرالا) عجل معدل المواليد خلال العشر السنوات الأخيرة من ٣٧ في الألف الى ٢٧ (١٩٧٠) في الألف . وكبريا ولاية تيسم بانخفاض نسبة الأمية بين الاناث . وبدرجة عالية من المساءرة في توزيع الثروة والدخل (مجلة الايكونوست البريطانية عدد ٨ يناير سنة ١٩٧٠) .

أعلى الأوليات في إطار خطط التنمية .

وهكذا فإن النظرة الفاحصة لمشكلة مصر الاقتصادية انما تتمثل الآن في ضعف الموارد وزيادة السكان زيادة رهيبه لايد من وضع حد لها أو التخفيف منها قدر المستطاع ، والا فالفقر درجات شأنه في ذلك شأن الغنى، ما لم تؤخذ كل هذه الاعتبارات في الحسبان . وحسب الباحث أن قد جلا الاوضاع قدر استطاعته وبين موضع الداء . أما الدواء فلن يقتصر على جهد رجال الاقتصاد وحدهم بل لعله أن يكون من شأن الباحثين في كثير من فروع المعرفة . بل قد يقتضى الأمر اتخاذ قرارات هي الى "قرارات الميامية أقرب .

الملحق الإحصائي

المجموع (١)

ج م ١٠٠
قيمة الانتاج الصناعي (١) بالأسعار الجارية

١٩٧٥ - ١٩٥٢

سنوات مختارة

الأرقام تقريبية بملاردين الجنيهات

| ١٩٧٥ | ١٩٧٤ | ١٩٧٣ | ١٩٧٢ | ٧١/١٩٧٠ | ٦٩/١٩٦٥ | ١٩٥٢ | |
|------|------|------|------|---------|---------|------|---------------------------------------|
| ٢٣٠٠ | ١٩٠٠ | ١٧٠٠ | ١٦٠٠ | ١٦٣٥ | ١١٤٠ | ٣١٤ | إجمالي قيمة الانتاج الصناعي |
| ٦٩٠ | ٦٠٣ | ٥٤٦ | ٥٢٥ | ٤٧٠ | ٣٥٧ | ٨٤ | قطاع النقل والتسيح |
| ٦٩٨ | ٦٠٨ | ٥٦١ | ٥١٨ | ٤٨١ | ٣٨٥ | ١٢٣ | المصناعات التحويلية |
| ٢٦٧ | ١٦٥ | ١٤٠ | ١٣٥ | ١٨٠ | ١٤٠ | ٢٠ | المصناعات الكيماوية |
| ٢٨٥ | ٢٦٩ | ٢٤٣ | ٢٥٠ | ٢٠٠ | ١٦٠ | ٣٠ | المصناعات الهندسية والمعدنية |
| | | | | | | | والكهربائية والميكانيكية والالكترونية |
| | | | | | | | مصنوعات مواد البناء والاختصاصات |
| ٩٣ | ٧٢ | ٦٢ | ٦٠ | ٩٣ | ٢١ | ٨ | والخدمات |
| ٧ | ٦ | ٧ | ٧ | | ١٩ | ٤ | التصدير |
| ١٣٦ | ٩٩ | ٩٥ | ٧٥ | | | | المصناعات المحلية والمجمالية |

(١) باستبعاد انتاج الورق المنكوبية والانتاج الزراعي ومنتجات القطن وكبسنة والطباعة والشراب مع استبعاد المصنوعات البترولية والمطاطة والمواد البترولية الخردة
المصدر : المكتب السعري لاصناد المصنوعات . ونشرت : الجبسة المركزية للمدى *

الجداول رقم (٣)

ماتيسة العمولة

بملايين الجنيهات المصرية

| | ١٩٧٦ | ١٩٧٥ | ١٩٧٤ | ١٩٧٣ | ١٩٧٢ |
|---|------|------|------|------|------|
| ايرادات الحكومة المركزية والمنكومات المحلية * والقطاع الانتصافي | ٩٥٤٣ | ١١٤٣ | ٦٠١٨ | ٩٠٣ | |
| النفقات التجارية للحكومة المركزية والمنكومات المحلية والنفقات العامة والمنكومات بما في ذلك الإعانات | ١٧١٣ | ١٢٦٣ | ٩٥٣ | ٧٩٢ | |
| المعير أو الفائض الجبلي | ١٧٠٠ | ٧٠٠ | ٦٥ | ١١١ | |
| الإنتاج الاستثماري | ٧٥٧ | ٥٨٣ | ٤٥١ | ٤١٤ | |
| المعير العام | ٩٢٧ | ٦٥٢ | ٧٨٠ | ٣٠٢ | |

* إيرادات المنكومات المحلية وسرورافيا حوزة شيرينا

الجدول رقم (٤)

الزراعة

| ذرة وفقية | | | ذرة شامية | | | قمح | | | مجموع مساحة الحاصل (بالآلاف) | النسبة |
|------------------------|--------|---------|------------------------|--------|---------|------------------------|--------|---------|---|---------------|
| متوسط غلة اللدان | الحصول | المساحة | متوسط غلة اللدان | الحصول | المساحة | متوسط غلة اللدان | الحصول | المساحة | | |
| ١٢٢٧ | ٤٥٦ | ٣٥٨ | ١٢٠٤ | ١٢٦٠٦ | ١٢٥٤٠ | ١٢١٩ | ١٢٢٤٨ | ١٢٤١٠ | ٨٢٢٨ | متوسط ٣٩/١١٣٥ |
| ١٢١١ | ٦٨٥ | ٦١٧ | ١٢٨١ | ١٢٤٤٠ | ١٢٧٧٨ | ١٢٧٣ | ١٢١٩٧ | ١٢٦٣٦ | ٨٢٩٣ | ٤٤/١١٤٠ |
| ١٢٠٦ | ٥٩٣ | ٥٦٠ | ١٢٨٨ | ١٢٤٣٦ | ١٢٦٣٧ | ١٢٧٣ | ١٢١٢٧ | ١٢٥٥٩ | ٩١١٣ | ٤٩/١١٤٥ |
| ١٢١٨ | ٥١٩ | ٤٣٨ | ١٢٩٠ | ١٢٥٦٨ | ١٢٧٤٦ | ١٢٨٤ | ١٢٣١٨ | ١٢٥٧١ | ٩٢٤٣ | ٥٤/١١٥٠ |
| ١٢٣٧ | ٥٧٤ | ٤٥١ | ١٢٨٨ | ١٢٦٢٤ | ١٢٨٥١ | ١٢٦٨ | ١٢٤٦٤ | ١٢٥٠١ | ١٠٢٠٨ | ٥٩/١١٥٥ |
| ١٢٢١ | ٥٢٢ | ٤٣٣ | ١٢٨٨ | ١٢٥٠٦ | ١٢٧٠١ | ١٢٧٨ | ١٢٠٨٩ | ١٢٤٠٣ | ٩٢٣٩ | ١١٥٣ |
| ١٢٤٣ | ٦٧٢ | ٤٦٩ | ١٢٠٦ | ١٢٨٢٣ | ١٢٧٣٧ | ١٢٠٨ | ١٢٥٠٤ | ١٢٣٨٧ | ١٠٢٢٩ | ٦٤/١١٦٠ |
| ١٢٦٨ | ٨٥٣ | ٥٠٩ | ١٢٥٠ | ٢٢٦٦٩ | ١٢٥١٠ | ١٢٠٧ | ١٢٣٦٣ | ١٢٢٦٨ | ١٠٢٥٤ | ٦٩/١١٦٥ |
| ١٢٧٥ | ٨٥٣ | ٤٨٧ | ١٢٥٢ | ٢٢٥٠٧ | ١٢٦٥٤ | ١٢٤٧ | ١٢٨٢٧ | ١٢٢٤٨ | ١٠٢٦٢ | ١١٧٣ |
| | | | | | | | ١٢٨ | | | ٧٤ |
| | | | | | | | ١٢٩ | | | ٧٥ |

المصدر : لعمدة البنك المركزي المصري

المساحة بالآلاف الأمتار
المحصول بالآلاف الأطنان
متوسط غلة اللدان بالطن

| لصوب السكر | | | برسيم | | | قطن | | | ارز | | |
|------------------------|---------|---------|------------------------|---------|---------|------------------------|---------|---------|------------------------|---------|---------|
| متوسط غلة اللدان | المحصول | المساحة | متوسط غلة اللدان | المحصول | المساحة | متوسط غلة اللدان | المحصول | المساحة | متوسط غلة اللدان | المحصول | المساحة |
| ٢٣ر٩ | ٢ر٢٧٣ | ٦٧ | ... | ... | ١ر٦٤٣ | ٠ر٢٣ | ٤١١ | ١ر٧٥٤ | ١ر٥٣ | ٦٨٤ | ٤٤٦ |
| ٢٨ر٦ | ٢ر٤٣٢ | ٨٥ | ... | ... | ١ر٨٤٤ | ٠ر٢٤ | ٣٧٠ | ١ر١٢٠ | ١ر٢٧ | ٧٣٦ | ٥٧٨ |
| ٢٧ر٥ | ٢ر٥٢٨ | ٩٢ | ٠ر١٨ | ٤١ | ١ر٦٦٧ | ٠ر٢٤ | ٣١٧ | ١ر٣١٦ | ١ر٥٨ | ١ر١١١ | ٧٠٥ |
| ٣٤ر٤ | ٣ر٣٠١ | ٩٦ | ٠ر١٧ | ٣٨ | ٢ر١٨٤ | ٠ر٢١ | ٣٧٣ | ١ر٧٦٥ | ١ر٦٠ | ٨٣٠ | ٥١٩ |
| ٣٧ر٧ | ٤ر١٨٦ | ١١١ | ١ر٦ | ٣٧ | ٢ر٣٦٢ | ٠ر٢٢ | ٣٦٤ | ١ر٧٩١ | ٢ر١٢ | ١ر٣٨٥ | ٦٥٤ |
| ٣٥ر٤ | ٣ر٢٦٠ | ٩٢ | ٠ر١٧ | ٣٦ | ٢ر٢٠ | ٠ر٢٣ | ٤٤٦ | ١ر٩٦٧ | ١ر٣٨ | ٥١٧ | ٣٧٤ |
| ٣٨ر٧ | ٤ر٧١٦ | ١٢٣ | ٠ر١٨ | ٣٣ | ٢ر٤٤٤ | ٠ر٢٥ | ٤٤٣ | ١ر٧٥١ | ٢ر٢٣ | ١ر٧٨٤ | ٧٩٦ |
| ٣٨ر٨ | ٥ر٦٢٩ | ١٤٥ | ٠ر١٩ | ٣٣ | ٢ر٦٢٩ | ٠ر٢٨ | ٤٧٨ | ١ر٦٩٤ | ٢ر١١ | ٢ر١٧٨ | ١٠٠٣٣ |
| ٣٧ر١ | ٧ر٣٤١ | ١١٨ | ٠ر٢٣ | ٤٣ | ٢ر٨٧٤ | ٠ر٣١ | ٤٩٠ | ١ر١٠٠ | ٢ر٢٨ | ٢ر٢٧٤ | ٩١٧ |
| | | | | | | | ٤٣٨ | | | ٢ر٢ | |
| | | | | | | | ٣٨٥ | | | | |

الجدول رقم (٥)

٤٢

ج . م . ع
تقديرات
ميزان المدفوعات
١٩٧٠ - ١٩٧٦

بملايين الجنيهات

| ١٩٧٦ | ١٩٧٥ | ١٩٧٤ | ١٩٧٣ | ١٩٧٢ | ١٩٧١ | ١٩٧٠ | التيسان |
|-------|-----------|-------|-------|-------|-------|-------|--|
| ٨٥٠ - | ١٠٠٠ - | ٦٨٥ - | ٢٥٩ - | ٢٠٥ - | ١٧١ - | ١٦٢ - | (أ) الميزان التجاري |
| ٤١٠ + | ١٢٠ + | ٦٦ + | ٣ + | ٣ + | ٤٠ - | ٣٨ - | (ب) اقسامات والمساهمات غير المفكورة |
| ٦٦٢ + | ٣٢٠ + | ٤٩١ + | ٢٨٧ + | ١٢٨ + | ١٢١ + | ١٢٤ + | (ج) التحويلات الخارجية |
| ١٧٧ - | ٥٦٠ - | ١٢٢ - | ٣٠ + | ٧٤ - | ٩٠ - | ٦٦ - | (د) الرصيد الجارى أ ، ب ، ج |
| ٢٥٥ + | ٨٠٠ + (١) | ٦٧ - | ٢٤ - | ٥٦ + | ١١ + | ٢ + | (هـ) مساكن التحويلات الرأسمالية |
| ٧٨ + | ٧٤٠ + | ٢٠٠ - | ٢٥٢ | ١٢ - | ٦١ - | ١٢ - | الرصيد الكلى |

(١) ارقام تقديرية -

الجدول رقم (٦)

تطور حصيلة الصادرات

مليون جنيه

| ١٩٧٥ | ١٩٧٤ | ١٩٧٣ | |
|-------|-------|-------|------------------------------|
| ١٤٤ر٨ | ٢٥٩ر٠ | ١٦٨ر٤ | كفن لحام |
| ٢١ر٣ | ٣٥ر٨ | ٢١ر٨ | أرز |
| ١٥ر٩ | ١١ر٢ | ٨ر٨ | مسواك |
| ٦٠ر٤ | ٧٥ر٧ | ٥٥ر٩ | سلع زراعية أخرى |
| ٢٠٥ر٢ | ٣٣٤ر٧ | ٢٢٤ر٣ | جملة السلع الزراعية |
| ١٨٦ر٥ | ١٤٣ر٠ | ٧٢ر٣ | منتجات صناعة القز والمنسوجات |
| ٦٤ر٢ | ٤٠ر٥ | ٦ر٣ | بترول خام ومشتقاته |
| ٨٣ر٥ | ٦٤ر٠ | ٤٣ر٦ | منتجات صناعية أخرى |
| ٣٢٤ر٢ | ٢٤٧ر٥ | ١٢٢ر٢ | جملة المنتجات الصناعية |
| ٧٣ر٤ | ٧١ر٧ | ٤٩ر٨ | سلع غير موزعة |
| ٦١٢ر٨ | ٦٥٣ر٩ | ٣٩٦ر٣ | جملة حصيلة الصادرات |

تطور المدفوعات عن أهم الواردات

مليون جنيه

| ١٩٧٥ | ١٩٧٤ | ١٩٧٣ | أهم السلع |
|--------|--------|-------|-----------------------------|
| ٢١٠٠٩ | ٢٩٥٠٩ | ١٥٢٠٢ | الحبوب ومنتجاتها |
| ٣٨٩٧ | ٢٩٠٨ | ١٠٥ | سكر ومنتجاته |
| ٧٢٠٦ | ٣٠٠١ | ٢٨٠٤ | زيت نباتية |
| ٨٩٠٢ | ٣٣٠٧ | ٢٢٠٠ | بتروöl خام ومنتجات بتروölية |
| ٥٧٠٥ | ٤٩٠٨ | ١٧٠١ | خشب وممنوعاته |
| ٣٩٠٢ | ٣٧٠٧ | ٩٠٩ | ورق وممنوعاته |
| ٨٣٠٠ | ٣٦٠٩ | ٢٩٠٣ | معدات الثقيل |
| ٣٠١٠٢ | ١٥٠٠٦ | ٨٧٠٣ | آلات وأجهزة وأجزائها |
| ٨٩٩٠٨ | ٥٨٨٠٣ | ٢٧٤٠٦ | سلع أخرى |
| ١٦٩١٠١ | ١٢٥٢٠٨ | ٦٢٢٠٣ | جملة المدفوعات عن الواردات |

المراجع العربية والاfrنجية

الكتب :

- على الجريتلي : التاريخ الاقتصادي للثورة ، السكان والموارد الاقتصادية في مصر .
- حسين خلاف : التجديد في الاقتصاد المصري الحديث .
- فؤاد مرسى : هذا الانفتاح الاقتصادي .
- اسماعيل ضمرى عبد الله : تنظيم القطاع العام ، الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية .
- ابراهيم عقل : رسالة غير منشورة : تطور الصناعة في مصر (١٩٥٢ - ١٩٧٣) .

التقارير والدوريات :

- نشرة البنك المركزى المصرى .
- التقارير السنوية للبنك المركزى المصرى .
- تقارير ديوان المحاسبات .
- تقارير المتابعة (وزارة التخطيط)
- تقارير الموازنة العامة
- التقارير السنوية للمجلس القومى للانتاج .
- تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى .
- بحوث اللجان الفرعية لمجلس الانتاج
- الاهرام الاقتصادى .
- تقارير اتحاد الصناعات .

REFERENCES

- Mabro, R., *The Egyptian Economy, 1952-1972*.
- O'Brien, P., *The Revolution in Egypt's Economic System*.
- Gerakis, A., *I.M.F. Staff Papers*, vol. 14, No. 3.
- IBRD, *Reports*.
- Joint Housing Team, (Ministry of Housing and U.S. Aid : Immediate
Action Proposals for Housing in Egypt.
- Armstrong, *Soviet Economic Power*.

